

July 2009



منظمة الأغذية
والزراعة
للأمم المتحدة

联合国
粮食及
农业组织

Food
and
Agriculture
Organization
of
the
United
Nations

Organisation
des
Nations
Unies
pour
l'alimentation
et
l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная
организация
Объединенных
Наций

Organización
de las
Naciones
Unidas
para la
Agricultura
y la
Alimentación

لجنتا البرنامج والمالية

الدورة الثانية بعد المائة للجنة البرنامج
والدورة الثامنة والعشرون بعد المائة للجنة المالية

روما، 27-31 يوليو/ تموز 2009

مشروع الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2010-2013
وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2010-2011

لجنتا البرنامج والمالية

الدورة الثانية بعد المائة للجنة البرنامج
والدورة الثامنة والعشرون بعد المائة للجنة المالية

روما، 27-31 يوليو/ تموز 2009

مشروع الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2010-2013
وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2010-2011

مقدمة المدير العام

المروعة بقوة بأن الجوع قد أخذ في الزيادة من جديد حيث تجاوز العدد التقديري للسكان الذين يعانون من سوء التغذية علامة المليار. وثاني هاتين الدالتين هي أن بوسع أعضاء المنظمة وموظفيها أن يشعروا بالتشجيع القوي الناتج عن الحقيقة الماثلة التي تبين أن الزراعة قد عادت من جديد إلى قلب الأحداث.

إن مما يدعو إلى الامتنان الشديد - وربما بوسع المنظمة أن تدعي لنفسها دورا هاما في هذا الشأن- ملاحظة أن تزايد الوعي بدرجة كبيرة على جميع المستويات (الدولية والإقليمية ومستوى البلدان المختلفة) بالحاجة إلى العمل على وجه السرعة للتصدي للوضع الذي لا يمكن قبوله لاتساع رقعة الجوع. والواقع أن بيان لاكويلا المشترك الصادر مؤخرا بشأن الأمن الغذائي العالمي يشير إلى تحول مشجع ويحظى بالرحيب في السياسات لمصلحة مساعدة الفقراء والجوعى على إنتاج الأغذية التي يتناولونها. ولا شك في أن مؤتمر القمة المعني بالأمن الغذائي الذي سيعقد قبل المؤتمر مباشرة سوف يساعد على زيادة بلورة هذا الاستعداد والرغبة في العمل.

غير أن انتشار الجوع وسوء التغذية ليس سوى أكثر التحديات القاهرة التي تواجه الأعضاء في مجالات اختصاص المنظمة. ويقدم الإطار الاستراتيجي تحليلا كاملا للاتجاهات والتحديات الرئيسية، وغير ذلك من العوامل التي تؤثر في المنظمة على المدى المتوسط إلى الطويل والتي أثرت في صياغة الأهداف والنتائج التنظيمية التي تنطوي عليها.

ولأول مرة تقدم الخطة المتوسطة الأجل وبرنامج العمل والميزانية في وثيقة واحدة، حسبما طلبت خطة العمل الفورية وسعيا إلى إقامة صلة بين النتائج التي

تحتوي هذه الوثيقة، التي تستكمل الإطار الاستراتيجي للفترة 2010-2019، مقترحات للنظر من جانب الأجهزة الرئاسية بشأن الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2010-2013 وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2010-2011. وعلى الرغم من أن الإطار الاستراتيجي والخطة المتوسطة الأجل/ برنامج العمل والميزانية وثائق منفصلة عن بعضها الآخر من الناحية المادية وفقا لما اتفق عليه المجلس في دورته في يونيو/ حزيران 2009، فإن هذه الوثائق ترتبط ببعضها بصورة وثيقة باعتبارها وسائل لتحقيق غايات. ويتفق ذلك مع التوقعات الواردة في خطة العمل الفورية لتجديد المنظمة بتوافر "عائلة" متجددة من وثائق التخطيط بآفاق زمنية مختلفة، إلا أنها تضرب بجذورها في نفس مبادئ الإدارة المستندة إلى النتائج. فالمقترحات الواردة في الخطة المتوسطة الأجل/ برنامج العمل والميزانية هي الذراع "التشغيلي" للمخطط التفصيلي العريض المتعلق بالعمل الواردة في الإطار الاستراتيجي.

وقد أسند التركيز، في المقدمة الخاصة بالإطار الاستراتيجي إلى المدى الذي قطعه الأعضاء أنفسهم - بدعم نشط من الأمانة، حسب الطلب - في مناقشة أفضل توليفة للأهداف الإستراتيجية والوظيفية رفيعة المستوى التي ستعتمدها في نهاية المطاف دورة مؤتمر المنظمة في نوفمبر/ تشرين الثاني 2009. وتوفر هذه الوثيقة، التي تتجاوز بدرجة كبيرة "العناصر"، الناشئة بالتدريج التي قدمت للمؤتمر الأخير، للأعضاء لأول مرة الفرصة لكي ترى حزمة محددة تحديدا كاملا وتتفاعل معها بما في ذلك الأبعاد الحرجة للموارد.

وثمة دالتان رئيسيتان تشكلان الخلفية الخاصة بشدة لتكوين المقترحات الحالية. أولهما، الرسالة

المتكامل للموارد بما في ذلك الجانب الابتكاري
المساهمات الطوعية الأساسية.

وعلى ذلك، فإن هناك الكثير من التغييرات التي
تنشأ عند هذا المنعطف والتي ينبغي أن تجد طريقها
في برنامج العمل والميزانية الذي بين أيدينا بما في ذلك
في القرار الخاص باعتمادات الميزانية الذي سيعتمده
المؤتمر.

وما زالت لجنة المؤتمر المعنية بمتابعة التقييم
الخارجي المستقل تواصل مناقشاتها، وقت كتابة هذا
التقديم، لمفهوم "الإصلاح مع النمو" ويتوقع أن تقدم
استنتاجاتها للمؤتمر مباشرة. ولا تستطيع الأمانة، أو
تريد أن تحكم مقدما على هذه الاستنتاجات. غير أنها
تواجه معضلة خطيرة. فمن ناحية، فإن الإدارة
والموظفين يكونون إحساسا عميقا بالواجب إزاء الرغبة
في رؤية المنظمة مجهزة تجهيزا جيدا للاضطلاع
بالمسؤوليات التي قد يرغب المجتمع الدولي في إلقائها
على عاتقها نتيجة للمناقشات السياسية رفيعة
المستوى بشأن مكافحة انعدام الأمن الغذائي؛ ومن
ناحية أخرى، فنظرا لأن الأزمة الاقتصادية والمالية
العالمية مازالت تتكشف، هل يمكن تجاهل الصعوبات
غير المسبوقة التي تعاني منها معظم إن لم يكن جميع
البلدان فيما يتعلق بالميزانيات العامة الوطنية؟

ويتوخى برنامج العمل والميزانية الحالي برنامجا
متكاملا بموارد كلية للفترة المالية القادمة تبلغ نحو
2 300 مليون دولار أمريكي. غير أنه فيما يتعلق بأن
حصة من هذا المجموع تأتي من اشتراكات الأعضاء،
فإن المقترح يقتصر على ميزانية "حفظ" والمعرفة بأنها
المستوى الذي يحافظ على القوة الشرائية من خلال
إدراج الارتفاع في التكاليف والاحتياجات الإضافية
للإنفاق الرأسمالي والأمني.

يتعين تحقيقها والموارد اللازمة. فتؤكد الخطة المتوسطة
الأجل صياغة أطر النتائج المتعلقة بالأهداف
الاستراتيجية والوظيفية جنبا إلى جنب مع المؤشرات
والأرقام المستهدفة الرامية إلى تحقيقها والتي تلتزم
المنظمة بتسليمها خلال السنوات الأربع القادمة. وقد
ساعدتنا جميعا صياغة هذه الأطر على أن نبدأ معا في
تركيز عمل المنظمة وترتيب أولوياتها وهو الأمر الذي
سيستمر خلال الفترة المالية القادمة.

ومن ناحية أخرى، فإن الجزء الخاص ببرنامج
العمل والميزانية يحدد الموارد التي سيتعين
استخدامها- من كل من الاشتراكات المقررة والمساهمات
الطوعية - خلال السنتين الأوليين من الخطة المتوسطة
الأجل. وقد كانت عملية الصياغة معقدة بصورة خاصة
بالنظر إلى أن برنامج العمل والميزانية للفترة 2010-
2011 يمثل في الواقع حزمة متكاملة من الإصلاح
وبرامج العمل. وينبغي أن يكون الأعضاء، استنادا إلى
المقترحات الواردة فيها، في وضع تتأكد فيه من أن هذه
المنظمة يمكن أن تعمل بخطة ثابتة ابتداء من بداية
الفترة المالية القادمة.

ومن بين الأبعاد الرئيسية، يتعين النظر بدرجة
كافية إلى الإصلاحات واسعة النطاق التي تجري حاليا
في المنظمة من خلال خطة العمل الفورية ونتائج
الاستعراض المفصل، فسوف ينفذ هيكل تنظيمي جديد
في المقر الرئيسي في الوقت المناسب وبطريقة منظمة،
ولم تنته المشكلات القائمة منذ فترة طويلة فيما يتعلق
بالآليات المالية الرئيسية والاحتياطات وتتطلب اهتماما
متواصلا من جانب الأعضاء لتحديد أو متابعة الحلول
السليمة لها؛ ويتعين إدراج النهج الجديد المستند إلى
النتائج مع كل ما ينطوي عليه من انعكاسات. وكما
يرد في خطة العمل الفورية، استخدمت طريقة العرض

وتظل الإدارة والموظفون ملتزمين بأن ينفذوا
بالحماس الواجب التوجيهات الصادرة عن الأجهزة
الرئاسية والتي ستنشأ عن دراساتها ومناقشاتها
لمقترحات الخطة المتوسطة الأجل وبرنامج العمل
والميزانية.

جاك ضيوف

المدير العام

ويقابل العزم على الحد من طلب الاشتراكات إلى
أقصى حد ممكن الاقتناع بأن الدلائل الإيجابية الحالية
على المساهمات الطوعية من طائفة من مصادر التمويل
سوف تظل مؤكدة في المستقبل. وتوفر موافقة الاتحاد
الأوروبي مؤخرًا على برنامج ضخم لمساعدة البلدان
المعرضة ينفذ تحت إشراف المنظمة مثالًا قويًا على
تجدد دلائل الثقة في هذه المنظمة.

بيان المحتويات

6	دليل إلى الوثيقة الموحدة للخطة المتوسطة الأجل وبرنامج العمل والميزانية
8	الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2010-2013
9	ألف- السياق العام
12	باء- النهج المستند إلى النتائج في المنظمة
15	جيم- صياغة الأطر المستندة إلى النتائج
21	دال- أطر النتائج للأهداف الإستراتيجية والوظيفية
93-23	الأهداف الاستراتيجية ألف - لام
101-94	الأهداف الوظيفية خاء - زال
	الصفحات
103	أولاً- ألف- العرض المتكامل للموارد
106	ثانياً- تأثير الإصلاحات في المنظمة
106	ألف- تنفيذ خطة العمل الفورية (بما في ذلك التوصيات المتفق عليها في الاستعراض المفصل)
109	باء- الهيكل الجديد للمقر الرئيسي
115	جيم- التغييرات في الوظائف
116	دال- برنامج التعاون التقني
117	هاء- شبكة المكاتب الميدانية
120	واو- خدمات اللغات
121	زاي- الوفورات والمكاسب الناشئة عن زيادة الكفاءة
124	ثالثاً- أبعاد مالية أخرى ومتعلقة بالميزانية
124	ألف- المتطلبات الإضافية للميزانية اللازمة لتنفيذ برنامج العمل
124	(1) الزيادات المتوقعة في التكاليف
131	(2) الإنفاق الرأسمالي والأمني
133	باء- عناصر لتحسين السلامة المالية والسيولة والاحتياطيات في المنظمة
141	جيم- موجز عن الطلب
145	دال- هيكل الأبواب ومشروع قرارات المؤتمر
153	رابعاً- برنامج العمل لفترة السنتين
178-155	الأهداف الاستراتيجية ألف - لام
183-179	الأهداف الوظيفية خاء - زال

184	برنامج ممثلات المنظمة	
185	برنامج التعاون التقني	
186	الإنفاق الرأسمالي	
190	الإنفاق الأمني	
		الملاحق
191	الأبعاد الإقليمية	الأول-
192	اقتراح الميزانية للفترة 2010-2011 بحسب الأهداف الاستراتيجية/الوظيفية ومصادر التمويل	الثاني-
193	اقتراح الميزانية للفترة 2010-2011 بحسب الأهداف الاستراتيجية/الوظيفية والنتائج التنظيمية	الثالث-
198	اقتراح الميزانية للفترة 2010-2011 بحسب الأهداف الاستراتيجية/الوظيفية والإدارات	الرابع-
202	اقتراح الميزانية للفترة 2010-2011 بحسب الأهداف الاستراتيجية/الوظيفية والأقاليم	الخامس-
203	اقتراح الميزانية للفترة 2010-2011 بحسب الوحدات التنظيمية	السادس-
206	الاعتمادات الصافية في 2008-2009 بحسب الوحدات التنظيمية	السابع-
209	عرض عام لمجموع الموارد المتاحة (قبل الزيادات في التكاليف)	الثامن-
211	الهيكل التنظيمية للمقر الرئيسي والمكاتب الميدانية	التاسع-
213	عدد الوظائف بحسب الرتب والوحدات التنظيمية	العاشر-
216	الاعتمادات الصافية بحسب النتيجة التنظيمية قبل الزيادات في التكلفة وبعدها	الحادي عشر-

دليل إلى الوثيقة الموحدة للخطة المتوسطة الأجل/

برنامج العمل والميزانية

1- تناولت خطة العمل الفورية، في القسم المعنون "إصلاح البرمجة والموازنة والرصد المستند إلى النتائج" (الفقرة 33 وما بعدها) بأسلوب عام وضع ونطاق الخطة المتوسطة الأجل وبرنامج العمل والميزانية في المجموعة المتجددة من وثائق التخطيط الإستراتيجي بجانب الإطار الاستراتيجي الأطول مدى.

2- تستغرق الخطة المتوسطة الأجل أفقا زمنيا قدره أربع سنوات، ويجري استعراضها كل فترة مالية مع تغطيتها:

- الأهداف الإستراتيجية التي تنجزها، بدعم من المنظمة، البلدان الأعضاء والمجتمع الدولي، حسب الإطار الاستراتيجي؛
- إطار النتائج التنظيمية (المخرجات) - بحد أقصى قدره نحو 80 هدفا وظيفيا حصريا، تسهم في تحقيق الأهداف الإستراتيجية بواسطة البلدان الأعضاء والمجتمع الدولي؛
- مجالات التركيز المؤثرة التي توفر أدوات الاتصال والدعوة لتوجيه الجهود الخاصة بتعبئة الموارد والشراكة صوب مجموعات النتائج ذات الأولوية؛
- الوظائف الأساسية للمنظمة؛
- والأهداف الوظيفية التي تضمن توجيه العمليات التنظيمية والأعمال الإدارية صوب إدخال تحسينات على الإطار المستند إلى النتائج.

3- ويغطي برنامج العمل والميزانية فترة مالية واحدة، بميزانية توزع بين الميزانية الإدارية والميزانية البرنامجية من الاشتراكات المقررة والموارد من خارج الميزانية المقدمة في الإطار المستند إلى النتائج ويوفر:

- إطار النتائج التنظيمية (المخرجات) بحسب الخطة المتوسطة الأجل، بما في ذلك المسؤولية التنظيمية عن كل نتيجة؛
- تقييم كمي للتكاليف الخاصة بجميع النتائج التنظيمية وجميع الالتزامات؛
- حساب الارتفاع في التكاليف والوفورات المقررة الناجمة عن زيادة الكفاءة؛
- ترتيبات للالتزامات الطويلة الأجل، والالتزامات ناقصة التمويل وصناديق الاحتياطي؛
- مشروع قرار اعتمادات الميزانية لعرضه على المؤتمر للموافقة عليه. وفي هذه الحالة، يقدم مشروعا قرارين الخاص باعتمادات الميزانية بوصفهما خيارين ممكنين للنظر من جانب الأعضاء، نتيجة لهيكل الأهداف الجديد مع مراعاة أيضا البنود السابقة الهامة من القرارات السابقة الخاصة باعتمادات الميزانية.

4- وقد وافق مجلس المنظمة في دورته السادسة والثلاثين بعد المائة في يونيو/ حزيران 2009، على توصية من لجنتي البرنامج والمالية بعرض مقترحات الإطار الاستراتيجي، والخطة المتوسطة الأجل/ برنامج العمل والميزانية في وثيقتين منفصلتين من الناحية المادية.

5- ويتسق مشروع الوثيقة الموحدة الحالية للخطة المتوسطة الأجل/ برنامج العمل والميزانية مع التوقعات المشار إليها أعلاه من الأجهزة الرئاسية. وفي حين أن الخطة المتوسطة الأجل وبرنامج العمل والميزانية يخدمان غرضين مختلفين على النحو الوارد في خطة العمل الفورية، يتعين النظر إلى أجزائهما باعتبارهما يكملان بعضهما الآخر بصورة تامة. وقد أعدت محتوياتهما بما يجعل كل جزء فيهما مستقل عن الآخر بصورة معقولة.

**الخطة المتوسطة الأجل
للفترة 2010-2013**

الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2013-2010

ألف - السياق العام

الاتجاهات والتحديات

6- عند صياغة الخطة المتوسطة الأجل، من المهم النظر في الاتجاهات الأساسية التي سوف تؤثر على الأغذية والزراعة في عشرات السنين القادمة على الأصعدة العالمية والوطنية والمحلية. وسوف يكون تأثيرها اشد ما سيكون في البلدان النامية، خاصة وأن قدرة هذه البلدان على مواجهة التحديات محدودة جداً. وتزداد الحالة تعقيدا بفعل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

7- والتحدي الرئيسي الذي يواجه الأغذية والزراعة والتنمية الريفية في العالم، هو العدد الكبير والمتزايد من السكان الذين يعانون من نقص التغذية في العالم، والزيادة المتوقعة من انعدام المساواة ومشكلات الحصول على الأغذية من جانب أكثر السكان ضعفا. ومن أهم المشكلات الأخرى:

(أ) استمرار النمو السكاني رغم تباطئه بالنسبة للعالم ككل، وإن كان لا يزال مرتفعاً في البلدان النامية، وعلى الأخص في أقل البلدان نمواً، طبقاً للتوقعات الحالية (توقعات الأمم المتحدة 2006) التي تشير إلى احتمال أن يزداد عدد سكان العالم من 6.5 مليار نسمة تقريباً في عام 2005 إلى ما يقرب من 9.2 مليار في عام 2050. وستحدث كل هذه الزيادة التي تقدر بنحو 2.7 مليار نسمة في البلدان النامية، في الوقت الذي ينتظر فيه أن يتراجع نصيب البلدان المتقدمة والبلدان التي تمر بمرحلة تحول من هذه الزيادة؛

(ب) حالة انعدام الأمن الغذائي العالمي المثيرة للقلق والتي ما زالت تمثل تهديداً خطيراً للبشرية. فالجوع لم يتراجع في العالم، حيث هناك ما يقرب من 850 مليون نسمة يشكلون "رقماً أساسياً" فشل المجتمع العالمي في تخفيضه. وقد انضم إلى هذا الرقم مؤخراً ما يقرب من 150 مليون نسمة بفعل التأثيرات المدمجة لارتفاع أسعار الأغذية والأزمة المالية والاقتصادية العالمية. وعند كتابة هذا التقرير، أحصي في العالم ما يقرب من مليار نسمة يعانون من الجوع المزمن، أي 15 في المائة من سكان العالم؛

(ج) تزايد شيخوخة السكان في البلدان المتقدمة والبلدان النامية المتقدمة نسبياً، والتوسع العمراني الديناميكي في جميع البلدان النامية. فانتقال السكان بأعداد هائلة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية سوف يكون من الضخامة بحيث يتعين على المناطق الحضرية أن تستوعب ما يقرب من 3.9 مليار نسمة بحلول عام 2030. ومن المتوقع أن تظل المناطق الحضرية هي مركز الجوع في العالم وأن تضم أغلبية سكان العالم النامي (51 في المائة) على الأقل في عام 2015. وقد يبقى صغر سن السكان السمة الرئيسية الغالبة في المناطق الريفية من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفي جنوب آسيا، لا سيما بين الطبقات الفقيرة؛

(د) التحولات الهائلة في أنماط إنتاج الأغذية واستهلاكها، بما في ذلك تزايد "العبء المزدوج" لسوء التغذية، أي وجود نقص التغذية جنباً إلى جنب مع الإفراط في التغذية. فزيادة التوسع العمراني سوف يكون لها تأثير

هائل على مواقع إنتاج الأغذية وعلى حجم التجارة الوطنية والدولية وتركيبها، وعلى قنوات توزيع الأغذية. وسوف يصبح قطاع الأغذية أكثر تصنيعاً ليلبي بذلك متطلبات الكفاءة بالنسبة للنقل وزيادة فترة صلاحية الأغذية. وإلى جانب هذا التحول، ينتظر أن يزيد الطلب على الأغذية العالية الجودة والمأمونة. وينطوي تصنيع قطاع الأغذية على تغيرات سريعة في تنظيم الأسواق والخدمات الزراعية وهيكلتها، بما في ذلك زيادة أهمية قطاع التجزئة الحديث، وتنسيق سلاسل القيمة، وممارسات التوريد المتخصصة، وإصدار الشهادات الخاصة بالمنتجات وتوسيمها، وإبرام العقود؛

(هـ) زيادة الطلب على الأغذية بسبب ارتفاع العمر المتوقع وتحسن الأوضاع التغذوية. ومع وصول سكان العالم إلى 9.2 مليار نسمة في عام 2050، يتعين على إنتاج الأغذية (سواء المحاصيل والثروة الحيوانية، وكذلك مساهمة مصائد الأسماك والغابات في ذلك) أن يزداد بقدر الضعف تقريباً عن مستوياته التي حققها في عام 2000. وينبغي أن يحدث الجزء الأكبر من هذه الزيادة في البلدان النامية. ولكي تتحقق هذه الزيادة، لا بد من زراعة أراضٍ جديدة، ولا بد من حل مشكلة الاحتياجات المتنافسة على الأراضي وما يرتبط بها من موارد المياه والتنوع البيولوجي. وأهم من كل ذلك، ضرورة إحداث زيادة جديدة في إنتاجية الموارد الزراعية الحالية (الأراضي والمياه، والموارد الوراثية النباتية والحيوانية) عن طريق تكثيف وزيادة كفاءة استخدام الموارد؛

(و) نمو التجارة الدولية، وزيادة قدرة رأس المال والعمل سواء عبر الحدود أو داخل البلدان نفسها. ويصاحب نمو التجارة زيادة أهمية سلامة الأغذية وقضايا الأمن البيولوجي والقلق بشأنهما، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالآفات والأمراض العابرة للحدود. وسوف تحتاج هذه الظروف التي تتطور بسرعة إلى سياسات وتدابير دعم مرسومة بعناية، مع الاهتمام بالقدرة التنافسية، لا فيما يتعلق بالصادرات فحسب، وإنما أيضاً فيما يتعلق بالأسواق المحلية والإقليمية، ومعرفة الفرص التي توفرها زيادة الطلب؛

(ز) استمرار انعدام المساواة الاجتماعية وانعدام المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بالحصول على الموارد والخدمات الإنتاجية، وعلى الأخص بالنسبة للنساء والشباب والسكان الأصليين في المناطق الريفية، مما يزيد من تعرضهم لانعدام الأمن الغذائي والفقر. وسوف يحتاج الأمر إلى جهود خاصة لإتاحة فرص معقولة لنحو 60 في المائة من العمال الزراعيين البالغ عددهم 450 مليون نسمة في العالم، ممن يعيشون في حالة من الفقر، بما في ذلك عن طريق تحسين الصحة والسلامة المهنية، ودعم منظمات المزارعين والعمال والاتحادات النقابية، وضمان الأمن الاجتماعي الأساسي، والحد من عمالة الأطفال في عمليات ما بعد الحصاد والنقل والتسويق والصناعات الزراعية؛

(ح) الضغوط الكبيرة على الموارد الطبيعية مثل الأراضي والمياه والتنوع البيولوجي، مما قد يشعل صراعات كامنة. وسيرتفع بدوره الطلب على الزراعة، ليس لتوفير الغذاء والعلف فحسب، بل وأيضاً لسلع لإنتاج الطاقة ولأغراض أخرى. كما أنه ينبغي وضع نظم متكاملة لإنتاج الأغذية والطاقة والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية؛

(ط) تغير المناخ وما يترتب عليه من زيادة في حدة وتواتر التأثيرات المرتبطة بالأحوال الجوية على إنتاج الأغذية، مع زيادة تواتر حدوث الطوارئ والأمراض وحدتها. فهذه التغيرات تتطلب استثمارات إضافية لزيادة القدرة على التكيف. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الزراعة ستكون مطالبة بتكييف طرق الإنتاج لكي تساعد في تخفيف

التأثير العام لتغير المناخ. وسوف تزيد الجهود المطلوبة لمثل هذا التخفيف من الاستثمارات اللازمة، بما يخلق عبئاً إضافياً على البلدان النامية؛

(ي) استمرار حدوث حالات طوارئ في الأغذية والزراعة، سواء لأسباب طبيعية أو بفعل الإنسان، والتي لها عادة أخطر العواقب على الأمن الغذائي وعلى معيشة الفقراء والضعفاء وهؤلاء الذين يعتمدون في معيشتهم على الزراعة. ولا بد لحالات التأهب للطوارئ والاستجابة لها وعمليات الإحياء التي تعقبها، أن تتصدى للاحتياجات المحددة للسكان الذين يعتمدون على الزراعة.

8- هناك تطورات أخرى لها تأثيرها على عمل المنظمة في الأجل المتوسط وما بعده، والتي تتيح فرصاً للتصدي لهذه التحديات، مثل:

- (أ) مواصلة تفعيل الدور الرئيسي الذي تضطلع به البلدان لإيجاد سياسات وأطر تنظيمية تفضي إلى التنمية المستدامة؛
- (ب) ازدياد عدد البلدان ضمن فئة البلدان المتوسطة الدخل، وزيادة الاعتماد على التجمعات الإقليمية وشبه الإقليمية؛
- (ج) آليات للحكومة العالمية لمعالجة المسائل المشتركة بين جميع البلدان، مثل الأمن الغذائي، وفقدان التنوع البيولوجي (وعلى الأخص استنزاف الموارد الوراثية للأغذية والزراعة)، وتغير المناخ، وقطع الغابات، وتدهور الأراضي والمياه، وظهور الأمراض؛
- (د) توسيع قاعدة الحوكمة من أجل الاعتراف التام بأدوار القطاع الخاص ومصالحه، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الاقتصادية الإقليمية، ومصارف التنمية الإقليمية، والوكالات الأخرى؛
- (هـ) توعية الجمهور العريض بدرجة أكبر على الأبعاد البيئية والصحية والإنمائية لإنتاج الأغذية، ونظم التجارة والاستهلاك، وتشجيع الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص على العمل في إقامة سلاسل لتوريد الأغذية تكون أكثر اهتماماً بالبيئة ومساندة لصحة الإنسان ولمصلحة الفقراء؛
- (و) الفرص التي تتيحها الابتكارات العلمية والتكنولوجية، مصحوبة بالانتشار السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يمكن الحصول عليها، مما يدعم تقاسم المعلومات والمعرفة على مستوى العالم أجمع؛
- (ز) الزيادة المستمرة في الإنفاق على الخدمات البيئية في البلدان النامية؛
- (ح) الحافز الجديد — بعد عشرات السنين من "الإهمال الحميد" — على العودة إلى الاستثمار في الزراعة؛
- (ط) تطور الظروف المالية والمؤسسية، خاصة بين العناصر الفاعلة الإنسانية (مثل زيادة مستوى التمويل وتنوعه فيما يتعلق بحالات الطوارئ وإعادة التأهيل، مصحوباً بترتيبات جماعية على المستويين العالمي والقطري)؛
- (ي) تطور دور منظومة الأمم المتحدة وأدائها في سياق الإصلاحات الواسعة النطاق، وعلى الأخص على المستوى القطري، وتأثير إعلان باريس على تنسيق المعونة وترتيبها وإمكانية التنبؤ بها.

باء- النهج المستند إلى النتائج في المنظمة

9- ترسي خطة العمل الفورية لتجديد المنظمة التي وافق عليها مؤتمر المنظمة في دورته الخامسة والثلاثين (الخاصة) في نوفمبر/تشرين الثاني 2008، الأساس لنهج محسن مستند إلى النتائج لتخطيط البرامج وتنفيذها في المنظمة. وتجري بموازاة ذلك عملية منقحة وأكثر شمولاً مشتركة بين الحكومات لاستعراض الأولويات ومقترحات البرامج والميزانية.

10- وتطبق الخطة المتوسطة الأجل لأربع سنوات المبادئ والعناصر الرئيسية للنهج المستند إلى النتائج. وتتكون العناصر الرئيسية كما جاءت في الإطار الاستراتيجي مما يلي:

- **أهداف عالمية** تمثل الآثار الإنمائية الأساسية، في مجالات تخصص المنظمة، والتي تسعى البلدان الأعضاء إلى تحقيقها؛
- **أهداف استراتيجية:** تساهم في تحقيق الأهداف العالمية؛
- **أهداف وظيفية:** توفر مناخاً مشجعاً لعمل المنظمة؛
- **نتائج تنظيمية:** تحدد نتائج عمل المنظمة بالنسبة لكل هدف من الأهداف الاستراتيجية والوظيفي؛
- **وظائف أساسية:** باعتبارها وسائل عمل رئيسية تستخدمها المنظمة لتحقيق النتائج.

11- وتعكس الأهداف الاستراتيجية الإحدى عشر التي تم الاتفاق عليها في الإطار الاستراتيجي، تقديراً للتحديات التي تواجه الأغذية والزراعة والتنمية الريفية. وهي تعبر عن التأثيرات المرتقبة من جانب الأعضاء على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، خلال الإطار الزمني طويل الأجل (10 سنوات) بناء على تدخلات المنظمة التي تفضي إلى قيمة مضافة. وضماناً لأن تكون جميع جوانب عمل المنظمة قد تمت داخل إطار مستند إلى النتائج، فإن الأهداف الوظيفية التكميلية تساعد المنظمة على كفالة تأثير فعال لأنشطتها الفنية، مع إيلاء الاهتمام الكافي للكفاءة والمساهمة أيضاً بالتالي في تحقيق الأهداف الاستراتيجية (انظر الشكل 1).

12- وضمن الأهداف الاستراتيجية، تمثل النتائج التنظيمية الأكثر تحديداً النتائج المتوقعة تحقيقها خلال أربع سنوات من خلال قبول البلدان الأعضاء والشركاء لمنتجات المنظمة وخدماتها، واستخدام هذه المنتجات والخدمات. وينطبق تحديد النتائج التنظيمية أيضاً على الأهداف الوظيفية.

13- وتستفيد الوظائف الرئيسية الثماني من الميزات النسبية للمنظمة، وسوف تطبق على جميع المستويات العالمية والإقليمية والوطنية. وسوف تخضع لاستراتيجيات مفصلة من أجل كفالة نهج مترابطة والتعاون فيما بين وحدات المنظمة، والتعلم المتبادل، والسعي إلى التفوق.

14- وتشكل النتائج التنظيمية، بقياسها بالمؤشرات، العمود الفقري للخطة المتوسطة الأجل للسنوات الأربع وبرنامج العمل والميزانية لفترة السنتين، لتعكس بذلك الأولويات الفنية للأعضاء.

15- ومن بين الأدوات الأخرى التي تعطي معلومات من أجل التنمية، وتساهم في تحقيق النتائج التنظيمية والأهداف الاستراتيجية:

- أطر الأولويات القطرية المتوسطة الأجل التي توضع بالتعاون مع الحكومات المعنية من أجل تركيز جهود المنظمة على الاحتياجات الوطنية المحددة بصورة جيدة؛
- وضع مجالات العمل ذي الأولوية على المستويين شبه الإقليمي والإقليمي بصورة هيكلية وتشاورية، بما في ذلك عن طريق المؤتمرات الإقليمية والهيئات الإقليمية المتخصصة؛
- على المستوى العالمي: عدد محدود من مجالات التركيز المؤثرة.

الشكل 1: أهم مكونات إطار النتائج في المنظمة

رؤية المنظمة

عالم متحرر من الجوع وسوء التغذية، تساهم فيه الأغذية والزراعة في تحسين مستويات معيشة الجميع، وخصوصاً الفئات الأشد فقراً، بطريقة اقتصادية واجتماعية وبيئية مستدامة.

الأهداف العالمية الثلاثة للأعضاء

- خفض العدد المطلق للأشخاص الذين يعانون من الجوع تدريجياً لضمان قيام عالم يتمتع فيه البشر كافة في جميع الأوقات بأغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي حاجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية كي يعيشوا حياة موفورة النشاط والصحة؛
- استئصال الفقر ودفع التقدم الاقتصادي والاجتماعي للجميع بزيادة إنتاج الأغذية، وتحسين التنمية الريفية وسبل المعيشة المستدامة؛
- تحقيق الإدارة والاستغلال المستدامين للموارد الطبيعية، بما في ذلك الأراضي، والمياه، والهواء، والمناخ، والموارد الوراثية، بما فيه صالح الأجيال الحاضرة والمقبلة.

الأهداف الاستراتيجية

- ألف - التكثيف المستدام للإنتاج المحصولي.
- باء - زيادة الإنتاج الحيواني المستدام.
- جيم - إدارة مصائد الأسماك وموارد تربية الأحياء المائية واستخدامها بشكل مستدام.
- دال - تحسين جودة الأغذية وسلامتها في جميع مراحل السلسلة الغذائية.
- هاء - الإدارة المستدامة للغابات والأشجار.
- واو - الإدارة المستدامة للأراضي والمياه والموارد الوراثية وتحسين الاستجابة للتحديات البيئية العالمية التي تمس الأغذية والزراعة
- زاي - البيئة المواتية للأسواق من أجل تحسين سبل المعيشة والتنمية الريفية.
- حاء - تحسين الأمن الغذائي والتغذية.
- طاء - زيادة القدرة على التأهب للتهديدات وحالات الطوارئ الغذائية والزراعية والتصدي لها على نحو فعال.
- كاف - المساواة بين الجنسين في الحصول على الموارد والسلع والخدمات وصنع القرار في المناطق الريفية.
- لام - زيادة حجم وفعالية الاستثمارات العامة والخاصة في الزراعة والتنمية الريفية.

الأهداف الوظيفية

- حاء- التعاون الفعال مع الدول الأعضاء والجهات صاحبة المصلحة.
- ذال - الإدارة الكفوءة والفعالة

الوظائف الأساسية

- (أ) رصد وتقييم الاتجاهات والمنظورات البعيدة الأجل والمتوسطة الأجل؛
- (ب) جمع وتقديم المعلومات والمعارف والإحصاءات
- (ج) توثيق الصكوك والمعايير والمواصفات الدولية.
- (د) تقديم الخيارات والمشورة على صعيد السياسات والاستراتيجيات.
- (هـ) تقديم الدعم الفني لتشجيع نقل التكنولوجيا وبناء القدرات
- (و) الدعوة والاتصال
- (ز) النهج المشترك بين التخصصات، والابتكار
- (ح) الشراكات والتحالفات

جيم- صياغة الأطر المستندة إلى النتائج

16- عندما اعتمد مؤتمر المنظمة خطة العمل الفورية في نوفمبر/تشرين الثاني 2008، أقر تطبيق مبادئ جديدة للإدارة المستندة إلى النتائج، وحدد طريقة عرض الأهداف الاستراتيجية والوظيفية، والنتائج التنظيمية الكامنة وراءها في الخطة المتوسطة الأجل. والشروط الواردة في خطة العمل الفورية بشأن تطبيق الإدارة المستندة إلى النتائج كانت ذروة التفكير في الجوانب الرئيسية التي نوقشت في لجنة المؤتمر المعنية بالتقييم الخارجي المستقل ومجموعات العمل المنبثقة عنها في عام 2008، تأسيساً على عدد من الوثائق التحليلية التي أعدتها الإدارة.

17- وعلى هذا الأساس، فقد أعدت الأطر المستندة إلى النتائج للأهداف الاستراتيجية والوظيفية بموافقة الأعضاء في الخطة المتوسطة الأجل. وقد بحثت مشروعات أطر النتائج هذه في لجنة المؤتمر المعنية بالتقييم الخارجي المستقل ومجموعة العمل الأولى في العديد من المناسبات، وكانت هناك أيضاً مشورة من اللجان الفنية للمجلس في دوراتها التي عقدت في أوائل عام 2009، ومن لجنتي البرنامج والمالية في دورتيهما من 11 - 15 مايو/أيار 2009.

عملية الصياغة

18- أوكلت مسؤولية صياغة أطر النتائج عن كل هدف من الأهداف الاستراتيجية والوظيفية إلى كبار المديرين (المديرون العامون المساعدون ورؤساء المكاتب). وقد شكل هؤلاء فرقاً معنية بالاستراتيجية ومشتركة بين الإدارات لهذا الغرض، ضمت موظفين من المكاتب الخارجية، مع تعيين موظف كبير كرئيس لكل فريق. وكان من بين الأنشطة الداعمة لعمل هذه الفرق سلسلة من الاجتماعات لتلقي المعلومات، ودورات تدريبية، و"محفل عرض النتائج" لتقاسم صياغة أطر النتائج والممارسات الجيدة فيما بين الفرق المعنية بالاستراتيجية والموظفين والأعضاء. وقد أنشئ قطب لتقاسم المعلومات في مسار العمل لنظام التخطيط البرامجي وإعداد تقارير التنفيذ ودعم التقييم (PIRES) بالاعتماد على شبكة الإنترنت في المنظمة، تيسيراً لحصول جميع الموظفين على الإرشادات والمواد التدريبية، وعلى إطار النتائج بالنسبة لكل هدف من الأهداف الاستراتيجية والوظيفية، ومتابعة تطورها.

19- وطبقاً للإجراء 3 - 79 من خطة العمل الفورية الذي قضى بإشراك المديرين العامين المساعدین/ الممثلين الإقليميين بالكامل في إعداد البرامج والميزانية، أجريت مشاورات أفقية داخل الأقاليم/ الأقاليم الفرعية لتقدير الأولويات، بناءً على مشروعات أطر النتائج المتوافرة، مصحوبة بمشاورات على المستويات العليا مع الفرق المعنية بالاستراتيجية. وكان من أهم التحديات أن الإطار الزمني المتاح لإعداد وثائق التخطيط في 2009 أقصر من ذلك المتاح للدورة التالية الكاملة التي ستبدأ عام 2010. ولذا، لم تستفد المساهمات الإقليمية من توجيهات المؤتمرات الإقليمية فيما يتعلق بالأولويات الإقليمية. ومن المنتظر أن تقوم المؤتمرات الإقليمية في عام 2010 بالنظر في وضع مجالات أولوية العمل على المستويين الإقليمي وشبه الإقليمي.

20- ونظرا لوجود خليط من الأهداف الاستراتيجية القطاعية والشاملة، فقد أكد الأعضاء على أهمية التكامل المناسب بين الأهداف الاستراتيجية ونتائجها التنظيمية، من أجل كفالة أن تكون مجالات العمل التي تغطيها متكاملة مع بعضها ومحددة بوضوح تلافيًا لأي ازدواجية. وقد أيدت مجموعة العمل الأولى المنبثقة عن لجنة المؤتمر المعنية بالتقييم الخارجي المستقل المبادئ اللازمة لتشجيع هذا التكامل، بما في ذلك: (1) ضرورة إدراج روابط واضحة يمكن التعرف عليها في النتائج التنظيمية القطاعية مع المجالات الشاملة أساساً؛ (2) تحديد القيمة المضافة المتعددة التخصصات التي ستجلبها النتائج التنظيمية الشاملة إلى تنفيذ جميع الأهداف الاستراتيجية؛ (3) آليات للتنسيق المتعدد التخصصات لدعم النهج المتكاملة.

21- واستخدمت الفرق المعنية بالاستراتيجية التحليل القائم على أطر التسجيل للتحقق من كيفية معالجة النتائج التنظيمية المقترحة للمشكلات الرئيسية، ولكي تحدد أي ثغرات أو تداخلات. واسترشد في تحديد المواقع التي يكون تدخل المنظمة فيها أفضل ما يكون - كخطوة في تحديد الأولويات - بالمعايير الموجودة في خطة العمل الفورية: أي الأداء التنظيمي في الماضي، والقدرة الفنية الحالية، بما في ذلك ما يلزم للتخصصات الشاملة، وتكامل نقاط القوة في مجال الدعوة، والأعمال المعيارية والتعاون التقني، وتوافر مصادر بديلة للتوريد وتلافي الإزدواجية، وفرص الشراكة. وعلى صعيد النتائج التنظيمية، قامت هذه الفرق بصياغة مؤشرات للنتائج، بما في ذلك الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيقها، وحددت الافتراضات والمخاطر الرئيسية المرتبطة بكل مؤشر مع الاستراتيجيات الملائمة لتخفيف هذه المخاطر، وتحققت من الأدوات الأولية - السلع والخدمات التي سوف تحتاج المنظمة إلى توفيرها - مع مراعاة نقاط القوة في المنظمة من حيث تطبيق المهام الأساسية والمعايير المذكورة من قبل.

22- قامت لجان الزراعة ومصايد الأسماك والغابات بمراجعة المسودات الأولى لأطر النتائج. وقامت بالتعليق على مضمون الأطر التي تدخل ضمن اختصاصاتها، وطلب المجلس تحديد الأولويات من جديد في دورات اللجان القادمة. كما لاحظ المجلس أن تحقيق أي تقدم جديد في تحديد الأولويات سوف يحتاج إلى التزام طويل الأجل، سواء من الأعضاء أو من الإدارة¹.

إسهامات الفرق المعنية بالاستراتيجية

23- سهّلت الفرق المعنية بالاستراتيجية المناقشات والمشاورات داخل وحدات المقر والمكاتب الميدانية وخارج هذه الوحدات والمكاتب، وتكفلت بالتطبيق الفعال للنهج المستند إلى النتائج. وكانت هناك توجيهات عريضة نسبياً بشأن مهمتها وتشكيلها (مثل المسؤولية المباشرة للموظفين عن نتائج الوحدات، ووجود موظفين من التخصصات الأخرى ذات الصلة، ومساهمة مكاتب ميدانية). وقد ساهم هذا النمط من الترتيبات في مناقشات وأعمال تحليلية متعددة التخصصات (فعلى سبيل المثال كان ثلث أعضاء الفرق في المتوسط من خارج الإدارات الرئيسية) مما ساعد في كفالة نهج كلي في صياغة النتائج واختيار الأدوات الأولية.

¹ الفقرة 65 من الوثيقة CL 136/REP.

24- إن دور ومسؤولية هذه الفرق سوف يتطوران ويكتسبان صفة رسمية بحيث تتمكن من أن تلعب دورا إيجابيا في تنفيذ عمليات الرصد وكتابة التقارير. وهو أمر هام لضمان أن تكون الميزانية وخطط العمل الأكثر تفصيلا للوحدات التي تسهم في كل نتيجة من النتائج التنظيمية متماشية تماما مع التوجهات التي وردت في عملية التخطيط المتوسطة الأجل. كما أنه سيتمكن الفرق من تنسيق عمليات الرصد وكتابة التقارير عن الإنجازات المتوقعة طبقا لمؤشرات النتائج التنظيمية.

المؤشرات

25- إن صياغة مؤشرات محددة وواقعية وقابلة للقياس والتحقيق في مواعيد محددة لأي نتائج، هي في صميم إطار التخطيط الجديد في المنظمة، وسوف تكون إحدى عوامل النجاح الهامة لأي نظام فعال للإدارة المستندة إلى النتائج. وقد شكل ذلك تحديات كبيرة عند إعداد خطة العمل المتوسطة الأجل، حيث أن قدرة الموظفين على تحديد واختيار مؤشرات للجودة المطلوبة هي قدرات متفاوتة عادة، وبحاجة إلى تعزيزها دائما. وقد سمحت عمليات الصياغة المتكررة بإدخال المزيد من التحسينات في هذا المجال، من أجل: (1) مؤشرات بإمكانها قياس نتائج المخرجات أكثر من قياس مستواها؛ (2) القدرة الفعلية على وضع علامات، وقياس ورصد المؤشرات على أسس مستمرة عن طريق الأرقام الأساسية ومصادر البيانات ("وسائل التحقق")؛ (3) المزيد من الجهود للحد من عدد المؤشرات لكل مخرج من المخرجات، حتى يمكن القيام بعملية الرصد في حدود مستويات معقولة للموارد؛ (4) زيادة الاتساق في صياغة المؤشرات.

26- والجانب المحوري في هذه الصياغة هو كفاءة القدرة على تحديد مدى التقدم بصورة فعالة وتقدير هذا التقدم بصورة دورية، وهو ما أصبح ممكنا بفضل تحديد الأرقام الأساسية والغايات. فالأرقام الأساسية للمؤشر هي قيمة المؤشر بقياسها في بداية الفترة - وهي في هذه الحالة بداية عام 2010 - أو القيمة الجارية، حيث لا يمكن معرفتها بالنسبة لعام 2010. أما غاية المؤشر فهي قيمة نفس المؤشر في نهاية فترة السنتين في برنامج العمل والميزانية وأربع سنوات في خطة العمل المتوسطة الأجل، لتعكس بذلك ما هو متوقع تحقيقه في هاتين الفترتين.

27- وكمثال، فإن خط الأساس لمؤشر "عدد البلدان التي أقرت مكافحة الجراد الصحراوي بطرق الحشرة العقيمة الذي تستخدمه المنظمة" هو 5 بلدان، بهدف الوصول بهذا الرقم إلى 10 بلدان في خلال سنتين و15 بلدا في خلال أربع سنوات. ومع نهاية فترة سنتين يكون هناك التزام بوجود 10 بلدان أقرت أسلوب الحشرة العقيمة، أي البلدان الخمسة في خط الأساس مضافا إليها خمسة بلدان. وبالمثل، ففي نهاية فترة السنوات الأربع سيكون هناك 15 بلدا: 5 بلدان في خط الأساس، مضافا إليها 5 بلدان في فترة السنتين الأولى، ثم 5 بلدان في فترة السنتين الثانية.

28- إن وضع خط الأساس لأي مؤشر، يتطلب عادة إجراء تحليل أو دراسة. وبناء على ذلك، فعند إعداد المشروع الحالي للخطة المتوسطة الأجل، لم يتسن على الفور وضع أرقام أساسية للمؤشرات في الحالات التي كان التحليل المطلوب لها لم يكتمل بعد. وفي مثل هذه الحالات، أشير إلى أن خط الأساس "يحدد فيما بعد". وفي مثل هذه الحالات، فإنه سيتعين على الأرجح تعديل الغايات المؤقتة التي تظهر في النص لكي تمثل الخطوط الأساسية.

إطار المساءلة

29- ينبغي تحميل مسؤوليات إدارية واضحة على امتداد دورة التحضير والتنفيذ والتقييم لكل هدف استراتيجي، وهدف وظيفي، ونتيجة تنظيمية، ووظيفة أساسية، ومجال تركيز مؤثر. وسيكون جميع المدراء في كل موقع من المواقع مسؤولين عن إحراز التقدم، لا من حيث تقديم المنتجات والخدمات فحسب، بل وعن تحقيق النتائج أيضا.

30- ومن الناحية العملية، أوكلت إلى كبار المسؤولين (المديرون العامون المساعدون ورؤساء المكاتب) المسؤولية عن كل هدف من الأهداف الاستراتيجية والوظيفية، والوظائف الرئيسية، ومجال التركيز المؤثر. وتقع على عاتق كبار المديرين هؤلاء المسؤولية العامة عن ضمان ملاءمة العمل وتنسيقه في جميع أنحاء المنظمة من أجل تحقيق النتائج في كل مجال من المجالات. وستكون كل وحدة من الوحدات مسؤولة عن تنسيق خطط العمل والموارد بغرض تقديم إسهامات محددة متفق عليها للأهداف العامة في المنظمة (بما فيها الأهداف الإقليمية وشبه الإقليمية والقطرية). وسوف يعزز قياس الأداء - سواء للإدارة أو للموظفين، من تنسيق المسؤولية الفردية وتحقيق النتائج المرجوة.

تطبيق الوظائف الأساسية

31- عند التخطيط لأي تدخل، ينبغي للإدارة أن تقرر مجموعة من الأدوات الأولية المناسبة، أي السلع والخدمات التي ستقدمها لأصحاب الشأن، والتي سترفع بأكثر الصور فعالية من ميزات المنظمة النسبية. وهي عندما تفعل ذلك تجد تحت تصرفها "مجموعة أدوات" متينة، هي أدوات العمل المذكورة في وظائف المنظمة الأساسية. وقد اعترفت خطة العمل الفورية بالأهمية الكبيرة لثماني وظائف رئيسية ترد في الشكل 2، وسبق أن وردت بالتفصيل في الإطار الاستراتيجي.

الشكل 2: الوظائف الأساسية في المنظمة

- (أ) وضع منظورات بعيدة الأجل وتوفير القيادة في عملية رصد وتقييم الاتجاهات على صعيد الأمن الغذائي والزراعة ومصايد الأسماك والغابات؛
- (ب) تحفيز استنباط المعلومات والمعارف، بما في ذلك الإحصاءات، ونشرها واستخدامها؛
- (ج) التفاوض بشأن الصكوك الدولية، ووضع المعايير والمواصفات والخطوط التوجيهية الطوعية، ودعم عمليات وضع الصكوك القانونية القطرية والترويج لتنفيذها؛
- (د) صياغة خيارات للسياسات والاستراتيجيات وتقديم المشورة؛
- (هـ) تقديم الدعم الفني من أجل:
- التشجيع على نقل التكنولوجيا؛
 - حفز التغيير؛
 - بناء القدرات، خصوصاً في مجال المؤسسات الريفية؛
- (و) الاضطلاع بالدعوة والاتصال لتعبئة الإرادة السياسية والترويج للاعتراف الدولي بالإجراءات اللازمة في مجالات اختصاص المنظمة؛
- (ز) العمل على أن تؤثر النهج المتكاملة المبتكرة والمشاركة بين التخصصات في العمل الفني للمنظمة وخدمات الدعم التي تقدمها؛
- (ح) العمل من خلال شراكات وتحالفات قوية حيثما يتطلب الأمر اتخاذ إجراءات مشتركة.

32- وسعياً وراء تيسير التفاهم من جانب الأعضاء، فإن تطبيق المهام الرئيسية في تنفيذ الأهداف الاستراتيجية يرد على شكل جدول في أطر النتائج المطروحة في القسم د/ل أدناه.

مجالات التركيز المؤثرة

33- تتحدث استراتيجية تعبئة الموارد في خطة العمل الفورية عن التكامل الوثيق بين الموارد المتوقعة من خارج الميزانية وتلك الآتية من الاشتراكات المقررة، في عملية جديدة لوضع البرامج والميزانية، دعماً للأهداف الاستراتيجية التي تمت الموافقة عليها. وتبرز خطة العمل الفورية مجالات التركيز المؤثرة لكي توجه تعبئة الموارد والمشاركة في الجهود باتجاه مجموعات النتائج التنظيمية التي لها أولويتها فيما بين الأهداف الاستراتيجية أو داخل هذه الأهداف باعتبارها "معالم رئيسية" توفر وسائل للاتصال والدعوة. كما تسهم مجالات التركيز المؤثرة في تحسين الحوكمة والإشراف على الموارد من خارج الميزانية، بهدف التمكين التدريجي للتمويل الجماعي من جانب المساهمات الطوعية للمساهمات من خارج الميزانية. وستكون مدة مجالات التركيز المؤثرة أربع سنوات وستجري مراجعتها كل سنتين، بحسب النتائج والاحتياجات الناشئة.

34- وتطرح الخطة المتوسطة الأجل بالتفصيل سبعة من مجالات التركيز المؤثرة التي يلخصها الشكل 3، وترد في الملحق السابع على شبكة الويب. وتتضمن صياغة مجالات التركيز المؤثرة وصفاً "شاملاً" لمجالات التركيز، أي مبرراتها

وتركيزها العام، والنتائج التنظيمية المدعومة، والشراكات التي ستساهم في هذه المجالات. وكان التركيز هنا على تحديد الشراكات الرئيسية، بما في ذلك الجهود المبذولة لضمان المساهمات من الشركاء الخارجيين الرئيسيين، ليس بالضرورة على شكل موارد مالية، وإن كانت مهمة لتحقيق النتائج التنظيمية ذات الصلة. وسوف تسهم الموارد التي تأتي عن طريق مجالات التركيز المؤثرة إسهاما مباشرا في تحقيق النتائج التنظيمية.

الشكل 3: مجالات التركيز المؤثرة

دعم تنفيذ الإطار الشامل للعمل – الإنتاج الغذائي لدى المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة ونظم المعلومات والرصد العالمية

إن الإطار الشامل للعمل الخاص بفريق المهمات الرفيع المستوى المعني بأزمة الغذاء العالمية والتابع للأمم المتحدة يوفر للحكومات والمنظمات الإقليمية والدولية قائمة سياسات وإجراءات لتستخلص منها استجابات مناسبة للاحتياجات والقدرات والظروف الخاصة للأقاليم والبلدان. والغرض من الإطار الشامل للعمل هو زيادة حجم وتركيز الدعم المؤسسي الذي تقدمه منظمة الأغذية والزراعة لتحقيق مخرجات الإطار الشامل للعمل: "استدامة نمو الإنتاج الغذائي لدى المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة" و"تعزيز النظم العالمية للمعلومات والرصد".

التحديات العابرة للحدود المحددة بالإنتاج والصحة والبيئة (مجال التركيز المؤثر – نظام الوقاية من طوارئ الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود)

يدعم نظام الوقاية من طوارئ الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود بناء نظم وطنية وشبه إقليمية وإقليمية وعالمية للمراقبة وتحديد مصادر التهديدات المحتملة والوشيك، والإنذار المبكر، والاستجابة السريعة، والبحوث الداعمة، وإعادة التأهيل، والتأكيد على "إعادة البناء الأفضل" بعد حالات ظهور الأمراض الحيوانية وآفات النباتات وحوادث سلامة الأغذية العابرة للحدود. وسيركز مجال التركيز المؤثر على تعزيز النظم القطرية، وخاصة في البلدان النامية، للتعرف على التهديدات العابرة للحدود والتصدي لها في وقت مبكر، والإقلال من مخاطر انتشار هذه التهديدات داخل البلدان وإلى البلدان المجاورة، وإلى شركاء التجارة؛ وحماية الإنتاج الوطني، وضمان سلامة الأغذية وجودتها على امتداد سلسلة الإمدادات، والإقلال من المخاطر البيئية والصحية.

تعزيز قاعدة الإدارة المستدامة للغابات (مجال التركيز المؤثر – الإدارة المستدامة للغابات)

في كثير من البلدان يوجد انفصام بين المعلومات عن الغابات والأشجار وتنفيذ ممارسات فعالة لتحسين إدارتها وصونها. ويركز مجال التركيز المؤثر هذا على تعزيز القدرات القطرية لرصد موارد الغابات والأشجار، واستخدامات الأراضي، والتنفيذ الفعال للسياسات المتعلقة بالغابات والممارسات الرشيدة، وتقييمها والإبلاغ عنها والمصادقة عليها استنادا إلى معلومات جيدة ونقل المعرفة. وسيعزز أيضا القدرات على المساهمة في صياغة السياسة الدولية والوفاء بالتزامات الإبلاغ العالمية المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية مكافحة التصحر، وصكوك منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات غير الملزمة قانونا بشأن جميع أنواع الغابات.

بناء القدرات لدعم تنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد (مجال التركيز المؤثر – مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد)

يدعم مجال التركيز المؤثر الترويج للإدارة الرشيدة لقطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية على كل من المستوى العالمي والإقليمي والوطني، مع إسناد الأولوية لبناء القدرات لدعم تنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد، واتفاق الامتثال، وخطط العمل الدولية المرتبطة بذلك.

التأقلم مع ندرة موارد المياه والأراضي (مجال التركيز المؤثر - موارد الأراضي والمياه)

تعتبر ندرة موارد المياه والأراضي التي تتفاقم في بعض الأقاليم بفعل تأثير تغير المناخ، من بين التحديات الرئيسية التي تواجه مضاعفة الإنتاج الغذائي والعالمي من الآن وحتى عام 2050 وضمان الإمدادات الغذائية على كل من المستوى المحلي والوطني والعالمي، مع المحافظة على قاعدة الموارد الطبيعية. وسيحتاج قطاع الزراعة إلى زيادة إنتاجية المياه والأراضي بطريقة مستدامة، مع التفاوض بشأن مخصصات المياه مع المستعملين الآخرين كمسألة لها أولويتها. ومجال التركيز المؤثر هذا سيساهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية حيثما تمثل المياه عاملاً رئيسياً من عوامل الإنتاج والبيئة، وهو عامل يركز على ندرة الموارد الطبيعية داخل هذه القطاعات وفيما بينها، لا سيما بالنسبة لتغير المناخ، والتنافس في ما بين القطاعات. وسيكون بمثابة قاعدة لتعبئة الموارد من أجل زيادة حجم الاستجابات التشغيلية في مجال إدارة المياه والزراعة، لمعالجة نقاط التنافس والحد من التهديدات للإنتاج الزراعي العالمي التي تمثلها ندرة المياه والأراضي.

بناء القدرات لتعزيز المعلومات والإحصاءات لاستخدامها في صنع القرار من أجل الإدارة المستدامة للزراعة والموارد الطبيعية، والأمن الغذائي، والتخفيف من حدة الفقر (مجال التركيز المؤثر - بناء القدرات لتعزيز المعلومات والإحصاءات)

تقوم المنظمة بدور رئيسي في جمع المعلومات والإحصاءات عن التغذية والأغذية والزراعة والموارد الحرجية وموارد مصائد الأسماك، وتحليلها وتفسيرها ونشرها. وتوجد قضايا الجودة في صميم عملية تحسين الإحصاءات التي تجمعها المنظمة، وقد اعترف بهذه المشكلة بوضوح في التقييم المستقل الأخير للإحصاءات في المنظمة (2008). والغرض من مجال التركيز المؤثر هذا هو زيادة حجم وتركيز الدعم الذي تقدمه المنظمة لتحسين الجودة الأساسية للبيانات المقدمة من البلدان الأعضاء، لا سيما في البلدان التي تشتد الحاجة فيها إلى البيانات لتقييم انعدام الأمن الغذائي والتعرض لخطر.

وضع المعايير العالمية وتنفيذها في السياسات والتشريعات القطرية (مجال التركيز المؤثر - وضع المعايير والأنظمة)

يعتمد الوضع والتنفيذ الفعال للمعايير المعترف بها عالمياً، والاتفاقات وخطط العمل التي تعتمد عليها أجهزة الهيئات الدستورية التابعة للمنظمة، لا سيما استيفاء متطلبات اتفاقات منظمة التجارة العالمية، على القدرات القطرية ودعم الأمانة. وسيركز مجال التركيز المؤثر هذا على تعزيز القدرات القطرية والعالمية في مجال وضع وتنفيذ أنظمة ومعايير تراعي بشكل خاص قدرات البلدان النامية ومشاركتها فيها (وقاية النباتات، وسلامة الأغذية، والموارد الوراثية).

دال- أطر النتائج للأهداف الإستراتيجية والوظيفية

35- فيما يلي البلورة الكاملة لإطار النتائج الخاص بكل هدف من الأهداف الإستراتيجية والوظيفية والذي يشمل:

- عنوان الهدف، بوصفه من المنافع أو التغييرات التي ستتحقق في غضون نطاق زمني قدره عشرة أعوام في المؤسسات القطرية والمجتمع الدولي أو شركاء التنمية؛
- بيان القضايا والتحديات، بوصفها مشكلة أو مشكلات يتعين معالجتها بما في ذلك العوامل الديموغرافية والبيئية وعلى مستوى الاقتصاد الكلي والاتجاهات؛ وتبرز الاحتياجات من التدخلات الإنمائية الرئيسية التي تركز على فرص تدخل المنظمة من خلال النتائج التنظيمية الموجهة والأدوات الرئيسية؛

- الافتراضات والمخاطر ذات الصلة بتحقيق الهدف، على افتراض أن النتائج التنظيمية قد تحققت. والافتراضات عبارة عن فرضيات عن المخاطر التي يمكن أن تؤثر في تقدم أو نجاح التدخلات الإنمائية؛
- قائمة مراجعة لاستخدامات الوظائف الأساسية في تحقيق كل نتيجة من النتائج التنظيمية؛
- النتائج التنظيمية، بوصفها مخرجات أو آثار يتوقع أن تتحقق خلال فترة أربع سنوات من تحديث واستخدام منتجات المنظمة وخدماتها؛
- المؤشرات، بوصفها عوامل أو متغيرات كمية أو نوعية توفر وسائل بسيطة وموثوق بها لقياس الإنجازات ولبیان التغييرات المتصلة بأحد التدخلات أو للمساعدة في تقييم أداء عامل إنمائي فعال؛
- خط الأساس، بوصفه قيمة المؤشرات المقاسة عند بداية الفترة - في هذه الحالة بداية عام 2010؛
- والأرقام المستهدفة، بوصفها قيمة نفس المؤشر في نهاية برنامج العمل والميزانية لفترة السنتين، والخطة المتوسطة الأجل في فترة الأربع سنوات، ومن هنا فإنها تبين ما هو متوقع تحقيقه خلال هاتين الفترتين، استناداً إلى مستوى الموارد (المقدرة والطوعية) المبينة في برنامج العمل والميزانية.

الهدف الاستراتيجي ألف - تكثيف الإنتاج المحصولي المستدام

القضايا والتحديات

يعتبر النهوض بإنتاجية المحاصيل وجودتها، المستند إلى الممارسات المستدامة العلمية، عنصراً حاسماً في تحسين كفاءة استخدام الموارد، والأمن الغذائي، والتنمية الريفية، وسبل المعيشة. ومن بين الأراضي المنزرعة على المستوى العالمي، يُستخدم نحو 1.4 مليار هكتار لإنتاج المحاصيل و2.5 مليار هكتار كمراعي. وتوفر هذه المساحات معاً معظم الأغذية، والأعلاف، والألياف في العالم. وفي حين أن التوقعات تشير إلى أن العالم يحتاج إلى كميات من الأغذية لإطعام 9.2 مليار نسمة عام 2050 تعادل ضعف ما كان عليه الحال عام 2000، فإن عليه أن يعالج أمر انكماش المساحات المتوافرة من الأراضي (ستنخفض حصة الفرد من الأراضي من 4.3 هكتار في عام 1961 إلى 1.5 هكتار في عام 2050)، وانخفاض معدلات نمو إنتاجية المحاصيل (سينخفض معدل النمو السنوي للحبوب الرئيسية من نسبة تراوحت بين 3 و5 في المائة عام 1980 إلى زهاء 1 في المائة عام 2050)، والإجهادات الناجمة عن التغير المناخي (ارتفاع شدة ووتيرة موجات الجفاف، والفيضانات، والآفات)، وتآكل خدمات النظم الإيكولوجية. كما أن هنا طلباً على زيادة تنوع، وجودة، وسلامة المنتجات الزراعية ناجماً عن التمددين وزيادة الدخل.

وفي ظل القضايا العالمية الحالية، على وجه الخصوص، مثل النمو السكاني وتغير المناخ، فإن إتاحة إمدادات كافية من الأغذية من النوعية المطلوبة، تعتمد على توافر نظم الإنتاج الكفوء والصامدة التي تستخدم الممارسات الزراعية الجيدة المعتمدة على الاستعمال الكفوء لقاعدة الموارد الطبيعية، والمترافقة مع إطار تمكيني من السياسات والمؤسسات. وتدعو الحاجة إلى اعتماد نهج مستدامة لسبل المعيشة، وسلامة الأغذية، وسلاسل القيمة لدعم الزيادة في الإنتاجية والتنوع.

وبغية مجابهة هذه التحديات فإن الهدف الاستراتيجي يعمل على الترويج لتكثيف الإنتاج المحصولي باستخدام نهج النظام الإيكولوجي، بما في ذلك توفير المساعدات فيما يتعلق بالشؤون الفنية والسياسات المتصلة بأربعة أبعاد أساسية هي:

(أ) زيادة الإنتاجية الزراعية عن طريق تحسين استخدام الموارد لتحقيق غلات عالية مع تعزيز استدامة النظم الزراعية والانتقال من زراعة الكفاف إلى الزراعة الموجهة نحو الأسواق، ومساندة ذلك، وضمن جملة أمور، من خلال الزراعة الصونية والإدارة المتكاملة للمغذيات؛

(ب) تحسين الإنتاج المحصولي المستدام عن طريق الإدارة المتكاملة للآفات، وعن طريق التنفيذ القطري والعالمي للصكوك المتفق عليها دولياً مثل الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات واتفاقية روتردام للإقلال إلى أدنى حد من مشاكل الآفات وإساءة استخدام مبيدات الآفات، وتلوث البيئة.

(ج) إدارة خدمات التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية، عبر تحديد واستخدام وإقامة آليات لتقدير قيمة أدوار خدمات التنوع البيولوجي الزراعي والنظم الإيكولوجية، بالإضافة إلى الممارسات الزراعية.

(د) تعزيز سبل المعيشة المستدامة باستخدام فوائد زيادة الإنتاجية والتنوع ضمن سلسلة القيمة، بما في ذلك عن طريق توفير الظروف اللازمة للوصول إلى المعارف والممارسات الزراعية الجيدة، والبذور الممتازة، وتكنولوجيايات مرحلة ما بعد الحصاد والتجهيز الزراعي، ونظم سلامة الأغذية، والأسواق، والائتمان.

ويشمل هذا الإطار أيضاً صكوكاً ومعاهدات واتفاقيات ومدونات عالمية وإقليمية تجسد التعاون الدولي في مجال تعزيز الموارد الطبيعية واستخدامها المستدام، والحد من المخاطر الناتجة عن تهديدات عابرة للحدود بالنسبة للإنتاج والبيئة والصحة البشرية، وتحسين إدارة هذه المخاطر في عالم يتسم أكثر فأكثر بظاهرة العولمة.

ويعتمد نجاح التكثيف المستدام للإنتاج المحصولي على بيئة تمكينية من السياسات والمؤسسات مدعومة ببناء القدرات. وستتطلب ذلك تحليلات قطاعية فرعية للزراعة المحصولية، ومعلومات وإحصاءات محدثة عن القطاعات الفرعية وذلك لدعم عملية التنمية، ومعلومات عن التفاعل بين المحاصيل والبيئة، وعن أثر الآفات العابرة للحدود على المحاصيل، وعن أهمية وتأثير محاصيل الطاقة الحيوية، وعن خدمات النظم الإيكولوجية.

الافتراضات والمخاطر

- افتراض أن الطلب على الأغذية، والأعلاف، والألياف سيواصل نموه بالمعدلات المتوقعة أو بمعدلات أعلى منها، وذلك بفعل النمو السكاني وزيادة الدخل، وأن البلدان الأعضاء ملتزمة بوضع سياسات إنمائية لصالح التكثيف المستدام للإنتاج المحصولي.
- افتراض أن التغيير المناخي سيستمر في التأثير على الإنتاج المحصولي، مما يستدعي اعتماد ما هو مناسب من استراتيجيات، وتكنولوجيات، وسياسات للتكيف والتخفيف.
- افتراض أن البلدان، بالشراكة مع أصحاب الشأن المعنيين، ستستثمر في تطوير واعتماد تكنولوجيات وسياسات لتكثيف الإنتاج المحصولي باستخدام نهج النظام الإيكولوجي، بما يؤدي إلى توسيع الفرص وزيادة تنوع نظم الإنتاج التي يمكن للمزارعين استخدامها للنهوض بالدخل والأوضاع الصحية.
- افتراض أن الحكومات الوطنية، والمنظمات الإقليمية، والمجتمع الدولي ستتخذ الإجراءات التقنية، والمؤسسية، والسياساتية، والقانونية اللازمة لكي يحقق قطاع المحاصيل الأهداف الوطنية على نحو فعال، وآمن، ومنصف، وأن المنظمة ستُمنح الوسائل الضرورية لمساعدة الجهات المذكورة في جهودها هذه، وأن البلدان الأعضاء ستكون قادرة على تنفيذ المعايير والاتفاقات المعتمدة دولياً.
- خطر أن يؤدي التقلب المتزايد في أسواق الطاقة والمدخلات إلى عرقلة الزراعة، وإلى خفض الربحية بسبب الصلات السريعة المتزايدة بين المدخلات وبيع الطاقة وفي ظل الافتقار إلى خيارات ردود مناسبة.
- خطر أن تتسبب الأحداث السياسية والاقتصادية في بعض البلدان الهشة في تباطؤ شديد لانتقال واستيعاب الابتكارات.
- خطر أن تشكل تكلفة المياه/قلة توافرها عائقاً رئيسياً أمام تكثيف المحاصيل.
- خطر عدم امتلاك بعض البلدان لقدرة كافية على جمع المعلومات والبيانات، والتحقق منها، وتحليلها، ونشرها، وتبادلها، واستخدام المعايير الدولية، لتيسير صنع القرار بشكل فعال.

تطبيق الوظائف الأساسية على الهدف الاستراتيجي ألف

النتيجة التنظيمية	ألف - رصد وتقييم المنظورات والاتجاهات	باء - المعلومات، والمعارف، والإحصاءات	جيم - الصكوك الدولية	دال - المشورة على صعيد السياسات	هاء - الدعم الفني، وبناء القدرات	واو - الدعوة والاتصال	زاي - النهج المشترك بين التخصصات	حاء - الشراكات والتحالفات
ألف-1	X	X	X	X	X	X	X	X
ألف-2	X	X	X	X	X	X	X	X
ألف-3	X	X	X	X	X	X	X	X
ألف-4	X	X	X	X	X	X	X	X

مؤشر النتيجة التنظيمية ألف 1 - سياسات واستراتيجيات بشأن تكثيف الإنتاج المحصولي وتنويعه على المستويين القطري والإقليمي

المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتان)
ألف 1-1 سياسات و/أو برامج قطرية و/أو إقليمية جديدة أو محسنة بشأن الأمن الغذائي والتكثيف المستدام للإنتاج	سيحدد للتكثيف المستدام للإنتاج المحصولي والتنويع المحصولي. 16 برنامجاً قوطرياً للأمن الغذائي 4 برامج إقليمية للأمن الغذائي	10 بلدان لديها سياسات أو استراتيجيات بشأن التكثيف المستدام للإنتاج المحصولي	3 بلدان لديها سياسات/ استراتيجيات بشأن التكثيف المستدام للإنتاج المحصولي. 27 برنامجاً قوطرياً للأمن الغذائي.

المحصولي أو تنويعه، بما في ذلك استجابات لتغير المناخ.		33 برنامجاً قطرياً للأمن الغذائي 8 برامج إقليمية للأمن الغذائي 8 بلدان لديها سياسات أو استراتيجيات أو برامج بشأن تنويع المحاصيل	6 برامج إقليمية للأمن الغذائي. بلدان لديها سياسات استراتيجيات أو برامج بشأن التنوع المحصولي
ألف 1-2 منتديات حكومية دولية، تشمل لجنة الزراعة، وهيئة الأرز الدولية، ولجنة التنمية المستدامة، توفر توجيهاً بشأن التكثيف المستدام للإنتاج المحصولي.	لجنة الزراعة، لجنة التنمية المستدامة، هيئة الأرز الدولية	لجنة الزراعة، لجنة التنمية المستدامة، هيئة الأرز الدولية	لجنة الزراعة، لجنة التنمية المستدامة، هيئة الأرز الدولية
ألف 1-3 عدد البلدان التي توجد لديها سياسات وبرامج واستراتيجيات و/أو مشروعات لاختبار وتوثيق واعتماد ممارسات تدير خدمات التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية وتحافظ على التنوع البيولوجي، بما في ذلك عن طريق تطبيق مفهوم مدفوعات الخدمات البيئية في إطار الإنتاج الزراعي.	يحدد فيما بعد	5	2

الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية

- 1- مشورة فنية لوضع السياسات تُعزز إدماج الإنتاج المحصولي المستدام في منظور أوسع للأمن الغذائي والتغذية.
- 2- إطار للتكثيف المستدام للإنتاج المحصولي من خلال نهج النظام الإيكولوجي الذي يشمل مبادئ توجيهية، وقوائم مرجعية، ودراسات حالة، وذلك لاستخدامه في إعداد السياسات، والمشروعات، والبرامج.
- 3- وثائق التوجيه والمساعدة الفنية بشأن تقييم التكثيف المستدام للإنتاج المحصولي من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- 4- بناء القدرات، والتدريب، ونشر المعلومات، والتوعية، عن طريق خطوط توجيهية، وكتيبات، ومنهجيات.
- 5- استراتيجيات للتنويع والإنتاج المحصولي، بما في ذلك إدخال تقنيات جديدة ومعدلة (مثل المحاصيل البستانية، والزراعة في المناطق الحضرية وما حولها، والأعلاف، وغيرها).
- 6- استخدام محسن للمعلومات الحالية والبرامج والمنتديات الدولية الحكومية، وأدوات الربط الشبكي وإدارة المعارف.
- 7- قياسات خط الأساس ورصد المراعى والأراضي العشبية لتحسين الأمن الغذائي وتشجيع التنمية التي تقاوم تغير المناخ.
- 8- تحليل النظم الزراعية، وخطوط توجيهية، ودعم المشروعات لربط المزارعين بالأسواق.

9- استراتيجيات نووية في مجالي الأغذية والزراعة. 10- مشورة فنية تتعلق بمدفوعات الخدمات البيئية في مناطق زراعية مختارة. 11- إنتاج واستخدام معلومات وإحصاءات موقوتة وموثوق بها تتعلق بالإنتاج المحصولي.			
النتيجة التنظيمية ألف 2 - الحد بشكل مستدام من مخاطر تفشي آفات وأمراض النباتات العابرة للحدود على كل من المستوى القطري والإقليمي والعالمي			
المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتان)
ألف 1-2 اعتماد هيئة تدابير الصحة النباتية لمعايير دولية جديدة أو منقحة لتدابير الصحة النباتية، إضافات، ملاحق بروتوكولات معالجة وتشخيص الصحة النباتية والتطبيق المناسب للمعايير الدولية من قبل البلدان النامية.	45 معياراً دولياً التطبيق المناسب للمعايير الدولية في 55 بلداً نامياً	57 معياراً دولياً التطبيق المناسب للمعايير الدولية في 65 بلداً نامياً	51 معياراً دولياً التطبيق المناسب للمعايير الدولية في 60 بلداً نامياً
ألف 2-2 النسبة المئوية للبلدان المتضررة من الجراد الصحراوي وتلك المتضررة بآفات نباتية رئيسية عابرة للحدود وتحصل على تنبؤات ومعلومات أخرى بما في ذلك استراتيجيات المكافحة	يحدد فيما بعد	100 في المائة من البلدان المتضررة من الجراد والمتضررة من آفات نباتية رئيسية وعابرة للحدود	100 في المائة من البلدان المتضررة من الجراد والمتضررة من آفات نباتية رئيسية وعابرة للحدود
ألف 2-3 عدد خطط الطوارئ القطرية التي أعدت خصيصاً بشأن تهديدات آفات وأمراض محددة غير الجراد الصحراوي، بما في ذلك الأعشاب الضارة والنباتات الخشبية	صفر	12	2
ألف 2-4 عدد البلدان والأقاليم الفرعية التي تستخدم النظم الوقائية لمكافحة الجراد أو تستخدم تقنيات الحشرة العقيمة استخداماً متكاملاً على نطاق واسع	يحدد فيما بعد عدد البلدان فيما يتعلق بالجراد 12 بلداً يستخدم تقنيات الحشرة العقيمة في مكافحة ذبابة الفاكهة وبعض أنواع العثة	24 بلداً فيما يتعلق بالجراد 15 بلداً تستخدم تقنيات الحشرة العقيمة	12 بلداً فيما يتعلق بالجراد 13 بلداً تستخدم تقنيات الحشرة العقيمة
الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية 1- إنجاز وظائف الأمانة المتفق عليها لدعم تنفيذ الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات والهيئات الإقليمية لمكافحة الجراد الصحراوي. 2- مشورة فنية لصانعي السياسات تشجع على إدماج وقاية النباتات في الإنتاج المحصولي المستدام ضمن منظور أوسع للأمن الغذائي. 3- إطار لبرامج اللوقاية المستدامة للنباتات عن طريق تنفيذ الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات واستخدام المعايير الدولية.			

- 4- بناء القدرات، والتدريب، ونشر المعلومات، والتوعية عن طريق خطوط توجيهية وأدلة إرشادية ومنهجيات.
- 5- توفير منتدى محايد واستخدامه على وجه أفضل لتبادل المعلومات، بما في ذلك كعنصر أساسي في النظام العالمي لحوكمة الصحة النباتية في مجال التجارة.
- 6- قياسات خط الأساس لاحتياجات بناء القدرات القطرية ووضع إطار دولي لتيسير تنفيذ التدابير الدولية لمعايير الصحة النباتية.
- 7- التعاون في التخطيط للطوارئ والإنذار المبكر عن الآفات والأمراض العابرة للحدود خاصة من خلال نظام الوقاية من طوارئ الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود وإطار الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات.
- 8- استراتيجيات نووية لاستحداث أدوات تتيح إدارة الآفات والأمراض الحيوانية.
- 9- تدابير لهشاشة سبل المعيشة عن طريق بيانات خاصة بالتعرض للخطر مأخوذة من مصادر مختلفة مثل النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة التابع للمنظمة، ووحدة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها التابعة لبرنامج الأغذية العالمي، وشبكة الإنذار المبكر بالمجاعة التابعة للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ونظام المعلومات عن انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة من أجل البلدان المتضررة.
- 10- آليات لضمان التعاون الفعال والإبلاغ عن المخاطر، والتعاون فيما بين الوكالات، والتنسيق بين البلدان والأقاليم بشأن الوقاية من الآفات والأمراض العابرة للحدود ومكافحتها.
- 11- صكوك تنفيذية، وأدوات وموارد في مجالات الدعم الإداري الرئيسية للمسائل المالية، والمشتريات واللوجستيات، وإدارة الموارد البشرية لتنفيذ عمليات الطوارئ بكفاءة.
- 12- إعداد واستخدام معلومات وإحصاءات حسنة التوقيت وموثوق بها بشأن الإنتاج المحصولي والآفات والأمراض.

مؤشر النتيجة التنظيمية ألف 3 - الحد بشكل مستدام من مخاطر الآفات والأمراض النباتية العابرة للحدود على كل من المستوى القطري والإقليمي والعالمي

المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتان)
ألف 3-1 عدد البلدان التي تعتمد تدابير لتحسين إدارة الآفات على امتداد دورة عمرها بهدف الحد من مخاطرها بالنسبة لصحة الإنسان والبيئة	10	30	20
ألف 3-2 تحسين البلدان للرقابة التنظيمية على توزيع مبيدات الآفات واستخدامها وفقا للمدونات والاتفاقيات الدولية	10	30	20
ألف 3-3 إنشاء أو تعزيز البلدان برامج للإدارة المتكاملة للآفات للحد من الاعتماد على مبيدات الآفات	20	60	40
ألف 3-4 عدد البلدان التي انضمت إلى اتفاقية روتردام	28 طرفا متعاقدا في 2009. الكثير من	140 بلدا انضمت إلى اتفاقية روتردام	134 بلدا انضمت إلى اتفاقية روتردام

لإجراءات الموافقة المسبقة عن علم بشأن مواد كيميائية خطيرة ومبيدات في التجارة الدولية أو اتخذت تدابير لتنفيذها	الأطراف المتعاقدة من البلدان النامية لم تتخذ بعد تدابير لتنفيذ اتفاقية روتردام.	20 بلدا اتخذت تدابير لتنفيذ اتفاقية روتردام	10 بلدان نامية اتخذت تدابير لتنفيذ اتفاقية روتردام
---	---	---	--

الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية

- 1- قيام الأمانة بالوظائف المتفق عليها لدعم تنفيذ اتفاقية روتردام والاجتماعات المشتركة بين المنظمة ومنظمة الصحة العالمية بشأن مخلفات مبيدات الآفات في الأغذية، ومواصفات مبيدات الآفات، وإدارة مبيدات الآفات.
- 2- خطوط توجيهية فنية لتنفيذ مدونة السلوك بشأن التعامل مع مبيدات الآفات وإدارتها في حالات الطوارئ.
- 3- إعداد وتنفيذ مبادرة خاصة للحد من استخدام مبيدات الآفات الشديدة الخطورة في البلدان.
- 4- وضع برامج للإدارة المتكاملة للآفات أو تعزيزها للحد من الاعتماد على مبيدات الآفات.
- 5- إتاحة توجيهات عملية بشأن رصد مبيدات الآفات في البيئة وأثرها على صحة الإنسان لتوجيه السياسات والإجراءات.
- 6- بناء القدرات، والتدريب، ونشر المعلومات، والتوعية عن طريق خطوط توجيهية، وكتيبات، ومنهجيات.
- 7- إنشاء نظام محسن لإدارة مبيدات الآفات وإجراء استقصاء عن مبيدات الآفات في حالات الطوارئ.
- 8- برامج ومشروعات لمساعدة البلدان في أن تحدد كمياً مخزونات مبيدات الآفات القديمة وتحدد من مخاطرها وتزيلها وتمنعها، وكذلك التلوث الناجم عن مبيدات الآفات.
- 9- وضع استراتيجيات وتقديم مشورة فنية وتوجيه للسياسات لصالح البلدان عن النهج المتكاملة لإدارة الآفات ومبيدات الآفات تماشياً مع مدونة السلوك الدولية بشأن توزيع مبيدات الآفات واستخدامها، واتفاقية روتردام، والصكوك الدولية الأخرى.
- 10- إعداد برامج ومشروعات لبناء القدرات على المستوى الإقليمي والقطري وعلى مستوى المجتمع الزراعي للترويج لاتباع نهج متكامل بشأن إدارة الآفات ومبيدات الآفات.
- 11- التعاون الإقليمي ومواءمة النهج، بما في ذلك فيما بين بلدان الجنوب لتنفيذ الصكوك والمعايير الدولية، وكذلك تحسين استخدام المعلومات الموجودة، والبرامج والمنتجات الدولية الحكومية، وأدوات إدارة المعارف.
- 12- إصدار واستخدام معلومات وإحصاءات موقوتة ويعول عليها عن مبيدات الآفات.

النتيجة التنظيمية ألف 4 – سياسات فعالة وقدرات ممكنة لإدارة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة بشكل أفضل، بما في ذلك نظم البذور على المستويين القطري والإقليمي

المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتان)
ألف 4-1 عدد البلدان المنضمة إلى المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، أو تبنت اللوائح القطرية لتنفيذ تلك المعاهدة.	121 طرفاً متعاقداً (2009) معظم الأطراف المتعاقدة لم تستطع لها أنظمة لتنفيذ المعاهدة الدولية	انضمام 130 بلداً إلى المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة 10 بلداً في سبيلها لوضع/تنقيح تشريعات/سياسات قطرية	125 بلداً انضمت إلى المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة 5 بلدان تبنت خططاً قطرية/سياسات

ألف 4-2 عدد البلدان/الأقاليم الفرعية التي وضعت استراتيجيات/ سياسات قطرية وآليات قطرية لتقاسم المعلومات في إطار المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة تعزز الصلات بين الصون، وتربية النباتات، ونظم البذور، بما يتفق مع تنفيذ خطة العمل العالمية للحفاظ على الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها بشكل مستدام	10 بلدان نامية 55 آلية قطرية لتقاسم المعلومات لرصد تنفيذ خطة العمل العالمية - الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة	5 بلدان نامية 18 بلدا عملت على تحديث آليات تقاسم المعلومات لرصد تنفيذ خطة العمل العالمية	بلدان ناميان 9 بلدان عملت على تحديث آليات تقاسم المعلومات لرصد تنفيذ خطة العمل العالمية
ألف 4-3 عدد البلدان التي توجد لديها قدرات فنية ومعلومات عن الصون، وتربية النباتات ونظم البذور، والتكنولوجيا الحيوية - السلامة البيولوجية، والتقنيات النووية، وعدد الأقاليم الفرعية التي عملت على تنسيق وتأييد الأطر التنظيمية المتعلقة بالبذور	يحدد فيما بعد للبلدان إقليم فرعي واحد	10 بلدان إقليميان فرعيان	5 بلدان إقليم فرعي واحد
ألف 4-4 عدد البلدان التي توجد لديها برامج على مستوى المجتمعات المحلية لإدارة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة وإنتاج البذور في المزرعة بما في ذلك من خلال أدوات إدارة المخاطر للاستجابة للمخاطر والتحديات البيئية	يحدد فيما بعد	10 بلدان 10 بلدان تطبق أدوات إدارة مخاطر الأمراض	5 بلدان 5 بلدان تطبق أدوات إدارة مخاطر الأمراض

الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية

- 1- إنجاز وظائف الأمانة المتفق عليها لدعم تنفيذ المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، بما في ذلك إعداد وتسليم التوجيه والدعم لتحقيق برنامج العمل الذي أقره الجهاز الرياسي.
- 2- مشورة في مجال السياسات ومساعدة فنية لخطة العمل العالمية والمحدثات بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة عن طريق مجموعة العمل المعنية بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة التابعة لهيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة؛ وتيسير تنفيذ ورصد خطة العمل العالمية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة بما في ذلك من حيث علاقتها بالصون الدولية ذات الصلة.
- 3- دعم فني لوضع وتنفيذ برامج متكاملة عن الصون والاستخدام المستدام، بما في ذلك نظم البذور، على المستويين الإقليمي والقطري.

- 4- توليد وإدارة ونشر معارف وبيانات وأدوات وتكنولوجيات لبناء القدرات على المستويين القطري والإقليمي في مجال الصون، وتربية النباتات، وتطوير نظم البذور وما يتعلق بها من مجالات متعددة التخصصات.
- 5- مساعدة فنية وتوجيه للمجتمعات المحلية، وأصحاب الحيازات الصغيرة، والمزارعين لإدارة التنوع المحصولي ونظم البذور بشكل مستدام.
- 6- تعزيز الشراكات والتحالفات مع المنظمات ذات الصلة لضمان اتخاذ قرارات مدروسة وتنفيذ أفضل الممارسات لإدارة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة من أجل الإنتاج المحصولي المستدام.

الهدف الاستراتيجي بـاء - زيادة الإنتاج الحيواني المستدام

القضايا والتحديات

يوفر قطاع الثروة الحيوانية حالياً 43 في المائة من الإنتاج الزراعي العالمي من حيث القيمة. وسوف تتطلب الزيادة المتواصلة المتوقعة في الطلب على المنتجات الحيوانية تحسينات كبيرة في كفاءة استخدام الموارد، وتسريع وتيرة استحداث واستخدام تكنولوجيات ملائمة.

ويتسم القطاع الحيواني العالمي بانقسام واضح بين (1) الحيوانات التي تحتفظ بها أعداد كبيرة من أصحاب الحيازات الصغيرة والرعاة؛ (2) الإنتاج الحيواني التجاري الكثيف والواسع النطاق. وبينما تسهم النظم الحيوانية التقليدية في سبل معيشة 70 في المائة من الفقراء الريفيين في العالم فإن ازدياد أعداد العمليات الواسعة التي تعتمد على التكنولوجيا المتطورة باستخدام مصادر العلف الدولية والموارد الوراثية الحيوانية يساعد على سرعة نمو أسواق اللحوم والألبان والبيض، في حين تُدفع المزارع الأسرية المتوسطة الحجم إلى خارج الأسواق الرسمية المتنامية.

ويرتبط ظهور أمراض الحيوانات وتفشيها، بما في ذلك مسببات الأمراض التي تنتقل من الحيوانات إلى البشر (الأمراض الحيوانية المصدر)، ارتباطاً وثيقاً بالتغيرات التي تطرأ على بيئة الإنتاج، وازدياد التفاعلات بين الثروة الحيوانية والحياة البرية.

ومن العواقب الخطيرة لانتشار الإنتاج الواسع النطاق والضغط التي تتعرض لها التربية التقليدية للحيوانات على النطاق الصغير تدمير التنوع الوراثي الحيواني تشير أحدث الأرقام إلى أن 20 في المائة من السلالات الموثقة معرضة للانقراض. ويسهم القطاع، الذي يستحوذ على ثلث أراضي زراعة المحاصيل في العالم لإنتاج حبوب الأعلاف، في زيادة أسعار الحبوب، ولكنه يتأثر أيضاً بالاتجاهات العامة للأسعار. وفي ظل ازدياد التنافس على الأراضي تتزايد تكاليف حبوب الأعلاف، والمياه، والطاقة، والأيدي العاملة، كما أن الإنتاج الحيواني المكثف المعتمد على الرعي يواجه الآن تقلبات تغير المناخ والضغط الاجتماعية والاقتصادية.

وبانت هناك حاجة إلى حوكمة متأنية من المجتمع الدولي في ظل النمو القوي لقطاع الثروة الحيوانية وازدياد أهميته في الأمن الغذائي وتغذية وصحة البشر، والتغيرات الهيكلية التي طرأت عليه مؤخراً. وعلى ضوء الآثار الإيجابية والسلبية الكبيرة لقطاع الثروة الحيوانية على الأهداف الاجتماعية والبيئية والصحة العامة، يقترح في إطار هذا الهدف الاستراتيجي إعداد "مدونة سلوك لقطاع حيواني مسؤول". والتفاوض بشأنها.

وثمة فرص مجدية للحد من كثير من المخاطر المرتبطة باتساع القطاع الحيواني واستغلال كل إمكاناته. وسوف تساعد زيادة الإنتاجية على تحقيق مزيد من الكفاءة في استخدام المدخلات والموارد الطبيعية الشحيحة؛ وستؤدي زيادة الإنتاجية إلى استخدام المدخلات والموارد الطبيعية الشحيحة استخداماً أكثر كفاءة؛ كما أن أوجه التقدم في إنتاج الحيوانات وتغذيتها وتربيتها وفي الوقاية من أمراض الحيوانات ومكافحتها. ستؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتحسين رعاية الحيوانات مع الحد في الوقت نفسه من خطر ظهور أمراض حيوانية المصدر. وسوف يتطلب تحقيق هذه الأهداف ابتكار واعتماد تكنولوجيات جديدة، فضلاً عن التنمية المؤسسية، بما في ذلك تحسّن التعاون بين القطاعات (مثل مفهوم عالم واحد - صحة واحدة) المدعومة بسياسات مواتية وبيئات تنظيمية.

وتتوقف أيضاً زيادة الإنتاج الحيواني المستدام على توافر معلومات وإحصاءات حديثة وموثوق بها لدعم عملية التنمية وكفالة دعمها بسياسات ذات صلة وملائمة.

الافتراضات والمخاطر

- افتراض استمرار الطلب القوي على المزيد من المنتجات الحيوانية العالية الجودة والمأمونة (المجهزة بشكل متزايد). وبذلك سيتعاضد دور قطاع الثروة الحيوانية في تحقيق الأمن الغذائي العالمي، وسوف تشجع الشراكات المبتكرة بين القطاعين العام والخاص على الاستثمار في البحث والإرشاد المرتبطين بالثروة الحيوانية من أجل التنمية وكذلك في بناء القدرات والمؤسسات الوطنية والإقليمية.
- افتراض استمرار أهمية الثروة الحيوانية في المستقبل المنظور، وأن تمثل في كثير من الأحيان، لا سيما في المناطق الريفية، مصدر الدعم الوحيد لسبل معيشة أعداد كبيرة من السكان.
- افتراض اتخاذ التدابير التقنية والمؤسسية والسياساتية والقانونية من جانب الحكومات الوطنية والمنظمات الإقليمية والإقليمية الفرعية والمجتمع الدولي لتحقيق أهداف قطاع الثروة الحيوانية بفعالية وأمان وإنصاف، وتخويل المنظمة مهمة تصميم تلك التدابير والتفاوض بشأنها.
- افتراض أن البلدان الأعضاء ستكون لديها قدرة كافية على جمع المعلومات والبيانات والتحقق منها وتحليلها ونشرها وتبادلها، باستخدام المعايير الدولية، لتيسير صنع القرار بفعالية.
- خطر الإضرار بالمجتمع (مثل تهديد أصحاب الحيازات الصغيرة) والصحة العامة (مثل تفشي الأمراض الحيوانية المصدر أو ظهور أمراض جديدة) والموارد الطبيعية والبيئة والمناخ (مثل تدهور التنوع الوراثي الحيواني، والتلوث، وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري، والتعدي على الموائل) بسبب النمو القوي لقطاع الثروة الحيوانية في ظل انعدام الرقابة الفعالة الشاملة وتحسن التعاون بين القطاعات والحوكمة الدقيقة.
- خطر عرقلة تربية الحيوانات بسبب ازدياد تقلبات قطاع الحبوب والطاقة نتيجة تزايد الصلات بين أسعار الحبوب وبيع الطاقة وتقلص ربحية قطاع الثروة الحيوانية في ظل عدم وجود خيارات ملائمة للاستجابة.
- خطر تعرض نظم الإنتاج الحيواني القائمة على المراعي لتهديدات تغير المناخ ومن ثم سبل معيشة عدد كبير من الأسر المعيشية الأشد ضعفاً.
- خطر عجز الاستثمارات في مجال بحوث التنمية عن استحداث التكنولوجيات المطلوبة لمواجهة التحديات في هذا القطاع السريع التغير.

تطبيق الوظائف الأساسية على الهدف الاستراتيجي باء

النتيجة التنظيمية	ألف - رصد وتقييم المنظورات والاتجاهات	باء - المعلومات، والمعارف، والإحصاءات	جيم - الصكوك الدولية	دال - المشورة على صعيد السياسات	هاء - الدعم الفني، وبناء القدرات	واو - الدعوة والاتصال	زاي - النهج المشترك بين التخصصات	حاء - الشراكات والتحالفات
باء 1	X	X		X	X	X	X	X
باء 2	X	X	X	X	X	X	X	X
باء 3	X	X	X	X	X	X	X	X
باء 4	X	X	X	X	X	X	X	X

النتيجة التنظيمية بآء 1 – مساهمة قطاع الثروة الحيوانية بفعالية وكفاءة في الأمن الغذائي، والحد من الفقر، والتنمية الاقتصادية			
المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتان)
باء 1-1 عدد البلدان التي تنفذ التدابير التي نصحت بها المنظمة لزيادة كفاءة وإنتاجية القطاع الحيواني لديها	يحدد فيما بعد	50	35
باء 2-1 عدد برامج الأمن الغذائي القطرية والإقليمية التي تكون مكوناتها المتعلقة بالثروة الحيوانية عاملة	15 قطريا، 4 إقليمية	33 برنامجاً قطرياً، و8 برامج إقليمية	20 برنامجاً قطرياً، و6 برامج إقليمية

الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية

- 1 – الإحصائيات والمعلومات والمعارف المتعلقة بقطاع الثروة الحيوانية التي تثرى وتؤثر على صُناع القرار في القطاعين العام والخاص.
- 2 – تحليل قطاع الثروة الحيوانية والمشورة على صعيد السياسات والاستراتيجيات، وأدوات دعم القرار لتمكين القطاع من المساهمة في التنمية الاقتصادية والحد من الفقر وتحسين تغذية وصحة الإنسان، بما في ذلك من خلال تحسين سبل وصول منتجي الثروة الحيوانية إلى الأسواق المحلية والإقليمية الدولية الآخذة في التوسع والتعدد.
- 3 – المشورة التشريعية التي تدعم قطاع الثروة الحيوانية في كفاءة تنميته المنصفة والفعالة.
- 4 – التوجيه (الخطوط التوجيهية، والأدلة، والمنهجيات، والاستعراضات الفنية، وورقات القضايا والخيارات) التي تتناول التغذية الحيوانية، والأعلاف، وإنتاج الحيوانات، وتربية الحيوانات، والتجهيز/إضافة القيمة، وسلامة الحيوان، وتعريف الحيوانات، وتنظيم قطاع الثروة الحيوانية، وممارسات الإدارة السليمة لترشيد تكثيف وزيادة كفاءة الإنتاج الحيواني (الذي يغطي نُظم إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية/المراعي/تربية الأحياء المائية/الحراثة الزراعية).
- 5 – المكونات الحيوانية في (برامج الأمن الغذائي القطرية وبرامج الأمن الغذائي الإقليمية)، والتركيز على زيادة الإنتاجية وتحسين الدخل والفوائد التغذوية.
- 6 – الإغاثة وإعادة التأهيل من خلال الاستجابة للكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الإنسان التي تؤثر على قطاع الثروة الحيوانية.
- 7 – تيسير الاستثمار في تنمية قطاع الثروة الحيوانية، مع الاسترشاد بسياسات واستراتيجيات القطاعات الفرعية، بما في ذلك من خلال تحسين الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل تعزيز الخدمات الحيوانية، ومن خلال إقامة شراكات رسمية بين أصحاب الشأن المهمين.
- 8 – بناء القدرات (التقنية، والإحصائية، والسياساتية، والقانونية، والمؤسسية) من أجل النهوض بمساهمة قطاع الثروة الحيوانية في التنمية الاقتصادية والحد من الفقر وتحسين نوعية النظم الغذائية.

النتيجة التنظيمية باء 2 – الحد من أمراض الحيوانات وما يرتبط بها من مخاطر على صحة الإنسان			
المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتان)
باء 2-1 عدد أهم أمراض الحيوانات والأمراض الحيوانية المصدر، والمنقولة بالأغذية أو العوامل المرضية التي يشملها برنامج النظام العالمي للإنذار المبكر المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان ومنظمة الصحة العالمية بشأن أمراض الحيوانات/الأمراض الحيوانية المصدر (الحيوانات الأرضية والمائية المستأنسة، والحياة البرية).	12	جميع أمراض الحيوانات الأرضية والمائية الهامة والأمراض الحيوانية المصدر (حسبما حددها/ وعمل على تحديثها النظام العالمي للإنذار المبكر والمستمد من المعايير التي حددت في مدونات صحة الحيوانات الأرضية والمائية واللوائح الصحية الدولية (2005)	معظم أمراض الحيوانات الأرضية والمائية والأمراض الحيوانية المصدر الهامة (حسبما حددها وعمل على تحديثها النظام العالمي للإنذار المبكر والمستمد من المعايير في مدونات صحة الحيوانات الأرضية والمائية واللوائح الصحية الدولية (2005)
باء 2-3 عدد البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة تحول التي تنفذ، وتستثمر في إطار تنظيمي لنظام حوكمة صحة الحيوان يركز على الوقاية الأمراض وقدرات مكافحتها وتتضمن شراكات من القطاعين العام والخاص والتعاون بين القطاعات يجسد نهج "عالم واحد - صحة واحدة"	30	100	75
باء 2-3 عدد البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة تحول التي تنفذ، وتستثمر في إطار تنظيمي لنظام حوكمة صحة الحيوان يركز على الوقاية الأمراض وقدرات مكافحتها وتتضمن شراكات من القطاعين العام والخاص والتعاون بين القطاعات يجسد نهج "عالم واحد - صحة واحدة"	20	60	40
الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية			
1- تحليل نظم الصحة الحيوانية القطرية، بما في ذلك التفتيش على المنتجات وصحة المنتجات من أجل توجيه تصميم السياسات والتشريعات وفرص الاستثمار الشاملة المتعلقة بالصحة الحيوانية والصحة العامة البيطرية (الأمراض الحيوانية المصدر/المنقولة بالأغذية في مرحلة الإنتاج) والتفاوض بشأنها وتنفيذها.			
2- المعلومات السريعة، والمراقبة، ومعلومات الأمراض، والتنبيه، والإنذار المبكر لتتبع واكتشاف التهديدات الناجمة عن الأمراض الحيوانية والحيوانية المصدر، والمنقولة بالأغذية أو العوامل المرضية، من خلال النظام العالمي للإنذار المبكر عن الأمراض الحيوانية/الحيوانية المصدر المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان ومنظمة الصحة العالمية (الحيوانات الأرضية والمائية المستأنسة والحياة البرية).			

- 3- الأساليب والأدوات (الخطوط التوجيهية والأدلة والاستراتيجيات) والصكوك والسياسات ودعم اتخاذ القرار للوقاية من الأمراض الحيوانية والحيوانية المصدر والمنقولة بالأغذية والأمراض المنقولة بالنواقل ومكافحتها والقضاء عليها والإبلاغ عن المخاطر على كل من المستوى القطري والإقليمي والدولي، والاستجابة لأزمات الصحة الحيوانية (مثل مركز إدارة الأزمات - السلسلة الغذائية/مركز الطوارئ لمكافحة الأمراض الحيوانية العابرة للحدود)؛ وتعميم مفهوم عالم واحد - صحة واحدة (صحة الحيوانات المستأنسة والحياة البرية والبشر والنظم الإيكولوجية).
- 4- إقامة آليات إقليمية وإقليمية فرعية للتعاون في ما بين البلدان والقطاعات حول التخطيط للطوارئ، والوقاية من الأمراض الحيوانية والحيوانية المصدر العابرة للحدود ومراقبتها استناداً إلى برنامج طوارئ الآفات والأمراض الحيوانية العابرة للحدود (برنامج إمبريس) ومبادرة المنتدى الدولي المعني بالأمراض الحيوانية العابرة للحدود المشترك بين المنظمة ومنظمة الصحة العالمية لصحة الحيوان.
- 5 - إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص، وإنشاء صكوك قانونية ووضع استراتيجيات استثمارية لتعزيز نظم صحة الحيوان، بما في ذلك الممارسون الخاصون/مقدمو الخدمات وعمال الصحة الحيوانية في المجتمعات المحلية، عند الاقتضاء.
- 6- دعم بناء القدرات القطرية والإقليمية على المستوى التقني والمؤسسي والسياساتي والتنظيمي بشأن الإنذار المبكر واكتشاف المخاطر والوقاية منها والاستعداد لها والإبلاغ عنها، والتعاون المشترك بين الوكالات والتنسيق والمكافحة للأمراض الحيوانية والحيوانية المصدر والمنقولة بالأغذية في مرحلة الإنتاج؛ وترتيبات الشراكة.

النتيجة التنظيمية باء 3 - تحسين إدارة الموارد الطبيعية، بما في ذلك الموارد الوراثية الحيوانية في الإنتاج الحيواني

المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتان)
باء 3-1 عدد البلدان التي تنفذ إجراءات لتخفيف وطأة تأثير القطاع الحيواني على البيئة وتغير المناخ	5	15	10
باء 3-2 الاتفاقات الدولية المعترف فيها بدور المنظمة بشأن قضايا الموارد الوراثية الحيوانية والثروة الحيوانية - البيئة، أو المجمع فيها ذلك الدور وتلك الولاية	لا يوجد	اتفاقية التنوع البيولوجي - اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ اتفاق ما بعد كيوتو	تعترف كل من اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بالدور المعيارى للمنظمة ومسؤوليتها في مفاوضات ما بعد كيوتو بشأن الموارد الوراثية المتعلقة بالزراعة، بما في ذلك القطاع الحيواني.
باء 3-3 عدد البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة تحول التي تنفذ استراتيجيات وخطط عمل وطنية استناداً إلى خطة العمل العالمية لتحسين إدارة وصون الموارد الوراثية الحيوانية	1	20	10

الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية

- 1 - إدارة المعلومات والمعارف المتعلقة بالتفاعلات بين الثروة الحيوانية والبيئة، وآثار تغيُّر المناخ على الثروة الحيوانية، والحياة البرية واستخدام الموائل، وانتشار الأمراض عن طريق البيئة، والخيارات التكنولوجية والمؤسسية والتنظيمية والسياساتية للحد من الأثر البيئي لقطاع الثروة الحيوانية (بما في ذلك الضغوط الناجمة عن الإفراط في الرعي، والنفايات وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري؛ وتلوُّث المياه، وتحويل الغابات، وتدهور الأراضي والنظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي)؛ وبناء القدرات الوطنية والإقليمية على المستوى التقني والمؤسسي والسياساتي في مجال التفاعل بين الثروة الحيوانية والبيئة، والتعرُّض للمخاطر، واستراتيجيات التخفيف من المخاطر والتكيف معها.
- 2 - سياسات وإستراتيجيات لتمكين قطاع الثروة الحيوانية من التكيف مع الظروف البيئية المتغيرة؛ وتنفيذ برامج لمساعدة قطاع الثروة الحيوانية على التكيف مع آثار التغيُّر البيئي والمناخي والتخفيف منها، بما في ذلك تقييم مدى تدهور موائل تربية الأحياء المائية المؤثرة على إنتاج الأسماك².
- 3 - الاستثمار في رعاية الموارد الطبيعية التي توفرها الثروة الحيوانية، مع إيلاء عناية خاصة للنظم الصناعية ونظم المراعي الواسعة، بما في ذلك سداد رسوم الخدمات البيئية والتركيز على الشراكات بين القطاعين العام والخاص.
- 4 - المعلومات التقنية والعلمية لتعزيز دمج الاعتبارات المتعلقة بقطاع الثروة الحيوانية في المنتديات البيئية الدولية (الاتفاقيات والمعاهدات والاتفاقات).
- 5 - التوجيهات (الخطوط التوجيهية والأدلة والمنهجيات وممارسات الإدارة السليمة، وبناء القدرات في مجال الإرشاد والخدمات الاستشارية) من أجل تحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية في الإنتاج الحيواني، بما في ذلك استخدام الإدارة المتكاملة للأراضي والمياه (نظم زراعة المحاصيل وتربية الحيوانات/المراعي/تربية الأحياء المائية/الحراثة الزراعية).
- 6 - دعم البلدان في تنفيذ خطة العمل العالمية للموارد الوراثية الحيوانية³ من خلال إدارة المعلومات والمعارف، واستحداث أدوات وخطوط توجيهية بشأن التوصيف، والرصد، وإعداد قوائم الجرد، والاستخدام المستدام، والحفاظ على الموارد، وموالة آلية مقاصة للمعلومات (نظام معلومات التنوع الوراثي للحيوانات المستأنسة)، وأنشطة الدعوة وبناء القدرات؛ وتولي زمام قيادة وضع وتنفيذ آلية تمويلية؛ وتقديم المساعدة إلى البلدان في مجال التنمية المؤسسية والسياساتية والقانونية.
- 7 - إسداء المشورة لهيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة بشأن القضايا المرتبطة بالموارد الوراثية الحيوانية، بما في ذلك عن طريق جماعة العمل الفنية الحكومية الدولية المعنية بالموارد الوراثية الحيوانية للأغذية والزراعة.

النتيجة التنظيمية باء 4 - مدونة السلوك بشأن قطاع حيواني رشيد

المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتان)
باء 4-1 حالة المفاوضات بشأن مدونة السلوك بشأن قطاع حيواني رشيد.	لم تجر مفاوضات	تقرير لجنة الزراعة عن المفاوضات (رهنًا باتخاذ لجنة الزراعة لقرار ايجابي)	قرار لجنة الزراعة فيما إذا كانت ستجرى مفاوضات بشأن مدونة السلوك

² بقدر ما يتعلق الأمر بالإنتاج المتكامل للثروة الحيوانية والأسماك

³ تقتصر على الأنواع الحيوانية الأرضية (ويستبعد منها الحيوانات المائية).

الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية

- 1- تجميع معلومات عن تصميم اتفاق إطاري مقترح تقوده لجنة الزراعة ذي صلة بقطاع الثروة الحيوانية والتفاوض بشأنه (مثلا مدونة السلوك بشأن قطاع حيواني رشيد) تحت إشراف لجنة الزراعة، على أن يتم ذلك في إطار من التضافر والتجانس مع الاتفاقات والصكوك الدولية ذات الصلة؛ والاسترشاد بمشاوره (مشاورات) فنية.
- 2- دعم التحليل بغرض اصدار مطبوعة رئيسية سنوية ("الثروة الحيوانية في العالم 20××"، على أن تصدر الطبعة الأولى في عام 2011).
- 3- تكوين برنامج معلومات شامل عن القطاع الحيواني والعمل على استمراريته

الهدف الاستراتيجي جيم – إدارة مصايد الأسماك وموارد تربية الأحياء المائية واستخدامها بشكل مستدام

القضايا والتحديات

يؤدي قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية دوراً مهماً في التغذية البشرية، ومكافحة الجوع والفقر، والتنمية الاقتصادية بشكل أعم. وسوف يظل الطلب على الأسماك والمنتجات السمكية في ازدياد. وتدعو مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد إلى الإدارة الفعالة لمصايد الأسماك وموارد تربية الأحياء المائية والحفاظ عليها، وإلى كفاءة الحفاظ على التنوع البيولوجي المائي وصحة وإنتاجية النظم الإيكولوجية التي تدعم الموارد السمكية وإنتاج الأسماك.

وحالة مصايد الأسماك الطبيعية في العالم بعيدة عن أن تكون مثالية على نحو ما يشير مطبوع "حالة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم" الذي صدر في مارس/آذار 2009. وعلاوة على ذلك، تمثل مشاكل قدرة الأساطيل المفرطة والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم تحدياً للمجتمع الدولي في سعيه إلى إيجاد حلول دائمة لهذه المشاكل. والموارد الداخلية والنظم الإيكولوجية عُرضة بوجه خاص للآثار السلبية الناجمة عن طائفة متنوعة من الأنشطة البشرية.

والنمو الذي من المحتمل أن يتحقق في الصيد العالمي من الأرصد السمكية البرية هو نمو محدود ومن المتوقع أن تسد تربية الأحياء المائية الثغرة في الطلب المتزايد على الأسماك والمنتجات السمكية. وتوفّر تربية الأحياء المائية حالياً حوالي نصف الأسماك التي تُستخدم للاستهلاك البشري. وتواجه التنمية المستدامة للقطاع تحديين، هما: الحاجة الماسة إلى تكنولوجيات وسبل ملائمة لزيادة إنتاج تربية الأحياء المائية في كثير من البلدان النامية؛ والحاجة العامة إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد وإدارة وحماية البيئة.

وتتمثل إحدى القضايا الهامة في الانقسام، في ما يتعلق بكل من مصايد الأسماك الطبيعية وتربية الأحياء المائية، ما بين قطاع صناعي كبير وقطاع فرعي صغير. ويستخدم في القطاع الأخير أكثر من 90 في المائة من جميع العاملين في مجتمعات صيد الأسماك وتربية الأحياء المائية، والمجتمعات التي تمثل فيها الصيد الحرفي أو تربية الأحياء المائية على نطاق صغير مساهمة كبيرة في الأمن الغذائي وسبل المعيشة. ويلزم وضع سياسات متكاملة ووجود أدوات محسّنة على صعيد الإدارة لتلبية الاحتياجات المحددة لهذين القطاعين الفرعيين.

وستظل هناك حاجة كبيرة إلى النهوض بالحوكمة والممارسات والإجراءات التنظيمية الرشيدة في ما يتعلق بمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية على كل من المستوى العالمي والإقليمي والقطري. ولا سيما ما يستند منها إلى مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد والصكوك ذات الصلة. ويجب تعزيز المؤسسات ذات الصلة لتحقيق الحوكمة الرشيدة لمصايد الأسماك.

ويلزم اتباع نهج متعدد الجوانب لتمكين أعضاء المنظمة والأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك من اتخاذ الإجراءات اللازمة لتيسير تعزيز المسؤولية والوفاء بالالتزامات الدولية، وخاصة عند تنفيذ الصكوك الدولية التي تسعى إلى تحسين حوكمة مصايد الأسماك. وهم سيحتاجون، علاوة على ذلك، إلى موظفين مدربين وموارد مالية كافية. ويُعتبر تقديم المساعدة وبناء القدرات في هذه المجالات أساسيين.

وتوجد تحديات رئيسية تواجه تحسين المعلومات والبيانات عن حالة واتجاهات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية لكي تُستخدم كأساس سليم لوضع السياسات، والإدارة، والتخطيط القطاعي. وعلى وجه الخصوص، كثيراً ما يكون الصيد الحرفي وتكون تربية الأحياء المائية على نطاق صغير ممثلين أقل مما يجب أو يكونان حتى في بعض الأحيان موضع تجاهل تام في الإحصاءات الرسمية. وتمثل مصايد الأسماك الداخلية ككل مشكلة خطيرة أيضاً في هذا الصدد. وقد اعتمدت لجنة مصايد الأسماك استراتيجيتين متكاملتين لمصايد الأسماك الطبيعية ولتربية الأحياء المائية من أجل مواجهة هذه التحديات. ويلزم الآن التنفيذ النشط للاستراتيجيتين على كل من المستوى العالمي والإقليمي والقطري. وهذا سيتطلب تركيزاً رئيسياً على بناء القدرات وإقامة الشراكات مع التركيز على تكامل المعلومات والبيانات باستخدام معايير مشتركة.

وتنشأ تحديات أخرى، هي: أثر تغير المناخ، بما يشمل تزايد وتيرة الكوارث الطبيعية؛ وارتفاع أسعار الأسماك، والاعتماد على الوقود واستهلاكه، وتكاليف مدخلات الإنتاج؛ وظهور الأمراض الحيوانية في تربية الأحياء المائية؛ وتزايد تأثير قطاع البيع بالتجزئة واستدام أدوات السوق وإصدار الشهادات لتعزيز الاستدامة والتجارة الرشيدة، والتدهور العام في النظم الإيكولوجية المائية، سواء في البيئة البحرية أو في المياه الداخلية؛ والحاجة إلى زيادة الاهتمام بالتهديدات والشواغل البيئية والحاجة إلى استجابات وافية لحالات الطوارئ.

الافتراضات والمخاطر

- افتراض أن تولي الدول جميعها أولوية لتنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد.
- افتراض استعداد البلدان لتحسين الحوكمة والإدارة في قطاعي مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية وقدرتها على القيام بذلك من خلال تعزيز الأطر التنظيمية والمؤسسية على كل من المستوى القطري والإقليمي والعالمي.
- افتراض توافر قدرة كافية في الإدارات الوطنية لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية وهيئات المصايد الإقليمية للإدارة الفعالة، بما في ذلك التمثيل المناسب لمصالح قطاع المصايد وتربية الأحياء المائية في عملات التخطيط الوطنية والإقليمية.
- افتراض أن تُدرّ تجارة الأسماك والمنتجات السمكية منافع (دخل وعمالة) من مرحلة الصيد/الإنتاج حتى المستهلك النهائي.
- افتراض توافر قدرة كافية على جمع المعلومات والبيانات والتحقق منها وتحليلها ونشرها وتبادلها، باستخدام المعايير الدولية، لتيسير عملية صنع القرار من جانب البلدان فردياً أو جماعياً من خلال الآليات الإقليمية والعالمية.
- خطر استمرار بل وحتى تفاقم الإفراط في صيد الأسماك، والطاقة المفرطة، والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وذلك في حالة عدم مواصلة التدابير التنظيمية والمؤسسية اللازمة، أو عدم اعتمادها وتنفيذها.
- خطر الصعوبات الواسعة الانتشار المتعلقة باجتذاب واستبقاء موظفين مؤهلين في إدارات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، لا سيما في البلدان النامية.
- خطر تعرقل نمو قطاع تربية الأحياء المائية، وذلك مثلاً بسبب: الأثر البيئي لتنمية تربية الأحياء المائية؛ والصراعات بين مستخدمي الموارد؛ وانتشار الأمراض؛ وزيادة الاعتماد على الأسماك البرية في إنتاج الزريعة السمكية والأعلاف.
- خطر أن يفضي عدم توافر قدرة كافية وعدم التقيد بالمعايير إلى عدم كفاية المعلومات وإلى تعريض عملية صنع القرار الفعالة للخطر.

- 3- إتاحة منصات، من قبيل لجنة مصايد الأسماك، للنقاش الدولي، وتعزيز مساهمة تلك المنصات ومشاركتها في منتديات دولية أخرى [من قبيل الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة التجارة العالمية، ومجلس التعاون الاقتصادي لبلدان آسيا والمحيط الهادئ، واتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض من مجموعات الحيوان والنبات البرية، وهيئة التنوع البيولوجي، واتفاقية الأنواع المهاجرة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمنظمة البحرية الدولية، ومنظمة العمل الدولية]
- 4- إعداد صكوك جديدة، من قبيل الاتفاقات أو خطط العمل أو الخطوط التوجيهية الفنية
- 5- الدعاية والاتصال، لا سيما بشأن المنافع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ومساهمة القطاع المعززة في أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية المتعلقة بتنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد والصكوك الدولية ذات الصلة
- 6- بناء القدرات في مجال الإحصاءات وإعداد الأطر القانونية وأطر السياسات، والتفاوض الدولي، والجوانب الاقتصادية والاجتماعية لمصايد الأسماك
- 7- إنتاج معلومات وإحصاءات حسنة التوقيت وموثوق بها واستخدامها وإعداد واستخدام دراسات وتحليلات أخرى لاستخدامها كأساس لوضع السياسات
- 8- تعزيز التعاون مع الشركاء الحكوميين الدوليين والحكوميين وغير الحكوميين من ذوي الصلة، ومن بينهم منظمات الصيادين، ومستزعي الأسماك، وصناعة صيد الأسماك/تربية الأحياء المائية

النتيجة التنظيمية جيم 2 - جرى تحسين حوكمة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية من خلال إنشاء مؤسسات قطرية وإقليمية أو تدعيم القائم منها، بما يشمل الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك

المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتان)
جيم 2-1 عدد البلدان التي عمدت إلى تعزيز مؤسساتها وترتيباتها المؤسسية أو أنشأت ترتيبات جديدة عند الحاجة أسفرت عن تأثير هام على حوكمة القطاع.	يحدد فيما بعد	10 بلدان	5 بلدان
جيم 2-2 عدد الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك التي أجرت تقييمات لأدائها واتخذت خطوات لتحسينه	يحدد فيما بعد	6 أجهزة إقليمية لمصايد الأسماك	3 أجهزة إقليمية لمصايد الأسماك
جيم 2-3 عدد الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك/شبكات تربية الأحياء المائية الجديدة التي أنشئت استجابة لثغرات حددت وجود ثغرات في حوكمة الموارد المشتركة	يحدد فيما بعد	إنشاء جهازين إقليميين لمصايد الأسماك/شبكتي أحياء مائية	مشروع قوانين إنشاء أو اتفاقيات لجهازين إقليميين لمصايد الأسماك/ شبكتي أحياء مائية

الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية

- 1- تقديم المشورة والمساعدة (من خلال الدعم القانوني وفي مجال السياسات والمعلومات) وتعزيز المؤسسات الموجودة
- 2- بناء القدرات في مجال حوكمة وإدارة المؤسسات
- 3- إجراء تحليل ورفع تقارير بصفة منتظمة عن التجارب المتعلقة بالتقييمات المؤسسية والإصلاح المؤسسي
- 4- تقديم المشورة القانونية والمشورة على صعيد السياسات والمشورة الفنية لإقامة أجهزة إقليمية جديدة لمصايد الأسماك

5- تقديم الدعم الميداني وإجراء دراسات فردية بشأن الإصلاح المؤسسي			
6- العمل مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية لكفالة أقصى قدر من الكفاءة في تشجيع الإصلاح المؤسسي لتحسين الحوكمة			
7- تقديم الدعم للأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك، وشبكات تربية الأحياء المائية، والمؤسسات الدولية ذات الصلة في معالجة القضايا الشاملة لعدة قطاعات من قبيل مصايد الأسماك الصغيرة وتربية الأحياء المائية على نطاق صغير			
النتيجة التنظيمية جيم 3 - لقد ساهم تفعيل إدارة مصايد الأسماك الطبيعية البحرية والداخلية من قِبَل البلدان الأعضاء وأصحاب الشأن الآخرين في تحسين حالة موارد مصايد الأسماك والنظم الإيكولوجية واستخدامها على نحو مستدام			
المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتان)
جيم 3 - 1 عدد الأرصدة أو التجمعات البحرية والداخلية التي جرى تقييمها باستخدام أفضل الأدلة العلمية المتوفرة، وأيضاً مع أخذ المعرفة التقليدية والمحلية في الاعتبار حسب الاقتضاء	يحدد فيما بعد	10	5
جيم 3 - 2 مستوى المتوسط العالمي للأرصدة أو التجمعات القطرية والدولية التي تعرضت للانخفاض في الصيد واستنزفتها وتشهد تجددًا	28 في المائة	25 في المائة	28 في المائة
جيم 3 - 3 عدد البلدان والأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك التي تبنت رسمياً خططا أو أطرا معادلة لإدارة المصايد بشأن مصايد أسماكها الطبيعية البحرية والداخلية والنظم الإيكولوجية البحرية، وفقاً لدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد واتساقاً مع نهج النظم الإيكولوجية في إدارة مصايد الأسماك ومع أخذ الاحتياجات والمساهمات المحددة لمصايد الأسماك الصغيرة في الاعتبار	يحدد فيما بعد	10 بلدان 6 أجهزة إقليمية لمصايد الأسماك	4 بلدان 2 أجهزة إقليمية لمصايد الأسماك
الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية			
1- إعداد ونشر خطوط توجيهية فنية، وأدوات، ومادة إعلامية أخرى بشأن إدارة مصايد الأسماك في إطار اتباع نهج النظم الإيكولوجية في إدارة مصايد الأسماك والجوانب ذات الصلة من مدونة السلوك، وذلك بالتعاون مع الشركاء الملائمين الآخرين. وسيجري التركيز بوجه خاص على المادة اللازمة لإدارة مصايد الأسماك الصغيرة			
2- رفع تقارير منتظمة عن حالة الأرصدة السمكية والنظم الإيكولوجية وتقييمها			
3- إسداء المشورة الفنية وبناء القدرات في جميع مجالات تقييم مصايد الأسماك وإدارتها في إطار اتباع نهج النظم الإيكولوجية في إدارة مصايد الأسماك، مع أخذ احتياجات مصايد الأسماك الصغيرة ومتطلبات سبل المعيشة، على كل من المستوى القطري والإقليمي والعالمي، في الاعتبار بوجه خاص.			

4- إقامة شراكات مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة. وتيسير وتشجيع التعاون الدولي في مجال إدارة مصايد الأسماك من خلال جملة وسائل منها على سبيل المثال عقد حلقات عمل، وإجراء مشاورات، وإقامة شبكات، ووسائل أخرى، بما في ذلك مع قطاعات أخرى عند الاقتضاء.			
النتيجة التنظيمية جيم 4 - استفادة البلدان الأعضاء وغيرها من أصحاب الشأن من زيادة إنتاج الأسماك والمنتجات السمكية من توسيع وتكثيف تربية الأحياء المائية المستدامة			
المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتان)
جيم 4 - 1 زيادة النسبة المئوية لزيادة مساهمة الإنتاج العالمي لقطاع تربية الأحياء المائية والإنتاج المرتبط بالتنمية الريفية وسبل المعيشة	يحدد فيما بعد	10 في المائة (الإنتاج العالمي) 5 في المائة (الإنتاج المرتبط بالتنمية الريفية)	5 في المائة زيادة في الإنتاج العالمي 2 في المائة زيادة في الإنتاج (المرتبط بالتنمية الريفية)
جيم 4-2 النسبة المئوية للنقصان في الاستخدام العالمي لجريش السمك،	يحدد فيما بعد	10 في المائة نقصان	5 في المائة نقصان
جيم 4 - 3 النسبة المئوية للزيادة في استهلاك منتجات الأسماك المستزرعة المتأتية من ممارسات تربية الأحياء المائية المستدامة	يحدد فيما بعد	10 في المائة زيادة	5 في المائة زيادة
الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية			
1- الترويج لاتباع نهج النظم الإيكولوجية في تربية الأحياء المائية بما يشمل أطر السلامة البيولوجية، وتقييمات المخاطر، وتربية الأحياء المائية المتكاملة، والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وغير ذلك.			
2- بناء القدرات من خلال برامج التدريب، وعقد حلقات عمل إقليمية لتيسير اعتماد وتنفيذ الخطوط التوجيهية للمنظمة، مع التركيز على القطاعات الريفية، وصغار المزارعين، والمرأة.			
3- دعم وتشجيع مجموعات ورابطات صغار المزارعين مع التشديد على مشاركة المرأة والأقليات.			
4- تشجيع إجراء استعراضات وتقييمات عالمية وإقليمية ومواضيعية لقطاع تربية الأحياء المائية.			
5- تشجيع ودعم الشراكات في مجال تربية الأحياء المائية وشبكات تربية الأحياء المائية في مجال البحث والتطوير التطبيقي ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات.			
6- استحداث أدوات ونظم للمعلومات لنشر البيانات ذات الصلة وجمعها وإدارتها واستخدامها.			
7- تحسُّن الاتصال والتنسيق بين المكاتب الإقليمية وإدارة مصايد الأسماك في المقر الرئيسي وكذلك بين المنظمة والهيئات الإقليمية الأخرى.			
8- العمل الفعال للجنة الفرعية المعنية بتربية الأحياء المائية.			
النتيجة التنظيمية جيم 5 - أصبحت العمليات في مصايد الأسماك، بما في ذلك استخدام سفن ومعدات الصيد، مأمونة أكثر وفعالة بقدر أكبر من النواحي الفنية والاقتصادية والاجتماعية وسليمة من الناحية البيئية ومطابقة للقواعد على شتى المستويات			
المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتان)
جيم 5 - 1 عدد البلدان التي يجري الصيد في مصايد أسماكها باستخدام سفن للصيد ومعدات للصيد وممارسات صيد غير ضارة للبيئة ومأمونة وتتسم بالكفاءة من الناحيتين الفنية والاقتصادية	يحدد فيما بعد	10 بلدان	5 بلدان

جيم 5 – 2 عدد البلدان والأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك التي أنشأت نظم عاملة لرصد السفن وعززت من قدراتها على الرصد والمراقبة والإشراف	يحدد فيما بعد	10 بلدان 6 أجهزة إقليمية لمصايد الأسماك	5 بلدان 3 أجهزة إقليمية لمصايد الأسماك
الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية 1- استحداث واستخدام منتجات معرفية وأفضل الممارسات بشأن عمليات صيد الأسماك الأكثر أماناً والأكفاً من الناحيتين الفنية والاجتماعية – الاقتصادية، بما يشمل إجراء حصر للتكنولوجيات وأفضل الممارسات ذات الصلة بجيم 1-5 وجيم 2-5 أعلاه. 2- استحداث واستخدام المنتجات المعرفية وأفضل الممارسات والإقلال إلى أدنى حد من الآثار السلبية لصيد الأسماك على البيئة بما يشمل إجراء تحديثات عالمية للبيانات المتعلقة بالمصيد العرضي والمصيد المرتجع، وتكنولوجيات الصيد القليلة الاستخدام للطاقة، واستحداث تكنولوجيات لصيد الأسماك لا تلحق ضرراً بالبيئة. 3- تقديم المشورة الفنية والدعم بشأن جميع الأمور ذات الصلة بعمليات الصيد الرشيد بما يشمل تيسير عقد حلقات العمل، والمشاورات الفنية، والتكليف بإجراء دراسات واستعراضات. 4- تقديم المشورة الفنية والدعم في استحداث تكنولوجيات ملائمة للصيد على نطاق صغير. 5- تقديم المشورة الفنية والدعم بشأن إدارة الموانئ، والحد من الهدر، وبرامج التمويل المتناهي الصغر، وعمليات زيادة مشاركة أصحاب الشأن في عمليات الصيد وتربية الأحياء المائية. 6- تقديم الدعم للدول الأعضاء وللأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك في مجال بناء القدرات وتشجيع الأنشطة التي تعزز وتوسع قدرتها من أجل وجود نظم رصد ومراقبة وإشراف متكاملة لعمليات صيد الأسماك.			
النتيجة التنظيمية جيم 6 – حققت البلدان الأعضاء وحقق أصحاب الشأن الآخرون درجة أعلى من ترشيد استخدام منتجات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية والاتجار بها في مرحلة ما بعد الصيد، بما في ذلك شروط يمكن توقعها بقدر أكبر وأكثر اتساقاً للنفاز إلى الأسواق			
المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتان)
جيم 6 – 1 عدد البلدان التي تبنت الممارسات الجيدة في استخدام الأسماك وتسويقها والاتجار بها، على كل من المستوى الحكومي ومستوى الصناعة	يحدد فيما بعد	10 بلدان	5 بلدان
جيم 6 – 2 عدد البلدان النامية التي زاد دخلها من التجارة القطرية والإقليمية والدولية في الأسماك 5 في المائة كحد أدنى	يحدد فيما بعد	10 بلدان	5 بلدان
جيم 6 – 3 عدد البلدان التي عمدت إلى تنسيق قوانينها ولوائحها وممارساتها لتجارة الأسماك بما فيها التي تنطبق على سلامة الأغذية البحرية، مع المتطلبات والمعايير المتفق عليها دولياً	يحدد فيما بعد	10 بلدان	5 بلدان

الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية

- 1- تقديم الدعم والمشورة للمنظمات القطرية والإقليمية والدولية، بما يشمل القطاع الخاص، لتحسين ممارسات استخدام الأسماك وتسويقها بعد الصيد.
- 2- إجراء تقييمات ورفع تقارير بصفة منتظمة، لا سيما من خلال اللجنة الفرعية المعنية بتجارة الأسماك التابعة للجنة مصايد الأسماك، بشأن التطورات والاتجاهات والقضايا المتعلقة باستخدام الأسماك وتجاريتها ومتطلبات النفاذ إلى الأسواق.
- 3- تقديم المشورة الفنية وبناء القدرات في جميع مجالات استخدام الأسماك وتسويقها وتجاريتها على كل من المستوى القطري والإقليمي والعالمي مثلاً من خلال الاستجابات لطلبات الدعم الفني المخصصة، ومشروعات برنامج التعاون التقني، وتقديم الدعم الفني المستمر والمساندة لدوائر المعلومات السمكية، والمشروعات الشاملة القصيرة والطويلة الأجل الممولة من خارج الميزانية.
- 4- إقامة شراكة استراتيجية مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة للترويج لإعداد وتنفيذ أدوات وممارسات، من بينها أدوات بشأن السوق، من أجل استخدام الأسماك وتسويقها والاتجار بها بطريقة رشيدة ومستدامة.
- 5- تقديم الدعم لمؤسسات الإرشاد والبحوث والمؤسسات المهنية القطرية والإقليمية وللشبكات الإقليمية لتشجيع استخدام الأسماك وتسويقها وتجاريتها بطريقة مستدامة.

الهدف الاستراتيجي دال -

تحسين سلامة وجودة الأغذية في جميع مراحل السلسلة الغذائية

القضايا والتحديات

ما زالت البلدان المتقدمة والنامية على السواء تعاني قصور الضوابط على سلامة وجودة الأغذية في جميع مراحل السلسلة الغذائية. وتكشف التقارير التي تتناول قصور إدارة سلامة الأغذية عن الصعوبات التي تواجهها البلدان في تحقيق ضوابط فعالة ومتكاملة على طول السلسلة المتواصلة بدءاً من مرحلة ما قبل الإنتاج وصولاً إلى الاستهلاك حتى في البلدان المتقدمة التي لديها نظم متطورة مدعومة بقدرات تقنية وعلمية هائلة في مجال سلامة وجودة الأغذية. وتشمل عواقب ذلك القصور في نظم سلامة الأغذية/جودتها الأمراض المنقولة بالأغذية، وما يصاحب ذلك من آثار اقتصادية سلبية على المزارعين والأعمال الغذائية والمستهلكين. وتتفاقم التحديات في الكثير من البلدان النامية حيث توجد نظم مجزأة للرقابة على الأغذية، وقصور أو عدم اتساق في الأطر القانونية، وضعف في المؤسسات، والافتقار إلى سياسات وافية لحماية المستهلكين، وتدني البنية الأساسية، ونقص الموارد البشرية المدربة؛ كما أنها مرتبكة بالحد من الفقر والتنمية الاجتماعية الاقتصادية ارتباطاً وثيقاً بالقدرة على الامتثال لمتطلبات الأسواق بشأن السلامة والجودة؛ والتي ما زالت الأمراض المنقولة بالأغذية تشكل فيها سبباً رئيسياً للوفاة والمرض، لا سيما بين الأطفال.

وفي كثير من البلدان النامية تبوء بالفشل أيضاً الاستراتيجيات وخطط العمل المتعلقة بسلامة/جودة الأغذية بسبب قصور وعدم اتساق دعم الميزانيات وغير ذلك من أشكال الدعم. ويتطلب تحسين إدارة سلامة وجودة الأغذية على الصعيد القطري في جميع مراحل السلسلة الغذائية تخطيطاً واستثماراً استراتيجياً مشتركاً بين القطاعات. وتلزم توعية مقرري السياسات الرفيعة المستوى بالحاجة إلى صياغة سياسات واستراتيجيات بشأن سلامة الأغذية والنظر فيها على ضوء السياق الأوسع للأمن الغذائي القطري والتنمية الزراعية وأهداف الصحة العامة.

وتتولى هيئة الدستور الغذائي وضع مواصفات علمية لسلامة الأغذية لا تتوافر لدى البلدان منفردة، وبخاصة البلدان النامية، القدرة أو الموارد على وضعها بنفسها. وتضع الهيئة أيضاً مواصفات متفقاً عليها دولياً بشأن جودة الأغذية. وتتطلع البلدان النامية والمتقدمة على السواء إلى التوجيه الدولي من مواصفات الدستور الغذائي لحماية صحة المستهلكين مع كفالة اتباع ممارسات نزيهة في تجارة الأغذية. وبالنظر إلى آثار اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية واتفاق الحواجز التقنية أمام التجارة على تجارة الأغذية الدولية فإن هناك آمالاً متزايدة معلقة على عملية وضع مواصفات الدستور الغذائي وعلى إسداء المشورة العلمية لدعم تلك العملية. ويجب على البلدان النامية بناء قدرتها على المشاركة بفعالية في عمل هيئة الدستور الغذائي والأجهزة التابعة لها من أجل كفالة صلاحية وملاءمة مواصفات الدستور الغذائي في السياق الدولي.

ومجرد وجود مواصفات لا يكفي لضمان حماية الصحة العامة أو الامتثال للمتطلبات المحددة من الأسواق. إذ يتطلب ذلك قدرة على تطبيق المواصفات من خلال نظام قطري لإدارة ومراقبة سلامة/جودة الأغذية ويضطلع فيه القطاعان العام والخاص على السواء بأدوار ومسؤوليات واضحة ويتمتعان فيه بالمعارف والمهارات والتسهيلات الضرورية لأداء وظائفهما بفعالية وكفاءة. والآثار المرتبطة بالمناخ، والتحول الديمغرافي، وتغير أساليب الحياة، وتطور نظم إنتاج الأغذية، والتحول في ديناميات الأسواق، وازدياد تطبيق المعايير الخاصة، من المتوقع أن تشكل جميعها تحدياً يدفع الحكومات إلى تحديد المخاطر الناشئة، والاعتراف بالأولويات المتغيرة بشأن سلامة وجودة الأغذية، وتعديل برامج إدارة سلامة/جودة الأغذية تبعاً لذلك.

الافتراضات والمخاطر

- افتراض ألا تؤدي المعايير الخاصة بسلامة الأغذية وجودتها إلى تقويض مواءمة المواصفات الرسمية مع مواصفات الدستور الغذائي.
- افتراض أن يكفل التنسيق المحسن بين الأعداد المتزايدة من الوكالات الدولية المشتركة في وضع مواصفات الأغذية وبناء القدرات في مجال سلامة الأغذية تفادي تجزؤ تقديم المساعدات التقنية وانخفاض كفاءتها وفعاليتها.
- افتراض ألا يتضرر التخطيط الطويل الأجل لسلامة الأغذية وإدارة الجودة بفعل الحاجة إلى الاستجابة لحالات طوارئ السلسلة الغذائية، وأن تقر الحكومات عوضاً عن ذلك بأن تحسين جمع واقتسام معلومات سلامة الأغذية والتطوير الاستراتيجي لنظم مراقبة الأغذية هما من الشروط الضرورية لضمان الكشف المبكر عن حالات طوارئ السلسلة الغذائية ومنعها.
- خطر تقويض قدرة الحكومات على مواصلة دعم برامج سلامة وجودة الأغذية بسبب عدم الاستقرار السياسي ومشاكل الأمن الغذائي
- خطر تقويض الاتفاقات المتعددة الأطراف بشأن تنظيم سلامة وجودة الأغذية بسبب السياسات الحمائية على المستويات الإقليمية/الإقليمية الفرعية و/أو الوطنية .
- خطر أن تؤدي النظم والمستويات المنفصلة لمراقبة الصادرات والأسواق المحلية إلى ظهور مخاطر ضخمة وخارجة عن نطاق السيطرة في مجال السلامة الغذائية بالنسبة للشرائح الأشد ضعفاً.
- خطر ألا تكون الاستثمارات في بحوث سلامة الأغذية وتنمية الموارد البشرية كافية للعناية بصورة فعالة بالتحديات الناشئة مثل آثار التغير المناخي على سلامة الأغذية والمخاطر المنبثقة الأخرى المتعلقة بسلامة الأغذية، ونظم الإنتاج المتطورة، والتطبيق المتزايد لمعايير القطاع الخاص، وما إلى ذلك.

تطبيق الوظائف الأساسية على الهدف الاستراتيجي دال

النتيجة التنظيمية	ألف - رصد وتقييم المنظورات والاتجاهات	باء - المعلومات، والمعارف، والإحصاءات	جيم - الصكوك الدولية	دال - المشورة على صعيد السياسات	هاء - الدعم الفني، وبناء القدرات	واو - الدعوة والاتصال	زاي - النهج المشارك بين التخصصات	حاء - الشراكات والتحالفات
دال 1		X	X		X	X	X	X
دال 2	X	X		X	X	X	X	X
دال 3	X	X			X	X	X	X
دال 4	X	X			X	X	X	X

النتيجة التنظيمية دال 1 - وضع مواصفات وتوصيات جديدة ومنقحة متفق عليها دولياً بشأن سلامة وجودة الأغذية كمنطلق مرجعي للتنسيق الدولي

المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتان)
دال 1-1 عدد جهات الاتصال القطرية التي تتناول المعلومات مرة واحدة شهرياً على الأقل، مع أمانة الدستور الغذائي ومع الدول الأعضاء الأخرى من خلال صفحة "دستوري على الويب"	يحدد فيما بعد	80	20

20 في المائة في كل من الأقاليم الستة	يحدد فيما بعد	دال 1-2 النسبة المئوية للبلدان التي تبلغ عن استخدامها لمواصفات الدستور في اجتماعات لجان التنسيق الأولية وفي موقع الدستور على الويب
80 في المائة	يحدد فيما بعد	دال 1-3 النسبة المئوية لمخرجات أجهزة الخبراء المشتركة بين المنظمة ومنظمة الصحة العالمية (سلامة الأغذية، متطلبات الجودة والتغذية) التي تدمجها أو تستخدمها لجان الدستور الأخرى في وضع المواصفات الدولية والتوصيات ذات الصلة المتفق عليها

الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية

- 1 - مساهمة أمانة الدستور الغذائي في دعم هيئة الدستور الغذائي المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية.
- 2 - إسداء المشورة القانونية إلى هيئة الدستور الغذائي وأجهزة الخبراء ذات الصلة.
- 3 - الدعوة لإذكاء الوعي بين صنّاع القرار على المستوى القطري بأهمية الدستور الغذائي واستخدام نصوصه على المستويين القطري والإقليمي، وتيسير التعاون الإقليمي في توحيد مواصفات الأغذية.
- 4 - دعم تنمية القدرات المؤسسية والفردية لتعزيز المشاركة الفعّالة على المستوى القطري في الدستور الغذائي واستخدام مواصفاته.
- 5 - مناصرة وإدارة حساب أمانة الدستور الغذائي المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة/منظمة الصحة العالمية (بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية) لدعم مشاركة البلدان النامية في الدورات العادية لهيئة الدستور الغذائي.
- 6 - إسداء المشورة العلمية بشأن سلامة وجودة الأغذية، بما في ذلك تركيب الأغذية والمتطلبات التغذوية من خلال لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية، والاجتماع المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن تقييم المخاطر الميكروبيولوجية، ولجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالتغذية، واجتماعات الخبراء المخصصة، وتشغيل الشبكة الدولية لنظم البيانات الخاصة بالأغذية.

النتيجة التنظيمية دال 2 - وضع أطر مؤسسية وسياساتية وقانونية لإدارة سلامة/جودة الأغذية تدعم اتباع نهج متكامل في السلسلة الغذائية

المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتان)
دال 1-2 عدد البلدان التي وضعت أو تبنت سياسات وطنية بشأن سلامة/جودة الأغذية على أساس التقييمات السليمة ومن خلال العمليات التشاركية	يحدد فيما بعد	12	8

8	15	يحدد فيما بعد	دال 2-2 عدد البلدان التي قامت بتقييم أطرها التشريعية المتعلقة بسلامة/جودة الأغذية وتحديد أولويات صياغة التشريعات ووضع اعتماد التشريعات المطلوبة
8	15	يحدد فيما بعد	دال 2-3 عدد البلدان التي أدمجت أفضل ممارسات المنظمة في أطرها المؤسسية لتنسيق الرقابة على الأغذية على مدى سلسلة الأغذية

الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية

- 1 - دعم استعراض وتقييم وتعزيز الأطر المؤسسية والتشريعية لإدارة سلامة /جودة الأغذية ومراقبتها، بما في ذلك النظر في نظم الأمن البيولوجي المتكاملة.
- 2 - دعم تنمية القدرات المؤسسية والفردية من أجل تحديد القضايا الناشئة من مجالات سلامة الأغذية وتركيبية الأغذية، وتجميع وتحليل واستخدام البيانات العلمية المتعلقة، وتركيبية الأغذية، والتنوع البيولوجي الغذائي، ولاستخلاص المشورة العلمية بشأن دعم قرارات السياسات. إحصائيات إنتاج وتجارة الأغذية وتحليل اتجاهات السوق وتقييم تكلفة الامتثال، والآثار الاقتصادية والاجتماعية لعدم الامتثال.
- 3 - تيسير اتباع الممارسات السليمة في الاستثمار في سلامة/جودة الأغذية وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

النتيجة التنظيمية دال 3 - قيام السلطات القطرية/الإقليمية بدور فعال في تصميم وتنفيذ برامج إدارة ومراقبة سلامة وجودة الأغذية وفقاً للمعايير الدولية

المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتان)
دال 1-3 عدد البلدان التي وضعت برامج لسلامة الأغذية على أساس تحديد المخاطر والتي تطبق أفضل ممارسات المنظمة	سيحدد فيما بعد	8	4
دال 2-3 عدد البلدان التي تقدم خدمات كفاءة ومنسقة في مجال التفتيش وإصدار الشهادات وفقاً للتوصيات الدولية	سيحدد فيما بعد	12	6
دال 3-3 عدد البلدان التي تمكنت من توسيع نطاق قدرات تحليلات الأغذية فيما يتعلق بقوائم موسعة للاختبارات التحليلية المتاحة أو تحديث نوعية نتائج الاختبار	سيحدد فيما بعد	10	5
دال 3-4 عدد البلدان التي وضعت خطط قطرية للاستجابة لطوارئ سلامة الأغذية، باعتبارها مكوناً أصيلاً من الخطة القطرية للاستجابة للكوارث والطوارئ، مترافقة مع	3	8	5

			خطة عمل لتنمية القدرات الضرورية لتنفيذها الفعّال
8	12	تقييم مبدئي للوعي العام والإلمام بالقضايا الرئيسية المحددة في وثيقة الاستراتيجية	دال 3-5 عدد البلدان التي وضعت استراتيجيات قطرية وخطط عمل تنفيذية لبناء الوعي العام والتثقيف بشأن سلامة وجودة الأغذية، بما في ذلك الفوائد الصحية والتغذية للأغذية المحلية/التقليدية
الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية 1 - التوجيه بشأن أفضل الممارسات لتهيئة بيئة مواتية للمشاركة الواسعة من أصحاب الشأن في تصميم برامج سلامة/جودة الأغذية وفي وضع المواصفات على المستوى القطري، وللتعاون على المستويين الإقليمي وشبه الإقليمي بشأن قضايا سلامة الأغذية وجودتها. 2 - دعم تطبيق إطار تحليل مخاطر سلامة الأغذية على عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بسلامة الأغذية على المستوى القطري (تقدير المخاطر، وإدارة المخاطر، والإبلاغ عن المخاطر)، بما في ذلك وضع مواصفات قطرية للأغذية. 3 - تيسير الحصول على المعلومات عن معايير السلامة الغذائية الدولية، وتقدير المخاطر (الفوائد) وإسداء المشورة العلمية، وتركيب الأغذية، وغير ذلك من القضايا ذات الصلة (مثل البوابة الدولية لسلامة الأغذية وصحة الحيوان والنبات) وسلسلة مطبوعات لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية، وتقييم المخاطر الميكروبيولوجية، ومجلة تركيب الأغذية، وما إلى ذلك) 4 - دعم بناء القدرات وتحسين كفاءة مختبرات الأغذية، وخدمات التفتيش على الأغذية وإصدار الشهادات. 5 - التوجيه والمساعدة التقنية بشأن القيم المرجعية للمغذيات، وتوسيم الأغذية، والمتطلبات التغذوية، والمطالبات المتعلقة بالصحة. 6 - دعم تنمية القدرات المؤسسية والفردية في المسائل المحددة المتعلقة بالرقابة على الأغذية، من قبيل برامج رصد الملوثات، وبرامج جمع العينات، وإمكانية التتبع/تتبع المنتجات، وتيسير تهيئة بيئة داعمة للسياسات من أجل تنفيذ برامج فعّالة. 7 - توفير المعلومات في الوقت المناسب، والمعلومات المتعلقة بسلامة الأغذية، والتنبيه، والإنذار المبكر والتوجيه والمساعدة على المستوى القطري في مجال الاستعداد والتصدي لحالات طوارئ السلامة الغذائية من خلال نظام الوقاية من طوارئ الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود - سلامة الأغذية، والشبكة الدولية لمسؤولي سلامة الأغذية، ومركز إدارة أزمات السلسلة الغذائية. 8 - إقامة شراكات مع المؤسسات الأكاديمية والبحثية بوصفها مراكز مرجعية، وتعزيز وتوسيع التدريب وبناء القدرات.			
النتيجة التنظيمية دال 4 - قيام البلدان بتنفيذ برامج فعّالة لتشجيع التزام منتجي الأغذية/قطاع الأعمال الغذائي بالتوصيات الدولية بشأن الممارسات السليمة في مجال سلامة وجودة الأغذية في جميع مراحل السلسلة الغذائية، والتقيّد باشتراطات السوق			
المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (ستتان)
دال 1-4 عدد البلدان التي وضعت استراتيجيات وخطط عمل شاملة ومتكاملة لتشجيع الامتثال	يحدد فيما بعد	12	8

			للممارسات السليمة في مجال الزراعة والتصنيع والصحة استناداً إلى التقديرات السليمة للقطاعات الفرعية الرئيسية
10	15	يحدد فيما بعد	دال 2-4 عدد البلدان التي عمل على انجازها الدمج الشامل لاعتبارات سلامة/صحة الأغذية في برامج الممارسة السليمة في الإنتاج الأولي
8	15	يحدد فيما بعد	دال 3-4 عدد البلدان التي لديها برامج فنية لمساعدة قطاع الأعمال الغذائي في مجال إدارة سلامة/جودة الأغذية والتي تضمنت أفضل ممارسات المنظمة في مجال سلامة الأغذية
4	8	يحدد فيما بعد	دال 4-4 عدد البلدان التي لديها برامج لتعزيز قدرات المزارعين والأعمال التجارية على الامتثال للمعايير والخطط الطوعية لجودة الأغذية وانتاجها

الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية

- 1 - دعم وضع استراتيجيات وطنية لتحقيق أهداف جودة وسلامة الأغذية.
- 2 - دعم القدرات المؤسسية والفردية لوضع وتنفيذ برامج لتحسين إدارة سلامة وجودة الأغذية في المشروعات التجارية الصغيرة والأصغر، بما في ذلك قطاع أغذية الشوارع.
- 3 - توفير خطوط توجيهية بشأن الممارسات السليمة أثناء مرحلة إنتاج المواد الأولية في القطاعات الحيوانية والنباتية والسلمكية.
- 4 - التوجيه بشأن أفضل الممارسات في مجال على تقدير جدوى المعايير والنظم الطوعية ودعم تنمية القدرات المؤسسية والفردية لتنفيذ تلك المعايير والنظم في منتجات الجودة النوعية.
- 5 - دعم تنمية القدرات القطرية لتشجيع الابتكار في المنتجات والعمليات.
- 6 - دعم الجهات الفاعلة والمؤسسات القطرية على وضع برامج لتوعية/تثقيف المستهلكين بشأن سلامة الأغذية، والتنوع البيولوجي وأثر ذلك على التغذية والقضايا الأخرى المتعلقة بجودة الأغذية.
- 7 - أدوات دعم اتخاذ القرار ليهتدي بها تخطيط الاستثمار في الهياكل الأساسية لسلامة/جودة الأغذية.
- 8 - دراسات السوق وتحديد الاتجاهات المستجدة في الأسواق بما في ذلك تحليل تأثير المواصفات الخاصة والطوعية على الدخول إلى الأسواق.

الهدف الاستراتيجي هاء - الإدارة المستدامة للغابات والأشجار

القضايا والتحديات

ما زال قطاع الغابات يتأثر بسرعة وتيرة التغيرات العالمية. وقد أصبحت الحراجة أكثر تمحوراً حول الناس، وشهدت مطالب المجتمع بالنسبة للغابات تغيرات كبيرة تزايد فيها التركيز على القيم البيئية، والاجتماعية والثقافية. ويتزايد إدراك أن التفاعلات بين قطاع الغابات وغيره من القطاعات هي مصدر المشاكل أمام قطاع الغابات ومصدر الفرص على حد سواء. وعلاوة على ذلك، يتزايد إدراك الأدوار البالغة الأهمية التي تلعبها الغابات والأشجار الموجودة خارج الغابات في التخفيف من آثار تغير المناخ وفي التكيف معه وأيضاً كمصدر للطاقة الحيوية، مما يتطلب النظر بعناية في عملية صنع القرار على المستويين القطري والدولي.

وتحظى المساهمات القيمة للغابات والأشجار إزاء سبل المعيشة المستدامة واستئصال الجوع والفقر بتقدير متزايد. ويوجد إدراك متزايد لصلوات الحراجة بالزراعة والطاقة والماء. بيد أن التقدم المحرز صوب الإدارة المستدامة للغابات ما زال متفاوتاً وكثيراً ما تكون إمكانية وجود تآزرات في ما بين القطاعات، ووجود تكامل في الإدارة والمناظر الطبيعية، مستغلة استغلالاً أقل مما يجب. ويشكل استمرار فقدان الغابات وتدهور الغابات في كثير من البلدان النامية، لا سيما في المناطق الاستوائية، موضوعاً رئيسياً.

وكثيراً ما تعتمد سبل المعيشة في الريف على الغابات الإنتاجية التي تدعم فرص العمل والدخل، مما يحد من الفقر. وفي كثير من البلدان المتقدمة اقتصادياً، يمثل الحفاظ على البيئة والترويج القائم على الغابات الشاغلين الرئيسيين للمجتمع. وفي جميع الأقاليم، يتزايد الطلب على خدمات النظم الإيكولوجية من الغابات. ويلزم اتباع نهج استراتيجي لكفالة صحة الغابات وإنتاجيتها، من أجل تعظيم قدرتها على المساعدة على التخفيف من آثار تغير المناخ، والحفاظ على التنوع البيولوجي، وصون موائل الحياة البرية، وحماية الأراضي ومستجمعات مياه الأمطار.

ويمكن التحدي الذي يواجهه المنظمة في مساعدة مزيد من البلدان على تحسين إدارتها لغاباتها. ومع استمرار التوسع السريع في كمية المعلومات عن الغابات والحراجة وفي الحصول على تلك المعلومات، تشتد الحاجة إلى تقاسم المعلومات وإدارتها بطريقة أكثر فعالية. وتتوقع البلدان أن تقدم المنظمة الخدمات خارج قطاع الغابات التقليدي، ولإقامة شراكات مع أصحاب شأن جدد، وللعمل كقائد عالمي.

الافتراضات والمخاطر

- افتراض التقدم الاقتصادي المتواصل نسبياً وزيادة الاستثمارات في قطاع الحراجة.
- افتراض الإقرار على نطاق واسع بأهمية الإدارة المستدامة للغابات ودعم دور المنظمة في المساعدة على تشجيع تلك الإدارة على كل من الصعيد القطري والصعيد الدولي.
- افتراض توافر موارد كافية لتعزيز قدرات البلدان وذلك لمساعدتها على التغلب على العقبات التي تقف في طريق الإدارة المستدامة للغابات من خلال تقديم المشورة بشأن السياسات والمشورة القانونية، وتنمية القدرات، وتقديم المساعدة الفنية.

			استنادا إلى مسوحات مرتبة بعد الاجتماع
3	4	2	هاء 2-2 عدد المبادرات الرسمية في إطار الشراكة التعاونية من أجل الغابات والتي نفذتها اثنتان أو أكثر من منظمات الشراكة التعاونية من أجل الغابات
الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية 1 - توفير منتدى مفعم بالحيوية للحكومات والجهات الأخرى صاحبة المصلحة لمناقشة قضايا السياسات والقضايا المستجدة، بما يشمل الاجتماعات الوزارية، ولجنة الغابات، والمؤتمر العالمي للغابات، والهيئات الإقليمية للغابات، واجتماعات وهيئات الخبراء الفنيين، ومشاورات الخبراء، والشبكات الإقليمية. 2 - تقوية الصلات بين العمليات القطرية والإقليمية والعالمية، بما في ذلك من خلال توسيع دور الهيئات الإقليمية للغابات. 3 - قيادة الشراكة التعاونية في مجال الغابات، بما في ذلك وضع برامج أو إجراءات مشتركة، ومن خلال الشراكات الأخرى، بما في ذلك استضافة الشراكة في مجال الجبال ومن خلال الشراكات النشطة مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية. النتيجة التنظيمية هاء 3 - تعزيز المؤسسات التي تنظم الغابات، وتحسين صنع القرار، بما في ذلك تشجيع أصحاب الشأن المعنيين على الاشتراك في إعداد السياسات والتشريعات المتعلقة بالغابات، ومن ثم تعزيز بيئة مواتية للاستثمار في الحراجة والصناعات الحرجية. وتحسين دمج الغابات في خطط وعمليات التنمية القطرية، مع مراعاة العلاقات المتبادلة بين الغابات واستخدامات الأراضي الأخرى			
المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتان)
هاء 3-1 عدد الشركاء من البلدان التي أحدثت فيها مرفق برامج الغابات القطرية أثرا ايجابيا حسبما جرى تقديره بأداة المرفق لتقدير الأثر	30	50	40
هاء 3-2 عدد البلدان التي قامت بتحديث سياساتها أو قوانينها بشأن الغابات تبعا لأفضل الممارسات التشاركية	20	35	27
الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية 1 - دعم برامج الغابات القطرية، بما في ذلك بناء القدرات وتبادل المعرفة. 2 - استضافة ودعم مرفق البرامج الحرجية القطرية. 3 - دعم التحليل والتخطيط المتكاملين للسياسات (المشتركة بين القطاعات) لتحسين فهم آثار سياسات القطاعات الأخرى على الغابات والعكس بالعكس. 4 - دعم إعداد السياسات والقوانين المتعلقة بالغابات بطريقة تشاركية، والإصلاح المؤسسي، والجهود الرامية إلى تحسين الحوكمة على جميع المستويات.			

5 - إجراء الدراسات المتعلقة بالقطاع، بما في ذلك دراسات الآفاق الحرجية الإقليمية، والتحليلات المقارنة للمؤسسات المعنية بالغابات.			
النتيجة التنظيمية هاء 4 - الأخذ بالإدارة المستدامة للغابات والأشجار على نطاق أوسع للحد من إزالة الغابات وتدهورها، وزيادة مساهمة الغابات والأشجار في النهوض بسبل المعيشة والتخفيف من آثار تغير المناخ			
المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتان)
هاء 4-1 عدد البلدان التي تتبع الممارسات الجيدة لدى المنظمة في الغابات المزروعة أو حصاد الغابات	يحدد فيما بعد	20	10
هاء 4-2 عدد البلدان التي تستخدم النُهُج المجتمعية لإدارة الحرائق في 100 مجتمع محلي على الأقل.	يحدد فيما بعد	10	5
هاء 4-3 زيادة عدد البلدان المتلقية المشاركة في البرامج الشاملة الرامية إلى تخفيض معدلات إزالة الغابات وتدهور الغابات	5	12	8
الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية			
1 - وضع واستخدام خطوط توجيهية بشأن الممارسات السليمة في إدارة الغابات من خلال التشاور الفعّال مع الجهات صاحبة الشأن.			
2 - دعم وضع وتنفيذ استراتيجيات للحفاظ على الموارد الوراثية للغابات واستخدامها المستدام على كل من المستوى العالمي والإقليمي والمحلي.			
3 - دعم تحسين إدارة الحرائق التي تشب في الغابات بما في ذلك من خلال النُهُج المجتمعية.			
4 - دعم وضع وتنفيذ آليات مالية قطرية ودولية لدعم الإدارة المستدامة للغابات.			
5 - زيادة استخدام الآليات المالية وتيسير تقاسم المعلومات وإنشاء قواعد البيانات، ولبناء القدرة على تعزيز إدارة الغابات والحد من إزالة الغابات وتدهورها (مثلاً، تخفيض الانبعاثات من إزالة الغابات وتدهور الغابات).			
النتيجة التنظيمية هاء 5 - تعزيز القيم الاجتماعية والاقتصادية والفوائد التي تحققها الغابات والأشجار لسبل المعيشة، ومساهمة أسواق المنتجات والخدمات الحرجية في زيادة توفير مقومات البقاء الاقتصادي للغابات كخيار لاستخدام الأراضي			
المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتان)
هاء 5-1 زيادة في نصيب البلدان النامية من الصادرات العالمية من المنتجات الحرجية (جميع المنتجات الحرجية (FAOSTAT).	24 في المائة	26 في المائة	25 في المائة
الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية			
1 - تحليل وفهم العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تسفر عن زيادة الابتكار والاستثمار.			
2 - تحليل إنتاج واستهلاك المنتجات الحرجية والتجارة فيها.			

3 – المساعدة الفنية والخطوط التوجيهية للإدارة المجتمعية للغابات وللشوارع القائمة على الغابات لتحسين سبل المعيشة والحد من الفقر.			
4 – تقديم المعلومات والمساعدة للعاملين في قطاع الغابات بشأن النفاذ إلى أسواق الكربون.			
النتيجة التنظيمية هاء 6 – بلورة القيم البيئية للغابات والأشجار الموجودة خارج الغابات والحراجة؛ والتنفيذ الفعال لاستراتيجيات المحافظة على التنوع البيولوجي للغابات وعلى مواردها الوراثية، والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، وإعادة تأهيل الأراضي المتدهورة، وإدارة المياه وموارد الحياة البرية			
المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتان)
هاء 1-6 عدد البلدان التي لديها خطوط توجيهية متكاملة بشأن صون التنوع البيولوجي للغابات على المستوى الوراثي، ومستوى الأنواع، ومستوى النظم الإيكولوجية واستخدامه في إدارة الغابات والمناطق المحمية.	صفر	10	5
هاء 6 – 2 عدد البلدان التي تقدم تقارير عن حالة الموارد الوراثية الحرجية في العالم (لمقارنتها بحلول عام 2013).	صفر	150	80
هاء 3-6 عدد البلدان التي تبنت خطوط المنظمة التوجيهية بشأن دمج استراتيجيات تغير المناخ في السياسات القطرية الحرجية و في سياسات الغابات.	صفر	20	10
الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية			
1- تقديم المساعدة الفنية والمساعدة في مجال السياسات والمساعدة القانونية لدعم النهج القائمة على المناظر الطبيعية والنهج الإيكولوجية، وإعداد خطط الدفع نظير الخدمات البيئية، مع التركيز على النظم الإيكولوجية الجبلية، والمناطق القاحلة، والمراعي، والغابات الساحلية، وغيرها من النظم الإيكولوجية الهشة.			
2 – وضع واستخدام خطوط توجيهية لتكييف سياسات ومؤسسات وممارسات الغابات وترتيبات الحوكمة لتحسين التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه.			
3 – دعم المبادرات القطرية والإقليمية لصون التنوع البيولوجي بما في ذلك موارد الحياة البرية في المناطق المحمية والغابات الإنتاجية.			
4 – تقديم المساعدة في مجال السياسات والمساعدة الفنية لتحسين إدارة مستجمعات مياه الأمطار، وإعادة تأهيل أراضي الغابات المتدهورة، ومكافحة التصحر.			

الهدف الاستراتيجي واو-

الإدارة المستدامة للأراضي والمياه والموارد الوراثية

وتحسين الاستجابة للتحديات البيئية العالمية التي تمس الأغذية والزراعة

القضايا والتحديات

تعتبر الموارد الطبيعية (الأراضي، والمياه، والمناخ والموارد الوراثية) والخدمات المتصلة بها عناصر أساسية لإنتاج الأغذية والتنمية الريفية وسبل المعيشة المستدامة. وسوف يزداد الصراع والتنافس على سبل الوصول إلى تلك الموارد واستخدامها في كثير من الأقاليم، بسبب ازدياد الطلب على الأغذية والمياه والألياف والطاقة وسوف يؤدي تزايد الكثافة في استخدام الموارد الطبيعية إلى فقدان التنوع البيولوجي وتدهور الأراضي الإنتاجية وموارد المياه. وسوف يتفاقم ذلك كله بسبب التأثير المتوقع لتغير المناخ على الإنتاج الزراعي وأوضاع الزراعة وتوافر المياه وحدوث الظواهر المناخية المتطرفة وغيرها من الظواهر في هذا الصدد، فضلا عن تقلب الأسواق العالمية. لذلك فإن الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية لفائدة الأجيال الحالية والمقبلة تحتاج إلى تخصصات فنية متميزة لمعالجة الجوانب الرئيسية للموارد الطبيعية وحوكمتها في سياق التنمية الريفية، وإلى إتباع نهج متعددة التخصصات ومتعددة القطاعات لتسوية المنافسة على الموارد الطبيعية. ويتمثل أحد التحديات الرئيسية في تأمين الدعم على جميع المستويات للقدرات اللازمة لإدارة وتنظيم استخدام الموارد الطبيعية. وهذا يشمل إعداد واستخدام الأدوات الدولية اللازمة. وسيكون على هذه القدرات أن تستجيب بصورة فعالة للتحولات الاجتماعية - الاقتصادية السريعة وحالات الطوارئ. ولا بد أن تكون مدعومة بالبيانات الرئيسية (بما في ذلك البيانات المكانية) والمعارف والنهج المتاحة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

وهناك الكثير من الفرص للحد من الآثار المعاكسة لتغير المناخ من خلال تحسين المعارف وإدارة الموارد الطبيعية في السياسات والممارسات المعمول بها في الزراعة والحراجة ومصايد الأسماك. وتشمل استراتيجيات التكيف والتخفيف من الآثار السلبية، الحد مباشرة من الانبعاثات الناجمة عن النشاط البشري وتحسين امتصاص الكربون. وتوفر آليات التمويل الدولية (مثل آلية التنمية النظيفة ومرفق البيئة العالمية والمدفوعات مقابل الخدمات البيئية، وغير ذلك من الآليات المبتكرة) وسائل داعمة للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها، تطبق على جميع القطاعات وتتطلب نهجا متعددة التخصصات. على أن الإجراءات المعقدة ومعايير الأهلية الصارمة تسببت في عرقلة تمويل الأنشطة المتصلة بالزراعة والحراجة ومصايد الأسماك. ويزداد الاعتراف الدولي بأن تنمية الطاقة الحيوية والاستثمارات الجديدة الأخرى (بما فيها الاستثمارات الدولية في الأراضي) تتيح فرصاً وتحديات أمام التنمية الزراعية والريفية المستدامة. ومن الضروري توفير بيانات ومعلومات دولية وقطرية وتنفيذ عمليات تشاورية لوضع استراتيجيات وسياسات بشأن الطاقة الحيوية المستدامة.

الافتراضات والمخاطر

- افتراض أن يستمر الاهتمام الدولي الحالي بالإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والالتزام بها، على نحو يعبر عن أهميتها الرئيسية للأمن الغذائي والحد من الفقر، ويتحولان إلى قرارات سياساتية ومخصصات في الميزانية للترويج لتطبيق النهج والممارسات الملائمة في مجال الإدارة.
- افتراض أن تتمكن البلدان، على المستوى الوطني، من وضع أهداف قابلة للتحقيق وصياغة سياسات وبرامج وأساليب ذات صلة لتحقيق الإدارة المستدامة لمواردها الطبيعية، بما في ذلك، على سبيل المثال، الحصول على الموارد الوراثية وتقاسم المنافع المستمدة من استخدامها، والوصول إلى الأراضي وحيازتها، والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من وطأته.

- افتراض أن تتمكن المنظمة من الإسهام بفعالية في صياغة الصكوك ذات الصلة المتعلقة بالإدارة المستدامة للموارد الطبيعية على المستوى الدولي وتنفيذها على المستوى الوطني.
- الافتراض، على المستوى المؤسسي للمنظمة، أن توجد آليات كافية لضمان التعاون الفعّال فيما بين الوحدات.
- خطر أن تعجز البلدان من الاتفاق على السياسات والترتيبات الدولية ذات الصلة بالإدارة المستدامة للموارد الطبيعية بما في ذلك، على سبيل المثال، فيما يتعلق بالحصول على الموارد الوراثية وتقاسم المنافع المستمدة من استخدامها، وفيما يتعلق بالصكوك ذات الصلة بتغير المناخ مثل بروتوكول كيوتو، وأي ترتيبات صادرة بعد عام 2012، وآلية التنمية النظيفة وآليات سوق الكربون الأخرى مما ييسر حصول المزارعين على الموارد المالية.
- خطر أن تعجز البلدان، على المستوى الوطني، عن القدرة على إدارة الفرص والتحديات وتعبئة الموارد اللازمة لبناء القدرات ذات الصلة بالإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.
- خطر أن تنشأ تحديات جديدة نتيجة التغير المناخي فيما يتعلق بالموارد الطبيعية وإدارتها المستدامة والتي لم يتم بعد استكشاف آلية مناسبة بشأنها للتخفيف و/أو التكيف.

تطبيق الوظائف الأساسية على الهدف الاستراتيجي واو

النتيجة التنظيمية	ألف - رصد وتقييم المنظورات والاتجاهات	باء - المعلومات، والمعارف، والإحصاءات	جيم - الصكوك الدولية	دال - المشورة على صعيد السياسات	هاء - الدعم الفني، وبناء القدرات	واو - الدعوة والاتصال	زاي - النهج المشترك بين التخصصات	حاء - الشراكات والتحالفات
واو 1	X	X	X	X	X	X	X	X
واو 2	X	X	X	X	X	X	X	X
واو 3	X	X	X	X	X	X	X	X
واو 4	X	X	X	X	X	X	X	X
واو 5	X	X	X	X	X	X	X	X
واو 6	X	X		X	X	X	X	X

النتيجة التنظيمية واو-1: ترويج البلدان وتطويرها للإدارة المستدامة للأراضي

المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتان)
واو 1-1 عدد البلدان التي تليي قواعد بياناتها الخاصة بـموارد الأراضي والبنية الأساسية المكانية مواصفات/معايير المنظمة.	يحدد فيما بعد	10 بلدان إضافية	5 بلدان إضافية
واو 2-1 عدد البلدان التي تتسق خططها، واستراتيجياتها، وتشريعاتها الوطنية المتعلقة باستخدام الأراضي مع الخطوط التوجيهية للمنظمة وسياساتها بشأن الإدارة المستدامة للأراضي بما في ذلك في البيئات المعرضة لأشد المخاطر (ولا سيما الأراضي الجافة والجبال والمناطق الساحلية)	0	10	5

الأدوات الأساسية لتحقيق النتائج التنظيمية

- 1- توفير المشورة السياسية والقانونية وبناء القدرات والتوجيه الفني و/أو وضع خطط توجيهية بشأن كيفية استخدام الأراضي بطرق مستدامة، بما في ذلك تحليل السلسلة الغذائية وتأثيرها النسبي على موارد الأراضي وإتباع نهج النظم الإيكولوجية.
- 2- تعزيز قدرة البلدان على توليد واستخدام البيانات ذات الصلة بالتربة والغطاء الأرضي واستخدام الأراضي على المستوى الوطني، بما في ذلك من خلال إقامة البنى الأساسية وإعداد المعايير للبيانات المكانية.
- 3- الإسهام في إعداد مطبوعات المنظمة الدورية والرفيعة المستوى عن حالة موارد الأراضي والمياه (SOLAW)؛
- 4- تقييم ورصد موارد الأراضي واستخدام الأراضي، ومدى مناسبة الأراضي، وتدهور الأراضي وممارسات إدارة التربة/الأراضي وتنسيق وتجميع ونشر عمليات التقييم على المستوى العالمي ونشر نتائجها وخاصة من خلال شبكة Geonetwork؛
- 5- الإسهام في إعداد المنظورات طويلة الأجل، وعمليات الرصد والتقييم والإبلاغ المنسقة للاتجاهات على مختلف المستويات العالمية والإقليمية والوطنية؛
- 6- تعزيز محتويات ونطاق وجودة الإحصاءات عن موارد الأراضي واستخدامها وإدارتها في قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية للمنظمة لتمكينها كنظام معلومات مهم لدعم تصميم ورصد وتنفيذ سياسات متسمة بالفعالية والكفاءة على الصعيدين العالمي والوطني.
- 7- دعم الاتفاقيات الدولية التي يكون فيها استخدام الأراضي والتغيير في استخدام الأراضي وتدهور الأراضي مفيدا ومساندا للبلدان في التزاماتها بتقديم التقارير بموجب هذه الصكوك الدولية، وفي تنفيذ هذه الاتفاقيات من خلال التشريعات الوطنية.
- 8- تقييم التفاعلات بين الأراضي وتغير المناخ بما في ذلك انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وامتصاصها، والمدفوعات مقابل الخدمات البيئية.

النتيجة التنظيمية 2-أ: تكون البلدان قد حسنت قدرتها على مواجهة ندرة المياه وتحسين إنتاجية المياه في النظم الزراعية على المستوى القطري ومستوى أحواض الأنهار بما في ذلك نظم المياه العابرة للحدود

المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتان)
واو 1-2 عدد البلدان أو منظمات أحواض الأنهار التي تعتمد توصيات المنظمة في استراتيجياتها لمواجهة ندرة المياه	0	8	4
واو 2-2 عدد المؤسسات التي اعتمدت أدوات المنظمة ونهجها في تعزيز إنتاجية المياه	0	20	8
واو 2-3 عدد الزيارات الشهرية إلى موقع المنظمة للمياه على الويب	40 000	60 000	48 000

الأدوات الأساسية لتحقيق النتائج التنظيمية

- 1- تعزيز برنامج المياه في المنظمة لتوثيق العمل الفني المشترك ونشر النتائج المتعلقة باستخدام المتعدد الوظائف وإدارة المياه إدارة شاملة للقطاعات داخل المنظمة (عن طريق التعاون بين الوحدات ذات الصلة، بما في ذلك الوحدات المعنية بالمياه والزراعة والإنتاج الحيواني والاقتصاد والحراجة والشؤون القانونية والسياسات والاستثمار).

- 2- تقديم خدمات السياسات في مجال المياه لمعالجة استراتيجيات إدارة المياه على سبيل دعم التنمية الريفية وتعزيز الإنتاجية الزراعية، واعتماد أساليب توزيع المياه في أوضاع ندرة المياه. ونشر منهجيات لوضع إطار لمراجعة المياه والري والاستثمار في منشآت المياه لحساب استخدام المياه في الزراعة وما يتصل بها من استثمار في الأصول المؤسسية وتلك المتعلقة بالبنى الأساسية.
- 3- تقديم الدعم الفني لتعزيز الإدارة المستجيبة للمياه الزراعية. وتعزيز القدرات في منشآت المياه الوطنية على معالجة أداء الري وتحديثه وتعزيز كفاءة استخدام المياه والإنتاجية وإدارة الجودة والتنمية التكنولوجية للمياه باستخدام المواد الرئيسية (بما في ذلك نموذج المنظمة للتنبؤ باستجابة الغلة للمحاصيل (AQUACROP) ونظم رسم الخرائط وخدمات تشغيل قنوات الري (MASSCOTE) وما إلى ذلك) والخطوط التوجيهية التي وضعتها المنظمة.
- 4- إقامة الشبكات مع الشركاء الرئيسيين بقصد الترويج الفعال لأفضل الممارسات في إدارة المياه من أجل الزراعة. وتقديم الدعم لمراكز المعرفة وإقامة الجماعات المعنية بالممارسات لتلخيص المعارف ونشرها وبناء القدرات على المستويات المطلوبة.
- 5- تقديم خدمات المعلومات عن المياه لدعم الأنشطة الميدانية والمعارية للمياه عبر وحدات المنظمة. وتنسيق وتجميع ونشر البيانات والمعلومات عن الموارد المائية واستخدام المياه على المستوى العالمي (الشبكة الجغرافية والنظام العالمي لمعلومات المياه، الربط بقاعدة البيانات الإحصائية في المنظمة)، ووضع وتحليل عالمي لحالة الموارد المائية واتجاهاتها (وعلى وجه التحديد بالنسبة لتوقعات 2050/2030 الواردة في حالة الأغذية والزراعة التي أعدتها المنظمة، وتقدير الأمم المتحدة عن تنمية المياه العالمية والتنسيق المشترك بين الوكالات بشأن قضايا المياه UN-Water). وعلى الأخص تدعيم إقامة نظام عالمي للإنذار المبكر عن جودة المياه وكمياتها من خلال UN-Water.

النتيجة التنظيمية واو 3: تقوية السياسات والبرامج على المستويات القطرية والإقليمية والدولية لضمان صون التنوع البيولوجي للأغذية والزراعة والاستفادة منه بطريقة مستدامة والتقاسم العادل للمنافع المترتبة على استخدام الموارد الوراثية

المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتان)
واو 1-3 عدد النواتج والمعالم البارزة المحققة حسبما حدده هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة في برنامج عملها المتعدد السنوات بشأن التنوع البيولوجي للأغذية والزراعة التي تحققت.	لا يوجد	معلمان بارزان وأربع نواتج رئيسية محققة	معلم بارز واحد ونواتج رئيسية محققة
واو 2-3 عدد خطط العمل التشغيلية المشتركة أو ترتيبات التعاون بشأن التنوع البيولوجي للأغذية والزراعة مع المنتديات الدولية، مثل اتفاقية التنوع البيولوجي، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، والاتفاقية الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة	0	4	2

الأدوات الأساسية لتحقيق النتائج التنظيمية

- 1- إتاحة منتدى حكومي دولي لرسم السياسات، بما في ذلك التفاوض بشأن الصكوك الدولية الفعالة، وتحديث الصكوك القائمة (مثل خطة العمل العالمية بشأن الموارد الوراثية النباتية)، المتعلقة بجميع مكونات التنوع البيولوجي ذات الصلة بالأغذية والزراعة، بما في ذلك من خلال تيسير انعقاد دورات هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة.

2- التوجيه والإشراف بشأن: (1) عمليات تقييم حالة مختلف مكونات الموارد الوراثية للأغذية والزراعة في العالم، (2) تنفيذ الصكوك السياساتية المعنية بالتنوع البيولوجي للأغذية والزراعة 3- تيسير تحقيق النواتج والمعالج البارزة التي حددها برنامج العمل المتعدد السنوات 4- إقامة الشراكات وتعزيز التعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة من خلال جملة أمور من بينها تنسيق خبرات المنظمة/تعاونها مع الجهات الحليفة، من أجل تيسير وتنفيذ الصكوك ذات الصلة بالتنوع البيولوجي للأغذية والزراعة بواسطة المشورة الفنية والمتعلقة بالسياسات. 5- رصد الاتجاهات فيما يتعلق باستخدام وتبادل الموارد الوراثية للأغذية والزراعة للمساعدة في بلورة خيارات السياسات والاستراتيجية بشأن سياسات الحصول على الموارد وتقاسم منافعها على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية بهدف تحسين الأمن الغذائي.			
النتيجة التنظيمية واو 4: وضع إطار دولي وتعزيز قدرات البلدان بشأن الحوكمة المسؤولة للحصول على الأراضي وحياسة الأراضي المضمونة والمتكافئة وصلتها بالموارد الطبيعية الأخرى مع التركيز بوجه خاص على مساهمتها في التنمية الريفية			
المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتان)
واو 4-1 توافق الآراء الدولية بشأن التدابير الخاصة بتحسين حوكمة الحصول على الأراضي وحياسة الأراضي المضمونة والمتكافئة وصلاتها المشتركة مع الموارد الطبيعية الأخرى.	لا يوجد توافق في الآراء بشأن تدابير محددة	اعتماد لجنة فنية في المنظمة لخطط توجيهية طوعية	مشروع خطوط توجيهية طوعية
الأدوات الأساسية لتحقيق النتائج التنظيمية 1- دعم عملية التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الخطوط التوجيهية والسياسات الطوعية المتعلقة بالحوكمة الرشيدة للحياسة في إطار رؤية ومبادئ إعلان المركز الدولي للبحوث الزراعية الدولية في المناطق الجافة المتعلقة بالتنمية الريفية والإصلاح الزراعي والجوانب الأخرى لحياسة الأراضي ومن خلال تأصيل مبادئ وإجراءات الخطوط الطوعية بشأن الحق في الغذاء، في حياسة الأراضي. 2- أدوات ومنهجيات لبناء القدرات على تنظيم حياسة الموارد الطبيعية، بما في ذلك من خلال إقامة الشراكات والتحالفات للتشجيع على نشر وتطبيق المعلومات.			
النتيجة التنظيمية واو 5: تعزيز البلدان قدراتها على معالجة التحديات البيئية الناشئة مثل تغير المناخ والطاقة الحيوية			
المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتان)
واو 5-1 عدد البلدان التي وضعت خطط عمل ومشروعات لمواجهة تحديات التكيف مع تغير المناخ في الزراعة والتخفيف من وطأته	يحدد فيما بعد	15 بلدا إضافيا	5 بلدان إضافية
واو 5-2 عدد البلدان التي وضعت سياسات، استراتيجيات أو خطط عمل لتلبية التحديات والفرص الناشئة عن تنمية الطاقة الحيوية	يحدد فيما بعد	15 بلدا إضافيا على الأقل	7 بلدان إضافية على الأقل
واو 5-3 الاعتراف بالتفاعلات والصلات بين الأمن الغذائي والإدارة	الإعلان النهائي للمؤتمر رفيع المستوى	1- مشروع مقترح بشأن مبادئ ومعايير الأمن الغذائي	1- التفاعلات والصلات بين الأمن الغذائي والإدارة المستدامة

المستدامة للموارد الطبيعية والحد من الفقر والتنمية المستدامة للطاقة الحيوية ومعالجتها على نحو صريح في الحوار الدولي وفي الاتفاقات البيئية الجديدة المتعددة الأطراف.	المعني بالأمن الغذائي العالمي: تحديات تغير المناخ والطاقة الحيوية، يونيو/حزيران 2008	المرتبطة بتنمية الطاقة الحيوية المستدامة يعرض للتوصل إلى توافق حكومي دولي في الآراء وكأساس لتعديلات في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي رعتها المنتديات الدولية.	الموارد الطبيعية والحد من الفقر وتنمية الطاقة الحيوية تعكس المشروع الأول لمعيار المائدة المستديرة بشأن الوقود الحيوي المستدام والإطار الأول لمعايير ومؤشرات الاستدامة للشراكة العالمية بشأن الطاقة الحيوية.
		2- مشاركة 15 بلدا ناميا على الأقل في توافق الآراء المقترح وعمليات الرعاية	2- اجتماعان على الأقل من اجتماعات المنظمة يعنيان بمعايير/مواصفات الطاقة الحيوية والأمن الغذائي والفقر.

الأدوات الأساسية لتحقيق النتائج التنظيمية

- 1- إفراز وإدارة معارف، وبيانات، وأدوات وتكنولوجيات، ونهج، واتصالات من أجل التنمية، وممارسات إرشادية، تتعلق بتنمية الطاقة الحيوية المستدامة والتخفيف من وطأه تغير المناخ والتكيف معه، بما في ذلك تقييم التأثير (المتعلق بالمناخ) والحد من مخاطر الكوارث، والآليات المالية للتنفيذ، مثل الدفع مقابل الخدمات البيئية.
- 2- تقديم المساعدات الفنية والإرشادات السياساتية والقانونية كتعزيز القدرات القطرية، ذات الصلة بالتحديات البيئية، بما في ذلك تقييم تأثيرات تغير المناخ والتخفيف من وطأته والتكيف معه، والحد من مخاطر الكوارث (المتعلقة بالمناخ)، والتنمية المستدامة للطاقة الحيوية ونظم الإنتاج المكيفة لهذه الأوضاع.
- 3- إتاحة التدريب والمعلومات الملائمة وتطوير المواقع الشبكية وغير ذلك من أنواع الاتصال ودعم بناء القدرات فيما يتعلق بتحديات تغير المناخ والتنمية المستدامة للطاقة الحيوية.
- 4- المشاركة في الحوارات الدولية بشأن تخفيف وطأة تغير المناخ والتكيف معه والتنمية المستدامة للطاقة الحيوية، والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، بما في ذلك الدعم الفني للبلدان لتيسير مشاركتها في هذه الحوارات الدولية وزيادة فعالية هذه المشاركة.
- 5- الدعوة وتوفير المدخلات للعمليات الحكومية الدولية لضمان إدراج الأبعاد الخاصة بالأغذية والمحاصيل والقطاع الحيواني والحراجة ومصايد الأسماك في المفاوضات الخاصة بالصكوك الدولية التي تعالج التحديات العالمية والآليات المالية لهذه الصكوك وتنفيذها.

النتيجة التنظيمية واو 6: تيسير تحسين فرص الحصول على المعارف المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية وإدارتها وتقاسمها

المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتان)
واو 6-1 عدد البلدان التي تنفذ مشروعات لتعزيز قدرات نظم البحوث والإرشاد بشأن الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.	25	35	20
واو 6-2 عدد البلدان التي تنفذ البرامج والاستراتيجيات الخاصة بالاتصال في خدمة تنمية إدارة الموارد الطبيعية المستدامة	20	30	25

الأدوات الأساسية لتحقيق النتائج التنظيمية

- 1- تقديم المساعدات الفنية والمشورة السياسية للبلدان لتعزيز النظم الوطنية للبحوث والإرشاد.
- 2- إقامة ائتلاف مع المنتدى العالمي للبحوث الزراعية والجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية وغيرها من كيانات البحوث الزراعية لأغراض التنمية الزراعية المستدامة وتوافر المعارف ونقلها.
- 3- إعداد أدوات تقييم واستراتيجيات للقدرات القطرية في مجال البحوث ونظم الإرشاد والاتصال وخطط الاتصالات من أجل التنمية في إدارة التنمية الزراعية والموارد الطبيعية على أسس مستدامة.
- 4- تيسير الحوار لإقامة صلات وظيفية فيما بين أصحاب الشأن في نظم الابتكار الزراعية.

الهدف الاستراتيجي زاي -

تهيئة البيئة المواتية للأسواق من أجل تحسين سبل المعيشة والتنمية الريفية

القضايا والتحديات

يرتبط المنتجون الزراعيون والعاملون والتجار والمصنعون وموردو المدخلات الزراعية والمصدرون والمستوردون والمستهلكون الزراعيون من خلال الأسواق المحلية والقطرية والإقليمية والدولية. ونتيجة لهذه التبادلات المتعددة الأسواق يمكن إدراج دخل وتوليد عمالة. ولذا فإن سبل المعيشة تتأثر بمدى استغلال المشاركين فرص السوق وعمل الأسواق بكفاءة في بيئة متغيرة. إلا أن المشاركة الفعالة من جانب منتجي البلدان النامية في الأسواق محدودة وتقيّد عمل الأسواق بكفاءة جملة من العوامل من بينها السياسات غير الملائمة، والأحجام المنخفضة، ومحدودية المنافسة، والافتقار إلى المعلومات، وقصور البنية الأساسية، وضعف المؤسسات، وأوجه اللاتماثل في قوة الأسواق. وفي الوقت نفسه، تتطور الأسواق نتيجة للتغيرات في التكنولوجيا، والقواعد التجارية، والتطورات الهيكلية، وتكاثر المعايير التي تفرض مطالب، وطائفة متنوعة من القضايا المستجدة الأخرى.

ويحتاج أصحاب الشأن إلى معلومات تحليلية تتعلق بطبيعة وانعكاسات هذه التغيرات بالنسبة للنمو، والفقر الريفي، والأمن الغذائي. كما يحتاجون أيضاً إلى قدرة محسنة للمشاركة بفعالية في المنتدى الدولية التي تتفاوض بشأن القواعد التجارية الدولية بها يكفل أخذ اهتماماتهم في الاعتبار. وللمحد من الفقر وتلبية احتياجات التنمية والأمن الغذائي، ينبغي أن يتمتع واضعو السياسات بالقدرة على تحديد وتنفيذ السياسات المناسبة لتيسير استجابة القطاع الخاص، بما في ذلك صغار المنتجين، لمطالب وفرص الأسواق الجديدة. وفي الوقت ذاته فإن إيجاد فرص العمل من خلال تنمية المشروعات الريفية والأعمال الزراعية يجب أن يكون مصحوباً بسياسات تكفل ظروف عمل منصفة ومأمونة في المناطق الريفية.

الافتراضات والمخاطر

- افتراض وجود حاجة كبيرة إلى مساعدة البلدان والأجهزة الإقليمية وغيرها من أصحاب الشأن على تقييم انعكاسات التطورات الرئيسية وعلى تحديد الاستجابات في الأسواق وعلى مستوى المؤسسات والسياسات والاستجابات القانونية واستراتيجيات تعبئة الموارد، مع إيلاء اهتمام خاص إلى احتياجات صغار المنتجين والمعوّزين والعمال. من جهة ثانية، يفترض أن أولئك المشاركين مباشرة في أنشطة الإنتاج والتجهيز والتسويق يحتاجون عموماً إلى اتباع نهج أكثر توجُّهاً نحو الإنتاج التجاري وتحسين مهاراتهم الفنية والإدارية والتسويقية للاستفادة من الأسواق المجزية. ومن ناحية ثانية، يفترض أن سكان الريف، ممن وجدوا عملاً، يحتاجون إلى أجور وحماية كافية. وبالنظر إلى عوامة سلاسل القيمة، يفترض أن يكون أصحاب الشأن على دراية بالتطورات في الأسواق والسياسات الدولية وفي القواعد التجارية الدولية. وثمة حاجة إلى تحليلات ومعلومات بشأن الأسواق لدعم وضع سياسات قطرية ودولية ملائمة. ولا بد للبلدان من دعم تصميم السياسات وتنفيذها، وامتلاك المنظمة والمنظمات الشريكة لها القدرة على مساعدتها.
- ولربما أن تكون وزارات الزراعة وغيرها من المنظمات ذات الصلة غير مهيأة لتحليل أو صياغة أو تنفيذ سياسات وأنظمة وتشريعات ملائمة ولتهيئة جوانب أخرى لبيئة مواتية للمنتجين الريفيين وللعاملين في الريف وللأعمال الزراعية التجارية. ومن المحتمل ألا تبدي الحكومات ما يلزم من إرادة سياسية والتزام مالي لتحسين عمل الأسواق القطرية والدولية والمؤسسات الأخرى، وقد لا تنجز الاستثمارات اللازمة في البنية الأساسية لتشجيع زيادة توجُّه صغار المنتجين نحو الأسواق. وهناك مخاطر خارجية. فهناك احتمال قوي بأن تتأثر سلباً إمكانات المؤسسات الصغيرة بقوة المؤسسات الكبيرة في الأسواق، بما في ذلك الشركات المتعددة الجنسيات. وقد تتعرض للخطر الجهود الرامية إلى تهيئة بيئة مواتية بسبب الأزمات السياسية والاقتصادية (بما في ذلك تقلب أسعار الأغذية)، والبيئية التي قد تتجاوز الحدود القطرية.

تطبيق الوظائف الأساسية على الهدف الاستراتيجي زاي								
النتيجة التنظيمية	ألف - رصد وتقييم المنظورات والاتجاهات	باء - المعلومات، والمعارف، والإحصاءات	جيم - الصكوك الدولية	دال - المشورة على صعيد السياسات	هـ - الدعم الفني، وبناء القدرات	واو - الدعوة والاتصال	زاي - النهج المشارك بين التخصصات	حاء - الشراكات والتحالفات
زاي 1	X	X		X	X	X	X	X
زاي 2	X	X	X	X	X	X	X	X
زاي 3	X	X		X	X	X	X	X
زاي 4	X	X	X	X	X	X		X
النتيجة التنظيمية زاي 1 - تحليلات وسياسات وخدمات ملائمة لتمكين صغار المنتجين من تحسين قدرتهم على المنافسة والتنوع من خلال التوجه نحو مشروعات جديدة، وزيادة القيمة المضافة، وتلبية متطلبات السوق								
المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتان)					
زاي 1-1 عدد البلدان والمنظمات الإقليمية أو شبه الإقليمية التي نفذت تطورات سياسات أو إصلاحات استراتيجيات من أجل مساعدة صغار المنتجين على الاستجابة وتحسين نفاذهم إلى أسواق المخرجات والمدخلات	0	6 بلدان و4 منظمات إقليمية أو شبه إقليمية	3 بلدان ومنظمتان إقليميتان أو شبه إقليميتان					
زاي 1 - 2 عدد البلدان التي تنفذ خططا لإعادة توجيه خدمات الإرشاد لديها نحو دعم صغار المنتجين لاستغلال فرص السوق	0	8	4					
الأدوات الرئيسية								
1 - تحليل/إطار عالمي بشأن مستقبل المزارعين ذوي الحيازات الصغيرة مع حدوث تحوّل في نظم الزراعة والأغذية.								
2 - تقييم اتجاهات الأسواق على المستوى القطري.								
3 - وضع منهجيات لمساعدة البلدان على إجراء دراسات وتحليلات مؤسسية بشأن القدرة على المنافسة، وسلاسل القيمة، والآثار المترتبة.								
4 - تحديد أفضل الممارسات لإقامة صلات منصفة وفعالة ومستدامة بين القطاع الخاص وصغار المنتجين.								
5 - تقديم الدعم للبلدان بشأن السياسات اللازمة لإعادة توجيه خدمات الإرشاد بها يلبي احتياجات صغار المنتجين على نحو أفضل.								
6 - إعداد أدلة إرشاد بشأن إدارة المزارع، والتسويق، والتناول بعد الحصاد.								
7 - تشجيع وجود سياسات وآليات لتحسين تقديم الخدمات المالية لصغار المنتجين.								
8 - تقديم الدعم المادي والاستشاري للجهات الفاعلة في سلسلة القيمة والمنظمات العاملة مع المنتجين في التخطيط للبنية الأساسية الموجهة للسوق وتصميمها.								
9 - تقديم الدعم للجهات الفاعلة في سلاسل القيمة والمنظمات التي تعمل مع المنتجين بشأن التمويل الريفي، وعمليات ما بعد الحصاد، والزراعة بعقود، وربط المنتجين بالأسواق، والبنية الأساسية للأسواق وتوريد المدخلات والمعدات.								
10 - المساهمة في استحداث أدوات مناسبة لإدارة المخاطر من أجل المنتجين								

النتيجة التنظيمية زاي 2 – إدماج تهيئة فرص العمل الريفية وتنويع الدخل في سياسات وبرامج وشراكات التنمية الزراعية والريفية			
المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتان)
زاي 2 – 1 عدد الطلبات على تحليلات المنظمة لأنماط واتجاهات العمالة في المزارع وخارجها	يحدد فيما بعد	60	20
زاي 2 – 2 عدد البلدان التي وضعت برامج وسياسات زراعية تشجّع نُهجاً ترمي إلى إيجاد فرص العمل الريفية وللحصول على الأراضي وتنويع الدخل	يحدد فيما بعد	8	8
الأدوات الرئيسية			
1 – إقامة وموالات قاعدة بيانات بها بيانات ومعلومات أساسية عن مصادر الدخل وغيرها من الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسر المعيشية الريفية. 2 – القيام بعمل تحليلي يتصل بالسياسات ويتناول مصادر دخل الأسر المعيشية الريفية والأنماط والاتجاهات في العمالة في المزارع وخارجها، بما يشمل الفروق بين الجنسين. 3 – إجراء تقييم ذاتي للمنظمة ووضع استراتيجية وبرنامج عمل لها بشأن العمالة الريفية اللائقة للتعبير عن جميع المجالات الفنية ذات الصلة للمنظمة وجعلها في متناول البلدان الأعضاء والشركاء من خلال الموقع الشبكي لمنظمة الأغذية والزراعة – منظمة العمل الدولية وغيرها من القنوات. 4 – تقديم مشورة بشأن السياسات لإيجاد عمالة ريفية أكبر وأفضل في القطاعات الريفية الزراعية وغير الزراعية 5 – بناء القدرات والعمل في مجال الدعوة لدعم السياسات التي تُفضي بدرجة أكبر إلى عمالة ريفية لائقة. 6 – بناء القدرات في مجال جمع البيانات وتحليل قضايا العمالة الريفية والدخل الريفية. 7 – معايير واتفاقيات منظمة العمل الدولية (أي تلك التي تتناول التمييز بين الجنسين، وعمل الطفل، وعمالة الشباب، والصحة والسلامة المهنيين، وإقامة مشروعات ريفية، وحقوق إقامة رابطات، ومعايير العمل)، ومعايير المنظمة المتفاوض عليها والطوعية ومدونات السلوك الخاصة بها والمتصلة بالشواغل المتعلقة بالعمالة الريفية (أي تلك التي تتناول استخدام المواد الكيميائية/مبيدات الآفات وتوزيعها والتصرف فيها، وسلامة المعدات، والممارسات الزراعية الجيدة، وقطع الأخشاب، والسلامة في البحر (على متن السفن)؛ والاتفاقية البحرية؛ ومدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد، والخطوط التوجيهية الطوعية للحوكمة الشديدة لموارد الأراضي والموارد الطبيعية وغيرها) 8 – مذكرة التفاهم بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية (2004) وإعلان النوايا الصادر عن منظمة العمل الدولية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة والمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية والاتحاد الدولي لرابطات عمال الأغذية والزراعة والفنادق والمطاعم والمقاصف والتبغ والرابطات المتصلة بها بشأن التعاون في مجال عمل الطفل في الزراعة (2007)			

النتيجة التنظيمية زاي 3 – سياسات وأنظمة ومؤسسات قطرية وإقليمية تحسّن قدرة الأعمال الزراعية والصناعات الزراعية على المنافسة وتحسّن آثارها الإنمائية			
المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتان)
زاي 3 – 1 عدد البلدان التي لديها استراتيجيات لتحسين القدرة التنافسية للأعمال الزراعية في سياساتها للتنمية الزراعية والريفية	يحدد فيما بعد	10 +	5 +
زاي 3-2 عدد البلدان التي لديها ولايات مؤسسية فيما يتعلق: بتنمية صغار المنتجين، تدعيم التعاون بين القطاعين العام والخاص، والإشراف على قطاع الصناعات	يحدد فيما بعد	6 +	6 بلدان أخرى بدأت العملية
زاي 3-3 عدد البلدان التي لديها آليات موثقة بشكل رسمي لإدماج القطاع الخاص في الاستراتيجيات الإنمائية، بما في ذلك صغار المنتجين ذوي التوجه التجاري	يحدد فيما بعد	10	5
الأدوات الرئيسية 1 – تقييم الاتجاهات والاستجابات على صعيد السياسات 2 – دعم البلدان في وضع استراتيجيات قطاعية للأعمال الزراعية التجارية وللصناعات الزراعية مع تركيز خاص على منظمات المنتجين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم 3 – تعيين مؤشرات ومقاييس قطاعية محددة لتوجيه عملية وضع السياسات والإصلاح المؤسسي 4 – تشجيع الإجراءات الرامية إلى تحسين الخدمات المالية وخاصة صغار المنتجين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ومنظمات المنتجين. 5 – دعم الحكومات في صياغة استراتيجيات وسياسات للميكنة 6 – تقديم إرشاد بشأن أدوار القطاع العام ومسؤولياته عن الوساطة بشأن العقود، وتسوية المنازعات، وتشجيع ممارسات الأعمال الرشيدة 7 – بناء قدرة المنظمات التي تقدم الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم الزراعية 8 – دعم تطبيق وتقييم تكنولوجيات إضافة قيمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمبتكرات المتعلقة بسلاسل القيمة 9 – المساهمة في استحداث أدوات ملائمة لإدارة المخاطر بالنسبة للمؤسسات الزراعية			
النتيجة التنظيمية زاي 4 – وجود وعي متزايد لدى البلدان وقدرتها على تحليل التطورات في الأسواق الزراعية الدولية، والسياسات التجارية، والقواعد التجارية لتحديد الفرص التجارية لصياغة سياسات واستراتيجيات تجارية ملائمة وفعالة			
المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتان)
زاي 4 – 1 الاتجاه في عدد التصفح/الزيارات إلى موقع المنظمة في الويب الذي يحتوي على معلومات	يحدد فيما بعد	زيادة/على نفس الحال	زيادة/على نفس الحال

			عن الأسواق الدولية للسلع الزراعية، السياسات التجارية والقضايا المرتبطة بالمفاوضات التجارية وتأثيرها على صغار المنتجين وعلى التنمية الريفية
$+ 5$ في المائة	$+ 10$ في المائة	يحدد فيما بعد	زاي 4 - 2 عدد المرات التي استشهد فيها بتحليلات المنظمة للأسواق الدولية للسلع الزراعية والسياسات التجارية وقضايا المفاوضات، في مؤشرات التنويه مقارنة مع المنظمات الدولية
زيادة/ على نفس الحال	80 في المائة	يحدد فيما بعد	زاي 4 - 3 نسبة المسؤولين الذين حصلوا على التدريب من المنظمة على المفاوضات التجارية وعلى تحليل خيارات السياسات وصياغة السياسات التجارية لتعزيز سبل معيشة صغار المنتجين وتدعيم التنمية الريفية، والذين أبدوا تقييماً إيجابياً للتدريب
الأدوات الرئيسية 1 - رصد المعلومات الإحصائية وتحليل الحالة والآفاق بالنسبة للأسواق الدولية للمنتجات الزراعية 2 - تحليل المعايير المتبعة في التجارة الزراعية الدولية 3 - تحليل السياسات والاستراتيجيات التجارية 4 - رصد وتحليل التغيرات في القواعد التجارية بموجب الترتيبات التجارية المتعددة الأطراف والإقليمية 5 - تقديم المشورة والتدريب والدعم والمساعدة في ما يتعلق بمعلومات وتحليلات الأسواق 6 - تقديم المشورة والتدريب والدعم والمساعدة في ما يتعلق بالمعايير والاعتماد 7 - تقديم المشورة والتدريب والدعم والمساعدة في مجال صياغة السياسات والتطوير التشريعي 8 - تقديم المشورة والتدريب والدعم والمساعدة بشأن المفاوضات التجارية الدولية - حلقات العمل - واجتماعات المائدة المستديرة، والمساعدة الفنية.			

الهدف الاستراتيجي حاء - تحسين الأمن الغذائي والتغذية

القضايا والتحديات

من الواضح الآن أنه قد يكون من المتعذر تحقيق الهدف الإنمائي للألفية المتمثل في خفض نسبة السكان المعانين من الجوع إلى النصف بحلول عام 2015. ويعمل انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية ككبح للتنمية الاقتصادية، ومن الواجب بإلحاح العثور على السبل والوسائل الكفيلة بتعجيل وتأثر خفض نسب الجوع وسوء التغذية وزيادة مستويات الأمن الغذائي والتغذية للجميع.

وتحدّد أحدث تقديرات المنظمة عدد الجوعى (المتزايد) بأنه يبلغ 1020 مليوناً في عام 2009، وهو ما يمثل زيادة بأكثر من 18 مليوناً منذ فترة الأساس 1990-1992. وعلاوة على ذلك فإن نحو ملياري نسمة في مختلف أرجاء العالم يعانون من سوء التغذية المتعلق بالمغذيات الدقيقة، وهو ما يمثل أكثر من 30 في المائة من عدد السكان في العالم. وعلى المستوى العالمي يقضي 10 ملايين طفل نحبهم قبل بلوغهم السنة الخامسة من العمر، ويرجع ما يزيد عن ثلث هذه الوفيات إلى نقص التغذية. ويشكو طفل من بين كل ثلاثة أطفال في البلدان النامية دون سن الخامسة، أي قرابة 178 مليون طفل، من التقزم بسبب الأمراض ورداءة الوجبات الغذائية.

وتشمل العوامل التي تسهم في تفاقم المشكلات التحولات الديموغرافية (النمو السكاني والتمدين) التي تزيد من الطلب على الأغذية وتبدّل الأنماط الغذائية في الوقت ذاته، إلى جانب تدهور الأراضي على نطاق واسع، وزيادة تهمة أصحاب الحيازات الصغيرة، والأمراض العابرة للحدود، والضغط البيئي. وتزداد مشقة الجهود المبذولة للتغلب على انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بسبب أثر الأزمة المالية والاقتصادية الحالية ولا سيما الأسعار المتصاعدة والمتقلبة للأغذية، وتأثير التغير والتباين المناخيين، واستخدام المحاصيل الغذائية كوقود حيوي.

وكما أظهرت الأحداث في الفترة 2008-2009، تتسم بالضعف إلى حد لا يُستهان به القدرات القطرية والإقليمية، والعالمية أيضاً، التي تدعم الحوكمة الملائمة والفعالة للأمن الغذائي والتغذية. ويجب تعزيز الأطر الاقتصادية والسياسية والمؤسسية والتنظيمية والقانونية والاجتماعية لتحسين حوكمة الأمن الغذائي ولدعم أعمال الحق في الغذاء.

ولقد أُجري تقدير لحجم الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في كثير من البلدان؛ ولكن ما زال يوجد قصور في فهم انتشار انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في أوساط الفئات الضعيفة على المستويات دون القطرية والأسباب الجذرية لذلك. وتلزم تقييمات وتحليلات استشرافية وفي الوقت المناسب لتصميم وتنفيذ سياسات مناسبة، وبرامج وأنشطة استثمارية ذات أولوية لمعالجة التحديات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية.

ومن الواجب تلبية الاحتياجات الفورية لمعظم المجموعات السكانية الضعيفة، مع العمل في الوقت ذاته على بناء القدرة طويلة الأجل على الصمود عبر معالجة الأسباب الكامنة. وعلى هذا فإن الأمر يتطلب معلومات وتحليلات وسياسات وبرامج حديثة للوقوف على الأسباب الكامنة لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، ولتحديد وتنفيذ الحلول الفعالة. والجمع ما بين معرفة المنظمة وبشأن مبادراتها وبرامجها الموجهة المدعومة بعمل متواصل ومتسق وفعال على المستوى القطري (بما في ذلك دون القطري) الإقليمي والعالمي هو شرط مسبق لتحقيق هذا الهدف الاستراتيجي.

الافتراضات والمخاطر

- افتراض قيام الحكومات القطرية والمجتمع الدولي بخلق بيئة سياسات تمكينية، وإرساء آليات سياساتية ومؤسسية وفنية لتنفيذ سياسات وبرامج وإجراءات مشتركة بين القطاعات بشأن الأمن الغذائي والتغذية.
- افتراض أن تكون قضايا الأمن الغذائي والتغذية عادة واضحة المعالم في العمليات القطرية مثل أوراق استراتيجيات الحد من الفقر، وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وفي أولويات الحكومات القطرية.
- افتراض توافر موارد بشرية وميزانيات كافية من جانب البلدان والشركاء في التنمية للتغلب على المعوقات التي تحول دون تحقيق الأمن الغذائي المستدام والتغذية الجيدة.
- افتراض وجود استعداد في أوساط الوزارات والمؤسسات التنفيذية القطرية المعنية، وفي أوساط الوكالات الدولية والشركاء في التنمية الآخرين، للعمل عبر القطاعات على جميع المستويات.
- افتراض وجود ما يلزم من قدرة لدى نُظُم المعلومات القطرية لتقييم ورصد التطورات في مجالي الأمن الغذائي والتغذية، مع القيام أيضاً بتوفير البيانات الضرورية لإعداد حسابات استخدام الإمدادات وكشوف حسابات الأغذية التي تُستخدم في تقدير نقص التغذية.
- افتراض توفير البلدان الأعضاء والشركاء في التنمية ما يكفي من الاهتمام والموارد للتنوع الغذائي وتحسين التغذية.
- افتراض تمتع الأسر المعيشية وأفرادها عادة بحق الحصول على موارد اقتصادية كافية، وحصولهم فعلاً عليها، والوعي بكيفية الإدارة الكفوءة لمثل هذه الموارد للنهوض بالأمن الغذائي والتغذية.
- افتراض وجود الحد الأدنى من الوعي بالمنافع المتأتية من نظام غذائي صحي يؤدي إلى طلب أكبر على أغذية كافة ومأمونة ومتنوعة.
- خطر الحروب الأهلية والقتال السياسي والاقتصادية، والافتقار إلى الالتزام المالي، وعدم كفاية الحوار على صعيد السياسات، تؤدي إلى عرقلة تنفيذ الإصلاحات اللازمة في السياسات والبرامج الرامية إلى تحسين الأمن الغذائي والتغذية الأفضل.
- خطر الافتقار إلى التعاون الفعال وعدم كفاية قدرة أصحاب المصلحة الرئيسيين على المشاركة والمساهمة بفعالية في عمليات صنع القرار.
- خطر أن يؤدي الافتقار إلى الموارد الاقتصادية والعزيمة السياسية إلى الإخلال باستهداف الفقراء والشرائح الأشد تهميشاً في المجتمع.
- خطر تبيد العوامل الخارجية (الافتقار إلى إمدادات المياه وخدمات الإصحاح، وجائحة فيروس نقص المناعة البشرية، والسل، والملاريا، والأمراض الأخرى) للتحسينات الغذائية والمكاسب المحققة في استخدام الأغذية.

تطبيق الوظائف الأساسية على الهدف الاستراتيجي حاء

النتيجة التنظيمية	ألف - رصد وتقييم المنظورات والاتجاهات	باء - المعلومات، والمعارف، والإحصاءات	جيم - الصكوك الدولية	دال - المشورة على صعيد السياسات	هاء - الدعم الفني، وبناء القدرات	واو - الدعوة والاتصال	زاي - النهج المشترك بين التخصصات	حاء - الشراكات والتحالفات
حاء 1	X			X	X	X	X	X
حاء 2	X		X	X	X	X	X	X
حاء 3				X	X	X	X	X
حاء 4	X	X			X	X	X	X
حاء 5	X	X	X	X	X	X	X	X

النتيجة التنظيمية حاء 1 – وجود قدرة معززة لدى البلدان وغيرها من أصحاب الشأن على صياغة تنفيذ ورصد سياسات واستراتيجيات وبرامج متنسقة تعالج الأسباب الجذرية للجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية			
المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتان)
حاء 1-1 عدد بلدان منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية التي قامت بصياغة سياسات واستراتيجيات أو برامج قطاعية ومشاركة بين القطاعات للأمن الغذائي والتغذية (بما في ذلك البرامج القطرية للأمن الغذائي والبرامج الإقليمية للأمن الغذائي)	صفر	(1) 17 بلدا (برامج قطرية للأمن الغذائي و4 منظمات تكامل اقتصادي إقليمية (برامج إقليمية للأمن الغذائي) (2) تقييمات مسبقة لسياسات وبرامج في 6 بلدان	(1) 11 بلدا (برامج قطرية للأمن الغذائي) ومنظمتا تكامل اقتصادي إقليمية (برامج إقليمية للأمن الغذائي) (2) تقييمات مسبقة للسياسات والبرامج في 3 بلدان
حاء 2-1 عدد بلدان منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية التي نفذت سياسات واستراتيجيات وبرامج قطاعية ومشاركة بين القطاعات للأمن الغذائي والتغذية (بما في ذلك البرامج القطرية للأمن الغذائي والبرامج الإقليمية للأمن الغذائي)	16 برنامجا قطريا للأمن الغذائي العالمي و4 برامج إقليمية للأمن الغذائي	(1) 33 برنامجاً قطرياً للأمن الغذائي و8 برامج إقليمية للأمن الغذائي (2) 10 بلدان (سياسات الأمن الغذائي والتغذية)	(1) 27 برنامجاً قطرياً للأمن الغذائي و6 برامج إقليمية للأمن الغذائي (2) 5 بلدان (سياسات الأمن الغذائي والتغذية)
حاء 3-1 عدد البلدان الرائدة في إقامة نظم لرصد السياسات والبرامج القطاعية المشتركة المستندة إلى النتائج وتغطي اهتمامات انعدام الأمن الغذائي والجوع و/أو سوء التغذية	صفر	5	2
الأدوات الرئيسية			
- الدعوة والتعاون المشترك بين القطاعات: إعداد ونشر الدروس المستفادة بشأن عمليات السياسات وإدارتها، وإذكاء الوعي باستراتيجيات الدعوة القائمة على الأدلة، وإعداد تلك الاستراتيجيات، مع العمل من خلال الشراكات والتحالفات عبر الوكالات وعلى المستويين القطري والإقليمي بما في ذلك من خلال المعلومات والاتصالات المحسنة للدعوة للاستثمار في برامج ذات أولوية ومشاركة بين القطاعات بشأن الأمن الغذائي والتغذية. - الرصد والتحليل: إعداد وتقديم وسائل وأدوات لتعزيز نظم المعلومات والإنذار المبكر العالمية والإقليمية والوطنية بشأن الأمن الغذائي بما في ذلك تقديم الدعم لنظم المعلومات القطرية عن انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية، وتقييمات الفقر والتعرض لنقص الأغذية دعماً لسياسات وبرامج ذات أولوية وهادفة بدرجة أفضل. وعلاوة على ذلك، توفير وسائل وأدوات للتقييمات السابقة لأثر السياسات والبرامج الاجتماعية – الاقتصادية، ونظم رصد السياسات والبرامج والمعلومات المتعلقة بها، والمساعدة الفنية لنظم رصد السياسات المستندة إلى النتائج. - تقديم المشورة بشأن سياسات المنظمة وبرامجها: إجراء تحليل عالمي وإقليمي وقطري لآثار سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات والبرامج الزراعية والاجتماعية – الاقتصادية على الأغذية والتغذية، وآثار السياسات المتعلقة بالأمن			

الغذائي والتغذية على الأهداف الإنمائية للبلد؛ وإعداد موجزات وأطر للسياسات بشأن القضايا المستجدة ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذية، وتقديم المشورة الفنية بشأن السبل لمعالجة قضايا الأمن الغذائي والتغذية في السياسات والاستراتيجيات والبرامج القطاعية والقطاعية المشتركة.

- تنمية القدرات وبناء المؤسسات: تقديم الدعم الفني والمؤسسي لإعداد أدوات تحليلية ومنهجية للتحليل السابق لأثر السياسات ولرصد السياسات، ووضع برامج التنفيذ ورصد وتقييم البرامج القطرية والإقليمية للأمن الغذائي ومهارات التفاوض؛ ووضع استراتيجيات وسياسات تشاركية ومستدامة بشأن الأمن الغذائي والتنمية، والحد من فواقد الإنتاج بعد الحصاد وتعزيز أوجه الكفاءة في منظومة الأغذية و/أو سلسلة القيمة.

النتيجة التنظيمية حاء 2 – تعزيز البلدان الأعضاء وأصحاب الشأن الآخرين حوكمة الأمن الغذائي من خلال تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الأعمال التدريجي للحق في الغذاء الكافي في سياق الأمن الغذائي القطري وإصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي

المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتان)
حاء 2-1 عدد البلدان التي اعتمدت مؤسساتها وطبقت مبادئ الحوكمة الجيدة في صياغة تنفيذ ورصد سياسات وبرامج الغذاء والتغذية	يحدد فيما بعد	5	3
حاء 2-2 عدد البلدان التي استحدثت أو عززت أطر قانونية مؤسسية أو سياساتية للأعمال التدريجي للحق في الغذائي الكافي	يحدد فيما بعد	10	7
حاء 2-3 عدد البلدان التي استحدثت سياسات وبرامج تركز إلى حقوق الإنسان وتستهدف فئات محددة معدومة الأمن الغذائي ومعرضة لانعدام الأمن الغذائي	يحدد فيما بعد	10	7
حاء 2-4 عدد البلدان التي نفذت استراتيجيات للدعوة والاتصال والتثقيف دعماً لحوكمة الأمن الغذائي الجيدة والحق في الغذاء	يحدد فيما بعد	10	7
حاء 2-5 عدد وثائق سياسات المنظمة التي توضح السبل والوسائل إلى تعزيز حوكمة الأمن الغذائي العالمي	صفر	4	2

الأدوات الرئيسية

- 1- توجيه مفاهيمي بشأن إعداد وتنفيذ حوكمة معززة للأمن الغذائي على المستويين العالمي والقطري.
- 2- تنمية القدرات والدعوة بشأن تطبيق نهج قائم على الحقوق ومبادئ الحوكمة الجيدة (بما في ذلك الشفافية، والمساءلة، والمشاركة، وعدم التمييز، والتمكين، واحترام سيادة القانون).

- 3- تطبيق وتكييف مجموعة الأدوات المنهجية الخاصة بالمنظمة بشأن الحق في الغذاء (التي تضم أدلة وأدوات منهجية بشأن كيفية التشريع والرصد ووضع ميزانية من أجل الحق في الغذاء، بما يشمل إعداد مناهج تعليمية بشأن الحق في الغذاء) لتوجيه وتعزيز السياسات والاستراتيجيات والبرامج والإجراءات العامة.
- 4- تقييم وتحليل الفئات السكانية الأكثر تعرضاً لانعدام الأمن الغذائي ولسوء التغذية (من خلال برنامج نظام المعلومات ورسم الخرائط عن انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية التابع للمنظمة).
- 5- توليد المعرفة وتبادلها مع الشركاء القطريين والدوليين بشأن تطبيق نُهج الحق في الغذاء والنُهج القائمة على حقوق الإنسان، بما في ذلك جمع المعلومات عن أفضل الممارسات والدروس المستفادة، وتحليلها ونشرها.
- 6- توفير منتدى لأصحاب الشأن المتعددين للحوار وتبادل الدروس المستفادة بشأن تنفيذ الحوكمة الجيدة والحق في الغذاء (مثلاً لجنة الأمن الغذائي العالمي، و GPFS، ومنتدى الحق في الغذاء).
- 7- خدمات الدعم من الأمانة لعملية لجنة الأمن الغذائي العالمي.
- 8- التحليل والدعوة والمشورة الفنية بتعزيز الأمن الغذائي العالمي.
- 9- تقديم المشورة الفنية والمشورة على صعيد السياسات بشأن الإصلاحات القانونية والمؤسسية والاجتماعية.
- 10- إدماج مبادئ ونُهج الحق في الغذاء الكافي وحقوق الإنسان في عمل المنظمة المعيارية والتشغيلية.

النتيجة التنظيمية حاء 3 – تعزّز قدرة البلدان الأعضاء وأصحاب الشأن الآخرين على معالجة شواغل تغذوية محددة في مجالي الأغذية والزراعة

المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتان)
حاء 3 – 1 عدد البلدان التي أدمجت الأهداف التغذوية في ما لا يقل عن 3 سياسات قطاعية أو في استراتيجيتها للحد من الفقر	يحدد فيما بعد	10	5
حاء 3 – 2 عدد البلدان التي قامت بتقييم وتحليل أثر تغير النظم الغذائية على التغذية	يحدد فيما بعد	4	2
حاء 3-3 عدد البلدان التي وضعت واعتمدت خطوط توجيهية تغذوية قطرية أو نفذت برامج قطرية للتثقيف التغذوي في قطاعين على الأقل (الزراعة والتعليم)	يحدد فيما بعد	10	5

الأدوات الرئيسية

- 1- توفير الخبرة الفنية والوسائل والخطوط التوجيهية والأدوات التحليلية المتعلقة بالأمن الغذائي للأسر المعيشية وتغذيتها من أجل إجراء تقييم تغذوي وغذائي لدعم وضع سياسات واستراتيجيات وبرامج بشأن الأغذية والتغذية، واختيار التدخلات الملائمة القائمة على الأغذية وتقييم أثرها.
- 2- وجود مقاييس للتنوع التغذوي وللحصول على الأغذية على مستوى الأسر المعيشية والأفراد (تقييم ورصد الأمن الغذائي والتغذية)

- 3- تقييم وتحليل الفئات السكانية الأشد تعرضاً لانعدام الأمن الغذائي ولسوء التغذية (نظام المعلومات ورسم الخرائط عن انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية التابع للمنظمة).
- 4- تقديم المشورة بشأن تجسيد الأهداف التغذوية في السياسات والبرامج الغذائية والزراعية للتصدي لمشاكل التغذية المتصلة بالأغذية.
- 5- بناء القدرات في مجال إعداد توجيهات وأنظمة غذائية قطرية مستندة إلى العلم واستحداث موارد تثقيفية واتصالية بشأن تحسين التغذية وتنوع النظم الغذائية لنشرها وتكييفها على كل من المستوى المحلي والقطري والإقليمي.
- 6- النهوض بمستوى القدرات المؤسسية لدى البلدان لوضع وتنفيذ مناهج تعليمية وبرامج للتدريب المهني بشأن التغذية على جميع المستويات لمساعدة البلدان على رفع مستوى القدرة وفهم أهمية الشواغل المتعلقة بالتغذية في إطار بيئة السياسات/البرامج الأوسع نطاقاً.

النتيجة التنظيمية 4 - تعزز قدرة البلدان الأعضاء وأصحاب الشأن الآخرين على توليد بيانات وإحصاءات وإدارتها وتحليلها والحصول عليها من أجل تحسين الأمن الغذائي وتحسين التغذية

المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (ستتان)
حاء 4 - 1 عدد البلدان التي تستخدم خطوط المنظمة التوجيهية ومنهجياتها أو معاييرها لجمع البيانات والإحصاءات عن الأغذية والزراعة وتحليلها ونشرها	يحدد فيما بعد	15	10
حاء 4 - 2 عدد البلدان التي تتلقى دعم المنظمة من أجل تنفيذ التدريب على جمع البيانات وتصنيفها وتحليلها أو تعميم إحصاءات الأغذية	يحدد فيما بعد	30	15
حاء 4 - 3 الوصول إلى قواعد بيانات المنظمة ومطبوعاتها الإحصائية حسب قياسها تبعاً لمتوسط عدد الزيارات الشهرية على موقع البيانات الإحصائية FAOSTAT على الويب.	6 ملايين	7 ملايين	6.5 مليون

الأدوات الرئيسية

- 1- بناء القدرات بشأن كشوف الحسابات الغذائية، والتعدادات الزراعية، واستقصاءات ميزانية الأسر المعيشية.
- 2- إعداد مجموعات بيانات عالمية بشأن حالة واتجاهات الأمن الغذائي.
- 3- التشجيع على زيادة تقاسم وتوحيد البيانات والإحصاءات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية.
- 4- التشجيع على اعتماد أو إقامة نظم لإدارة البيانات والمعلومات، من قبيل CountrySTAT.
- 5- تكييف واستحداث طرق إحصائية جديدة وملائمة.
- 6- تقديم الدعم الفني لتحسين قدرة البلدان على تحليل البيانات والإحصاءات من أجل تحسين مساعدة صناع القرار على وضع سياسات وبرامج سليمة بشأن الأمن الغذائي والتغذية.

7- وضع استراتيجيات داعمة للخدمات الإحصائية القطرية المستدامة.			
8- التشجيع على إعداد حسابات للإمدادات/الاستخدام وكشوف حسابات بشأن الأغذية، بما يشمل إحصاءات عن توافر المغذيات الكبيرة والمغذيات الدقيقة.			
9- التشجيع على إعداد ونشر إحصاءات عن الأمن الغذائي من خلال استقصاءات الأسر المعيشية.			
النتيجة التنظيمية حاء 5 – تحسّن وصول البلدان الأعضاء وأصحاب الشأن الآخرين إلى منتجات وخدمات تحليلات ومعلومات المنظمة بشأن الأمن الغذائي والزراعة والتغذية، وتعزيز القدرة الذاتية على تبادل المعرفة			
المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتان)
حاء 5 – 1 متوسط عدد زوار الموقع على الويب شهريا بحثا عن موارد ومنتجات معارف المنظمة ومعلوماتها وخبرتها بشأن الأمن الغذائي والزراعة والتغذية	4 ملايين	6 ملايين	5 ملايين
حاء 5 – 2 عدد مطبوعات المنظمة الرئيسية وكتبها ومقالاتها في الدوريات التي استعرضها النظراء، وبحوث المنظمة وتحليلاتها بشأن الأمن الغذائي والزراعة والتغذية	مطبوعان رئيسيان للمنظمة سنويا، 10 كتب/مقالات في الدوريات يستعرضها النظراء	يحدد فيما بعد	يحدد فيما بعد
حاء 5 – 3 استخدام البلدان الأعضاء وأصحاب الشأن الآخرين بحوث		يحدد فيما بعد	
الأدوات الرئيسية			
1- نشر مواد المنظمة البحثية والتحليلية القطرية والإقليمية والعالمية بشأن الأمن الغذائي والفقر والزراعة والتغذية (أي ورقات العمل والمواد الصحفية والموجزات بشأن السياسات، وغير ذلك).			
2- نشر منتجات معلومات/معارف المنظمة الهادفة بما يشمل المطبوعات الرئيسية (تقرير حالة الأغذية والزراعة، وتقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، وتقرير حالة أسواق السلع الزراعية، وتقرير حالة مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم)، والتقارير الدورية والوثائق الأساسية عن القضايا المستجدة ذات الصلة بالأمن الغذائي والزراعة والتغذية (توقعات الأغذية، والشراكة التعاونية بشأن الغابات، وتقارير بعثات تقدير المحاصيل والإمدادات الغذائية، وتوقعات الزراعة).			
3- إجراء تحليل اجتماعي – اقتصادي بشأن القضايا المنظورية العالمية المتعلقة بالقضايا العالمية الرئيسية الطويلة الأجل بشأن الأغذية والتغذية والزراعة والموارد الطبيعية لكي تهتدي بها قرارات على صعيد السياسات وخطط للتنمية تستند إلى معلومات تحليلية وتقدير واعٍ.			
4- إجراء تحليل الأسر المعيشية الهام لمعالجة قضايا الفقر الريفي، وانعدام الأمن الغذائي، والدخل، والعمالة.			
5- استحداث وتقديم طرق وأدوات وخطوط توجيهية لتوحيد وتنسيق المعلومات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية (نظام المعلومات ورسم الخرائط عن انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية، وبرنامج الأمن الغذائي المشترك بين المفوضية الأوروبية والمنظمة).			

- 6- إعداد خدمات للتحليل والرصد العالميين وممارسة أنشطة الدعوة من أجل تحسين عملية صنع القرار في مجالي الأمن الغذائي والتغذية (لجنة الأمن الغذائي العالمي، وقاعدة البيانات الإحصائية في المنظمة والنظام العالمي للمعلومات والإنذار المبكر في مجال الأغذية والزراعة، نظام المعلومات ورسم الخرائط عن انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية، الموجزات القطرية المتعلقة بالتغذية).
- 7- منتديات عالمية وإقليمية وقطرية بشأن الأمن الغذائي والتغذية تدعمها المنظمة (لجنة الأمن الغذائي العالمي، الاجتماعات الفنية، الاجتماعات الرفيعة المستوى).
- 8- إعداد لقاءات ومنصات لتبادل المعارف وجهاً لوجه وإلكترونياً وخدمات لتقاسم المعارف بشأن القضايا الحالية والمستجدة على كل من المستوى العالمي والإقليمي والقطري والمحلي (مثلاً، لجنة الأمن الغذائي العالمي، لجنة مشكلات السلع، المنتديات الإقليمية/القطرية).
- 9- إعداد ونشر معايير المنظمة وطرقها وأدواتها ونظمها المتعلقة بإدارة المعلومات وتقاسم المعارف (بما يشمل المعلومات الرقمية).
- 10- إجراء تقييمات وتقديرات للثغرات في القدرات في مجالي المعلومات والمعرفة لتعزيز الأمن الغذائي والتغذية.
- 11- دعم تنمية القدرات على المستويين القطري والمحلي في ما يتعلق بإدارة وتبادل المعلومات والمعارف.
- 12- إقامة منصات لتوثيق الخبرات، وتقاسم الممارسات الجيدة والدروس المستفادة.

الهدف الاستراتيجي طاء -

زيادة القدرة على التأهب لحالات الطوارئ والتحديات الغذائية والزراعية والاستجابة لها على نحو فعال

القضايا والتحديات

يعيش ثلاثة من كل أربعة من أبناء البلدان النامية في المناطق الريفية ويعتمد على الزراعة أساساً لكسب عيشهم. والاتجاه السائد في حالات الطوارئ هو أن يكون لها أقصى الآثار على الأمن الغذائي وسبل العيش للسكان الفقراء، الذين يعانون هشاشة الأوضاع ويعتمدون على الزراعة. وتشمل حالات الطوارئ المذكورة: الكوارث الطبيعية المفاجئة، والكوارث المزمعة (كتلك المتعلقة بالجفاف)، والأزمات المعقدة (مثل الصراعات الأهلية، والصدمات السوقية)، وآثار تقلب المناخ. فتغير المناخ لا يؤدي إلى زيادة وتيرة وقسوة الكوارث الطبيعية، بل يمكن أن يؤثر أيضاً على تفشي الآفات والأمراض العابرة للحدود.

وفي عام 2008، أشار مركز أبحاث علم أوبئة الكوارث إلى تفشي 321 مرضاً مرتبطاً بالمخاطر الطبيعية. وتسببت الكوارث المتعلقة بالمناخ بنحو ثلاثة أرباع الأضرار المتكبدة. وفي عام 2008، كان عدد الوفيات الناجمة عن المخاطر الطبيعية يعادل ثلاثة أضعاف المتوسط الذي شهدته الفترة 2000-2007. وما تزال حالات الطوارئ المعقدة تلحق الضرر بعشرات الملايين من الناس على المستوى العالمي. واستجابة لبعض هذه الاحتياجات، فقد ذكر النداء الموحد الإنساني للأمم المتحدة لعام 2009 أن 30 مليون نسمة سيحتاجون إلى المساعدة بتكلفة قياسية قدرها 8.2 مليار دولار أمريكي، بالمقارنة مع 3.8 مليار دولار أمريكي عام 2008 جرى تقديمها لنحو 25 مليون نسمة.

وتعتبر الاستراتيجيات الاستباقية عنصراً أساسياً لتمكين البلدان التي تعاني هشاشة الأوضاع من تجنب الخسائر الكبيرة في الأرواح وتقويض البيئة والبنية الأساسية والنشاط الاقتصادي، فضلاً عن تدهور سبل العيش والتغذية. ويجب، في سياق عملية التأهب للطوارئ والتصدي لها، الاهتمام بالاحتياجات المحددة للسكان المعتمدين على الزراعة، لا سيما أصحاب الحيازات الصغيرة، والرعاة، والصيادين، والعاملين في الحراة، والعمال الزراعيين المعدمين، وعيالهم، مع الاهتمام بصفة خاصة بمن يعانون انعدام الأمن الغذائي والمجموعات الهشاشة تغذوياً. وينبغي أن يشمل الدعم الفعلي جميع عناصر إدارة مخاطر الكوارث، بما فيها الإنذار المبكر، والتخطيط الاحتياطي، والحد من مخاطر الكوارث (الاستعداد لها)، وتقدير الاحتياجات، والاستجابة والدعم السريعين للتخطيط الوطني لإدارة مخاطر الكوارث. ويجب على التعاون مع الشركاء الرئيسيين، مثل وكالات الأمم المتحدة والشركاء (الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، المرفق العالمي للحد من الكوارث والإنعاش) والمنظمات الإقليمية والجهات الوطنية النظيرة، فضلاً عن القطاعات الأخرى، (مثل قطاعات الصحة والتعليم والشؤون الاجتماعية)، أن يكفل تكامل الدعم على الصعيد العالمي وعلى المستويات الإقليمية والوطنية.

ومن المحتم أن يتأثر الدعم الذي تقدمه المنظمة لتدابير الاستعداد والتصدي لحالات الطوارئ على المستوى القطري بالظروف المالية والمؤسسية المتغيرة. وستواصل تطور طرائق التمويل لتصبح أكثر تنوعاً وتجميعاً على المستويات العالمية والقطرية. وسيتيح ازدياد عدد وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المعنية بالطوارئ الغذائية والتغذية والزراعية وإعادة التأهيل فرصاً للعمل المشترك والتعاون، ولكنه سي طرح أيضاً تحديات تتعلق بالتنسيق، لا سيما تلك التحديات المرتبطة بالانتقال من الاستجابة الفورية وإعادة التأهيل إلى التنمية. وضمن منظومة الأمم المتحدة ستتيح العملية الجارية لإصلاح الأمم المتحدة فرصاً أمام المنظمة للتنسيق وتولي زمام القيادة في قضايا الأمن الغذائي والتغذية على كل من المستوى العالمي والإقليمي والقطري. وعلى المستوى القطري، ستضطلع حكومات البلدان التي تواجه حالات طوارئ بأدوار جديدة وقوية في الحد من المخاطر وتنسيق المساعدة الخارجية من خلال بناء قدرات المؤسسات القطرية لإدارة

الكوارث.

الاقتراضات والمخاطر

- افتراض أن تعطي الحكومات أولوية كافية لبناء القدرات في مجال تحليل المخاطر، الإنذار المبكر، والتخطيط للطوارئ، والتأهب، وتنسيق الاستجابة في حالات الطوارئ، ودعم الانتقال من الإغاثة إلى وضع برامج للتنمية؛
- افتراض أن تدعم البلدان النظم القطرية للتأهب والإنذار المبكر، وتشجع تنمية القدرات في النظم المجتمعية والقطرية والإقليمية والدولية لتحديد التهديدات والمخاطر الجديدة، والآثار وتدابير التخفيف منها ذات الصلة.
- افتراض أن تتوافر منهجيات فعالة ومستدامة للتأهب من أجل تنفيذها في البلدان النامية؛
- افتراض أن تظل القدرة الأساسية للشعب الفنية في المنظمة متوائمة عمومًا مع الحاجة إلى دعم العمل في حالات الطوارئ وإعادة التأهيل، وعمليات التحوّل، وتولي زمام القيادة عند الاقتضاء. وستتولى المنظمة إدارة طوارئ السلسلة الغذائية باستخدام إطار إدارة الأزمات لمنع الأمراض والآفات الحيوانية والنباتية العابرة للحدود وحالات الطوارئ المتصلة بسلامة الأغذية والاستجابة لها [مركز إدارة أزمات السلسلة الغذائية]. وستعزز المنظمة قدرتها على الاستجابة السريعة من خلال التنفيذ التدريجي لنظام إدارة الحوادث في إطار إدارة الأزمات في ما يتعلق بحالات الطوارئ الكبرى.
- خطر ازدياد عدد الأزمات وتنوعها بدرجة تفوق كثيراً قدرة البلدان والمنظمة على التصدي لها بفعالية.
- خطر أن تستبعد الأزمة المالية العالمية توافر مستويات كافية من التمويل للإغاثة الإنسانية والإنعاش وبرامج الانتقال في المستقبل القوي والقريب.
- خطر ألا تكون المنظمة قادرة على كفالة اتباع النهج المتكامل والمنسق اللازم لتوفير دعم ملائم وفي الوقت المناسب عبر جميع عناصر إدارة مخاطر الكوارث المرتبطة بالأغذية والزراعة.

تطبيق الوظائف الأساسية على الهدف الاستراتيجي حاء

النتيجة التنظيمية	ألف - رصد وتقييم المنظورات والاتجاهات	باء - المعلومات، والمعارف، والإحصاءات	جيم - الصكوك الدولية	دال - المشورة على صعيد السياسات	هاء - الدعم الفني، وبناء القدرات	واو - الدعوة والاتصال	زاي - النهج المشترك بين التخصصات	حاء - الشراكات والتحالفات
طاء 1	X	X	X	X	X	X	X	X
طاء 2	X	X	X	X	X	X	X	X
طاء 3	X	X	X	X	X	X	X	X

النتيجة التنظيمية طاء 1 - انخفاض درجة تأثر البلدان بالأزمات والتهديدات والطوارئ من خلال تحسين التأهب وإدماج منع المخاطر والتخفيف من آثارها ضمن السياسات والبرامج والتدخلات

المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتان)
طاء 1-1 عدد البلدان التي أنشئت نظمها القطرية للإنذار المبكر بشأن الزراعة والأمن الغذائي وانتقلت من الفئة 2 إلى الفئة 1، أو من الفئة 3 إلى الفئة 2	سيحدد فيما بعد	(العدد قيد الإحصاء النهائي)	(العدد قيد الإحصاء النهائي)

10	15	سيحدد فيما بعد	طاء 1-2 عدد البلدان حيث توجد للمنظمة حافظة طوارئ كبيرة، وجرى اختبار خططها للطوارئ المتعلقة بالزراعة والأمن الغذائي
7	10	سيحدد فيما بعد	طاء 1-3 عدد بلدان النقاط الساخنة للكوارث عالية المخاطر والتي جرى فيها الاختبار والتنفيذ الميداني لاستراتيجياتها للتدريب على الحد من مخاطر الكوارث في مجال الزراعة
10	15	سيحدد فيما بعد	طاء 1-4 عدد بلدان النقاط الساخنة للكوارث عالية المخاطر التي أدرجت في خططها القطرية للحد من المخاطر في الزراعة

الأدوات الرئيسية

1- نظم الإنذار المبكر والتأهب: - إعداد واستخدام خدمات ومنتجات من أجل تحليل حالة الأمن الغذائي (معلومات وأدوات النظام العالمي للمعلومات والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة، ومقر عمل ذلك النظام، ولجنة التخطيط الدولية للسيادة الغذائية المشتركة بين المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، وتنبؤات المناخ) - وتقييم المنتجات والخدمات الداعمة ونظم الإنذار المبكر وتحليل حالة الأمن الغذائي (تحليل سبل المعيشة، وتحليل القابلية للتأثر، والإطار المتكامل لتصنيف المراحل الإنسانية والأمن الغذائي، ومنهجية بعثات تقييم المحاصيل وإمدادات الأغذية، ولجنة التخطيط الدولية للسيادة الغذائية المشتركة بين المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني) - وترشيد/تعزيز/تمويل نظم إنذار محلية وقطرية وإقليمية وعالمية من خلال شراكات ملائمة - واستحداث وتنفيذ حزمة التدريب الخاصة بالمنظمة في مجال التأهب للكوارث، داخلياً ومع الشركاء - والمنهجية الأساسية للمخاطر وسبل المعيشة والقابلية للتأثر - وخطوط توجيهية لبناء وتعزيز القدرة على إنتاج ورصد وتحليل وإدارة بيانات الإنذار المبكر في البلدان النامية المعرضة لمخاطر شديدة ولديها أعداد كبيرة من سكان الريف المعرضين للتأثر - وخطوط توجيهية/دعم للتخطيط لحالات الطوارئ - وإنشاء وتدريب أفرقة في المنظمة معنية بالاستجابة من أجل إيفادها بسرعة مع أدائها وظائف أساسية في أنواع مختلفة من حالات الطوارئ - وعمل المجموعة المعنية بالزراعة، بما في ذلك خطط عمل وشبكات للطوارئ في البلدان (بما في ذلك إدارة الحد من الكوارث) - وتقديم الدعم الفني للتأهب للكوارث (على أن تكون مشتركة بين الوكالات - الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والحكومات، والجهات المانحة) باتباع نهج شامل يضم المجتمعات المحلية - وزيادة تعميم التأهب للكوارث في الأنشطة المتعلقة بحالات الطوارئ وإعادة التأهيل - وتوافر خطة للطوارئ تسيطر عليها الحكومة، وتولي المنظمة القيادة في ما يتعلق بتنسيق سبل المعيشة القائمة على الزراعة والأمن الغذائي.

2 - وتقديم الدعم على صعيد السياسات والدعم الفني لإدماج ممارسات ومبادئ الحد من المخاطر ضمن السياسات والبرامج القطاعية، بما في ذلك: - المنظمة والشركاء (في إطار التخطيط للطوارئ وفي إطار مجموعات فريق الأمم المتحدة القطري) - يساعد الحكومات على وضع استراتيجية وخطة لإدارة مخاطر الكوارث (وثيقة متجددة ومرتبطة بأطر الأولويات القطرية المتوسطة الأجل) استناداً إلى أكثر السيناريوهات احتمالاً - وتعميم إدارة مخاطر الكوارث في السياسات والمؤسسات القطرية، مع التعاون مع شركاء متعددين بشأن مرحلة التحوّل - وتقديم الدعم المتكامل على

صعيد السياسات والدعم الفني وممارسات ومبادئ الحد من المخاطر بطريقة متكاملة – واستحداث أداة لتحليل التكلفة والفائدة لدعم خيارات/أنشطة التخفيف من الآثار – وتخصيص البلدان موارد للوقاية والتخفيف من الآثار وتدريب أفرقة أو قادة للتدخل السريع – وتخصيص البلدان موارد وتنفيذها سياسات بشأن الحد من مخاطر الكوارث (تحليل يستند إلى أدلة للمساهمة في عمليات إعداد البرامج وبناء القدرات على المستوى القطري) – والإبلاغ بأفضل الممارسات بشأن تقاسم المعرفة والدروس المستفادة بشأن التأهب والوقاية والتخفيف من الآثار من خلال اتباع طريقة منهجية، وإدماج تلك الممارسات والدروس المستفادة ضمن المشروعات/البرامج.

3- (تابع) وتقديم الدعم على صعيد السياسات والدعم الفني لإدماج سياسات ومبادئ الحد من المخاطر في السياسات والبرامج القطاعية، بما في ذلك: – تشجيع ممارسات الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية (مثلاً: الأراضي، والمياه، ومستجمعات مياه الأمطار، والغابات، أو المناطق الساحلية) – وإعداد واعتماد خيارات زراعية من أجل الزراعة (الحراجة، ومصايد الأسماك، والثروة الحيوانية) في سياق الظواهر الطبيعية المتطرفة – ودعم قدرات التكيف لدى الأسر المعيشية من خلال دعم صمود النظم الغذائية – ورصد ومكافحة الأمراض والآفات في سياق الأزمات، بما في ذلك تغيير المناخ – والتخطيط لاستخدام الأراضي وحياراتها في سياق الظواهر الطبيعية المتطرفة أو التعدي على الموائل الجديدة – وتطوير البنية الأساسية والخدمات الزراعية (مثلاً، نظم البذور، وتخزين البذور، وبنوك اللقاحات، وسلسلة التبريد) في سياق الأزمات المتكررة – ووجود بنية أساسية وبرامج مصممة بشكل ملائم لإدارة المخاطر المتعلقة بسلامة الأغذية – والوصول إلى قواعد بيانات متكاملة في ما يتعلق بمخاطر السلسلة الغذائية – وتقديم المشورة الفنية و/أو المساعدة بشأن الأمن الغذائي والتغذية وسبل المعيشة في المناطق المعرضة للخطر وفي سياقات حالات الطوارئ – وقاعدة بيانات مبادرة تكنولوجيا الزراعة بشأن الممارسات الجيدة لإدارة مخاطر الكوارث، لا سيما توثيق اختيارات الممارسات الجيدة لإدارة مخاطر المناخ في قواعد بيانات الحد من مخاطر الكوارث والتقييم القطري الموحد – وإعداد خطوط توجيهية بشأن مبادئ خيارات الممارسات الجيدة المرتبطة بالحد من مخاطر الكوارث/إدارة مخاطر الكوارث وتوثيق الدروس المستفادة من استخدام وتكرار خيارات الممارسات الجيدة المحددة حسب السياق والموقع على المستوى المحلي – وإعداد توجيهات بشأن كيفية إدماج تحليل الصراعات مع الحد من مخاطر الكوارث (التركيز على حالات الطوارئ المعقدة وعلى إعادة التأهيل المرتبطة بها) – واعتماد الممارسات الزراعية الجيدة – وتوجيهات بشأن كيفية إدماج تحليل الصراعات مع الحد من مخاطر الكوارث.

4- وبناء القدرات المؤسسية والفنية للحد الشامل من مخاطر الكوارث (التأهب، والوقاية، والتخفيف من الآثار)، بما في ذلك: – تقييم وتحسين قدرات الإنجاز المؤسسية والفنية في مجال الحد من مخاطر الكوارث في إطار الإدارات التنفيذية القطاعية وخدمات الإرشاد؛ وبناء القدرات والتدريب (الدعم على صعيد السياسات والدعم الفني) لإدماج ممارسات ومبادئ الحد من مخاطر الكوارث ضمن خطط التنمية القطاعية أو عمليات البرمجة القطرية (إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وأطر الأولويات القطرية المتوسطة الأجل)؛ – وبرنامج بناء القدرات على المستويين القطري والإقليمي بشأن تقدير المخاطر وإدارتها والإبلاغ بها الذي يتولى قيادته نظام الوقاية من طوارئ الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود (امبريس)، بما في ذلك إقامة شبكات [مختبرية] إقليمية [مراكز إقليمية لصحة الحيوان] لتقاسم المعلومات وتوفير التدريب – وتوفير الخبرة من المنظمة وتوفير منتجاتها المعرفية الهادفة في مجال توصيف مخاطر الكوارث وسياسات رصد وتحليل الكوارث والتأهب لها والتخفيف من آثارها، والتخطيط لها –

وتركيز برامج بناء القدرات (من قبيل نظام الوقاية من طوارئ الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود، والنظام العالمي للمعلومات والإنذار المبكر) على المستويين القطري والإقليمي على تقدير المخاطر والتأهب لها والتخطيط لحالات الطوارئ - وبناء قدرة داخلية بشأن التخفيف من آثار مخاطر الكوارث، في المقر الرئيس وعلى مستوى الميدان - وقيام مجموعة موظفين أساسيين مدربين وملتزمين بدعم الجهود القطرية في مجال بناء القدرات.

5- والدعوة والتنسيق وتوفير المدخلات للعمليات القطرية والمشاركة بين الوكالات والحكومية الدولية، بما في ذلك: - المشاركة في العمليات المشتركة بين الوكالات والحكومية الدولية وفي الاتفاقيات والمؤتمرات؛ - والمساهمة في إدماج مفهومي الحد من مخاطر الكوارث والتقييم القطري الموحد ضمن عمليات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛ واستخدام أدوات الدعوة الخاصة بالحد من مخاطر الكوارث/إدارة مخاطر الكوارث التي تركز على الزراعة لزيادة التركيز على جدول الأعمال العالمي لإدارة مخاطر الكوارث (الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ) واجتذاب تمويل لأغراض التأهب والوقاية والتخفيف من الآثار - وتحسين استراتيجية الاتصال ونشر المعلومات عن مساهمات مركز إدارة أزمات السلسلة الغذائية في تحسين تحليل المخاطر وتنسيق إدارة مخاطر السلسلة الغذائية في العمليات الحكومية الدولية.

النتيجة التنظيمية طاء 2 - استجابة البلدان والشركاء على نحو أكثر فعالية للأزمات والطوارئ بتدخلات ذات صلة بالأغذية والزراعة

الوحدة المسؤولة: شعبة عمليات الطوارئ وإعادة التأهيل

المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتان)
طاء 2-1 عدد البلدان التي تؤدي فيها تقييمات الاحتياجات بعد الكوارث إلى خطط وأنشطة قطرية منسقة للاستجابة	سيحدد فيما بعد	10	5
طاء 2-2 النسبة المئوية للبلدان التي استجابت لأزمة جديدة تطبق نهج المجموعات وتنفذ خطط مجموعات في مجال الزراعة والأمن الغذائي تتمثل للمعايير الفنية لدى المنظمة بشأن هذه الخطط	سيحدد فيما بعد	80 في المائة	60 في المائة
طاء 2-3 نسبة البلدان التي نفذت برامج للطوارئ باستخدام أدوات التحليل الاجتماعي - الاقتصادي والجنساني (التي تتمثل للمعايير الفنية لدى المنظمة)	سيحدد فيما بعد	30 في المائة	10 في المائة

الأدوات الرئيسية

1- تحسين الشراكات والتنسيق والقيادة، بما في ذلك: (أ) الدعم على المستويين العالمي والقطري للقيادة الفعالة للمجموعات؛ (ب) تعميم معلومات هامة وموثوق بها بشأن الأمن الغذائي المرتبط بالأزمة على الأشخاص المناسبين في الوقت المناسب؛ (ج) استحداث مجموعة أدوات للاتصال والإعلام من أجل المجموعات؛ (د) المشاركة النشطة مع اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات؛ وفريق الأمم المتحدة القطري؛ والمننديات الدولية والقطرية.

2- الدعوة وتعبئة الموارد، بما في ذلك: (أ) استحداث استراتيجيات وأدوات للدعوة واستخدامها فعالاً؛ (ب) تنفيذ

استراتيجية الاتصالات في حالات الطوارئ؛ (ج) وضع استراتيجية لتعبئة الموارد من أجل المقر الرئيسي ومكاتب الاتصال والمكاتب الميدانية؛ (د) وإنشاء آليات مرنة وسريعة للتمويل.

3- توحيد بروتوكولات وإجراءات الاستجابة والتقييمات المنظمة والتخطيط الاستراتيجي المنظم، بما في ذلك (أ) دليل الطوارئ المتسق الذي أُعد من أجل المنظمة؛ (ب) الاستخدام النشط للشراكات الداخلية والخارجية في تقييمات تتسم بحسن التصميم ووثاق الصلة وحسن التوقيت وتعدد التخصصات؛ (ج) إعداد وتنفيذ برنامج تدريبي للشركاء؛ (د) إنفاذ أطر استراتيجية للطوارئ خاصة بكل إقليم على حدة؛ (هـ) اتباع نهج مركز إدارة الأزمات في ما يتعلق بطوارئ السلسلة الغذائية؛ (و) تطوير نظام الاستجابة في حالات الطوارئ من أجل استجابة المنظمة بسرعة للطوارئ الكبيرة والتي تبدأ فجأة؛ (ز) إعداد سجل الاستجابة في حالات الطوارئ والقدرة الزائدة (ح) والخطوط التوجيهية لخطة العمل؛ (ط) مجموعة أدوات تقييم سبل المعيشة؛ (ي) مجموعة أدوات الصمود؛ (ك) لجنة التخطيط الدولية للسيادة الغذائية.

4- معايير، ومبدأ "عدم إلحاق ضرر" ومبدأ "إعادة البناء على نحو أفضل" والممارسات الجيدة للاستجابة، بما في ذلك: تنفيذ مختلف مجموعات الأدوات والخطوط التوجيهية التي تُستحدث من أجل الطوارئ تبعاً لنوع حالات الطوارئ (مثلاً مواصفات البذور والأسمدة واستخدام مبيدات الآفات وتكنولوجيات التجهيز والتخزين لتيسير حفظ الأغذية المؤقت، والخطوط التوجيهية للطوارئ الحيوانية، والخطوط التوجيهية لطوارئ مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية، والخطوط التوجيهية لطوارئ سلامة الأغذية، والخطوط التوجيهية لتقدير الاحتياجات، ونُهُج إدارة مستجمعات مياه الأمطار، وتقنيات تثبيت المنحدرات، ومبادئ إعادة تأهيل سبل المعيشة، وغيرها).

5- تدخلات ملائمة وحسنة التوقيت للإنعاش، بما في ذلك (أ) خطة للاستجابة توضع استناداً إلى الشراكات الملائمة وتشجع المعايير عالية الجودة؛ (ب) التنفيذ: تحسّن أوضاع الأسر المعيشية المستهدفة مقارنةً بما قبل الطوارئ؛ (ج) مواءمة رصد المشروعات/البرامج مع رصد الهدف الاستراتيجي طاء على أساس الإدارة القائمة على النتائج؛ (د) تعزيز قدرة المؤسسات والمنظمات الشريكة والأسر المعيشية على الاستجابة المباشرة لحالات الطوارئ؛ (هـ) دعم وضع سياسات قطرية بشأن حالات الطوارئ.

النتيجة التنظيمية طاء 3 – تحسّن التحول والصلات بين حالات الطوارئ وإعادة التأهيل والتنمية لدى البلدان والشركاء

الوحدة المسؤولة: شعبة عمليات الطوارئ وإعادة التأهيل

المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتين)
طاء 3 – 1 عدد البلدان التي شهدت زيادة قدرها 10 في المائة على الأقل في مستوى التمويل المقدم لغرض التحول الزراعي	سيحدد فيما بعد	5	2
طاء 3 – 2 عدد البلدان التي لديها استراتيجيات و/أو برامج الإنعاش الزراعي التي تُدمج الاحتياجات في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة	سيحدد فيما بعد	15	6

الأدوات الرئيسية

- 1- تعزيز قدرة الحكومات والمؤسسات المحلية والمجتمعات المحلية وغيرها من أصحاب الشأن على تلبية الاحتياجات الفورية والطويلة الأجل، بما في ذلك: (أ) زيادة القدرة المؤسسية القطرية من خلال بناء القدرات الملائمة؛ (ب) أداة الصمود؛ (ج) التحليل القطاعي الداعم للنظم الزراعية؛ (د) إدماج خطط الطوارئ القصيرة الأجل في التخطيط الأطول أجلاً.
- 2- صياغة خطط لاستراتيجية الاستجابة وإعادة التأهيل والتحول تكون متوائمة ومتسقة مع السياسات والبرامج الحكومية، بما في ذلك: (أ) مشاركة المنظمات غير الحكومية/منظمات المجتمع المدني/جماعات المجتمعات المحلية/الجماعات النسائية في جميع مراحل تصميم البرامج؛ (ب) زيادة الملكية القطرية ووضع استراتيجية لإنعاش سبل المعيشة؛ (ج) وضع خطط قطرية متوائمة للتنمية من خلال نُهج على غرار "توحيد أداء الأمم المتحدة" مع البدء ببرنامج واحد للمنظمة؛ (د) إنشاء فريق متعدد التخصصات (المنظمة، والجهات المانحة، والمؤسسات المحلية) واستخدامه لتقييم "الاحتياجات الانتقالية" الذي ينبغي تعديل برنامج الاستجابة القطرية على أساسه؛ (هـ) صياغة وتنفيذ أطر الأولويات القطرية المتوسطة الأجل، مع كفالة الصلة بين تصميم الاستجابة لحالات الطوارئ وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وورقة استراتيجية الحد من الفقر، وغيرها؛ (و) التدريب المشترك مع التخطيط لعقد حلقات عمل؛ (ز) إشراك المؤسسات المحلية؛ (ح) والإدارة المشتركة لمصايد الأسماك مع الحكومة والمجتمعات المحلية؛ (ط) برامج حرجية قطرية.
- 3- إدارة المعرفة من أجل صنع القرار من جانب الشركاء، بما في ذلك: (أ) توثيق الممارسات الجيدة والدروس المستفادة وتعميمها على الجماهير الملائمة؛ (ب) تيسير التدخلات المتعلقة بانفلاق الطيور الشديدة الأمراض والسياسات والبرامج المتعلقة بأمراض أخرى؛ (ج) إدراج الدروس المستفادة في السياسات وفي التدريب؛ (د) وإمكانية حصول الشركاء على المعلومات والمراجع والخطوط التوجيهية ذات الصلة.
- 4- تعميم ممارسات التنمية الجيدة في برامج التحول الخاصة بحالات الطوارئ، بما في ذلك: (أ) اشتغال التخطيط للاستجابة على خطط تحول تبدأ من المراحل الأولى لحالات الطوارئ؛ (ب) اشتغال الوثائق الاستراتيجية لحالات الطوارئ والتحول على "استراتيجيات خروج" وتوأمها واتساقها مع الخطط القطرية؛ (ج) وضع إجراءات لاعتماد نهج البرامج - وينبغي أن يشمل: عناصر الأهداف الإنمائية المتوسطة والطويلة الأجل؛ وتوافر الخبرة الفنية الملائمة؛ والاختصاصات؛ والقيادة؛ وتفويض السلطة؛ والموارد البشرية؛ (د) استراتيجيات زيادة الصمود وتحسين الإنتاجية وإدامة سبل المعيشة؛ (هـ) نوع البرامج: وضع السياسة المتعلقة بالبذور، وإعادة تأهيل غابات المنغروف، وبرامج إعادة تأهيل مصايد الأسماك، والمدارس الحقلية للمزارعين، والبرامج المتكاملة لسلامة الأغذية، والتخطيط والتنسيق الإنتاجيين للصلات بين المزارعين والأسواق، وإدارة المشروعات، وبرامج إدارة مستجمعات مياه الأمطار.
- 5- الدعوة الفعالة والتنسيق بين الجهات المانحة لصالح التحول؛ بما في ذلك: (أ) إقامة آليات لتخصيص الموارد والتحول؛ (ب) استحداث أدوات للدعوة من أجل الجهات المانحة لتدبير تمويل أطول أجلاً؛ (ج) توعية الجهات المانحة بأهمية تمويل التحول؛ (د) تحديد الموارد المخصصة للتحول أثناء مرحلة الطوارئ (بما في ذلك التمويل على غرار الصندوق الخاص لحالات الطوارئ ونشاطات إعادة التأهيل والتنسيق الطويل الأجل بين المجموعات)؛ (هـ) تعبئة موارد كافية لأنشطة ما بعد الطوارئ؛ (و) ممارسة الدعوة والاتصال من أجل تمويل التحول (وبناء دعم

وملكية داخل البلدان ؛ (ز) تحليل لجنة التخطيط الدولية للسيادة الغذائية ؛ (ح) جماعة العمل المعنية بالإنذار المبكر والتابعة لمجموعة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات : حوارات سياسات لإفساح المجال لتمويل التحوّل.

الهدف الاستراتيجي كاف –

المساواة بين الجنسين في الحصول على الموارد والسلع والخدمات وصنع القرار في المناطق الريفية

القضايا والتحديات

تشكل أوجه انعدام المساواة بين الجنسين وغيرها من أشكال الفوارق الاجتماعية تحدياً كبيراً في السعي إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية المنصفة، وهو ما يؤدي إلى تفاقم ظواهر انعدام الأمن الغذائي، والتغذوي، والدخل. وبدون معالجة الفوارق الاجتماعية والجنسانية، فإن المجتمع العالمي لن يتمكن من تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي للأغذية والأهداف الإنمائية للألفية. ويضطلع الرجال والنساء بأدوار مختلفة وتكاملية في الزراعة، غير أن التحيز ضد المرأة في طائفة من المؤسسات، من بينها الحكومة، والأعراف الاجتماعية والأسر والأسواق، هي أمور تحد من قدرة المرأة على الحصول على الموارد والسلع والخدمات وعلى اتخاذ قرارات واعية بشأن استخدامها المنتج. وتشير الأدلة إلى أن الاستراتيجيات الاقتصادية التي يقصد بها النهوض بالزراعة والتنمية الريفية لا تكون دائماً مفيدة لسكان الريف، ولا سيما النساء، وتؤدي في بعض الأحيان إلى تضخيم التفاوتات الاجتماعية – الاقتصادية القائمة والتمييز القائم، وعلى الأرجح فإن هذا الاتجاه سيزداد سوءاً بالنظر إلى القضايا الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية المنبثقة، بما في ذلك التغير المناخي، والهجرة، والأمراض المعدية الناشئة، والانحدار الاقتصادي العالمي والوطني.

ومع أن عدداً من البلدان أظهر قدراً من التقدم في إتباع نهج أشمل للمساواة بين الجنسين وللمساواة الاجتماعية في صياغة وتنفيذ السياسة الزراعية، ما زالت هناك ثغرات بالغة الأهمية. فأولاً، أسفر التحيز الثقافي وانعدام العزيمة السياسية عن تفاوت في اعتماد وتنفيذ سياسات متفق عليها دولياً واتفاقيات بشأن المساواة بين الجنسين و المساواة الاجتماعية وتمكين المرأة. ثانياً، توجد شحة في البيانات اللازمة لفهم التمايز بين الجنسين في الحصول على موارد الإنتاج وآثار ذلك على الحد من الفقر الريفي وعلى النمو الاقتصادي. ثالثاً، انخفض مستوى عدم مراعاة المرأة في السياسات والبرامج انخفاضاً طفيفاً، ولكن قدرة واضعي السياسات والموظفين الفنيين في بلدان نامية كثيرة ما زالت ضعيفة، مما يبطئ التقدم ويحول دون إدماج قضايا المساواة بين الجنسين في برامج التنمية. رابعاً، وحتى عندما يتحقق التقدم فإن القدرة على دعم تنفيذ السياسات، ورصد وتقييم النتائج والأثر، تكون ضعيفة في الغالب. وبالمستطاع معالجة هذه الثغرات المهمة والوصول إلى مستوى أفضل من المساواة بين الجنسين في القدرة على الوصول إلى الموارد، والسلع، والخدمات، ووضع القرارات في المناطق الريفية، وهو ما يمثل الغاية الشاملة لهذا الهدف الاستراتيجي.

ومع أن لدى المنظمة ميزة نسبية واضحة في العناية بأمر المساواة الجنسانية والاجتماعية في الزراعة، فإن ذلك يتطلب تركيزاً شديداً ومستمرّاً على المجالات التالية: بناء القدرات، ضمن المنظمة وفي البلدان الأعضاء (المستوى القطري) على حد سواء لضمان النظر إلى مسألة المساواة بين الجنسين ومعالجتها كقضية رئيسية من قضايا السياسات والبرامج؛ وإدراج القضايا الجنسانية الريفية في السياسات والبرامج المشتركة للأمم المتحدة لدعم الموارد وتوسيع نطاق العناية بالمسائل الجنسانية الريفية بصورة كفوءة؛ والجهود المتواصلة لتوليد المعلومات والإحصاءات وتحليلها بشأن مختلف الجوانب والاتجاهات ذات التأثيرات المهمة على مسألة انعدام المساواة بين الجنسين لدعم صياغة السياسات المناسبة وتنفيذها في الوقت المناسب.

الافتراضات والمخاطر

- افتراض أن المنظمة ستظل مركزاً للمعرفة ونقطة مرجعية في القضايا الجنسانية.
- افتراض أن البلدان الأعضاء والمؤسسات الأخرى ستواصل طلب المساعدة الفنية في القضايا الجنسانية الريفية.

- افتراض نجاح البرنامج الرائد "توحيد أداء الأمم المتحدة" ومن ثم صيرورة البرمجة المشتركة في الأمم المتحدة أسلوب العمل العادي للدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة على المستوى القطري.
- خطر عدم قيام الأولويات القطرية بدراسة وتخطيط الأنشطة الإنمائية اللازمة لتلبية الاحتياجات الجنسانية المتمايزة، وأولويات وتطلعات النساء والرجال
- خطر انتقاص التحييزات السياسية والاقتصادية والثقافية من تقدير أصحاب الشأن وفهمهم وتنفيذهم للتغييرات الاجتماعية والاقتصادية اللازمة للتصدي لأوجه انعدام المساواة بين الجنسين.
- خطر عدم إبداء البلدان الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة وشركاء التنمية الآخرين والأجهزة الرئاسية للمنظمة وإدارتها العليا الالتزام بتحقيق المساواة الجنسانية والاجتماعية.
- خطر أن يؤدي عدم كفاية البيانات إلى عرقلة تحليل الاتجاهات في القضايا الاجتماعية والجنسانية، وتحديد الاحتياجات والأولويات، ودعم وضع خطط وسياسات ملائمة بشأن المساواة بين الجنسين.

تطبيق الوظائف الأساسية على الهدف الاستراتيجي كاف

النتيجة التنظيمية	ألف - رصد وتقييم المنظورات والاتجاهات	باء - المعلومات، والمعارف، والإحصاءات	جيم - الصكوك الدولية	دال - المشورة على صعيد السياسات	هاء - الدعم الفني، وبناء القدرات	واو - الدعوة والاتصال	زاي - النهج المشترك بين التخصصات	حاء - الشراكات والتحالفات
كاف 1		X	X	X	X	X		X
كاف 2		X	X	X	X	X	X	
كاف 3	X	X	X	X	X	X	X	X
كاف 4				X	X	X	X	

النتيجة التنظيمية كاف 1 - إدماج تحقيق المساواة بين الجنسين في الريف في سياسات الأمم المتحدة وفي البرامج المشتركة للأمن الغذائي والتنمية الزراعية والريفية

الوحدة المسؤولة: شعبة القضايا الجنسانية والتكافؤ والعمالة في المناطق الريفية

المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتان)
كاف 1 - 1 عدد البلدان التي نفذت برامج مشتركة للأمم المتحدة تتضمن عنصراً خاصاً بالمساواة بين الجنسين في الريف ويستوفي معايير المساواة بين الجنسين في المنظمة.	0	7	3
كاف 1 - 2 عدد أدوات السياسات على نطاق منظومة الأمم المتحدة ككل في إطار "توحيد الأداء" التي تشمل قضايا المساواة بين الجنسين نتيجة لمدخلات المنظمة.	0	44	4

الأدوات الرئيسية

- 1 - تقييم الآليات والأدوات والنهج الموجودة حالياً لتعميم قضايا المساواة بين الجنسين في إطار "توحيد أداء الأمم المتحدة" بهدف تحديد الاحتياجات والثغرات والمنطلقات للدعم الفني الذي تقدمه المنظمة في هذا الميدان.

2 - استحداث أدوات ومنهجيات لكي تهتدي بها النُهج المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة استناداً إلى الثغرات والمنطلقات.			
3 - إقامة شراكات أكثر فعالية داخل منظومة الأمم المتحدة ومع الجهات الأخرى المعنية ذات الصلة، والاستفادة من أطر الأولويات القطرية المتوسطة الأجل، ومشاريع "توحيد أداء الأمم المتحدة" الرائدة، والبرامج المشتركة للأمم المتحدة، والنُهج والأطر الأخرى الموجودة على نطاق منظومة الأمم المتحدة.			
4 - تقديم مساعدة فنية لدعم تناول قضايا المساواة بين الجنسين في الريف في البرامج والسياسات المشتركة للأمم المتحدة.			
النتيجة التنظيمية كاف 2 - زيادة قدرة الحكومات على إدماج قضايا المساواة بين الجنسين والمساواة الاجتماعية في برامج ومشروعات وسياسات الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية باستخدام إحصاءات مفصلة بحسب كل جنس على حده، وغير ذلك من المعلومات والموارد ذات الصلة			
المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتان)
كاف 2 - 1 عدد المؤسسات القطرية التي تتلقى دعماً فنياً من المنظمة والتي اعتمدت أداة التحليل الاجتماعي والاقتصادي والجنساني لاستخدامها في رسم السياسات والتخطيط.	10	22	15
كاف 2 - 2 عدد البلدان التي تقوم بجمع بيانات مفصلة عن الأمن الغذائي والتنمية الريفية على مستوى البلد ككل وبحسب كل جنس على حده، وتحليل تلك البيانات واستخدامها ونشرها.	15	30	20
الأدوات الرئيسية			
1 - تقييم الاحتياجات الحالية والمستجدة من حيث بناء القدرات من أجل تحديد المجالات التي تتطلب تدخلا من المنظمة في تعميم قضايا المساواة بين الجنسين في الزراعة، والأمن الغذائي، والتنمية الريفية.			
2 - دعم الجهود التي تبذلها الحكومات وغيرها من الجهات المعنية لتصميم وتوفير التدريب الذي ينمي المهارات المتعلقة بتحليل قضايا المساواة بين الجنسين والقضايا الاجتماعية - الاقتصادية، ووضع سياسات وإعداد برامج بطريقة تشاركية.			
3 - تقديم الدعم الفني لجمع بيانات وإحصاءات مفصلة بحسب كل جنس على حده، وتحليلها ونشرها، من أجل استخدامها في وضع السياسات.			
4 - إعداد ومراجعة و/أو تكييف مواد وموارد من بينها نماذج تدريبية مصممة خصيصاً، لمعالجة قضايا المساواة بين الجنسين في الريف في مجالات فنية محددة (منها مثلاً التغذية، والحراثة، ومصايد الأسماك، والثروة الحيوانية، وغيرها).			
5 - تقديم تدريب يركز على "كيفية" تعميم قضايا المساواة بين الجنسين داخل المنظمة وأيضاً في ما بين البلدان الأعضاء استناداً إلى نُهج وأدوات تحليل القضايا الاجتماعية - الاقتصادية وقضايا المساواة بين الجنسين.			

النتيجة التنظيمية كاف 3 – صياغة الحكومات سياسات تراعي احتياجات المرأة وجامعة وتشاركية في ما يتعلق بالتنمية الزراعية والريفية			
المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتان)
كاف 3 – 1 عدد البلدان المستهدفة التي قامت بمراجعة سياساتها وقوانينها وأنظمتها الزراعية والخاصة بالأمن الغذائي لمعالجة القضايا الجنسانية التي تؤثر في الحصول على موارد الإنتاج.	6	12	8
الأدوات الرئيسية			
1 – تعزيز الجهود التي تبذلها الحكومات القطرية لاستخدام معلومات مراعية للفوارق بين الجنسين لصياغة سياسات وبرامج مراعية لاحتياجات المرأة وجامعة اجتماعياً وتمكن فقراء الريف من الناحية القانونية، وتنفيذ تلك البرامج والسياسات ومراجعتها. 2 – مساعدة الحكومات القطرية، ومنظمات المجتمع المدني ومؤسسات البحوث على تحسين التحليل الجنساني والاجتماعي – الاقتصادي للقضايا المستجدة التي تنطوي على إمكانية تقويض العدل بين الجنسين والعدل الاجتماعي في مجالي الأمن الغذائي والتنمية الريفية. 3 – جمع وتحليل ونشر معلومات وإحصاءات عن الأبعاد المتعلقة بالمساواة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين من أبعاد القضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المستجدة (ومنها مثلاً تغير المناخ، والتدهور البيئي، والطاقة الحيوية، والديناميات السكانية، والأمراض المستجدة (ومنها مثلاً الإيدز)، ونقص التغذية، ونظم حقوق الملكية، وفرص العمالة) لدعم عمليات وضع السياسات وتنفيذها. 4 – نشر الأدوات واللُحج التشاركية ذات الصلة بالتنمية الزراعية والريفية على البلدان الأعضاء وعلى الشركاء من خلال الموقع الشبكي "مشاركة منظمة الأغذية والزراعة" وغيره من قنوات المعلومات.			
النتيجة التنظيمية كاف 4 – إظهار التزام من جانب المنظمة وموظفيها وقدرتها وقدرتهم على معالجة الأبعاد الجنسانية في عملهم			
المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتان)
كاف 4-1 النسبة المئوية من المنتجات/الخدمات المدرجة في خطط عمل المنظمة والمراعية للقضايا الجنسانية	تحدد النسبة فيما بعد	20 في المائة	10 في المائة
كاف 4-2 عدد وحدات المنظمة في المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية التي تقوم برصد تنفيذ البرامج على ضوء الأهداف والمؤشرات المراعية للقضايا الجنسانية	20	30 في المائة	25 في المائة

الأدوات الرئيسية

- 1 - رفع مستوى مهارات التحليل الجنساني لدى موظفي المنظمة في المقر الرئيسي وفي المكاتب الميدانية باستخدام نماذج تعميم قضايا المساواة بين الجنسين أو من خلال الدعم الفني التحفيزي.
- 2 - إقامة آلية رصد وإبلاغ جديدة تتيح للشعب ومسؤولي الاتصال المعنيين بقضايا المساواة بين الجنسين الإبلاغ دورياً عن أنشطة تعميم قضايا المساواة بين الجنسين.
- 3 - تيسير تعيين مسؤولين كبار كمسؤولي اتصال معنيين بقضايا المساواة بين الجنسين في الوحدات الفنية للمنظمة كآلية أساسية في الجهد الذي تبذله المنظمة لتعميم قضايا المساواة بين الجنسين في برامجها الفنية.
- 4 - الدعوة إلى تخصيص موارد من البرنامج العادي وموارد خارجة عن الميزانية لكفالة الالتزام بالأهداف الجنسانية المتفق عليها وإنجازها.

الهدف الاستراتيجي لام -

زيادة حجم وفعالية الاستثمارات العامة والخاصة في الزراعة والتنمية الريفية

القضايا والتحديات

تدخل التقلبات السريعة في أسعار الأغذية والطاقة والأزمة المالية الجارية، وتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي في عداد التهديدات الرئيسية للأمن الغذائي العالمي، وتطرح طائفة واسعة من التحديات الإنسانية للمساعدات الإنسانية وحقوق الإنسان وفي المجالات الاجتماعية الاقتصادية والبيئية والإنمائية والسياسية والأمنية، وتعرض تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لأخطار جسيمة. وقد شهد العقدان الماضيان هبوطاً حاداً في التمويل العام المقدم للزراعة بالقيمة النسبية المطلقة وعلى المستوى الدولي والوطني على السواء. وانخفض نصيب الزراعة والتنمية الريفية من المساعدة الإنمائية الرسمية من 18 في المائة في 1979 إلى 3.5 في المائة في 2004، ثم ارتفع إلى 5.5 في المائة في 2007. وسوف يتطلب تحسين الإنتاجية الزراعية عكس هذا الانخفاض في المساعدة الإنمائية للزراعة بصورة حاسمة، جنبا إلى جنب مع الالتزام بزيادة المبالغ من الموارد المحلية لهذا القطاع. وفي سنة 2008، قدر فريق المهام رفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي التابع للأمم المتحدة أنه يتعين أن تزداد الحصة المخصصة للتنمية الزراعية والريفية من المساعدة الإنمائية الرسمية إلى عشرة في المائة في غضون خمس سنوات لزيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعية، ولا سيما لأصحاب الحيازات الصغيرة البالغ عددهم 450 مليوناً في العالم.

ويتعين لتحقيق أكبر تأثير للاستثمارات العامة والخاصة في الأغذية والتنمية الزراعية والريفية، الوفاء بعدد من الشروط، من بينها: السياسات والاستراتيجيات والمؤسسات الملائمة مما يؤدي إلى تهيئة بيئة داعمة للاستثمار الخاص؛ والالتزام الصارم بتدابير الحماية الاجتماعية والبيئية؛ واستخدام أحدث الأساليب في صياغة برامج ومشروعات الاستثمار للقطاع العام والخاص؛ ورصد وتقييم النتائج والآثار بصورة شاملة وفي التوقيت المناسب. ويتعين إجراء التحليلات لزيادة سلامة الاستثمارات وتحديد المعوقات أمام خيارات الاستثمار.

ومع ازدياد مبالغ المساعدة غير المشروطة من الجهات المانحة، يتعين تعزيز الإدارة المالية العامة في سياق أطر الإنفاق المتوسطة الأجل واستعراضات النفقات العامة وغيرها. وفي ظل ازدياد المبالغ المستثمرة في النهج القطاعية الشاملة، والدعم المباشر للميزانية، كما يلزم تحسين فعالية المعونة وفقاً لإعلان باريس بشأن فعالية المعونة (2005) وجدول أعمال أكرا (2008). ويجب تحسين تصميم العمليات الاستثمارية الملموسة والتحول عن الخبرة الدولية نحو الخبرة القطرية في عملية التصميم. ويتعين توجيه التمويل العام المحدود إلى المجالات الأساسية من أجل تحقيق أقصى ما يمكن من الفعالية في الحد من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي واجتذاب التمويل من القطاع الخاص. وأخيراً، يجب تحسين رصد الأثر في كثير من البلدان، وكذلك قدرة الموظفين في الوزارات والوكالات.

الافتراضات والمخاطر

ضمن البيئة الخارجية الأوسع:

- إن التقلبات في مستويات أسعار المنتجين للأغذية الأساسية في البلدان النامية لن تثبط من عزم صغار المنتجين والمستثمرين في الأعمال الزراعية على زيادة القدرات المحلية على إنتاج الأغذية وتصنيعها.
- افتراض الحد بمرور الوقت من التشوهات في الأسواق الناجمة عن الإعانات الزراعية والحوافز التجارية غير الجمركية في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

- افتراض وضع إعلان باريس بشأن فعالية المعونة وجدول أعمال أكرا (2008) موضع التنفيذ الفعلي مما يسفر عن تحسين الاتساق بين مختلف مصادر التمويل/ الدعم لفائدة البلدان المتلقية.
- خطر عدم الحفاظ على الزخم القوي الأخير في الاستثمارات على المستويين الوطني والدولي بمرور الوقت بحيث لا تتحول التعهدات (من الميزانيات الوطنية والمساعدة الإنمائية الرسمية) إلى استثمارات فعلية لتعزيز الأمن الغذائي والحد من الفقر.
- خطر عدم اعتماد البلدان النامية سياسات ومؤسسات أكثر فعالية لمساعدة المزارعين والمشروعات التجارية الزراعية على الاستفادة من فرص التصدير.

على المستوى الوطني:

- خطر عدم توافر الكفاءة لدى الحكومات لكي تضع جدول أعمال يمكن التنبؤ به للإصلاح الاقتصادي يطبق التمويل العام لزيادة الاستثمارات الخاصة مع الحد من مخاطر الاستثمار الخاص وتكاليف المعاملات.
 - خطر عدم توافر القدرة والحوافز الكافية لدى الحكومات للقيام بالإدارة الفعالة للمشروعات الاستثمارية.
- على المستوى المؤسسي:
- خطر عدم توافر المرونة الكافية في استخدام الموارد لتلبية الاحتياجات من الاستثمارات المتخصصة، وطلبات البلدان الحصول على دعم للتحليل القطاعي والسياساتي، وضع إستراتيجية للاستثمار وجهود بناء القدرات.
 - خطر عدم توافر المهارات لدى المنظمة أو عدم إمكانية جلبها لها لدعم أولويات البلدان فيما يتعلق بالاستثمار.

تطبيق الوظائف الأساسية على الهدف الاستراتيجي لام

النتيجة التنظيمية	ألف - رصد وتقييم المنظورات والاتجاهات	باء - المعلومات، والمعارف، والإحصاءات	جيم - الصكوك الدولية	دال - المشورة على صعيد السياسات	هاء - الدعم الفني، وبناء القدرات	واو - الدعوة والاتصال	زاي - النهج المشترك بين التخصصات	حاء - الشراكات والتحالفات
لام 1	X	X	X	X	X	X	X	X
لام 2		X			X		X	X
لام 3		X		X			X	X

النتيجة التنظيمية لام-1: زيادة إدراج استراتيجيات وسياسات الاستثمار في الأغذية والتنمية الزراعية والريفية المستدامة في الخطط والأطر الإنمائية الوطنية والإقليمية

المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (ستتان)
لام 1-1 نسبة الزيادة المثوية في الإنفاق العام على الأغذية والتنمية الزراعية والريفية المستدامة في عشرة بلدان مستهدفة من بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض	متوسط الإنفاق الزراعي على خمس سنوات (2005 - 2009) في برنامج إستراتيجية الحد من الفقر	25 في المائة	10 في المائة
لام 1-2 نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للأغذية والتنمية الزراعية والريفية المستدامة	5.5 في المائة	7.5 في المائة	6.5 في المائة

الأدوات الرئيسية

- 1- توفير خبرات المنظمة الموجهة والمواد المعرفية (تحليل الاتجاهات، الإحصاءات، المعلومات والصكوك الدولية) لإعداد إطار الاستثمار الحكومي.
- 2- عمليات تقدير الأغذية والتنمية الزراعية والريفية المستدامة، والمشورة السياساتية والدعم الفني المشترك بين الاختصاصات ضمن شراكة مع الحكومات والمانحين ومؤسسات التمويل الدولية للسير قدما في تنفيذ الأهداف الإستراتيجية للمنظمة وتحقيق نتائجها التنظيمية والدعوة إليها.
- 3- إعداد أدوات لتتبع اتجاهات الاستثمارات الخاصة في بيئة الزراعة والأعمال لاجتذاب الاستثمارات الخاصة الإضافية.
- 4- الدعوة والاتصال لحشد الإرادة السياسية وتشجيع الاعتراف العالمي بالإجراءات اللازمة في مجالات اختصاص المنظمة.

النتيجة التنظيمية لام-2: تعزيز قدرات منظمات القطاعين العام والخاص على تخطيط وتنفيذ وتعزيز استدامة عمليات الاستثمار في الأغذية والتنمية الزراعية والريفية المستدامة

المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتان)
لام 2-1 النسبة المئوية من أسابيع العمل التي يخصصها كل شخص في شعبة مركز الاستثمار على تنمية الاستثمارات من قبل الخبراء الوطنيين	12 في المائة	26 في المائة	18 في المائة
لام 2-2 النسبة المئوية من البلدان التي شملها المسح والتي أظهرت مستوى رضا لا يقل عن 70 في المائة على الدعم الذي تقدمه المنظمة لبناء القدرات في مجال الاستثمار	لا يوجد	75 في المائة	60 في المائة
لام 2-3 عدد البلدان التي تتلقى الدعم من المنظمة والتي شهدت فيها القدرات المؤسسية للصناعات الزراعية والأعمال التجارية الزراعية تحسناً في 5 على الأقل من أصل المؤشرات المرجعية البالغ عددها 20 مؤشراً	لا يوجد	15	5

الأدوات الرئيسية

- 1- توفير خدمات بناء القدرات المشتركة بين الاختصاصات بقيادة المنظمة وإرشاد النظراء الوطنيين في إدارة دورة الاستثمار.
- 2- التعاون مع مؤسسات التمويل الدولية الشريكة لزيادة الموارد المخصصة لبناء القدرات على سبيل التجربة في مجال إدارة دورة الاستثمار.
- 3- وضع وتطبيق مواد المعلومات والمعرفة ذات الصلة بما في ذلك الدروس المستفادة من دراسات التقييم الإقليمية/المواضيعية والتي أجرتها المؤسسات المالية الدولية لدعم الاستثمار

النتيجة التنظيمية لام-3:			
المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتان)
لام 1-3 التمويل الاستثماري لعمليات الاستثمار في الأغذية والتنمية الزراعية والريفية المستدامة	2.8 مليار دولار أمريكي	3.2 مليار دولار أمريكي	3.0 مليارات دولار أمريكي
لام 2-3 عدد البلدان التي أقيم فيها ما لا يقلّ عن ثلاث شراكات بين القطاعين العام والخاص للاستثمار في الصناعات الزراعية، بدعم فني من المنظمة	لا يوجد	12	4
لام 3-3 تقييم جودة الاستثمار في الأغذية والتنمية الزراعية والريفية المستدامة من قبل مؤسسات التمويل الدولية الشريكة	رضا بنسبة 90 في المائة عند البدء؛ رضا بنسبة 90 في المائة عند الإشراف؛ رضا بنسبة 85 في المائة عند النهاية	رضا بنسبة 90 في المائة عند البدء؛ رضا بنسبة 90 في المائة عند الإشراف؛ رضا بنسبة 90 في المائة عند النهاية	رضا بنسبة 90 في المائة عند البدء؛ رضا بنسبة 90 في المائة عند الإشراف؛ رضا بنسبة 88 في المائة عند النهاية
الأدوات الرئيسية			
1- تزويد البلدان الأعضاء بخبرات المنظمة في الإدارة المتعددة التخصصات للدورة الفنية والخاصة بالسياسات والاستثمارات بصورة متكاملة.			
2- تطبيق نُهج مبتكرة في أعمال المنظمة الفنية وخدمات الدعم.			
3- إقامة شراكات فعالة مع المؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة للمشاركة في تحقيق الأهداف الإنمائية للبلدان الأعضاء.			
4- قيام المنظمة بوضع الخطوط التوجيهية وتقديم الدعم الفني لتطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل الاستثمار في الأغذية والزراعة.			

الهدف الوظيفي خاء -

التعاون الفعال مع الدول الأعضاء وأصحاب الشأن

القضايا والتحديات

تعتمد المنظمة على مجموعة متنوعة من الخدمات التي تقدم داخل المقر وكذلك بالتعاون مع الأعضاء والشركاء الخارجيين، من أجل تحقيق النتائج. وكثير من هذه الخدمات يتجاوز نطاق الإدارة البحتة، ويتناول عناصر تتعلق مباشرة بالتوجيه الاستراتيجي الداخلي، وزيادة الفعالية، والتركيز على الميزة المقارنة، وتنظيم مجموع عمليات المنظمة والإشراف عليها بالشكل الصحيح. وفي التسلسل الجديد لنتائج المنظمة، توفر هذه الخدمات بيئة تمكينية لا يمكن بدونها تحقيق النتائج التنظيمية في إطار الأهداف الاستراتيجية بطريقة فعالة.

وقد تم تحديد أربع مجموعات من الخدمات، تشمل التعاون فيما بين طائفة واسعة من الوحدات التنظيمية وتطبق على جميع مستويات عمل المنظمة، لضمان:

- وضع برامج فعالة تلبي احتياجات الأعضاء ذات الأولوية، وتوفير الموارد لها، ورصدها، ورفع تقارير بشأنها على كل من المستوى العالمي والإقليمي والقطري
 - تنفيذ فعال ومتسق لوظائف المنظمة الأساسية والخدمات التمكينية على نطاق النتائج التنظيمية
 - شراكات وتحالفات رئيسية تساند وتستكمل عمل المنظمة والشركاء
 - توجيه فعال للمنظمة من خلال تحسين الحوكمة والإشراف.
- وتعرف هذه المجموعات الأربع من الخدمات على أنها نتائج تنظيمية في إطار هذا الهدف الوظيفي.

الافتراضات والمخاطر

- افتراض استمرار التزام كل أصحاب الشأن والشركاء بمهمة المنظمة في ظل مناخ من الشفافية والثقة بين الدول الأعضاء والأمانة.
- افتراض تعاون طائفة واسعة من الوحدات التنظيمية بصورة فعالة وكفؤة.

النتيجة التنظيمية خاء 1 - وضع برامج فعالة تلبي احتياجات الأعضاء ذات الأولوية، وتوفير الموارد لها، ورصدها، ورفع تقارير بشأنها على كل من المستوى العالمي والإقليمي والقطري

التحدي، ويتمثل في ضمان قدرة المنظمة على المساندة الفعالة للموارد المتاحة - المقررة والطوعية على حد سواء - لمعالجة القضايا التي تواجه الأعضاء في مجالات ولايتها. ويتطلب القيام بذلك وضع برامج المنظمة على أساس تحديد منهجي لأولويات الأعضاء على كل من المستوى العالمي والإقليمي والقطري، إلى جانب التحليل المتأني للمزايا المقارنة للمنظمة وقدرتها بالنسبة لوكالات الأمم المتحدة الأخرى وشركاء التنمية. ويوفر النهج الجديد المستند إلى النتائج الإطار والوسائل لزيادة تركيز تدخلات المنظمة وتحسين التعلم التنظيمي من أجل المساهمة في تحسين المصداقية لدى الأعضاء وأصحاب الشأن الآخرين.

المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتان)
حاء 1 - 1 عدد طلبات المساعدة على صعيد السياسات الموجهة إلى المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية والتي جرت تليبيتها	تحدد في النصف الثاني من 2009	+ 20 في المائة	خط الأساس + 10 في المائة

10	30	صفر	خاء 1 – 2 عدد البلدان التي توجد لديها أطر معتمدة للأولويات المتوسطة الأجل بما يتناسب والسياسات القطاعية
5	5	صفر	خاء 1 – 3 عدد الأقاليم التي تجري فيها صياغة خطط عمل ذات أولوية على النحو المطلوب، يتم جزء منها في ضوء أطر الأولويات القطرية المتوسطة الأجل وخطط العمل الإقليمية الفرعية ذات الأولوية
5 في المائة	20 في المائة	صفر	خاء 1 – 4 نسبة الأموال من خارج الميزانية المخصصة من خلال مجالات التركيز ذات الأولوية
انحراف بنسبة 5 في المائة كحد أقصى	انحراف بنسبة 5 في المائة كحد أقصى	يحدد فيما بعد	خاء 1 – 5 نسبة الانحراف بين الزيادة في متحصلات الميزانية لفترة السنتين في المنظمة والمسجلة في الحسابات المراجعة والمعدل في الوكالات المتخصصة الأربع (منظمة العمل الدولية، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، منظمة الصحة العالمية)
60 في المائة	100 في المائة	لا توجد (سيجري تطوير نظام جديد)	خاء 1 – 6 نسبة الوحدات في المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية التي تستوفي المعايير المؤسسية المعتمدة لرصد الأداء والتخطيط العملي
80 في المائة	95 في المائة	يحدد فيما بعد	خاء 1 – 7 نسبة المشروعات/البرامج الممولة من الجهات المانحة (وبرنامج التعاون التقني) وتستوفي معايير الجودة الخاصة بالمنظمة أثناء التنفيذ وفي نهاية كل سنة من سنوات التنفيذ

الأدوات الرئيسية

- 1- تقديم المساعدة على صعيد السياسات على كل من المستوى (القطري والإقليمي الفرعي والإقليمي والعالمي) بناء على احتياجات الأعضاء ذات الأولوية.
- 2- وجود أطر للأولويات القطرية المتوسطة الأجل المستندة إلى النتائج وتركيز جهود المنظمة على الاحتياجات القطرية، واهتداء نتائج المنظمة وأهدافها الاستراتيجية بها وتواؤمها معها.

- 3- التحديد المنظم والاستشاري، بما في ذلك من خلال المؤتمرات الإقليمية، لمجالات العمل ذات الأولوية على المستويين الإقليمي الفرعي والإقليمي.
- 4- استراتيجية لتعبئة الموارد توضع من خلال اتباع نهج ذي مسارين على المستوى العالمي وعلى المستوى الميداني دعماً لأطر الأولويات المتوسطة الأجل.
- 5- تخصيص موارد من جميع المصادر وفقاً للاستراتيجيات والأولويات الجامعة.
- 6- وضع ترتيبات عمل ذات كفاءة وفعالية لشبكة المنظمة من المكاتب الميدانية ووحدات المقر الرئيسي.
- 7- تنفيذ التخطيط التشغيلي المستند إلى النتائج، والرصد، ورفع التقارير، وبناء قدرة من الموظفين الضروريين لتطبيق مثل هذه الممارسات.
- 8- إطار جامع لضمان الجودة بما يشمل تعزيز الرصد والتقييم واستخلاص الدروس المستفادة.

النتيجة التنظيمية خاء 2 – تنفيذ فعال ومتسق لوظائف المنظمة الأساسية والخدمات المواتية على نطاق النتائج التنظيمية

الغرض من النتيجة التنظيمية خاء 2 هو إعطاء وسائل العمل اللازمة لتعزيز قدرة الإدارات الفنية والمكاتب الميدانية على تأدية نتائجها التنظيمية ضمن الأهداف الاستراتيجية من ألف إلى لام. ويستلزم هذا تأدية الوظائف الأساسية بصورة فعالة ومتسقة ووجود خدمات مواتية وتعلم متبادل والسعي إلى التميز. وستوفر منظمة الأغذية والزراعة مجموعتين من الأدوات الأساسية التي يمكن تصنيفها من الناحية المفاهيمية ضمن واحدة من الفئتين أدناه:

- الأدوات الخاصة بمنظمة الأغذية والزراعة بوصفها منظمة للمعرفة
- الأدوات الخاصة بمنظمة الأغذية والزراعة في دعم دولها الأعضاء وأصحاب الشأن

التحدي، ويتمثل في ضمان إتاحة المعارف العالمية عن الأغذية والزراعة لأولئك الذين يحتاجونها، وعندما يحتاجونها، وبالشكل الذي يمكنهم الوصول إليه واستخدامه. ومن خلال المجموعة الأولى من الأدوات الأساسية، يتركز دور المنظمة المزود كجهة مقدمة للمعارف وميسرة لتدفق المعارف داخل المجتمع العالمي.

وتحتاج المنظمة إلى نهج متسق للإحصاءات، على النحو الذي طالب به التقييم الأخير، وستحتاج إلى تنفيذ تدابير ملائمة من أجل تحقيق ذلك. ويحتل الاتصال والدعوة محور وظائف المنظمة بوصفها منظمة للمعارف. ويجب على المنظمة إقامة اتصالات على المستويين الداخلي والخارجي بطريقة سريعة ومتسقة على كل من المستوى العالمي والإقليمي والقطري – لتؤكد دورها القيادي ودعمها الحاشد للسعي العالمي نحو القضاء على الجوع. وينبغي أن يؤدي ذلك إلى تحسين الفهم لدى مقرري السياسات عن الحاجة إلى سياسات إنمائية تشجع الزراعة والقطاع الريفي وتحد من انعدام الأمن الغذائي والفقر، بما في ذلك الحاجة إلى تعبئة موارد متزايدة. وهناك حاجة أيضاً لضمان الاعتراف بدور ومساهمة المنظمة من جانب مقرري السياسات وأولئك الذين يمكنهم التأثير عليها، بمن فيهم عامة الجمهور.

وسوف تساهم المجموعة الثانية من الأدوات الأساسية في تحسين تأدية الخدمات للبلدان الأعضاء: يُعتبر تعزيز دور المنظمة كميسر لبناء القدرات/تنميتها جزءاً هاماً من هذه العملية تماشياً مع إعلاني أكرا وباريس لتعزيز الملكية. ويجب أن تقوم المنظمة بدور حفاز في شراكة مع العناصر الفاعلة الوطنية والدولية عن طريق تقديم دعم متكامل وعالي الجودة لبناء/تنمية القدرات، وينعكس في الخطط الوطنية والإقليمية والعالمية، ويربط بين الأنشطة المعيارية والتشغيلية والدعائية. وعن طريق الاسترشاد باستراتيجية عامة لبناء/تنمية القدرات، ستساعد المنظمة على إقامة قاعدة مستدامة للقدرة في البلدان الأعضاء والأقاليم فيما يتعلق بالأمن الغذائي والزراعة والتنمية الريفية.

ويجب على المنظمة أن تستخدم بفعالية المعارف المتاحة داخل المنظمة وكذلك شركاءها لدعم الدول الأعضاء ومنظماتها الخاصة بالتكامل الاقتصادي الإقليمي في مجالات تقديم المشورة المتعلقة بالسياسات وبناء القدرات على صياغة السياسات وتنفيذها، وتعزيز المؤسسي، وإعادة الهيكلة، والمعلومات الخاصة بالسياسات القطرية، ورصد السياسات، ووضع البرامج الميدانية. ولضمان مساعدة متسقة ومنسقة وعالية الجودة في مجال السياسات، فإن ذلك يتطلب نهجاً جامعاً تدعمه آليات ملائمة لتحقيق المزيد من التعاون فيما بين الإدارات.

ويعد التشريع أحد الأدوات الهامة لتنفيذ السياسات - وقد اعترفت المنظمة بالحاجة إلى تحسين ترابط واتساق وسرعة المشورة القانونية والخدمات القانونية المقدمة للأجهزة الرئيسية والصكوك الدولية. ويجري القيام بعمل مشترك بين التخصصات على نطاق شبكة من المواقع الجغرافية (المقر الرئيسي، والمكاتب الإقليمية والمكاتب الإقليمية الفرعية والمكاتب القطرية ومكاتب الاتصال)، وهذا يتطلب توجيه الاهتمام اللائق إلى العمل المترابط مع السماح بقدر كافٍ من الاستقلال الذاتي والتجارب على جميع المستويات. وبالشكل نفسه، يجري تأمين الدعم الفني من أكثر المصادر فعالية، بما في ذلك عن طريق الاستعانة بمصادر خارجية بما يتماشى والميزات المقارنة.

المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتين)
خاء 2-1 النسبة المئوية للموارد من الموظفين ومن غير الموظفين في الإدارات المستخدمة لأغراض الأهداف الاستراتيجية التي تشرف عليها إدارات أخرى	13 في المائة	20 في المائة	16 في المائة
خاء 2-2 نسبة المشروعات/البرامج الميدانية التي أسندت مهمة الرقابة الفنية عليها إلى المكاتب الميدانية	صفر	30 في المائة	20 في المائة
خاء 2-3 حصة الدعم والإشراف الفنيين المعهود بهما إلى شركاء معتمدين في الخارج	صفر	20 في المائة	10 في المائة
خاء 2-4 النسبة المئوية للمنتجات والخدمات المتصلة بإدارة المعلومات والمعرفة والإحصاءات، ونظم المعلومات ذات الصلة، والمنفذة طبقاً للاستراتيجية المؤسسية للمنظمة	يحدد فيما بعد	يحدد فيما بعد	يحدد فيما بعد
خاء 2-5 النسبة المئوية للمنتجات والخدمات المتصلة بنظم وتكنولوجيا المعلومات والمنفذة طبقاً للاستراتيجية المؤسسية للمنظمة	60 في المائة (على أن يجري تأكيدها عبر إجراء مسح)	100 في المائة	80 في المائة
خاء 2-6 معدل الزيارات الشهرية إلى الموقع الإلكتروني www.fao.org	3 614 مليون زيارة في الشهر	3.965 مليوناً	3.890 مليوناً
خاء 2-7 معدل الاقتباسات الشهرية للمنظمة في المطبوعات/الوسائط الإلكترونية التي يقوم نظام Meltwarer برصدها	4 056 اقتباس في الشهر	4 220	4 137

يحدد فيما بعد	يحدد فيما بعد	يحدد فيما بعد	خاء 2-8 النسبة المئوية للمنتجات والخدمات المتصلة ببناء القدرات المنفذة طبقاً للاستراتيجية المؤسسية للمنظمة
يحدد فيما بعد	يحدد فيما بعد	يحدد فيما بعد	خاء 2-9 النسبة المئوية للمنتجات والخدمات المتصلة بالمساعدة في مجال السياسات والمنفذة طبقاً لنظام المساعدة في مجال السياسات

الأدوات الرئيسية

- 1- أدوات لكفالة اتباع نُهج متعددة التخصصات.
- 2- ضمان الجودة الفنية عبر الاستخدام الأمثل للموارد الداخلية والخارجية لأغراض الإشراف والدعم على الصعيد الفني.
- 3- وضع وتشجيع نُهج جامعة في مجالات إدارة المعلومات والتكنولوجيا ونظم الإحصاءات والمعلومات والتكنولوجيا.
- 4- استراتيجيات وأدوات لكفالة اتباع نُهج متسقة في مجالي الاتصال والدعوة.
- 5- برامج متسقة وفعالة للاتصال والدعوة تنفذ على جميع المستويات.
- 6- استراتيجية جامعة، وأدوات ومنهجيات لتحسين دعم المنظمة لبناء القدرات على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية.
- 7- مساعدة متسقة وجيدة التنسيق في مجال السياسات للبلدان الأعضاء والمنظمات الإقليمية للتكامل الاقتصادي.
- 8- برامج لتعزيز التنسيق والاتساق في تقديم المشورة القانونية والتشريعية.
- 9- أدوات لجمع وحفظ ونشر المعلومات عن وضع الصكوك الدولية وإدارتها واستخدامها.

النتيجة التنظيمية خاء 3- شراكات وتحالفات رئيسية تساند وتستكمل عمل المنظمة والشركاء

التحدي، ويتمثل في حشد أفضل المعارف والقدرات في العالم لمساندة الدور القيادي للمنظمة في الحوكمة الدولية للزراعة والتنمية الزراعية. ولا توجد هذه المعارف والقدرات في المنظمة فقط وتحتاج إلى الربط التعاوني الفعال لمختلف المؤسسات ذات الصلة دعماً للأهداف المشتركة. ويمكن دعم قدرة المنظمة على الوفاء بولايتها عن طريق شراكات تعزز مصداقيتها كمنظمة للمعارف وتحسن من صورتها في المنتديات العالمية، وتضيف قيمة عن طريق تضافر الجهود. ولتلبية احتياجات الأعضاء، تحتاج المنظمة إلى معرفة أين يمكن العثور على المعارف اللازمة للتوجيه السليم في مجالات الأغذية والزراعة والتغذية، وأين يمكن الوصول إليها على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية والمحلية. ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا عن طريق شراكات استراتيجية جيدة التنظيم وراسخة ومستدامة. وتتيح الشراكات أيضاً القدرة على تحقيق وفورات في التكلفة ووفورات الحجم، خاصة في أوضاع المعونة الحالية المتغيرة.

المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتان)
خاء 3-1 عدد الشراكات المنفذة طبقاً لاستراتيجية المنظمة الخاصة بالشراكات على المستوى المؤسسي	يحدد فيما بعد	يحدد فيما بعد	يحدد فيما بعد
خاء 3-2 عدد البلدان التي تشارك فيها المنظمة في شراكات الأمم المتحدة	يحدد فيما بعد	يحدد فيما بعد	يحدد فيما بعد

			بما يتماشى واستراتيجية المنظمة الخاصة بالشراكات مع منظومة الأمم المتحدة
يحدد فيما بعد	يحدد فيما بعد	يحدد فيما بعد	خاء 3-3 نسبة ترتيبات التعاون مع الوكالات التي توجد مقرها في روما وبرنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والمتماشية مع التوجيهات المشتركة على صعيد السياسات حول التعاون.
يحدد فيما بعد	يحدد فيما بعد	يحدد فيما بعد	خاء 3-4 عدد مجموعات المجتمع المدني المشاركة في آليات للحوكمة العالمية و/أو لرفع التقارير الوطنية و/أو المتعاونة في برامج فنية وأنشطة للمنظمة
يحدد فيما بعد	يحدد فيما بعد	يحدد فيما بعد	خاء 3-5 عدد الشراكات والمشاورات مع القطاع الخاص المتماشية مع الخطوط التوجيهية الاستراتيجية للمنظمة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية
يحدد فيما بعد	يحدد فيما بعد	يحدد فيما بعد	خاء 3-6 نسبة عمليات التقييم والمسح للشراكات التي تعتبر مساهمات المنظمة في ترتيبات الشراكة إيجابية.

الأدوات الرئيسية

- 1- استراتيجية للشراكة على نطاق المنظمة، واستراتيجيات محددة بشأن الشراكات، توضع وتنفذ على مستوى المنظمة وعلى كل من المستوى الإقليمي والإقليمي الفرعي والقطري.
- 2- خطوط توجيهية للشراكات الرسمية وغير الرسمية، تتضمن الدروس المستفادة.
- 3- المشاركة في زيادة الاتساق في منظومة الأمم المتحدة على جميع المستويات، بما في ذلك المنتديات العالمية الرفيعة المستوى لصنع القرار، ومساهمة المنظمة في أدوات البرمجة القطرية في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (داخل نطاق أفرقة الأمم المتحدة القطرية وفي البرمجة المشتركة والبرامج المشتركة).
- 4- وثيقة مشتركة بعنوان "توجيهات للتعاون فيما بين الوكالات الكائنة في روما" وخطة التنفيذ ذات الصلة.
- 5- الشركاء الذين يعملون من خلال آليات تشاورية جديدة.
- 6- خطوط توجيهية وأدوات لإدارة الشراكات مع القطاع الخاص.
- 7- تمثيل المنظمة في الاجتماعات الخارجية.

النتيجة التنظيمية خاء 4- توجيه فعال للمنظمة من خلال تعزيز الحوكمة والإشراف			
التحدي، ويتمثل في الخدمة الفعالة للأجهزة الرئاسية والدستورية للمنظمة وتنفيذ قراراتها بطريقة إيجابية وشفافة. وتتطلب برامج المنظمة وعملياتها إشرافاً لمساعدة المنظمة على تحقيق أهدافها عن طريق وضع نهج مدروس ومنظم لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر، والرقابة، وعمليات الحوكمة الداخلية. ويجري الترويج لبيئة مترابطة على نطاق عمليات المنظمة عن طريق الكشف والتحقيق ومنع الغش والسلوك غير المرضي، وتطوير الدروس المستفادة وإجراء التغييرات الإجرائية والتغييرات في مجال السياسات المطلوبة لتعزيز الترابط في داخل المنظمة.			
المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتان)
حاء 4-1 النسبة المئوية لميزانية المنظمة (البرنامج العادي ومن خارج الميزانية) التي تؤول إلى وظيفة التقييم	0.5 في المائة	1.0 في المائة	0.8 في المائة
حاء 4-2 النسبة المئوية لتوصيات التقييم المقبولة والمنفذة في المواعيد المتفق عليها	50 في المائة	100 في المائة	80 في المائة
حاء 4-3 النسبة المئوية لتوصيات مكتب المفتش العام التي تقبلها الإدارة وتنفذها	70 في المائة	90 في المائة	80 في المائة
حاء 4-4 النسبة المئوية لجميع الشكاوى/الادعاءات المتعلقة بالغش وسوء السلوك التي يجري تجهيزها و/أو يجري التحقيق فيها في غضون أطر زمنية محددة	80 في المائة تم استعراضها وإيجاد حل لها خلال ستة أشهر من تلقيها	80 في المائة من عدد متزايد من الشكاوى/الادعاءات الواردة	80 في المائة من عدد متزايد من الشكاوى/الادعاءات الواردة
حاء 4-5 النسبة المئوية لقرارات المؤتمر والمجلس التي أنجزتها المنظمة في غضون المهل الزمنية المقررة	75 في المائة	100 في المائة	80 في المائة
حاء 4-6 النسبة المئوية لوثائق الأجهزة الرئاسية التي تصدر وفقاً للمتطلبات الدستورية	70 في المائة	100 في المائة	80 في المائة
1 - ميثاق لوظيفة التقييم في المنظمة. 2 - ميثاق لمكتب المفتش العام وضع وتنفيذ خطة شاملة للمراجعة تكون مستندة إلى المخاطر. 3 - نظام لإدارة الحالات من أجل تحديد جميع الشكاوى بخصوص الغش وسوء السلوك في برامج المنظمة وعملياتها، وتجهيزها و/أو التحقيق فيها في الوقت المناسب. 4 - خطة شاملة لخدمة الأجهزة الرئاسية والدستورية بطريقة مرضية ولعقد اجتماعاتها بطريقة شفافة. 5 - تنفيذ تعديلات النصوص الأساسية المتعلقة بدور الأجهزة الرئاسية في الوقت المناسب.			

الهدف الوظيفي ذال -

الإدارة الكفاءة والفعالة

القضايا والتحديات

لقد وصف التقييم الخارجي المستقل المنظمة بأنها منظمة بيروقراطية شديدة وباهظة التكلفة تتسم بعمليات مفرطة للسيطرة على المعاملات، وبارتفاع مستويات التداخل والازدواجية، وبانخفاض مستويات السلطة المفوضة. وأشار إلى أن الهيكل الإداري للمنظمة يركز بإفراط على الضوابط السابقة لاتخاذ إجراء ولا يشدد على تفويض السلطة، مما يترك أثراً سلبياً على الكفاءة وتحفيز الموظفين. وستتصدى المنظمة لتحدياتها عن طريق إجراء تقدير أوضح للمخاطر الناشئة عن أنشطتها وعملياتها الإدارية. ويمكن أن يقضي هذا العمل إلى إحداث تغييرات في طرق العمل ومنها مثلاً طرق مرنة للاضطلاع بالإدارة والخدمات الإدارية بمستويات عالية من الكفاءة والجودة، مع أداء المسؤوليات الخاصة بالصناديق الاستئمانية. ويلزم وجود خطوط واضحة للسلطة والمسؤولية والمساءلة، مع وجود الدعم اللازم من نظم المعلومات والتدريب، في ظلّ تزايد نقل الموارد - والقرارات المتعلقة باستخدامها - إلى المواقع التي يجري فيها تنفيذ المشروعات والبرامج. ويجب على المنظمة، بحكم طبيعتها كمنظمة معرفة، أن يكون بمقدورها أيضاً اجتذاب موظفين من ذوي الكفاءات العالية والهمة الكبيرة والإبقاء عليهم، وتهيئة بيئة للتعليم يمكن فيها للموظفين أن ينموا ويحسنوا مهاراتهم المهنية والإدارية.

الافتراضات والمخاطر

- الافتراض بأن المشروعات ذات الصلة بإصلاح نظم الشؤون الإدارية ونظم الإدارة في خطة العمل الفورية، وتنفيذ تلك المشروعات.
- خطر أن يؤدي الافتقار إلى الموارد اللازمة إلى إعاقة التنفيذ.
- تحتاج مسبقاً قدرة المنظمة على تنفيذ التغييرات اللازمة للاستجابة للتقييم الخارجي المستقل وتحقيق الهدف الوظيفي ذال إلى تغيير ثقافة المنظمة وفي الطريقة التي تعمل بها المنظمة. وخطر أن تكون توقعات حدوث التغيير فوراً أكبر من قدرة المنظمة على التكيف.
- في بيئة محدودة الموارد، تتطلب عمليات الإصلاح المختلفة تحديداً للأولويات وستلزم إدارة أوجه الاعتماد المتبادل والتضاربات المحتملة بعناية.
- خطر أن تعيق عقلية "التوقع" والمواقف المترسخة، والقصور الذاتي، وتجزؤ العمليات، القدرة على التغيير.
- ستنتوي إعادة التشكيل على نطاق المنظمة على إدماج خدمات كانت منفصلة سابقاً. وهذا سينطوي على تكاليف انتقالية يلزم الإقلال منها إلى أدنى حد.
- خطر الافتقار إلى تمويل خاص بالتحول من أجل تلبية تكاليف تحسين الخدمات الإدارية.

النتيجة التنظيمية ذال 1 - الاعتراف بأن خدمات الدعم التي تقدمها المنظمة موجهة نحو العملاء وفعالة وكفاءة وتدار جيداً

المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتان)
ذال 1 - 1 النسبة المئوية لخدمات المنظمة التي يغطيها اتفاق بشأن مستوى الخدمات.	0	40 في المائة	20 في المائة
ذال 1 - 2 حصة الخدمات التي تطبق عليها مقاييس مرجعية.	يحدد فيما بعد استناداً إلى حصر الخدمات	40 في المائة	20 في المائة

20 في المائة	40 في المائة	يحدد فيما بعد استنادا إلى حصر الخدمات	ذال 1 - 3 النسبة المئوية للعمليات والإجراءات التي يجري ترشيدها.
الإعداد جار	الأخذ بنظام الإبلاغ الرسمي عن الرقابة الداخلية.	لا يوجد	ذال 1 - 4 الأخذ بنظام الإبلاغ الرسمي عن الرقابة الداخلية.
50 في المائة راضية	رضا بنسبة قدرها 75 في المائة	يحدد فيما بعد	ذال 1 - 5 تحسّن رضا العملاء

الأدوات الرئيسية

- 1 - الرصد الكفؤ والفعال لجميع العقود ذات الصلة بالخدمات مع الموردين الخارجيين.
- 2 - الرصد الكفؤ والفعال لجميع الخدمات الداخلية.
- 3 - تدريب الموظفين على تنفيذ اتفاقات مستوى الخدمات، واستقصاءات الزبائن، وعلى جمع بيانات من أجل القياس المرجعي.
- 4 - الاتصال الفعال مع الزبائن.
- 5 - توافر خبرة فنية للمساعدة في جمع البيانات من أجل قاعدة بيانات القياس المرجعي.
- 6 - وجود آليات لإدارة تعليقات المستعملين وتطبيق الدروس المستفادة.
- 7 - الأخذ بأفضل الممارسات والمعايير المعترف بها لتحسين العمليات باستمرار.
- 8 - استقصاءات سنوية للعملاء.

النتيجة التنظيمية ذال 2 - الاعتراف بالمنظمة كمورد للمعلومات الشاملة والدقيقة والهامة بشأن الإدارة

المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتان)
ذال 2 - 1 حصول المنظمة على رأي سنوي لا تحفظ فيه من المراجعة الخارجية	تتلقى المنظمة حالا على رأي لا تحفظ فيه من المراجعة الخارجية كل سنتين	رأي سنوي لا تحفظ فيه من المراجعة الخارجية.	رأي لا تحفظ فيه من المراجعة الخارجية كل سنتين
ذال 2 - 2 تزايد النسبة المئوية للوحدات التنظيمية صاحبة الشأن التي تستخدم المعلومات المستخرجة من نظام معلومات إدارة المنظمة بصفة منتظمة.	يحدد فيما بعد (توزع حاليا معلومات إدارة الشؤون الإدارية من خلال وسائل متفرقة ومخصصة)	80 في المائة	إنشاء آلية للتنسيق والإبلاغ عن إحصاءات المستخدمين لمعلومات إدارة الشؤون الإدارية في المنظمة
ذال 2 - 3 تحسّن القدرة على إصدار تقارير نهائية عن معلومات المنظمة من خلال استخدام أدوات إبلاغ معيارية.	يحدد فيما بعد (عدد التقارير النهائية عن المعلومات المؤسسية التي تستلزم تعديلا مخصصا)	خفض عدد التقارير التي تتطلب تعديلا مخصصا يتوقف على تحديد خط الأساس.	تخفيض في عدد التقارير التي تستلزم تعديلا مخصصا (تبعا لإرساء خط الأساس)

الأدوات الرئيسية

- 1 - الإعداد المتواصل لمعلومات عن الأداء المالي تكون هامة وحسنة التوقيت وإبلاغها إلى المديرين والأعضاء والجهات المانحة.
- 2 - نظام معلومات إدارة المنظمة.
- 3 - إجراءات إدارة المعلومات الإدارية التي تعبّر عن تعليقات المستعملين.
- 4 - وضع السياسات والإجراءات المالية المؤسسية ذات الصلة وفقا لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

5 - تسجيل المعلومات المحاسبية والمالية بشكل دقيق وكامل وفي الوقت المناسب في حسابات المنظمة.			
النتيجة التنظيمية ذال 3 - الاعتراف بالمنظمة كمستخدم ينفذ أفضل الممارسات في إدارة الأداء والموظفين، والتزامها بتنمية قدرات موظفيها، واستفادتها من تنوع قوة العمل الموجودة لديها			
المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتان)
ذال 3 - 1 النسبة المئوية للمديرين الذين يكملون برنامج التدريب الإداري الأساسي الخاص بالمنظمة (النسبة المئوية لجميع الموظفين من الرتبة ف - 5 وما فوقها)	0 في المائة	50 في المائة	19 في المائة
ذال 3 - 2 نسب تحسّن الكفاءة (استناداً إلى النسبة المئوية للموظفين الذين يشاركون في نظام تقييم أداء الموظفين وزيادتهم في إطار تصنيف الكفاءة).	0 في المائة؛ يحدد فيما بعد (لم تُعتمد بعد معدلات الكفاءة)	مشاركة 90 في المائة من الموظفين في نظام تقييم الأداء؛ وزيادة بنسبة قدرها 50 في المائة في تصنيفات الكفاءة	يشارك 85 في المائة من الموظفين في نظام تقييم الأداء، و20 في المائة مضمّنين في نسب الكفاءة
ذال 3 - 3 زيادة النسبة المئوية لتنقل قوة العمل بقياسها تبعا لتخفيض عدد الموظفين في نفس الرتبة أو الوظيفة في الثماني سنوات الأخيرة	18 في المائة	11 في المائة	16 في المائة
ذال 3-4 تحسن تمثيل المرأة على جميع المستويات قياساً على نسبة الإناث من الموظفين حسب الفئة	فئة الخدمات العامة: 64 في المائة؛ الفئة الفنية: 33 في المائة؛ المديرون: 15 في المائة	فئة الخدمات العامة: يحدد فيما بعد؛ الفئة الفنية: 38 في المائة؛ المديرون: 20 في المائة	فئة الخدمات العامة: يحدد فيما بعد؛ الفنيون: 36 في المائة؛ المديرون: 18 في المائة
ذال 3-5 زيادة النسبة المئوية لعدد البلدان الأعضاء الممثلة تمثيلاً عادلاً	61 في المائة	70 في المائة	64 في المائة
ذال 3-6 ازدياد رضا الزبائن عن سياسات الموارد البشرية	يحدد فيما بعد	75 في المائة	50 في المائة
الأدوات الرئيسية			
1 - التحاق جميع مديري المنظمة ببرنامج أساسي للتدريب على الإدارة في غضون 24 شهراً من تعيينهم، يتضمن برامج لتنمية القدرات، والإدارة، والقيادة، والتوجيه.			
2 - ارتباط نظام تقييم أداء الموظفين بخطط العمل، والكفاءات، ونظام للمكافأة والتقدير.			
3 - استراتيجية اتصال من أجل الموظفين والمديرين.			
4 - مهمة ونظام لرصد تنقل الموظفين وإدارته وإبلاغ جميع الإدارات/المكاتب به.			
5 - سياسات بشأن الموارد البشرية تساهم في تنفيذ أفضل الممارسات في ما يتعلق بإدارة البشر.			
6- مسوحات عملاء سنوية			

برنامج العمل والميزانية للفترة 2010-2011 المقدم من المدير العام

أولا - برنامج العمل والميزانية للفترة 2010-2011

ألف - العرض المتكامل للموارد

36- وفقا للتفويض الذي منحه المؤتمر في مجال إصلاح عملية البرمجة ووضع الميزانية في إطار خطة العمل الفورية لتجديد المنظمة، يقترح برنامج العمل والميزانية للفترة المالية 2010-2011 برنامج عمل للفترة المالية يمول من ميزانية الاشتراكات المقررة، وتقدير للتمويل من خارج الميزانية. ويستند برنامج العمل إلى الاحتياجات اللازمة لتحقيق الأهداف لفترة السنتين وفقا لأطر النتائج الواردة في الخطة المتوسطة الأجل للأهداف الاستراتيجية والأهداف الوظيفية بجانب الاحتياجات المصاحبة لها للمكاتب القطرية، وبرنامج التعاون التقني والإنفاق الرأسمالي والأمني.

37 - ويختلف العرض المقدم عن الممارسات السابقة. فمنذ الفترة المالية 1998-1999، كانت وثيقة برنامج العمل والميزانية تعرض "برنامج العمل" الممول من الاشتراكات المقررة ومن موارد تكاليف الدعم وغير ذلك من الإيرادات التي كانت تحت تصرف المنظمة إلى حد كبير وتدار بصورة وثيقة مع اعتمادات ميزانية البرنامج العادي. وكانت البلدان الأعضاء تبلغ أيضا بالمستوى المتوقع للمساهمات الطوعية من خارج الميزانية موزعا بين تلك التي تقدم الدعم المباشر لتنفيذ برنامج العمل وتلك التي تقدم المساعدات التقنية وفي حالات الطوارئ (بما في ذلك إعادة التأهيل) للبلدان لأغراض محددة بوضوح وتتسق مع السياسات والأهداف والنشاطات الخاصة بالمنظمة.

38 - وقد وجد التقييم الخارجي المستقل أن عرض "برنامج العمل" الذي يتضمن تكاليف الدعم والإيرادات الأخرى أمر يثير الارتباك، وأوصى بإلغاء التفرقة بين "برنامج العمل" والاعتمادات الصافية للميزانية. وعلاوة على ذلك، لم تخصص الأموال الأخرى من خارج الميزانية والتي زادت إلى أن أصبحت تشكل نحو نصف الموارد المتوافرة تحت تصرف المنظمة بالإشارة إلى الاحتياجات الواردة في الإطار الاستراتيجي الحالي والخطة المتوسطة الأجل.

39 - وكما هو مبين أعلاه، يعرض برنامج العمل والميزانية هذا نظرة متكاملة لجميع الاحتياجات من الموارد للاضطلاع ببرنامج العمل المتصل بصورة مباشرة بالخطة المتوسطة الأجل. لكن مازال يتعين تحديد عناصر التمويل الرئيسية التي تجتمع كلها لتشكيل هذا المجموع بالنظر إلى أنها تتبع تفويضات دستورية مختلفة ودورات تخطيط وإجراءات متباينة.

40 - فلا اشتراكات المقررة التي يسدها الأعضاء استنادا إلى جدول اشتراكات متفق عليه (وتقدير الإيرادات المتنوعة) تمثل أحد مصادر التمويل، والذي يقترح بموجب القرار الخاص باعتمادات /ميزانية/ الذي سيعتمده المؤتمر. وينبع المصدر الرئيسي الآخر من المساهمات من خارج الميزانية التي يقدمها الأعضاء والشركاء الآخرون (مثل البنك الدولي والجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية) على أساس طوعي من خلال الدعم المباشر للمنظمة أو من خلال المساعدات

التقنية وفي حالات الطوارئ (بما في ذلك إعادة التأهيل) التي تقدم للحكومات لأغراض محددة بوضوح ترتبط بالخطوة المتوسطة الأجل.

41 - وكما أبرزت خطة العمل الفورية⁴، فإن تحسين عملية ترتيب الأولويات والفعالية والإشراف فيما يتعلق بعمل المنظمة يقتضي مناولة الاشتراكات المقررة والموارد من خارج الميزانية من الآن فصاعداً، كبرنامج عمل موحد. وسوف تخضع هذه الموارد، من خلال النهج المستند إلى النتائج، لنفس ترتيبات التخطيط والإشراف مع تشجيع الجهات المانحة على الحد من تخصيص المساهمات الطوعية وزيادة التمويل التجميعي من هذه المساهمات. وسوف يقترح المجلس برنامج العمل، ومستوى الميزانية المقدرة، ويوفر تقديراً للتمويل من خارج الميزانية للمؤتمر مع تقسيم الميزانية بين الميزانية الإدارية والميزانية البرامجية التي تقدم في إطار مستند إلى النتائج.

42 - وفي حين أن مستوى الاشتراكات المقررة سوف يعرف في بداية الفترة المالية استناداً إلى القرار الخاص باعتمادات الميزانية الذي يعتمد على المؤتمر، فإن مبلغ الموارد الطوعية من خارج الميزانية وتوقيت توافرها وتخصيصها سوف تخضع لقدر من عدم اليقين يتعين أخذه في الاعتبار أثناء تنفيذ برنامج العمل.

43 - وترتكز عملية عرض الموارد المقررة في برنامج العمل والميزانية الحالي للفترة المالية 2010-2011 على النهج المتفق عليه في خطة العمل الفورية. ويقدم الجدول 1 موجزاً للاحتياجات من الموارد في 2010-2011 بحسب الموارد الإجمالية المستهدفة.

44 - وتعكس الاعتمادات/الصافية الاحتياجات قبل الارتفاع في التكاليف التي يقترح تمويلها من الاشتراكات المقررة على الأعضاء بموجب "ميزانية المحافظة على القوة الشرائية". وتحافظ هذه الميزانية على القوة الشرائية للاشتراكات المقدرة لتحديث تكاليف الوحدة من خلال تقدير الارتفاع في التكاليف، وتحتوي على موارد للاحتياجات الإضافية الرئيسية بموجب الإنفاق/الرأسمالي والأمني. ويبين الهدف الوظيفي خاء الميزانية الإدارية.

45 - المساهمات الطوعية - الأساسية تبين الاحتياجات من الموارد من خارج الميزانية التي تدار بصورة وثيقة مع الاعتمادات الصافية، بما في ذلك:

- النشاطات الأساسية ذات الصلة بالأولويات التي يبديها الأعضاء والتي لا يمكن استيعابها ضمن صافي الاعتمادات المقترحة عند مستوى ميزانية المحافظة على القوة الشرائية؛
- الموارد من خارج الميزانية التي لا تتعلق بالمشروعات، والتي كانت تدرج كجزء من "برنامج العمل" في برامج العمل والميزانية السابقة؛
- المشروعات الممولة من حسابات الأمانة والتي كانت تصنف في السابق على أنها "دعم مباشر للبرنامج العادي"؛

⁴ الوثيقة C 2008/4، الفقرة 33

- الاحتياجات من الموارد لتغطية التكاليف والوفورات في الفترة 2010-2011 والناشئة عن تنفيذ خطة العمل الفورية⁵ على النحو المبين في القسم الثاني-ألف.

46 - *المساهمات الطوعية - الموارد الأخرى من خارج الميزانية* تمثل تقديرات المساهمات الطوعية للبرامج والمشروعات الخاصة بالتعاون التقني مع البلدان الأعضاء، ومساعدات الطوارئ وإعادة التأهيل مما يسهم في أطر النتائج في الخطة المتوسطة الأجل.

47 - *يعرض الملحقان الأول والخامس الموارد مفصلة بحسب الأقاليم.* ويعطي الملحق الثاني المزيد من التفاصيل عن الموارد بحسب الأهداف الاستراتيجية والوظيفية بموجب مختلف فئات التمويل وأنواعه. ويقدم الملحق الثالث عرضاً عاماً لمجموع التوافر من الموارد بحسب نوع الإيرادات، بما في ذلك مقارنة مع الموارد في الفترة 2008-2009.

الجدول 1: اقتراح الميزانية للفترة 2010-2011 بحسب الأهداف الاستراتيجية/الوظيفية (بآلاف الدولارات الأمريكية بسعر الصرف في 2008-2009)

الهدف الاستراتيجي / الوظيفي	الاعتمادات الصافية	الموارد الطوعية الرئيسية	غيرها من خارج الميزانية	المجموع
ألف - تكثيف الإنتاج المحصولي المستدام	47.579	16.237	175.852	239.668
باء - زيادة الإنتاج الحيواني المستدام	30.760	6.280	148.711	185.751
جيم - إدارة مصائد الأسماك وموارد تربية الأحياء المائية واستخدامها بشكل مستدام	53.963	35.219	52.466	141.648
دال- تحسين سلامة وجودة الأغذية في جميع مراحل السلسلة الغذائية	23.978	6.832	11.330	42.141
هاء- الإدارة المستدامة للغابات والأشجار	41.361	44.744	33.341	119.445
واو - الإدارة المستدامة للأراضي والمياه والموارد الوراثية وتحسين الاستجابة للتحديات البيئية العالمية التي تمس الأغذية والزراعة	51.648	31.741	53.096	136.486
زاي - تهيئة البيئة المواتية للأسواق من أجل تحسين سُبل المعيشة	39.208	6.199	45.383	90.790
حاء - تحسين الأمن الغذائي والتغذية	57.264	9.601	80.285	147.151
طاء - زيادة القدرة على التأهب لحالات الطوارئ والتهديدات الغذائية والزراعية والاستجابة لها على نحو فعال	7.410	5.077	367.140	379.627
كاف - المساواة بين الجنسين في الحصول على الموارد والسلع والخدمات وصنع القرار في المناطق الريفية	9.738	2.879	9.824	22.441
لام - زيادة حجم وفعالية الاستثمارات العامة والخاصة في الزراعة والتنمية الريفية	35.786	43.146	8.625	87.556
حاء - التعاون الفعال مع الدول الأعضاء وأصحاب الشأن	199.094	27.098	9.762	235.955
ذال - الإدارة الكفوءة والفعالة	101.554	38.877	8.834	149.266
ممثليات المنظمة - برنامج ممثلي المنظمة	77.343	1.699	12.500	91.542
برنامج التعاون التقني	109.221	0	0	109.221
6- المصروفات الطارئة	600	0	0	600
8- الإنفاق الرأسمالي	30.604	0	0	30.604
9- النفقات الأمنية	23.955	188	601	24.744
المجموع	941.067	275.817	1.017.751	2.234.635

⁵ تظهر التكاليف والوفورات في خطة العمل الفورية دون تكاليف دعم المشروعات.

ثانياً - تأثير الإصلاحات في المنظمة

ألف - تنفيذ خطة العمل الفورية

(بما في ذلك التوصيات المتفق عليها في الاستعراض المفصل)

48 - اعتمدت الدورة الخاصة الخامسة والثلاثون لمؤتمر المنظمة بمقتضى قرارها 2008/1 في نوفمبر/تشرين الثاني 2008 خطة العمل الفورية لتجديد المنظمة، على أن تنفذ هذه الخطة خلال الفترة 2009-2011. كما قررت هذه الدورة: "أن تنفيذ خطة العمل الفورية في عام 2009 يقتضي تمويلاً من مساهمات من خارج الميزانية وأن يعامل تمويلها في الفترة 2010-2011 في إطار برنامج العمل والميزانية".

49 - ويتشكل محتوى الخطة المتوسطة الأجل وبرنامج العمل والميزانية هذا، في كثير من النواحي وفقاً للترتيبات الواردة في خطة العمل الفورية، ولانعكاسات مبادئ الإدارة المستندة إلى النتائج في مختلف جوانبه عن طريق أطر النتائج في إطار الأهداف الاستراتيجية والوظيفية، ووفقاً للأسلوب المتكامل لعرض الاحتياجات من الموارد، وعلى أساس أن يؤخذ في الاعتبار، كما سيرد توضيحه أدناه تأثير إجراءات خطة العمل الفورية المتبقية التي مازال يتعين تنفيذها في الفترة المالية 2010-2011.

50 - ولم يكن تنفيذ خطة العمل الفورية، وقت إعداد هذه الوثيقة إلا في منتصف الطريق في السنة الأولى من فترة السنوات الثلاث التي يتوقع خلالها تحقيق هذه العملية المعقدة. وقد جرى خلال 2009 إبلاغ لجنة المؤتمر المعنية بمتابعة التقييم الخارجي المستقل للمنظمة ومجموعات عملها فضلاً عن مجلس المنظمة بالتقدم المحرز. وسوف تبلغ هذه اللجنة المؤتمر بالوضع فيما يتعلق بتنفيذ خطة العمل الفورية قرب دورته في نوفمبر/تشرين الثاني 2009.

51 - وقد مضى تنفيذ خطة العمل الفورية استناداً إلى عدد من "المشروعات" التجميعية (أي أن كل مشروع واحد يتضمن عدداً من الإجراءات المترابطة بصورة وثيقة) تحت مسؤولية فرق أنشطتها الإدارية. وفي حين تحقق الكثير بالفعل، اعتماداً على النطاق وكثافة الموارد اللازمة لهذه المشروعات، مازال هناك الكثير الذي ينبغي عمله. ولذا وكما كان الحال خلال عام 2009، فإن استكمال خطة العمل الفورية سيشكل جانباً رئيسياً للفترة المالية القادمة 2010-2011.

52 - وأصدر المكتب الاستشاري للإدارة Ernst and Young في أبريل/نيسان 2009 تقريره عند نهاية الاستعراض المفصل الذي أوصى به التقييم الخارجي المستقل للعمليات الإدارية بالدرجة الأولى. وتيسيراً لفهم تدابير الإصلاح المختلفة والمتشابكة في كثير من الأحيان، والإجراءات التي تنطوي على خطة العمل الفورية والتوصيات المقبولة الصادرة عن الاستعراض المفصل، اعتمد نهج متكامل، حسب موافقة المجلس⁶، يقضي بإدراج الإجراءات الملائمة الواردة في الاستعراض المفصل، في المشروعات ذات الصلة في خطة العمل الفورية.

⁶ الفقرة 69 من الوثيقة CL 136/REP

53 - وكانت خطة العمل الفورية وتقرير المكتب الاستشاري بشأن الاستعراض المفصل يتضمنان تحليلًا ضروريًا للانعكاسات المالية من حيث التكاليف الإدارية و/أو الوفورات التي تتحقق مرة واحدة أو المتكررة. وجرى تنقيح هذه التقديرات باطراد في ضوء التقدم الفعلي في تنفيذ خطة العمل الفورية حتى الآن، وبعد مراعاة التأزر في نهاية المطاف بين خطة العمل الفورية وإجراءات الاستعراض المفصل الموصى بها.

54 - ويقدم هذا القسم من وثيقة برنامج العمل والميزانية صورة متكاملة للانعكاسات في الفترة 2010-2011 حسب التقييم الذي وضع في أوائل يوليو/تموز 2009، ويقدم التمويل المقترح لخطة العمل الفورية من خلال توليفة من الاعتمادات الصافية والمساهمات الطوعية.

55 - ويقدم الجدول 2 عرضًا عامًا لإجراءات خطة العمل الفورية على مستوى مشروعات الخطة مع بيان توصيات الاستعراض المفصل بصورة منفصلة. ويجري الآن دمج إجراءات الاستعراض المفصل في مشروعات خطة العمل الفورية، وسوف يُعرض تقرير منفصل عن ذلك على مجموعات العمل التابعة للجنة المؤتمر، بالإضافة إلى مزيد من التفاصيل عن بنود كل من المشروعات. وتجدر الملاحظة بأنه سيجري في جميع الجداول المتبقية لهذه الوثيقة، بيان الموارد ذات الصلة بخطة العمل الفورية والاستعراض المفصل ضمن الجزء المتصل بها في هيكل النتائج و/أو الهيكل التنظيمي، حيث تشكل جزءًا من العرض المتكامل للموارد في برنامج العمل والميزانية للفترة 2010-2011.

**الجدول 2 – تقديرات التكاليف والوفورات ذات الصلة بخطة العمل الفورية في 2010-2011
(بآلاف الدولارات الأمريكية بأسعار 2008-2009)**

المجموع	المساهمات الطوعية الأساسية			صافي الاعتمادات	مشروع خطة العمل الفورية
	وفورات متكررة	تكاليف متكررة	تكاليف الاستثمار		
5 020	0	3 820	1 200	0	1 - إصلاح الأجهزة الرئاسية
1 900	0	300	0	1 600	2 - الإشراف
500	0	100	400	0	3 - إصلاح البرمجة ووضع الميزانية والرصد المستند إلى النتائج
1 400	0	700	700	0	4 - تعبئة الموارد وإدارتها
(620)	0	0	280	(900)	5 - برنامج التعاون التقني
4 600	0	3 200	400	1 000	6 - تطبيق اللامركزية
250	0	0	250	0	7 - هيكل المقر الرئيسي
1 180	0	1 000	180	0	8 - الشراكات
0	0	0	0	0	9 - إصلاح النظم الإدارية والتنظيمية
0	0	0	0	0	10 - دليل التعليمات الإدارية في المنظمة
0	0	0	0	0	11 - المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وأوراكل
2 000	0	0	2 000	0	12 - إدارة مخاطر المؤسسة
4 100	0	0	3 300	800	13 - تغيير الثقافة
18 690	0	17 710	180	800	14 - الموارد البشرية
0	0	0	0	0	15 - خطة العمل الفورية - متابعة الأجهزة الرئاسية
4 660	0	0	4 660	0	16 - خطة العمل الفورية - متابعة الإدارة
16 083	(4 410)	5 508	6 235	8 750	الاستعراض المفصل
59 763	(4 410)	32 338	19 785	12 050	المجموع

56 - ومن بين المبالغ الشاملة المطلوبة، هناك 12 مليون دولار أمريكي يقترح تغطيتها من الاعتمادات الصافية للفترة 2010-2011. وهناك بندان يردان تحت العمود المقابل يغطيان زيادة في الميزانية ذات الصلة بالتقييم (1.6 مليون دولار أمريكي، المشروع 2)، وإنشاء وظيفة المبادئ الأخلاقية (0.8 مليون دولار أمريكي، المشروع 13) وقد أمكن استيعاب ذلك على الرغم من مستوى المحافظة على القوة الشرائية الكامن في الاعتمادات.

57 - وجرى بيان الوفورات ذات الصلة ببرنامج التعاون التقني (المشروع 5) في الاعتمادات الصافية وأعيد برمجتها للاستخدام في تغطية مشروعات هذا البرنامج. كذلك أعيدت برمجة الوفورات الناجمة عن "خفض مستوى الرتب" والبالغة 17.4 مليون دولار أمريكي في الإدارات الفنية وغير الفنية لتمويل النشاطات ذات الأولوية ضمن إطار النتائج الجديد بما في ذلك: الإحصاءات، والحق في الغذاء، ونظام الوقاية من طوارئ الأمراض والآفات الحيوانية والنباتية العابرة للحدود، والثروة الحيوانية، وتغير المناخ ومسايد الأسماك والغابات.

58 - وترد أيضاً الاحتياجات الإضافية للإنفاق الرأسمالي والمقدرة بحدود 10.6 مليون دولار أمريكي في العمود الخاص بالاعتمادات الصافية (المشروعان 6 و14 والاستعراض المفصل)، كما يرد بالتفصيل في القسم الثالث-ألف (2).

59 - أما الاحتياجات المتبقية، وقدرها 47.7 مليون دولار أمريكي، فمن المقترح استخدامها للتمويل ضمن المساهمات الطوعية⁷.

باء- الهيكل الجديد للمقر الرئيسي

60 - دعت خطة العمل الفورية إلى إجراء عملية إعادة هيكلة شاملة للمقر الرئيسي للمنظمة على أن يبدأ ذلك في 2009 وأن ينتهي العمل فيه في 2012، وتضمن ذلك هيكل تنظيمي معدل مؤقت في المقر الرئيسي مع اتفاق عام من حيث المبدأ على الجوانب "المركزية" للهيكل التنظيمي الجديد، ويظل يتعين إجراء بلورة الهيكل بقدر أكبر من التفصيل استناداً إلى عملية تشاور وثيقة بين الأعضاء والإدارة وأن يأخذ ذلك في الاعتبار أيضاً التوصيات الصادرة عن الاستعراض المفصل (التي توافرت في نهاية أبريل/ نيسان 2009) والانتهاء من وضع الصيغة النهائية لأطر النتائج في مشروع الخطة المتوسطة الأجل.

العملية

61 - اشتركت في عملية تنقيح هيكل واختصاصات المكاتب كل من الأمانة ولجنة المؤتمر المعنية بمتابعة التقييم الخارجي المستقل. وقدمت الأمانة وثيقتين تحليليتين شاملتين إلى الاجتماعات المشتركة لمجموعتي العمل الأولى والثالثة

⁷ تسري سياسة تكلفة الدعم المعتمدة في حال التمويل بواسطة المساهمات الطوعية.

مع بيانات وظيفية للوحدات الرئيسية فضلاً عن كثير من الإيضاحات رداً على استفسارات الأعضاء. وقد تم هذا العمل على أساس الفهم بأن مقترحات مدمجة سوف تُضمن في برنامج العمل والميزانية للفترة المالية 2010-2011.

62- وعلى المستوى الداخلي، كلف مشروع خطة العمل الفورية بشأن هيكل المقر الرئيسي برئاسة نائب المدير العام وبمشاركة فريق الإدارة العليا المعني بخطة العمل الفورية، بتنسيق التحليل الوظيفي المعاون وتحديد أدوار ومسؤوليات الوحدات الجديدة في المستويات العليا في الهيكل، بما في ذلك نائب المدير العام، وتحديد الأدوار وهيكل الشعب داخل الإدارات، وتحديد وتحليل جوانب التآزر والفرص المتاحة للتعاون بين الوحدات وعبر حدود الإدارات.

63- وكان هذا العمل يسترشد بمبادئ إعادة الهيكلة على النحو المبين في الفقرة 46 من خطة العمل الفورية وهي باختصار: ضمان مجالات الرقابة سهلة الإدارة، ودمج الوحدات، وخفض المستودعات، ودمج وتمثيل المكاتب الميدانية في عمليات صنع القرار على مستوى الإدارة العليا، والمرونة وخفض مستوى الهياكل، وتنمية الموارد البشرية واستخدامها بفعالية والإدارة المستندة إلى النتائج، والتفويض بالسلطة والمساءلة، والقرارات الفعالة من الناحية التكاليفية بشأن المواقع، وحيثما يكون ممكناً، تقاسم الخدمات مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، والتعاقد الخارجي بشأنها.

64- ويتضمن الملحق التاسع الهيكل التنظيمي المقترح الناشئ عن هذه العملية واسعة النطاق للاستعراض والمناقشة. وعلاوة على ذلك، يعطي الملحق الرابع لمحة عامة عن الموارد بحسب الإدارات لكل من الأهداف، فيما يقدم الملحقان السادس والسابع عرضاً عاماً للموارد بحسب وحدات المنظمة لكل من الفترتين 2010-2011 و2008-2009 على التوالي.

65- ويجري في الوقت الحاضر إجراء بعض التحليلات الأخرى (مثل توضيح الأدوار الإدارية والفنية فيما بين مكتب المدير العام ونواب المدير العام، والمدراء العامين المساعدين للخدمات المؤسسية ومكتب الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد ومكتب التنسيق في حالات الطوارئ، وهي التحليلات التي لن يمكن أخذها في الاعتبار في برنامج العمل والميزانية هذا ومن ثم فإن الأمر قد يقتضي إجراء تغييرات أخرى في مرحلة لاحقة.

الجوانب الرئيسية

66- يخفض الهيكل الجديد عدد مستويات المسؤولية التراتبية المباشرة إزاء المدير العام إلى سبعة. وسينشأ فريق إدارة تنفيذية جديد برئاسة المدير العام بوصفه الرئيس التنفيذي الرئيسي ويتضمن، رهناً بمزيد من التحليلات، نائب المدير العام ويمثل قاعدة المعرفة للمنظمة والجوانب التشغيلية لعملها. وسيتولى هذا الفريق بقدر أكبر من المرونة في نفس الوقت الذي يتمتع فيه بالمسؤولية والسلطة والنطاق الوظيفي لضمان إنفاذ القرارات المتعلقة بجميع جوانب عمل المنظمة بطريقة فعالة وحسنة التوقيت.

67- وهناك من بين الوحدات التي ستقدم تقاريرها للمدير العام: مكتب الاتصالات المؤسسية والعلاقات الخارجية، ومكتب الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد، والذي له أيضا خط إبلاغ مباشر مع الأجهزة الرئاسية، ومكتب التقييم الذي يسترشد بالميثاق الذي اعتمده المجلس. وهذه هي المكاتب الجديدة بأسلوب مفاهيمي في حين تضم بصفة عامة موظفين من طائفة من الوحدات القائمة بما في ذلك مكتب التنسيق مع الأمم المتحدة ومتابعة الأهداف الاستراتيجية للألفية، ومكتب البرنامج والميزانية والتقييم، التي ألغيت. وفي حين سيلحق موظف المبادئ الأخلاقية من الناحية الإدارية بالمكتب القانوني، سوف يقدم تقاريره للمدير العام، ويكون مسؤولاً أمامه من الناحية الوظيفية، وسيظل مكتب المفتش العام يعمل باختصاصاته الحالية.

68- وتتمثل العمليات التي سيضطلع بها نائب المدير العام في توفير التوجيه الاستراتيجي والإشراف على: إدارة الخدمات المؤسسية و المالية، وإدارة التعاون التقني، وجميع المكاتب الميدانية. وذلك بغرض ضمان البيئة اللازمة لتحقيق النتائج المرجوة في المنظمة بما في ذلك المسؤولية عن إدارة المخاطر التي تتعرض لها. وفيما يتعلق بالمكاتب الميدانية، سيساعد نائب المدير العام في عملياته مكتب دعم اللامركزية (الذي كان تابعا لمكتب التنسيق واللامركزية السابق). وفي أعقاب الاستعراض المفصل، سترفع شعبة كبير موظفي الإعلام تقاريرها إلى نائب المدير العام.

69- وسيقدم نائب المدير العام المعني بالمعرفة التوجيه الاستراتيجي والإشراف على: الإدارات التقنية للمنظمة، وتعزيز تكامل المعرفة التقنية، وتقاسم المعلومات وتوفير الحوافز للعمل المشترك بين الإدارات. ويساعد نائب المدير العام المعني بالمعرفة في عمله مكتب تبادل المعرفة والبحوث والإرشاد الذي يعيد تجميع الموظفين من مختلف الوحدات.

70- وسيعمل نائبا المدير العام معا لضمان نهج متسق ومشارك لتحقيق النتائج المرجوة في المنظمة فضلا عن تسوية القضايا التنظيمية المشتركة.

71- ويأخذ هيكل الإدارات على المستوى المركزي في الاعتبار التحليلات الوظيفية التي أجريت في 2009 وسيحصل على المزيد من الاستشارة من التحليلات الجارية، وتنفيذ خطة العمل الفورية، وتوصيات الاستعراض المفصل. ويمكن إيجاز التغييرات في هيكل الإدارات المقترح بالمقارنة بالهيكل التنظيمي الحالي فيما يلي:

- إلغاء إدارة المعرفة والاتصال وإدارة الموارد البشرية والمالية والمادية؛
- إنشاء إدارة جديدة للخدمات المؤسسية والمالية وتكوينها بالتدريج خلال الفترة المالية من معظم إدارة الموارد البشرية والمالية والمادية، وأجزاء من دائرة البرنامج والميزانية المتعلقة بالوظائف النوعية ذات الصلة بالتوقعات المالية وأداء المصروفات مقابل الميزانية، والجزء الأكبر من شعبة المؤتمر والمجلس وشؤون المراسم؛
- ستلغي إدارة التعاون التقني شعبة العمليات الميدانية. وسوف يجري استيعاب بعض نشاطات الشعبة الأخيرة ضمن وحدة جديدة لرصد وتنسيق النشاطات الميدانية تُلحق بمكتب المدير العام المساعد، وستنفذ النشاطات

الأخرى من خلال توسيع شعبة دعم السياسات وإعداد البرامج (التي تحل مكان شعبة المساعدة في مجال السياسات وتعبئة الموارد)؛

- ستواصل الإدارة المعنية بإدارة الموارد الطبيعية والبيئة التركيز على الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، وتنسيق الموارد الوراثية للأغذية والزراعة والجوانب البيئية بما في ذلك تغير المناخ، والتحديات والفرص ذات الصلة بالطاقة الحيوية. وستلغي شعبة البحوث والإرشاد وتحول وظائفها إلى مكتب تبادل المعرفة والبحوث والإرشاد؛
- وستحتفظ إدارة الزراعة وحماية المستهلك، وإدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بهيكليهما الحالي للشعب، في حين ستنفذ تغييرات كبيرة على المستوى الأدنى من الشعب من خلال اعتماد طرق أكثر مرونة تيسرها عمليات خفض مستويات الرتب؛
- ستقلل إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية وإدارة الغابات من عدد الشعب فيها من ثلاث إلى شعبتين مع الاحتفاظ باختصاصاتهما الحالية.

المجالات التي تخضع لتغييرات هامة

72- تسلط الأضواء على أربعة هياكل ووظائف تضطلع بدور حاسم في دعم المنظمة الأكثر فعالية وكفاءة، وسوف تخضع لعملية تنفيذ تدريجية خلال الفترة 2010-2011.

إدارة الخدمات المؤسسية والمالية

73- سيظل هيكل هذه الإدارة يخضع للتنقيح طوال الفترة المالية إعمالاً لتوصيات الاستعراض المفصل لتعظيم قدرتها على توفير خدمات الدعم للأعضاء والموظفين.

74- وبغية الحد من عدد الوحدات التي ترفع تقاريرها إلى المدير العام المساعد مباشرة، يقترح نقل مستوى المسؤولية الإدارية في صندوق التسليف والادخار إلى شعبة المالية مع النظر أيضاً في إمكانية نقل الدائرة الطبية إلى شعبة إدارة الموارد البشرية وإعادة تقييم ترتيبات الإبلاغ الخاصة بالأمن في المقر الرئيسي والميدان. ويمكن النظر بالتدريج في إجراء تعديلات أخرى في الهيكل مثل وضع وظائف السجلات والأرشيف وإعادة ترتيب بعض جوانب وظيفة إدارة الموارد البشرية.

75- وتماشياً مع استراتيجية إدارة الموارد البشرية الجاري إرساؤها حالياً في إطار خطة العمل الفورية والمشار إليها في الهدف الوظيفي ذال، سوف تكون عملية تحديث وظيفة الموارد البشرية عملية مكثفة ومستمرة في الفترتين المائيتين المقبلتين. وسيتم الإصلاح على مراحل مصحوباً بخطط عمل مستندة إلى النتائج ومؤشرات لقياس الإنجازات وتحقيق

الغايات المرجوة لتقييم التقدم والإشراف، وبما يتماشى ومجالات متابعة أخرى للتقييم الخارجي المستقل، بما في ذلك الاستعراض المفصل وتغيير الثقافة في المنظمة.

76- وسيجري بالتدريج خفض حصة المقر الرئيسي في مركز الخدمات المشتركة من خلال نقل الوظائف إلى مركز الخدمة المشتركة في بودابست (مثل بعض مجالات عمل المشتريات) أو إلى شعب أخرى في المقر الرئيسي (مثل نقل وحدة كشوف المرتبات إلى شعبة إدارة الموارد البشرية في 2010).

77- وثمة مبادرة هامة جديدة تتمثل في إنشاء وحدة لتحسين الأعمال. وستكون هذه الوحدة مسؤولة عن تجميع الأعمال واسعة النطاق بشأن الترشيد وتحسين العمليات والاستفادة من معارف موظفي المنظمة في جميع المواقع وطرح المبادرات طموحة. كما ستتولى المسؤولية عن تجديد دليل التعليمات الإدارية للمنظمة بهدف توفير أطر مبسطة تيسر للموظفين في جميع المواقع فهم قواعد ولوائح المنظمة والامتثال لها. وستتطلع مع الموظفين بدور رئيسي في هذه العملية وستتطلع الوحدة بدور رئيسي في ضمان وضع توصيات المراجعة والتقييم موضع التنفيذ، وتنفيذ توجيهات الأجهزة الرئاسية ووحدة التفتيش المشتركة للأمم المتحدة، وإنشاء مواقع لاسترجاع المعلومات. وستتولى وحدة تحسين الأعمال أيضاً المسؤولية عن فهم وحصر الاتفاقات على مستوى الدوائر.

78- اعترف الاستعراض المفصل بأن توصياته المتعلقة بمسار العمل الخاص بالمالية والميزانية تنطوي على تحول كبير وأن توقيت تنفيذ النموذج الجديد المقترح للتخطيط ووضع الميزانية يقتضي إدراجه ضمن خطة شاملة تنفذ على عدة سنوات. ولذا سوف ترجأ عملية نقل أجزاء من دائرة البرنامج والميزانية إلى شعبة المالية حتى عام 2011.

مكتب تبادل المعرفة والبحوث والإرشاد

79- سوف يساعد المكتب الجديد نائب المدير العام المعني بالمعرفة في المسائل ذات الصلة بتبادل المعرفة والبحوث والإرشاد. وسوف يتفاعل بصورة وثيقة مع الوحدات التقنية والمكاتب الميدانية ويستفيد من الآليات الملائمة لهذا الغرض (مجموعات العمل وشبكات التعلم عن بعد، وغير ذلك) وسيقود المكتب عملية الوظيفة الأساسية (ب) التشجيع على إدراك المعلومات والمعارف ونشرها وتطبيقها و(هـ) توفير الدعم التقني للترويج لنقل التكنولوجيا وبناء القدرات.

80- وسيقوم المكتب، في سياق الاضطلاع بالدور المناط به، بوضع ونشر أطر معيارية وخطوط توجيهية وتيسير وضع الاستراتيجيات والسياسات والمنهجيات والمواصفات بشأن تقاسم المعارف، ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات. وسييسر عملية تجميع المعارف التقنية وتقاسمها والمحافظة عليها من خلال وسائل الإعلام المشتركة ومستودعات المعارف المتعددة اللغات والتفاعلية النشر والمحافظة على ذاكرة المنظمة المؤسسية. وسيساعد البلدان على وضع نظم وطنية فعالة ومستدامة للبحوث الزراعية والخدمات الإرشادية وتعزيز الصلات بينها وبين المنتجين الزراعيين للقيام بعمليات التقييم الفعالة للتكنولوجيات الملائمة في مجال الزراعة والغابات ومصايد الأسماك وتكييفها واعتمادها. وسوف يشمل ذلك التفاعلات الوثيقة مع المنتدى العالمي للبحوث الزراعية والجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية.

دور شعبة كبير موظفي المعلومات

81- يعتبر دمج نشاطات نظم المعلومات في شعبة واحدة تحت مسؤولية كبير موظفي المعلومات الذي يكون مسؤولاً وخاضعاً للمساءلة بشأن تسليم نظم المعلومات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، استجابة مباشرة للتوصية الرئيسية للاستعراض المفصل التي تهدف إلى الحد من التشتت والازدواجية. وسيكون كبير موظفي المعلومات جهة الاتصال الرئيسية لتوفير الخدمات في هذه المجالات وسوف يرفع تقاريره إلى نائب المدير العام (العمليات) مباشرة.

82- وستقوم هذه الشعبة بوضع رؤية وهيكل نظم المعلومات وإبقائهما قيد الاستعراض المستمر، وضمان التشاور الفعال والدعم للنهج المتسقة. وسوف تتخذ شعبة كبير موظفي المعلومات في الواقع القرارات المتعلقة بالبنية الأساسية المشتركة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال فضلاً عن تصميم البرمجيات المؤسسية وتطويرها وصيانتها لضمان التماثل مع النظم الأخرى في المنظمة. وستجري معالجة احتياجات الإدارات والمكاتب الميدانية من نظم المعلومات من خلال التفاعل الوثيق بين موظف تكنولوجيا المعلومات/ نظم المعلومات والخبراء الفنيين. وسيرفع هؤلاء الموظفين المعايير تقاريرهم إلى شعبة كبير موظفي المعلومات مع العمل في نفس الوقت بصورة وثيقة مع الوحدة التي وزعوا عليها. وسوف تطبق ترتيبات مماثلة على الموظفين في المكاتب الإقليمية والإقليمية الفرعية.

83- لذا، سيجري في نطاق المجال العريض لإدارة المعلومات، التخطيط لنظم المعلومات والجوانب المتعلقة بالتكنولوجيا في إدارة البيانات وإعدادها وإدارتها من خلال شعبة كبير موظفي المعلومات لضمان التكامل والاندماج والتشغيل البيئي والأمن والنفاذ عبر مجالات المعلومات الإدارية والتقنية على مستوى المؤسسة. وستظل المسؤولية الفنية الشاملة ونظم البيانات والمعلومات وملكية عملية الأعمال في الإدارات أو المكاتب المعنية. و المنتجات النهائية وإدارة المحتويات تقع على عاتق الإدارات التقنية التي ستقدم عمليات تقييم الاحتياجات إلى شعبة كبير موظفي المعلومات وتتعاون في إعداد المنتجات والموافقة عليها عند تلقيها.

المسؤوليات عن تعبئة الموارد المؤسسية

84- سيجري تقسيم مسؤولية تعبئة الموارد المؤسسية بين مكتب الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد وشعبة دعم السياسات و إعداد البرامج في إدارة التعاون التقني.

85- سيقوم مكتب الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد بإعداد ورصد استراتيجية وسياسة تعبئة الموارد المؤسسية ورفع التقارير بشأنها بما في ذلك مجالات التركيز المؤثرة. وسيدبر الاحتياجات الشاملة من الموارد (المقررة والطوعية) لجميع نشاطات المنظمة في إطار الخطة المتوسطة الأجل وبرنامج العمل والميزانية المتكامل ورصد تنفيذ البرامج المؤسسية وإعداد التقارير بشأنها.

86- وستقوم شعبة دعم السياسات و إعداد البرامج بتنسيق ودعم تنفيذ استراتيجية دعم الموارد المؤسسية. وستدير العلاقات مع الجهات المانحة وتقود عملية جمع الأموال في روما والعواصم الأخرى، ودعم المكاتب الميدانية في جهودها الرامية إلى جمع الأموال، ووضع الترتيبات المبتكرة للتمويل من خارج الميزانية وتنفيذها والترويج لها لضمان توافر المشروعات المعدة إعدادا جيدا لتمويل التعاون التقني من خارج الميزانية، والمساهمة في إدارة البرامج الميدانية في عمليات رصد جميع مراحل دورة المشروعات والبرامج، ودعم المسؤولين عن الميزانية في رصد نتائج المشروعات والنشاطات الممولة من خارج الميزانية من البرامج الميدانية في نطاق الأطر المؤسسية لرصد النتائج ورفع التقارير عنها.

جيم- التغييرات في الوظائف

87- تعكس مقترحات التوظيف في برنامج العمل والميزانية للفترة 2010-2011 التأثير الكامل للقرارات بشأن إصلاح المنظمة التي اتخذتها الأجهزة الرئيسية وتتضمن بعض مقترحات التدابير الإضافية الخاصة بالوظائف التي قدمتها الإدارات والمكاتب. ويقدم/الجدول 3 عرضا عاما لتطور الوظائف المدرجة في الميزانية بحسب الموقع والفئة من برنامج العمل والميزانية للفترة 2008-2009 إلى برنامج العمل والميزانية للفترة 2010-2011.

الجدول 3: تطور الوظائف (عدد الوظائف بحسب فئة الرتبة والموقع)

نسبة التغيير عن الفترة 2009-2008	برنامج العمل والميزانية للفترة 2011-2010	التغيير		برنامج العمل والميزانية للفترة 2009-2008	فئة الرتبة
		مواصلة التنفيذ	وفورات الكفاءة		
					المقر الرئيسي
(2.2%)	890	4	(24)	910	الفئة الفنية وما فوقها
(1.5%)	786	(3)	(9)	798	الخدمات العامة
(1.9%)	1 676	1	(33)	1 708	مجموع المقر الرئيسي
					المكاتب الميدانية
3.3%	528	17	0	511	الفئة الفنية وما فوقها
0.5%	850	4	0	846	الخدمات العامة
1.5%	1 378	21	0	1 357	مجموع المكاتب الميدانية
					جميع المواقع
(0.2%)	1 418	21	(24)	1 421	الفئة الفنية وما فوقها
(0.5%)	1 636	1	(9)	1 644	الخدمات العامة
(0.4%)	3 054	22	(33)	3 065	المجموع

ملاحظة: أدرج الموظفون المعارون من الشعب في المقر الرئيسي في عدد من وظائف المكاتب الميدانية.

88 - وتتفق مقترحات التوظيف مع التوجيه الصادر عن المؤتمر في 2008، والمجلس في يونيو/ حزيران 2009، ويرتكز على التقارير المرحلية الخاصة بالهيكل التنظيمي للمقر الرئيسي المقدمة لمجموعات العمل التابعة للجنة المؤتمر المعنية بمتابعة التقييم الخارجي المستقل في 2009. ويتوافر في الملحق العاشر عدد الوظائف المؤقت بحسب الشعب والمكاتب المستقلة.

89 - يتضمن العمود الخاص بالوفورات الناشئة عن زيادة الكفاءة إلغاء 13 وظيفة على مستوى مدير، ويتضمن العمود مواصلة تنفيذ إلغاء 27 وظيفة أخرى، والتي تشمل خفض مستوى هيكل الإدارة في المقر الرئيسي الذي بدأ في 2008-2009. وقد ألغي ثلث مجموع الوظائف من مستوى المدير في المقر الرئيسي مما يزيد من المسألة على جميع المستويات. وقد أتاح ذلك بالإضافة إلى مقترحات الوفورات الناجمة عن زيادة الكفاءة للمنظمة إعادة استثمار الموارد المفرج عنها مما أسفر في كثير من الحالات عن إنشاء وظائف جديدة منخفضة الرتبة.

90 - وكان يجري، خلال فترة إعداد برنامج العمل والميزانية العديد من مبادرات إعادة الهيكلة، ولذا فإنها قد لا تظهر بالكامل في عدد الوظائف. ويجري العديد من الإدارات التقنية تجارب على طرق جديدة للعمل لتحسين عملية تنفيذها للبرامج والترويج للإدارة المستندة إلى النتائج عبر الوحدات. وعلاوة على ذلك، فإن الهيكل النهائي للإدارة الجديدة الخاصة بالخدمات المؤسسية والمالية لم يتبلور بصورة كاملة بعد.

91 - وقد تحقق تقدم جيد في العلاقة ومستويات المسؤولية التراتبية المحددة بطريقة أكثر وضوحاً بين المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية. وتتضمن مقترحات برنامج العمل والميزانية للفترة 2010-2011 عمليات نقل للوظائف من المقر الرئيسي إلى المكاتب الميدانية عقب تنفيذ النماذج الجديدة الموصى بها والواردة في خطة العمل الفورية بشأن تطبيق اللامركزية في مكتب التنسيق وتطبيق الامركزية وبرنامج التعاون التقني والتنفيذ التدريجي لنموذج اللامركزية المتصل بالإصلاح في إقليم الشرق الأدنى.

92 - وقد كانت التغييرات في هيكل الوظائف في أدنى حد لها على المستوى الكلي في برنامج العمل والميزانية للفترة 2010-2011 إعمالاً لميزانية المحافظة على القوة الشرائية.

دال - برنامج التعاون التقني

93 - يدعو الإجراء 3-22 من خطة العمل الفورية إلى تخصيص موارد برنامج التعاون التقني للأقاليم تحت إشراف الممثلين الإقليميين باستثناء 15 في المائة سيحتفظ بها تحت سلطة الإدارة المسؤولة عن التعاون التقني لاستخدامها في حالات الطوارئ و3 في المائة للمشروعات الإقليمية. ووافق المؤتمر، من خلال إقراره الإجراء 3-23 من خطة العمل الفورية، على أن تكون المخصصات الإشارية للأقاليم على النحو التالي: أفريقيا 40 في المائة، آسيا والمحيط الهادي 24 في المائة، أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي 18 في المائة، أوروبا 10 في المائة، والشرق الأدنى 8 في المائة. كما وافق المؤتمر على أن يستعرض المجلس هذه المخصصات كل أربع سنوات تمشياً مع دورة الخطة المتوسطة الأجل.

94 - وستجري زيادة قدرة المكاتب الإقليمية على تولي هذه المسؤولية الجديدة عن إدارة مخصصات برنامج التعاون التقني للإقليم وما يتصل بذلك من إعداد مشروعات هذا البرنامج من خلال الخطوط التوجيهية وتوفير المزيد من الموظفين في المكاتب الإقليمية (انظر شبكة المكاتب الميدانية).

95 - وطلب المؤتمر كذلك من لجنة البرنامج والمجلس استعراض معايير وعملية الموافقة على مشروعات برنامج التعاون التقني استناداً إلى التفويض بالسلطة للمكاتب الميدانية حتى أدنى مستوى ممكن. واستعرضت لجنة البرنامج المقترحات المتعلقة بهذا الهدف خلال دورتها الأولى بعد المائة في مايو/أيار 2009، ووافق عليها المجلس في دورته السادسة والثلاثين بعد المائة في يونيو/حزيران 2009 لكي يبدأ تنفيذها اعتباراً من يناير/كانون الثاني 2010.

96 - ويتوقع أن يؤدي تطبيق اللامركزية على المسؤولية والمساءلة فيما يتعلق ببرنامج التعاون التقني إلى ضمان الاستخدام الأكثر استراتيجية لموارد هذا البرنامج وزيادة ملكية البرنامج من جانب البلدان المستفيدة والمكاتب الميدانية. غير أنه سيكون لذلك أيضاً تأثير على أعباء العمل الشامل في هذه المكاتب. ولذا سوف يصاحبها تطبيق إجراءات مبسطة وآليات لضمان الجودة، وستدعمها خطوط توجيهية مفصلة، وتدريب جميع موظفي المنظمة وتعزيز وظائف مكتب المعاونة في المكاتب الإقليمية.

97 - وعلاوة على ذلك، ستتولى دعم الإدارة الميدانية لبرنامج التعاون التقني وحدة صغيرة في المقر الرئيسي تقع ضمن شعبة دعم إعداد السياسات والبرامج. وستقوم هذه الوحدة بما يلي: (1) توفير السياسات والتوجيهات العملية للمكاتب الميدانية بشأن جميع المسائل ذات الصلة ببرنامج التعاون التقني؛ (2) تنسيق العمليات الشاملة للرصد وإعداد التقارير بشأن البرنامج؛ (3) تتحمل المسؤولية عن إدارة حصة الاعتمادات المخصصة لحالات الطوارئ والمشروعات الأقليمية.

98 - سيحتفظ بالوفورات المتكررة البالغة 9 ملايين دولار أمريكي للفترة المالية والناشئة عن تطبيق اللامركزية على إدارة برنامج التعاون التقني ضمن اعتمادات البرنامج لتمويل مشروعاته.

هـ- شبكة المكاتب الميدانية

عرض عام للتغييرات

99 - سيسند اهتمام كبير خلال الفترة المالية 2010-2011 لتحسين الاتساق والأداء والتكامل فيما يتعلق بالشبكة الحالية للمكاتب الميدانية، وضمان عمل المنظمة كوحدة واحدة. ويرد أيضاً الهيكل التنظيمي للمكاتب الميدانية ضمن الملحق التاسع.

100 - وسوف تتولى المكاتب الإقليمية، مع العمل حسب مقتضى الحال مع المكاتب الإقليمية الفرعية، مسؤوليات جديدة عن: (1) الإشراف على المكاتب القطرية، بما في ذلك إدارة موارد شبكة الممثلات القطرية؛ (2) إدارة البرنامج المعني بالنشاطات الأخرى غير حالات الطوارئ في برنامج التعاون التقني في الإقليم التابع له؛ (3) قيادة عملية التخطيط

الاستراتيجي والبرمجة ووضع الميزانيات للإقليم؛ (4) الإشراف على المسؤولين الفنيين الإقليميين؛ (5) تنظيم وخدمة المؤتمرات الإقليمية المعززة؛ (6) قيادة الشراكات، وخاصة مع المنظمات الإقليمية؛ (7) ودعم المكاتب القطرية في المسائل الخاصة بإصلاح الأمم المتحدة.

101 - وسوف تضطلع المكاتب الميدانية بدورها الجديد في التخطيط الاستراتيجي وترتيب الأولويات على المستوى المؤسسي والميداني. وستوفر الدعم لوضع الأطر الوطنية للأولويات في الأجل المتوسط ومجالات الأولوية على النطاق الإقليمي والإقليمي الفرعي. كما ستضطلع بدور نشط في صياغة وتطبيق مجالات التركيز المؤثرة بالتدريج بما في ذلك، تنفيذ استراتيجية تعبئة الموارد ذات الصلة. وسيجري تدريب الموظفين في المكاتب الميدانية على مفاهيم الإدارة المستندة إلى النتائج، والنظام الجديد للتخطيط التشغيلي والرصد وإعداد التقارير، ووضع علامات القياس وتطويرها.

102 - وستواصل المكاتب القطرية الاضطلاع بدور استباقي في نُهج الاتساق المعززة في منظومة الأمم المتحدة بما في ذلك، *التسليم كمنظمة واحدة*، وسوف تشارك المنظمة في فرق المدراء الإقليميين للأمم المتحدة التي توفر الدعم، وضمان الجودة والإشراف فيما يتعلق بالمسائل البرمجية لأفرقة الأمم المتحدة القطرية.

103 - وسوف تشهد الفترة المالية 2010-2011، رهنا باستعراض آخر من جانب الجهاز الرئاسي، سياسة معدلة للتنقل والتناوب لتيسير تنقلات الموظفين فيما بين المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية. وسيجري تطوير نظام تقييم وإدارة الأداء، واستعراض توصيف العمل والقدرات المطلوبة من الموظفين وتعزيزها. وسيجري توسيع نطاق البرنامج الحالي للإدارة والقيادة للموظفين في الرتب ف-5/د-1 في المكاتب الميدانية بمنهاج يركز على إقامة الشراكات والمهارات الاستراتيجية في الإدارة والقيادة. وستيسر أكاديمية إلكترونية تنشئها المنظمة على الشبكة مباشرة تنفيذ برامج التعلم في جميع المواقع.

104 - وستُسند للمكاتب الميدانية المزيد من المسؤوليات التي فوضت لها في مجال المشتريات. وستعد استراتيجيات مؤسسية جديدة بشأن إدارة المعلومات والمعرفة فضلا عن تنمية القدرات مما سيساعد في تعزيز الأدوار التي تضطلع بها المكاتب الميدانية بشأن هذه الوظائف الأساسية. وسيجري الارتقاء بوسائل الاتصال من خلال شبكة المنطقة الواسعة مع المكاتب الميدانية، وتعزيز الدعم الذي تقدمه تكنولوجيا المعلومات لهذه المكاتب. وسوف يتيح ذلك للمكاتب الإقليمية الفرصة لاستخدام النظم المؤسسية بفعالية بما في ذلك أوراكن ومستودعات البيانات وغير ذلك من التطبيقات المعتمدة على الشبكة الداخلية وشبكة الويب وتحسين الاتصالات مع المقر الرئيسي وفيما بين المكاتب الميدانية من خلال تعميم المؤتمرات الفيديوية عالية الجودة. وسيبدأ خلال الفترة 2010-2011 وضع نظام جديد للمحاسبة الميدانية يعتمد على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وسيجري توسيع هذا النظام باطراد ليشمل العمليات الإدارية الأخرى حتى يتم التوصل إلى التوفير الشامل لدعم مالي وإداري للمكاتب الميدانية يمكن أن يشمل نظام إدارة الأداء في أوراكن واستخداماته المتعلقة بالمعلومات عن الأعمال.

استعراض تشكيل ووحدات المكاتب الإقليمية والإقليمية الفرعية

105 - وقد أُجري استعراض للملاك التوظيف في المكاتب الإقليمية والإقليمية الفرعية يهدف إلى مواءمة خليط المهارات مع الأولويات الإقليمية ودون الإقليمية بموجب الخطة المتوسطة الأجل وبرنامج العمل والميزانية الجديدين. وقد اقترحت بعض التغييرات والتعديلات في الاختصاصات التقنية لكي تتوافق بصورة أفضل مع الاحتياجات في الأقاليم والأقاليم الفرعية. وستنفذ التغييرات في خليط المهارات باطراد خلال الفترة المالية وعندما يجري شغل بعض الوظائف الشاغرة.

106 - وقد أبرزت المكاتب الإقليمية والمكاتب الإقليمية الفرعية الحاجة إلى خبرات وموارد إضافية للاضطلاع بصورة كافية بالأعمال السياسية والتقنية والبرامجية اللازمة لها، وتوفير الخدمات الكافية للبلدان والمؤسسات الإقليمية/دون الإقليمية التي تتعاون معها، والاستجابة للاحتياجات القطرية والإقليمية والإقليمية الفرعية. وتتباين المهارات التقنية الإضافية اللازمة بحسب كل مكتب وتعكس مجالات الأولوية الإقليمية الناشئة مثل التجارة والتسويق وتغيير المناخ.

107 - في ظل ميزانية المحافظة على القوة الشرائية للفترة 2010-2011، وإدراكا للتوجيه الوارد في خطة العمل الفورية⁸ بشأن ضمان الموارد الكافية لكل من قدرات المكاتب الميدانية والمقر الرئيسي، لم يكن بالإمكان تحويل المزيد من الموارد التقنية إلى المكاتب الإقليمية/المكاتب الإقليمية الفرعية في برنامج العمل والميزانية الحالي في ما خلا وضع اللمسات الأخيرة على نموذج الإصلاح في إقليم الشرق الأدنى. ويمكن أن تنظر المؤتمرات الإقليمية المعنية خلال عام 2010، وفي ضوء الخبرات المكتسبة الأولية من مجالات التركيز المؤثرة في خيارات التمويل من خارج الميزانية لتعزيز القدرات التقنية للمكاتب الإقليمية والإقليمية الفرعية.

تطبيق اللامركزية على وظائف مكتب التنسيق واللامركزية وبرنامج التعاون التقني

108 - وأدرجت الموارد اللازمة لنقل وظائف دعم برنامج التعاون التقني ومكتب التنسيق واللامركزية إلى المكاتب القطرية، حسب توصية خطة العمل الفورية، في برنامج العمل والميزانية للمكاتب الإقليمية والإقليمية الفرعية المعنية على أساس أعباء العمل المتوقعة فضلا عن هيكل المكاتب بما يصل إلى 4.7 مليون دولار أمريكي.

109 - وهناك وفورات بمبلغ 0.9 مليون دولار أمريكي تتعلق بتطبيق اللامركزية على دعم وإدارة برنامج التعاون التقني⁹ ومكتب التنسيق واللامركزية حيث لا تتوقع أية وفورات من تحويل وظائف إلى المكاتب الإقليمية. وسوف يسند اهتمام خاص لضمان التآزر بين وظائف المكاتب الإقليمية الجديدة والقائمة للتعويض عن الخسارة المتعلقة باقتصادات الحجم الكامنة في وظائف تطبيق اللامركزية. ومن المسلم به أنه قد يتعين تعديل هذه المخصصات المؤقتة من الموارد خلال التنفيذ.

⁸ الفقرة 45 من الوثيقة C 2008/4

⁹ انظر القسم الثاني-ألف عن خطة العمل الفورية والاستعراض الفصل.

شبكة المكاتب القطرية

110 - عرضت الممثلات القطرية للمنظمة في باب منفصل في برنامج العمل والميزانية. وتظل حافظة الموارد في الفترة 2010-2011 في نفس المستوى الذي كانت عليه في الفترة المالية السابقة قبل ارتفاع التكاليف. وستجري مواصلة بلورة مساهماتها في إطار النتائج خلال دورة التنفيذ، وتدرج تفاصيلها في تقرير تنفيذ البرامج.

111 - وسعياً إلى سدّ العجز الهيكلي في موارد شبكة المكاتب القطرية، ألغي عامل انقضاء الوقت مما أدى إلى خفض العجز السنوي البالغ 2.7 مليون دولار أمريكي ليصل إلى 1.8 مليون دولار أمريكي¹⁰. وخلال الفترة المالية 2010-2011، ورهنا بصدور توجيه آخر من الأعضاء بشأن التغطية القطرية، ستجري تغطية العجز الباقي لشبكة المكاتب القطرية من خلال تعيين منسقي الطوارئ قائمين بأعمال ممثلات المنظمة (ومن ثم تيسير الصلة بين الإغاثة وإعادة التأهيل والتنمية ونهج الميزانية المتكاملة الذي يجري اعتماده)، وانتداب الموظفين الفنيين من المكاتب الإقليمية للعمل كممثلين قطريين للمنظمة، وتعيين الممثلين القطريين الحاليين في الوظائف الشاغرة في المكاتب الإقليمية.

الزيارات الميدانية للممثلين الدائمين

112 - أثبتت الزيارات التي قام بها الممثلون الدائمون أنها مفيدة للغاية لإطلاع الأعضاء والأجهزة الرئاسية أنفسهم بما يدور من عمل في المكاتب الميدانية. وتمكنهم هذه الزيارات من الحصول على انطباع مباشر عن جهودهم الإنمائية والإنسانية فضلاً عن فهم الخيارات والقضايا المتعلقة بتحسين عمل هذه المكاتب. وتتم هذه الزيارات عادة في مجموعات من ثلاثة إلى ستة ممثلين دائمين من خليط من المجموعات الإقليمية. وستوفر الأموال خلال الفترة المالية 2010-2011 لتغطية التكاليف الإضافية التي تتكبدها المكاتب الميدانية في استضافة زيارات الممثلين الدائمين. وقد رؤى أنه يمكن مناقلة زيارات لعدد يتراوح بين خمسة وعشرة بلدان خلال الفترة المالية القادمة، وإن كان ذلك يعتمد على البلدان التي ستجري زيارتها وحجم المجموعات، والتكاليف التي يتعين تغطيتها.

واو- خدمات اللغات

113 - طلب المجلس، في دورته السادسة والثلاثين بعد المائة المعقودة في يونيو/حزيران 2009، تغيير نموذج التمويل المتبع لخدمات اللغات من استرداد التكاليف إلى التمويل المركزي. وينبغي مواصلة تقييم التبعات الناجمة عن هذا النموذج الجديد المقترح بغية الإطلاع على الآثار المتعلقة بالفصل بين الأموال من الميزانية العادية والأموال من خارج الميزانية، ومبدأ المساواة بين اللغات، والموارد المتاحة. وقد يتجاوز التنفيذ الكامل لنموذج التمويل الجديد أكثر من فترة مالية واحدة. وسوف تجرى دراسة بهذا الخصوص، كما أوصى بذلك المجلس، بالتشاور مع الأعضاء.

¹⁰ انظر القسم الثالث-ألف(1) عن الزيادات المتوقعة في التكاليف.

زاي- الوفورات والمكاسب الناشئة عن زيادة الكفاءة

114- كان السعي إلى زيادة الكفاءة يجري بصورة متواصلة في المنظمة منذ عام 1994، وظل هذا السعي يحتل أولوية متقدمة وعملية إدارة جارية منذ ذلك الوقت. وقد أسفرت جهود المنظمة نحو الحد من تكاليف المدخلات دون أن يشكل ذلك تأثيرات سلبية على المخرجات، والنهوض بعملية استرداد تكاليف ما تقدمه من خدمات عن تحقيق وفورات نشأت عن زيادة الكفاءة تقدر بأكثر من 140 مليون دولار أمريكي في الفترة المالية الواحدة منذ عام 1994.

115- وطلب مؤتمر المنظمة، لدى موافقته على برنامج العمل والميزانية للفترة المالية 2008-2009 تحديد مبلغ 22.1 مليون دولار أمريكي من زيادة الوفورات والمكاسب الناشئة عن زيادة الكفاءة لتحقيقه خلال الفترة المالية بالإضافة إلى الوفورات البالغة 13 مليون دولار أمريكي التي أدرجت في برنامج العمل والميزانية. وبغية التشجيع على تقديم مقترحات مبتكرة، ولتوفير أموال أساسية لوضع أفكار جديدة واعدة، أنشئت أيضا خطة لتمويل الابتكارات والحوافز المالية. ولدى تحقيق الوفورات المطلوبة، اقترحت الإدارة/المكاتب أساليب مبتكرة في خمس فئات من الوفورات والمكاسب الناشئة عن زيادة الكفاءة للتنفيذ في الفترة المالية 2010-2011 مع مراعاة التوصيات الصادرة عن التقييم الخارجي المستقل والاستعراض المفصل:

- تحقيق انخفاض في تكاليف المدخلات؛
- تبسيط عمليات الدعم الإداري والتشغيلي؛
- خفض الانتقائي لمستوى الرتب؛
- التعديل التدريجي في خليط مدخلات الموارد البشرية؛
- زيادة قاعدة تمويل برنامج العمل من خلال زيادة الموارد من خارج الميزانية.

116- تحقيق انخفاض في تكاليف المدخلات (تقديرات الوفورات في الفترة المالية 2010-2011 تبلغ 7.0 ملايين دولار أمريكي) وتشمل المبادرات التي بدأت في الفترة 2008-2009، وسوف تستمر في الفترة 2010-2011 ما يلي: تغييرات في خطة التأمين الطبي الأساسية؛ وعقد لخدمات السفريات أكثر مردودية للتكاليف؛ وتعديل إستحقاقات منافع السفر؛ نقل وظائف المراجعة المحلية؛ تطبيق تكنولوجيات الاتصالات البعيدة المنخفضة التكلفة؛ ترتيبات جديدة للترخيص بالأعمال الخاصة بالبرمجيات المؤسسية والحواسيب المكتبية؛ وزيادة التوزيع الإلكتروني لوثائق الاجتماعات والمطبوعات، واتفاق مشترك بين الوكالات بشأن شراء التيار الكهربائي.

117- وقد نُفذ مجالان للوفورات يتعلقان بخطة التأمين الطبي في المنظمة خلال 2009، وسوف يحققان وفورات للمنظمة تبلغ نحو 1 مليون دولار أمريكي في 2010-2011. ويتمثل المجال الأول منهما في اتفاق مع الشركة المؤمنة بإبقاء عملية مناولة المطالبات والرسوم الإدارية عند المستوى الذي كانت عليه في 2007. وكانت هذه الرسوم تتزايد بنسبة تبلغ نحو 5 في المائة سنويا. ويتوقع أن تبلغ الوفورات في 2010-2011 نحو 1.1 مليون دولار أمريكي يذهب

نصفها إلى المنظمة، ويفيد النصف الآخر الموظفين بصورة مباشرة. وأجرى التغيير الثاني بناء على توصية من اللجنة الاستشارية المشتركة المعنية بالتغطية الطبية التي لاحظت أن المستوى الحالي للحدود القصوى على اشتراكات المتقاعدين تتجه باطراد نحو مصلحة أولئك الذين يعملون لفترات قصيرة بالمقارنة بغالبية المتقاعدين الذين كان لديهم فترات خدمة طويلة مع المنظمات. وعلى ذلك، وافق المدير العام على توصية اللجنة بتغيير الحدود القصوى المتوخاة في التعليمات الإدارية بشأن الاشتراكات في البواليص من المتقاعدين للتوافق مع المعاش التقاعدي الأدنى لفترة تقترب من 25 عاما من الخدمة. وسوف تبلغ الوفورات التي تتحقق للمنظمة خلال الفترة 2010-2011 نحو 0.5 مليون دولار أمريكي.

118- وتعتمد الوفورات القائمة على التغييرات في استحقاقات السفر على عوامل خارجية مثل أسعار السوق، وأحوال الصناعة، وأسعار الوقود، وأسعار العملات. وكانت التغييرات في استحقاقات السفر خلال الفترة 2008-2009 التي تهدف إلى الحد من تكاليف السفر لأغراض التعليم قد تأثرت بسبب الرحلات المنشورة، وأسعار السفر للطلبة والأسعار المخفضة في بعض المناطق الجغرافية. ولم تتضح بعد معالم إعادة هذه الأسعار في الفترة 2010-2011. وفيما يتعلق باستحقاقات السفر لقضاء الإجازة في الوطن والزيارات الأسرية، فإن المنظمة تقدم بطاقات سفر عن طريق الجو للموظفين ومن يعيلونهم أو قد يختارون طلب مبلغ مقطوع بدلا من بطاقات السفر التي تقدمها المنظمة. وقد جرى، كتدبير لتحقيق وفورات في التكاليف، تعديل حساب المبلغ المقطوع في الفترة 2008-2009 ليصبح 75 في المائة من أسعار السفر المنشورة بالدرجة الاقتصادية أو الصادرة عن منظمة الطيران المدني الدولي الأقل تكلفة، وغير المقيدة بالكامل من مقر العمل إلى أقرب مطار في الوطن.

119- وبغية خفض تكاليف الطاقة، انضمت المنظمة إلى اتفاق مشترك بين الوكالات لشراء الطاقة الكهربائية من السوق الحرة. وسوف تزيد الوفورات أيضا نتيجة للمبادرة الخاصة بجعل مقر المنظمة وممارسات العمل فيها مواتية أكثر للبيئة. ويشمل ذلك تدابير لخفض استهلاك الطاقة من خلال الاستعاضة عن مصابيح الضوء الأقل كفاءة بمصابيح جديدة تقتصد في الطاقة، وتركيب أجهزة توقيت للأضواء في الممرات، وإجراء تحسينات على نظام إدارة التدفئة والتهوية وتكييف الهواء.

120- تبسيط عمليات الدعم الإداري والتشغيلي. يتوقع أن يسفر ذلك عن وفورات للفترة المالية تبلغ نحو 2.5 مليون دولار أمريكي. ويتمثل أحد التغييرات الرئيسية في إطار هذه الفئة في تطبيق نظام اللامركزية على عمليات برنامج التعاون التقني بنقلها إلى المكاتب الميدانية. وعلاوة على وضع عملية صنع القرار بشأن الموافقة على مشروعات هذا البرنامج بالقرب من البلدان التي تتلقى مساعدات البرنامج، فإن من المتوقع حدوث انخفاض كبير في تكلفة الإدارة البرامجية والرصد والتنسيق ذات الصلة بهذا البرنامج تبلغ نحو 0.9 مليون دولار أمريكي. وتشمل مجالات الوفورات خفض تكاليف التخزين الخارجي.

121- *الخفض الانتقائي* لمستوى الرتب. سوف ينطوي ذلك بالطريقة التي يطبق بها في المنظمة عن خفض عدد كبير من الوظائف من مستوى د-1/د-2/المدير العام المساعد. وسوف يسفر خفض 40 وظيفة من مستوى المدير عند الرتب د-1 ود-2 عن وفورات تبلغ ما يقرب من 19.7 مليون دولار أمريكي، وتمثل انخفاضا بنسبة 33 في المائة في الوظائف من مستوى المدير وما فوقها في المقر الرئيسي بالمقارنة بعام 2008.

122- وقد يكون لنتائج خفض مستوى الرتب تأثيرات على الموظفين في كافة أنحاء المنظمة بدرجات متباينة. فمن المتوقع أن تنهض الحاجة إلى إلغاء عدد من وظائف فئة الخدمات العامة أو خفض رتبها أو تعديل وظائفها نتيجة لإلغاء أو خفض رتب الوظائف من مستوى المدير وإعادة الهيكلة. وفي حين تم تحديد وظائف مستوى المدير التي ستتأثر، لم يتم حتى الآن تحديد وظائف فئة الخدمات العامة التي ستتأثر بصورة مباشرة بعملية خفض مستوى الرتب وإعادة الهيكلة. غير أن من المتوقع خفض رتب نحو 15 وظيفة من وظائف فئة الخدمات العامة وإلغاء 10 وظائف بما يحقق وفورات قدرها 2.3 مليون دولار أمريكي.

123- *التعديل التدريجي في خليط الموارد البشرية*. وقد أوضح ذلك الحاجة إلى إجراء تعديلات دقيقة الإدارة على الموارد البشرية لضمان فرص الترقى للموظفين وتوفير أفضل خليط من الموارد البشرية من الموظفين وغير الموظفين لتسليم الخدمات. ومن المهم كذلك ضمان المحافظة على المعارف التقنية المؤسسية الرئيسية. وسوف يتيح جزء من الوفورات الناشئة عن خفض مستويات الرتب إنشاء 38 وظيفة فنية في المقر الرئيسي والمواقع الميدانية. وسيؤدي إنشاء وظائف فنية أخرى على مستوى ف-4/ف-5 إلى توسيع فرص الموظفين من شاغلي الوظائف من الرتب المنخفضة للترقى في الفئة الفنية، وإن كان إلغاء الوظائف من مستوى د-1 سوف يحد من فرص كبار الموظفين من الرتبة ف-5 للترقى إلى مستوى المدير. وتبلغ تكلفة الوظائف الفنية الإضافية نحو 11.5 مليون دولار أمريكي مما يبدد بعض الوفورات الناشئة عن خفض مستوى الرتب.

124- وسوف يسفر التغيير الصافي لتكلفة الموظفين الناشئ عن خفض مستوى الرتب والتعديلات في خليط مدخلات الموارد البشرية عن وفورات شاملة في تكلفة الموظفين تبلغ نحو 10 ملايين دولار أمريكي.

125- ويتعلق مجال آخر في هذه الفئة بإنشاء مرفق استقبال للزوار الخارجيين والذي يتوقع إتمامه في ديسمبر/كانون الأول 2009. وسوف يبسر هذا المرفق عمليات المراقبة الخارجية ويتيح إلغاء وظيفتين من وظائف الحراس في المقر الرئيسي دون الإضرار بمستوى الأمن الحالية.

126- *زيادة قاعدة تمويل برنامج العمل من خلال زيادة الموارد من خارج الميزانية*. ويتضمن ذلك: استرداد التكاليف التي تتحملها المنظمة في تجهيز طلبات الحصول على تأشيرات الدخول وجوازات مرور الأمم المتحدة للوكالات الأخرى التي مقرها روما، وتقاسم تمويل التكاليف حيثما تساهم الموارد من خارج الميزانية بصورة مباشرة في برنامج العمل، وضمان استرداد تكاليف الدعم المؤهلة تمشيا مع الإجراء 3-16 من خطة العمل الفورية. وسيتم ذلك على وجه

الخصوص من خلال تنفيذ مبادئ استرداد التكاليف المتسقة للأمم المتحدة وإصدار الخطوط التوجيهية ذات الصلة للمكاتب الميدانية المشاركة في عمليات ممولة من مساهمات طوعية. وتبلغ الوفورات المقدرة للفترة المالية في إطار هذه الفئة نحو 2.3 مليون دولار أمريكي.

127- وبغية مواصلة التشجيع على تحديد وتنفيذ الوفورات في التكاليف وتدابير زيادة الكفاءة، سيواصل صندوق الابتكار الذي أنشئ في الفترة 2008-2009 العمل في 2010-2011. وتبلغ الموارد المقترحة لهذا الصندوق في الفترة 2010-2011 مقدار 1.8 مليون دولار أمريكي، وسيتمولى إدارة الصندوق نائب المدير العام (العمليات). وسيظل الاهتمام منصبا على توفير موارد أساسية محدودة لوضع أفكار واعدة للوفورات الناشئة عن زيادة الكفاءة. ويتوقع أن تسفر طائفة من المقترحات المقدمة من الإدارات التي حصلت على تمويل تحفيزي في الفترة 2008-2009 عن النهوض بعملية استرداد التكاليف وعائدات المبيعات وخفض وقت/تكلفة الموظفين خلال الفترة المالية 2010-2011.

ثالثا- أبعاد مالية أخرى ومتعلقة بالميزانية

ألف- المتطلبات الإضافية للميزانية اللازمة لتنفيذ برنامج العمل

128- يتناول هذا الجزء حساب المتطلبات اللازمة للتمويل الكامل لبرنامج العمل الممول من الاشتراكات المقررة بحسب ميزانية المحافظة على المستوى. وتعرف ميزانية المحافظة على المستوى بأنها مستوى الميزانية الذي يحافظ على القيمة الشرائية بتحديث تكاليف الوحدة عن طريق تقدير الزيادة في التكاليف، ويتضمن الاحتياجات الإجمالية الضرورية من الإنفاق الرأسمالي والأمني.

(1) الزيادات المتوقعة في التكاليف

المنهجية والسياق

129- تسير منهجية حساب الزيادات في التكاليف في برنامج العمل والميزانية للفترة 2010-2011 وفقا للنهج الذي سبق أن وافقت عليه لجنة المالية والمجلس والبرنامج. وتوضع تقديرات الزيادة في التكاليف على أساس التسويات الفعلية للتكاليف التي جرت في الفترة المالية الحالية وتوقعات التكاليف في الفترة المالية التالية، ويتم تحديث البيانات قبل وضع اللمسات الأخيرة في برنامج العمل والميزانية بحيث تعكس آخر اتجاهات وتوقعات التكاليف. وتقسم التسويات المالية عن الفترة المالية إلى قسمين، هما: رصد الاعتمادات لفترة السنتين، و/أو التخصم.

130- ويعكس رصد الاعتمادات لتكاليف فترة السنتين التأثير المالي الإجمالي في الفترة 2010-2011 لتسويات التكاليف التي حدثت أثناء الفترة 2008-2009. وبهذه الطريقة، تعكس تكاليف فترة السنتين بصورة موضوعية التأثير

المالي للأحداث التي وقعت بالفعل قبل تنفيذ ميزانية الفترة 2010-2011. وبناء على ذلك، فإن التأثيرات المالية لتكاليف فترة السنتين هي في الأساس مسألة واقع ومسألة حساب، وليست مسألة حدس أو تخطيط طويل الأجل.

131- ويمثل/تتضمن تأثير التكاليف في الفترة 2010-2011 لتلك التسويات التي ينتظر أن تجري عند نقاط مختلفة في الفترة المالية التالية. وضمانا للإدارة المالية الحكيمة والتحقق من الأرقام بصورة مستقلة، مازالت التوقعات الخارجية من وحدة الاستخبارات الاقتصادية والبيانات التي تنشرها أجهزة موثوق بها مثل لجنة الخدمة المدنية الدولية، تستخدم في الوصول إلى تقديرات التضخم. ونوجز فيما يلي افتراضات التخطيط.

عرض عام للزيادات في التكاليف

132- تقدر المتطلبات الإجمالية لزيادات التكاليف من أجل الاحتفاظ بنفس القوة الشرائية كما كانت في الفترة المالية 2008-2009 بنحو 54.9 مليون دولار أمريكي في 2010-2011 لبرنامج العمل الممول من الاشتراكات المقررة. ويمثل ذلك زيادة إجمالية في التكاليف بنسبة 5.8 في المائة.

133- والزيادات في التكاليف في الفترة المالية 2010-2011 أقل بكثير من تلك المقدرة للفترة 2008-2009، وتتمشى مع الزيادات في التكاليف عن الفترة المالية السابقة، كما يتبين من الجدول 4.

الجدول 4: التسلسل الزمني للزيادات في التكاليف (بملايين الدولارات الأمريكية)*

الفترة المالية	إجمالي الميزانية المعتمدة	منها زيادة في التكاليف	النسبة المئوية من الميزانية بعد خصم زيادة التكاليف
2009-2008	929.8	101.4	12.2 في المائة
2007-2006	765.7	44.6	6.2 في المائة
2005-2004	749.1	33.0	4.6 في المائة
2003-2002	651.8	47.7	7.9 في المائة
2001-2000	650.0	31.3	5.1 في المائة

* مصادر هذه البيانات هي كما يلي:

من 2009-2008، الوثيقة C2007/3 الجدول 5 في الفقرة 225، وقرار المؤتمر 2007/3؛

من 2007-2006، الحاشية 29 من الوثيقة C 2005/3؛

من 2005-2004، محسوبة من جدول برنامج العمل والميزانية المعدل في الفقرة 10 (الوثائق JM04.1/2 – FC 107/14 – PC91/3)؛

من 2003-2002، مستمدة من جداول الفقرتين 162 و197 من الوثيقة C 2001/3؛

من 2001-2000، من الجدول في الفقرة 141 بالوثيقة C 99/3.

134- ويلخص/الجدول 5 الزيادات التقديرية في التكاليف للفترة 2010-2011 بحسب فئة المدخلات. وتمثل الزيادة التقديرية في التكاليف بمبلغ 54.9 مليون دولار أمريكي زيادة في التكاليف اللازمة للفترة المالية بنسبة 5.8 في المائة (تعادل 3.8 في المائة زيادة سنوية). وتستأثر خدمات الموظفين بالجزء الأكبر (47.9 مليون دولار أمريكي، أي 6.9 في المائة) من مجموع الزيادات في التكاليف، بما فيها زيادة أعلى من المعتاد في عامل انقضاء الوقت قيمته 2.6

مليون دولار أمريكي (تسوية في فترة السنتين بقيمة 0.5 مليون دولار أمريكي، ونقل عامل انقضاء الوقت لمثلثات المنظمة القطرية ومكاتب الاتصال بقيمة 2.1 مليون دولار أمريكي) وفيما يلي تفاصيل الزيادات في التكاليف بحسب الفئة.

الجدول 5: ملخص الزيادة في التكاليف بمقتضى ميزانية المحافظة على المستوى الممولة من الاشتراكات المقررة لفترة السنتين 2010-2011 بمعدلات انقضاء الوقت في الفترة 2008-2009 (بملايين الدولارات الأمريكية)°

مقترحات برنامج العمل والميزانية للفترة 2010-2011 الممولة من الاشتراكات المقررة بتكاليف الفترة 2008-2009	رصد الاعتمادات للفترة المالية	التضخم	الزيادات في التكاليف للفترة 2010-2011	النسبة المئوية للزيادة في التكاليف	النسبة المئوية من مجموع الزيادة في التكاليف بحسب كل عنصر تكلفة
خدمات الموظفين	648.7	20.2	20.4	40.7	6.3 في المائة
المرتبات، والاشتراكات والبدلات لصندوق المعاشات التقاعدية					74 في المائة
مزايا ما بعد انتهاء الخدمة	37.4	4.6	4.6	4.6	12.3 في المائة
انتهاء الخدمة المتفق عليه	4.0	-	-	-	0.0 في المائة
تسويات عامل انقضاء الوقت			2.6	2.6	5 في المائة
مجموع خدمات الموظفين	690.1	20.2	25.0	47.9	6.9 في المائة
مجموع السلع والخدمات	250.9	-	7.0	7.0	2.8 في المائة
مستوى الميزانية للاشتراكات المقدرة والاحتياجات الإضافية	941.0	20.2	32.0	54.9	5.8 في المائة

° يعكس توزيع الميزانية بحسب فئات المدخلات المبين في العمود المعنون مقترحات برنامج العمل والميزانية للفترة 2010-2011 بتكاليف الفترة 2008-2009، توليفة المدخلات المقترحة لميزانية المحافظة على المستوى الممولة من الاشتراكات المقررة لفترة السنتين 2010-2011 بتكاليف الفترة 2008-2009.

خدمات العاملين

135- تشمل خدمات العاملين جميع تكاليف الموظفين، بما في ذلك المرتبات، والاشتراكات في صناديق المعاشات التقاعدية، وبدلات الإعالة، والضمان الاجتماعي، والاستحقاقات الأخرى المتعلقة بالموظفين، وامتيازات ما بعد انتهاء الخدمة سواء لفئة الموظفين المهنيين أو لموظفي الخدمة العامة. وتأتي الزيادات في تكاليف خدمات الموظفين من القرارات المتعلقة بالنظام الموحد للأمم المتحدة، بعد استعراضه بمعرفة لجنة الخدمة المدنية الدولية وموافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة عليه، وجهات خارجية فاعلة أخرى، مثل أسعار العملات السائدة في الأسواق. وهذا العنصر الأخير له أهمية خاصة بالنسبة لتكاليف الموظفين في المكاتب الميدانية حيث ترتفع العملات المحلية مقابل الدولار الأمريكي. وتطبق

الزيادات التي تقررها لجنة الخدمة المدنية الدولية بحسب الموقع وفئة الموظفين عندما تتقرر¹¹. وقد استخدمت المنظمة أرقام الحد الأدنى في افتراضات التضخم مستقبلاً، في محاولة لتخفيف الأثر المالي لزيادة التكاليف، مع مراعاة المناخ الاقتصادي الحالي وتذبذب أسعار العملات.

136- وتشير التقديرات إلى أن خدمات العاملين سوف تزيد بنسبة 6.9 في المائة مقارنة بالفترة المالية السابقة (أو 4.6 في المائة سنوياً)، وستمثل 47.9 مليون دولار أمريكي من الزيادة الكلية في التكاليف كما أوجزنا في الجدول 5 أعلاه. ويقدر التضخم بنحو 25 مليون دولار أمريكي (مثل تكاليف تأثير التسويات المتوقع إجراؤها ابتداءً من يناير/كانون الثاني 2010)، بينما يمثل رصد الاعتمادات للفترة المالية 20.2 مليون دولار أمريكي (مثل التأثير المالي الإجمالي في 2010-2011 لتسويات تكاليف الموظفين التي تجرى في الفترة المالية الجارية).

137- وتأتي أهم البنود التي تسهم في رصد الاعتمادات للفترة المالية بمبلغ 20.2 مليون دولار أمريكي، من:

- موارد غير كافية في الميزانية لوحدة تكاليف الموظفين في الفترة المالية الجارية في مرتبات المهنيين، وزيادة طلبات منحة التعليم وتعيين الموظفين وبدلات النقل، وبدلات الإعالة للموظفين المهنيين وموظفي الخدمة العامة عما هو مدرج لها في الميزانية، بالإضافة إلى الزيادة في مرتبات موظفي الخدمة العامة وتكاليف التقاعد¹²؛
- تأثير انخفاض الدولار الأمريكي مقابل العملات المحلية في المكاتب الميدانية، وعلى الأخص في السنة الأولى من الفترة المالية، حيث أدرجت بعض المواد في الميزانية لتسوية العملات المحلية مقابل الدولار الأمريكي في المكاتب الميدانية ضمن رصد الاعتمادات للفترة المالية؛
- التأثير المالي الإجمالي لجميع الزيادات في التكاليف التي حدثت - أو التي ينتظر أن تحدث - في الشهور المتبقية من فترة السنتين 2008-2009¹³.

138- أبلغت الأجهزة الرئاسية في المنظمة بأن تكاليف الموظفين يصعب التنبؤ بها رغم نظم المعلومات المنقحة المستخدمة في تحليل أنماط التكاليف الحالية والاتجاهات الكمية¹⁴، وهو ما يفرض إلى وجود تفاوتات عن تقديرات الميزانية المعدة سلفاً لتنفيذ الميزانية.

139- وفيما يتعلق بالتضخم، ينتظر أن تصل الزيادة الإجمالية في التكاليف إلى 25 مليون دولار أمريكي لخدمات العاملين، على أساس تقديرات المكونات المختلفة، مثل:

¹¹ تقوم تكاليف وحدة الموظفين في برنامج العمل والميزانية على أساس التكاليف الفعلية مع تعديلات في التكاليف التي تحدثت في الفترة 2008-2009 (رصد الاعتمادات للفترة المالية) والتنبؤات بالزيادات في التكاليف مستقبلاً (التضخم). وتحسب تكاليف الموظفين الفعلية بحسب المناطق الجغرافية ضمناً لأن يكون حساب تكاليف الوحدة مستنداً إلى بيانات سليمة.

¹² انظر الوثيقتين FC 126/2 و FC 128/3.

¹³ انظر الوثيقة FC 128/INF/6، ورقة الموارد البشرية بشأن قرارات لجنة الخدمة المدنية الدولية.

¹⁴ انظر الوثيقة FC 113/10 عن معالجة التفاوت في تكاليف الموظفين.

- بالنسبة لمرتبات موظفي الخدمة العامة في المقر ومعاشاتهم التقاعدية ومرتبات الموظفين المهنيين، ينتظر أن تكون الزيادة بنسبة 2 في المائة في عام 2010 و2.5 في المائة في عام 2011، أي أعلى قليلاً من متوسط الرقم الدليلي للأجور الإسمية الذي توقعته وحدة الاستخبارات الاقتصادية لإيطاليا في عام 2010 (1.6 في المائة)، ومتماشياً مع توقعات عام 2011 (2.5 في المائة)؛
- متوسط بعض العوامل مثل الأرقام الدليلية للتضخم، وتوقعات أسعار العملات، والأنماط القريبة للزيادات كما طبقت على تكاليف الموظفين في المواقع الأخرى؛
- زيادة بقيمة 4.6 مليون دولار أمريكي لتكاليف الخدمة الحالية للتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة، وصندوق مدفوعات نهاية الخدمة، وصندوق مدفوعات نهاية الخدمة لموظفي الخدمة العامة وصندوق التعويضات، مقارنة بالمستوى القائم على التقييم الاكتواري في 31 ديسمبر/كانون الأول 2007 و2008. والجزء الأكبر من هذه الزيادة للتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة.

140- تسجيل مبلغ 4 ملايين دولار أمريكي في ميزانية تكاليف الموظفين، مراعاة للتكاليف المحتملة لعمليات إنهاء الخدمة المتفق عليها، بما يتمشى مع الإجراء 3-73 المنصوص عليه في خطة العمل الفورية بإنشاء صندوق لإعادة توزيع الموظفين. كما تحتفظ تكاليف الموظفين ببنود مدرجة في الميزانية من قبل لتناوب الموظفين على أساس نقل 50 موظفاً في كل فترة مالية. وترد التكاليف الإضافية لزيادة تناوب الموظفين في الفترة المالية ضمن تكاليف تنفيذ خطة العمل الفورية.

141- وبالنسبة للأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي لموظفي الفئة المهنية، أدرجت زيادة أقل من متوسط الزيادات الفعلية التي حدثت في السنوات الثلاث الأخيرة بنسبة 4 في المائة عن كل سنة من هذه السنوات. وقد أخذ في الاعتبار عند رصد الاعتمادات للفترة المالية زيادة للجميع بنسبة 6.55 في المائة في أغسطس/آب 2008 وزيادة متوقعة بنسبة 4 في المائة في أغسطس/آب 2009 في جدول الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي للموظفين المهنيين والفئات العليا.

142- والمفترض حدوث زيادات في تكاليف نظام التأمين الطبي الأساسي في الفترة المالية القادمة بنسبة 6.5 في المائة كمعدل للتضخم في كل سنة. وتشمل هذه الزيادة آخر الاتجاهات التي حدثت في التكاليف الطبية مقابل الأقساط، وهي تتمشى مع افتراضات الاكتواريين في تقييمهم عام 2008 للتضخم في التكاليف الطبية. وكما جاء في الجزء الثاني زاي بالوفورات والأرباح الناجمة عن زيادة الكفاءة، فإن بعض الإجراءات التي نفذت في عام 2009 أسفرت عن وفورات ناجمة عن الكفاءة، وأصبحت بالتالي لها تأثيرها الإيجابي على زيادة التكاليف. ومع ذلك، فإن الزيادة تظل فوق التضخم العام في أسعار المستهلكين كما هو متوقع في اتجاهات التضخم في المجال الطبي.

السلع والخدمات

143- يشمل عنوان التكاليف هذا، الموارد البشرية الأخرى، والسفرات، وتكاليف التشغيل العامة، والأثاث والمعدات والمركبات، ويقدر متوسط التضخم فيه بنسبة 1.8 في المائة سنوياً، بحيث يحتاج الأمر إلى 7 ملايين دولار أمريكي في الفترة المالية (2.8 في المائة) للمحافظة على القوة الشرائية لهذه المدخلات. وهو نتيجة متوسط مرجح للرقم الدليلي التقديري لأسعار المستهلكين الذي وضعته وحدة الاستخبارات الاقتصادية لإيطاليا، والمطبق على مصروفات المقر، وذلك الخاص بالولايات المتحدة الأمريكية والعالم بالنسبة للمصروفات في المواقع الميدانية.

عامل انقضاء الوقت

144- يتكون عامل انقضاء الوقت من تخفيض اعتمادات الميزانية للتكاليف التقديرية للوظائف المنشأة لأن بعض الوظائف ستظل خالية لبعض الوقت نتيجة تحركات الموظفين. وقد ظلت منهجية عامل انقضاء الوقت، التي وافق عليها المجلس في دورته السابعة بعد المائة لتطبيقها في ميزانية 1996-1997، مطبقة على جميع الميزانيات منذ ذلك الحين.

145- والمنهجية المتبعة في الوظائف الحالية تقوم على ثلاثة عوامل:

- معدلات دوران الموظفين، كما تقاس عن طريق انتهاء الخدمة؛
- أوقات التوظيف المعيارية؛
- المدى المتوقع لحالات انتهاء الخدمة، حتى يمكن توقع إجراءات التعيين وتقليل الفترات السابقة على التعيين بناء على ذلك.

146- وطبقاً للمنهجية المعمول بها، فقد طبقت فترة 5 سنوات كمتوسط متحرك (أي من 2004 إلى 2008) لحساب معدلات دوران الموظفين. وقد أسفر ذلك عن معدل متوسط للدوران بنسبة 6.85 في المائة للموظفين المهنيين، و6.02 في المائة لموظفي الخدمة العامة. ومقارنة بالمتوسط المتحرك لخمس سنوات الذي استخدم في برنامج العمل والميزانية للفترة 2008-2009، فإن معدل الدوران قد انخفض عند الموظفين المهنيين بنسبة 0.06 في المائة، وزاد عند موظفي الخدمة المدنية بنسبة 0.32 في المائة.

147- وكان الوقت المعياري السابق على التعيين الذي تم تطبيقه، كما يلي: بالنسبة للمهنيين 42 أسبوعاً، أي 0.81 سنة؛ وبالنسبة لموظفي الخدمة العامة 25 أسبوعاً أي 0.48 سنة.

148- أما مدى حالات انتهاء الخدمة الذي يمكن التنبؤ به فيأتي من استعراض أسباب انتهاء الخدمة، والتي نوجز نتائجها فيما يلي.

الجدول 6: المدى الذي يمكن فيه توقع إجراءات التوظيف

موظفو الخدمات العامة		الموظفون الفنيون		فئات إنهاء الخدمة
عدد الأسابيع المتوقع	النسبة المئوية من الموظفين	عدد الأسابيع المتوقع	النسبة المئوية من الموظفين	
25 أسبوعاً	26 في المائة	42 أسبوعاً أو أكثر	44 في المائة	عمليات متوقعة لإنهاء الخدمة (مثل التقاعد الإلزامي)
8 أسابيع	54 في المائة	12 أسبوعاً	43 في المائة	عمليات إنهاء الخدمة المتوقعة ضمن فترة محدودة (حالات الاستقالة بعد تقديم الإشعار المطلوب)
0 أسابيع	20 في المائة	0 أسابيع	13 في المائة	عمليات إنهاء الخدمة غير المتوقعة

149- وقد طبقت هذه النتائج لحساب عامل انقضاء الوقت في الفترة 2010-2011 بنسبة 2.41 في المائة لتكاليف الموظفين المهنيين و1.65 في المائة لتكاليف موظفي الخدمات العامة. وبالمقارنة بالنسب المئوية المستخدمة في الفترة 2008-2009، فإن عامل انقضاء الوقت لم يتغير بالنسبة لفئة موظفي الخدمات العامة وانخفض قليلاً بالنسبة لفئة الموظفين المهنيين (من 2.51 في المائة) حيث كان من المتوقع حدوث حالات انتهاء خدمة خلال تلك الفترة. ويزيد عامل انقضاء الوقت الجديد من تكاليف الموظفين بمبلغ 0.5 مليون دولار أمريكي.

150- وفي الماضي، كان وضع الميزانية بالمعدلات المعيارية المعدلة بحسب عامل انقضاء الوقت قد أسفر في أغلب الأحيان عن عدم إدراج تكاليف في ميزانيات المكاتب التي بها أعداد قليلة من الوظائف الشاغرة غير المدرجة في الميزانية، مثل المكاتب القطرية ومكاتب الاتصال، التي لا تستطيع "استيعاب" عنصر انقضاء الوقت، وبالتالي كانت تحتاج عادة إلى موارد فوق ميزانياتها المقررة. وفي كثير من الحالات، كان لا بد من التمويل المركزي للفرق في التكاليف بين تطبيق عامل انقضاء الوقت في الوظائف التي تم شغلها وعدم تطبيق هذا العامل، من خلال إعادة برمجة موارد من مجالات أخرى.

151- عرّف التقييم الخارجي المستقل وخطة العمل الفورية "العجز الهيكلي" في مكاتب المنظمة القطرية على أساس الإبقاء على جميع الوظائف التمثيلية للمنظمة المدرجة في الميزانية مشغولة في جميع الأوقات¹⁵، وكان أحد النهج لإنهاء هذا العجز هو الاستغناء عن تعديل عامل انقضاء الوقت، كما أوصى بذلك التقييم الخارجي المستقل¹⁶.

152- وبناءً على هذه العوامل، وافقت مجموعات العمل التابعة للجنة المؤتمر المعنية بالتقييم الخارجي المستقل على اقتراحات الإدارة بإلغاء تسوية عامل انقضاء الوقت بالنسبة لجميع الوظائف المدرجة في الميزانية في شبكة ممثليات المنظمة. وتقتصر الإدارة التوسع في هذا الإجراء بحيث يشمل جميع الوظائف المدرجة في الميزانية في مكاتب الاتصال، التي تعاني من صعوبات مماثلة.

¹⁵ الفقرة 45 من الوثيقة C 2008/4

¹⁶ الفقرة 1207 من الوثيقة A.1 C 2007/7، توصية التقييم الخارجي المستقل 3-7.

153- وبناء على ذلك، ففي برنامج العمل المقترح للفترة 2010-2011 بعد الزيادات في التكاليف الممولة من الاشتراكات المقررة، أصبحت مكاتب المنظمة القطرية ومكاتب الاتصال تمويل بمعدلات دون عامل انقضاء الوقت في الفترة المالية. ويضيف ذلك ما قيمته 2.1 مليون دولار أمريكي إلى تكاليف الموظفين (1.8 مليون دولار أمريكي لمكاتب المنظمة القطرية، و0.3 مليون دولار أمريكي لمكاتب الاتصال).

154- ويقدم الملحق الحادي عشر لمحة عامة عن المقترح بحسب النتائج التنظيمية قبل الزيادات في التكلفة وبعدها.

(2) الإنفاق الرأسمالي والأمني

الاحتياجات الإضافية لتنفيذ برنامج العمل في الفترة 2010-2011

155- ترد توقعات الاحتياجات الإضافية، فيما يتجاوز المستوى الاسمي للفترة 2008-2009، في البابين المتعلقين بأهداف خاصة وهما: الموازنة الرأسمالية ومصروفات الأمن على النحو الذي يرد المزيد من الوصف لها فيما يلي:

الإنفاق الرأسمالي

156- أنشئ مرفق الإنفاق الرأسمالي بمقتضى قرار المؤتمر 2003/10، ونفذ أول مرة في الفترة المالية 2006-2007. ويتيح هذا المرفق للمنظمة التخطيط والالتزام بالمصروفات الخاصة بالمشروعات الرأسمالية في الوقت المناسب وبطريقة متساوقة، مما يدعم تبسيط العمليات الإدارية والمالية ويعزز من اللامركزية. ويعتبر توافر التمويل الكافي في إطار المرفق عنصراً أساسياً في تمكين المنظمة من مواصلة الاضطلاع، بطريقة منتظمة، بالاستثمارات الرأسمالية بما في ذلك تلك المحددة في خطة العمل الفورية والاستعراض المفصل.

157- وكما يرد في الجدول 7 فإن من المتوقع أن تبلغ قيمة مشروعات الإنفاق الرأسمالي الناشئة عن إجراءات خطة العمل الفورية وتوصيات الاستعراض المفصل ما يقرب من 10.6 مليون دولار أمريكي بما في ذلك إنشاء نظام لمعلومات الإدارة، والارتقاء بنظام أوراكل فيما يتعلق بإدارة الموظفين وتكنولوجيا المعلومات وعمليات الارتقاء بشبكة المنطقة الواسعة لدعم نظام اللامركزية.

158- ويتوقع أن تبلغ قيمة البنود الأخرى الجارية والمتوقعة ذات الأولوية المتقدمة (يرد وصف لها في القسم الرابع من الوثيقة) 25.1 مليون دولار أمريكي، إلا أنها ستعوض جزئياً من الأموال المرحلة المتوقعة من الفترات المالية السابقة والبالغة 5 ملايين دولار أمريكي بما في ذلك المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ونظام المحاسبة الميداني والاستعاضة عن نظام ATLAS للسفرات وغير ذلك من البنود المتنوعة. ولذا فإن الزيادة الصافية المطلوبة كجزء من الاعتمادات الصافية للفترة 2010-2011 تبلغ 10.6 مليون دولار أمريكي.

الجدول 7 – الاحتياجات الإضافية في الفترة المالية 2010-2011 بآلاف الدولارات الأمريكية

الإنفاق الرأسمالي والإنفاق الأمني	
الإنفاق الرأسمالي	
اعتمادات 2009-2008	20 126
الاحتياجات في 2010-2011 بمقتضى خطة العمل القورية والاستعراض	10 550
المفصل	25 126
بنود الإنفاق الرأسمالي الأخرى ذات الأولوية المتقدمة في 2010-2011	
مجموع احتياجات المصروفات الرأسمالية في الفترة 2010-2011	35 676
الأموال المرحلة التقديرية من الفترات المالية السابقة	5 000
طلب التمويل في إطار الاعتمادات الصافية	30 676
الزيادة عن 2008-2009	10 550
مصروفات الأمن	
اعتمادات 2009-2008	23 292
الاحتياجات الأساسية في 2010-2011	23 055
الاحتياجات الإضافية المتوقعة	2 300
مجموع احتياجات مصروفات الأمن في 2010-2011	25 355
الأموال التقديرية المرحلة من 2008-2009	1 400
طلب التمويل بموجب الاعتمادات الصافية	23 955
الزيادة عن 2008-2009	663
مجموع الاحتياجات الإضافية في الفترة 2010-2011	11 213

مصروفات الأمن

159- أنشئ مرفق مصروفات الأمن بمقتضى قرار المؤتمر 2005/5 بهدف توفير التغطية الشاملة لتكاليف الموظفين وغير الموظفين المتصلة بصورة مباشرة بأمن وسلامة موظفي المنظمة وأصولها.

160- وكما يرد في الجدول 7، تقدر الاحتياجات الأساسية في الفترة 2010-2011 بمقدار 23.1 مليون دولار أمريكي وهو ما يمثل انخفاضا بمقدار 0.2 مليون دولار أمريكي عن الفترة المالية السابقة نتيجة لوفورات زيادة الكفاءة المتوقعة عقب إنشاء بهو الدخول في المقر الرئيسي. غير أن زيادة الاحتياجات التي تجري دراستها في الوقت الحاضر في سياق استعراض المراجعة الداخلية الذي أجري مؤخرا، والمناقشات الجارية الأوسع نطاقا في إطار الأمم المتحدة، تقدر ينحو 2.3 مليون دولار أمريكي. وبالنسبة للفترة المالية 2010-2011 يتوقع تعويض معظم الزيادة في الاحتياجات من المبالغ المرحلة المتوقعة من الفترة المالية 2008-2009 مما يترك احتياجات إضافية تبلغ 0.7 مليون دولار أمريكي.

161- وتواصل إدارة الأمم المتحدة المعنية بالسلامة والأمن الإبلاغ عن تزايد عدد التهديدات ضد منظومة الأمم المتحدة. وقد بدأت المنظمة، في جهد يهدف إلى تأكيد استجابتها الخاصة، عملية مراجعة داخلية للخدمات الأمنية

الخاصة بها في كافة أنحاء العالم. وأكدت النتائج الأولية الحاجة إلى اتخاذ خطوات عاجلة للتخفيف من المخاطر المحتملة على موظفي المنظمة وأصولها في المقر الرئيسي وفي المواقع الميدانية.

162- وسوف يتطلب تعزيز الأمن في المقر الرئيسي موارد إضافية لتعزيز المراقبة عند المداخل بالتعاون مع السلطات في البلد المضيف. ويشمل ذلك تعزيز الحواجز المادية المحيطة بالمباني، والقدرة على رصد الأعمال العدائية وتحسين قدرات تجهيز كل نقطة دخول بالموظفين وتشغيل نظم محدثة للتحقق من المترجلين والقادمين بالسيارات.

163- وتتقضي التدابير الأمنية في المكاتب الميدانية زيادة القدرة على تحليل المخاطر، وتدريب المديرين على إدارة المخاطر، ومساعدة المكاتب الميدانية في تقييم المخاطر التي تتعرض لها النشاطات المناطة بها. وستنهض حاجة إلى تعميم المتطلبات الأمنية لدى صياغة البرامج ووضع الميزانيات وتطبيق تدابير التخفيف الواردة في المعايير الدنيا للأمن التشغيلي، والمعايير الدنيا للأمن السكني وفقا للتدابير الخاصة بكل مقر عمل، التي يقرها نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن.

باء- عناصر لتحسين السلامة المالية والسيولة والاحتياطيات في المنظمة

(1) عرض عام للأرصدة في الحساب العام وما يتصل به من حسابات

164 - يمكن تقدير السلامة المالية للمنظمة فيما يتعلق بعناصرها الثلاثة في الحساب العام وما يتصل به من حسابات على النحو التالي:

(أ) الحساب العام الذي يعكس النتائج التاريخية التجميعية لجميع الاشتراكات على الأعضاء، والإيرادات المتنوعة وغيرها من الإيرادات والتي تقابلها المصروفات التجميعية لتنفيذ برنامج العمل؛

(ب) صندوق رأس المال العامل المرخص له بمستوى يبلغ 25.7 مليون دولار أمريكي. والغرض الرئيسي من هذا الصندوق هو تقديم سلف مالية للحساب العام لتمويل المصروفات إلى أن يتم تحصيل الاشتراكات المقررة للميزانية. ويمكن أيضا استخدام صندوق رأس المال العامل في تمويل نشاطات الطوارئ غير المنظورة في الميزانية؛

(ج) حساب الاحتياطي الخاص المرخص له بمستوى يبلغ 5 في المائة من ميزانية العمل الفعلية (ويعادل ذلك 38.3 مليون دولار أمريكي في الفترة المالية 2008-2009). ويتولى هذا الحساب الذي أنشئ بمقتضى قرار المؤتمر 77/27 في عام 1977 وجرى توسيعه بموجب قراري المؤتمر 81/13 و89/17، وتوجيه آخر من المؤتمر في 2005¹⁷، حماية برنامج العمل والميزانية من تأثيرات التكاليف الإضافية غير المدرجة في الميزانية

¹⁷ الفقرة 101 من الوثيقة REP/2005.C.

والناشئة عن التقلبات المعاكسة في أسعار الصرف والاتجاهات التضخمية غير المدرجة في الميزانية. ويمكن لحساب الاحتياطي الخاص أن يقدم سلفاً على أساس الرد للحساب العام.

165 - وفيما يلي موجز للأرصدة في الحساب العام وما يتصل به من حسابات في 31 ديسمبر/كانون الأول 2008 (غير مراجعة)¹⁸:

الجدول 8: الحساب العام وما يتصل به من حسابات في 31 ديسمبر/كانون الأول 2008

بملايين الدولارات الأمريكية	
(412.7)	الحساب العام (العجز)
0.0	صندوق رأس المال العامل
15.9	حساب الاحتياطي الخاص
(396.8)	مجموع الحساب العام وما يتصل به من حسابات (العجز) في 31 ديسمبر/كانون الأول 2008

166 - ويمثل الرصيد الصافي لمجموع الحساب العام وما يتصل به من حسابات في 31 ديسمبر/كانون الأول 2008 انخفاضا قدره 424.2 مليون دولار أمريكي لدى مقارنته بالأرصدة المالية في 31 ديسمبر/كانون الأول 1997، وهو التاريخ الذي أبلغت فيه المنظمة آخر مرة عن وجود رصيد موجب من الأموال قدره 27.4 مليون دولار أمريكي. وفيما يلي موجز للعوامل الرئيسية التي أسهمت في هذا الانخفاض:

الجدول 9: العجز في الحساب العام وما يتصل به من حسابات في 31 ديسمبر/كانون الأول 2008

بملايين الدولارات الأمريكية	
27.4	مجموع الفائض في الحساب العام وما يتصل به من حسابات في 31 ديسمبر/كانون الأول 1997*
139.0	الانخفاض في الاعتمادات الخاصة بالاشتراكات
(519.6)	تكاليف الخدمة السابقة غير الممولة للتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة وصندوق مدفوعات نهاية الخدمة
(59.3)	المصروفات غير المدرجة في الميزانية
15.7	الفوائض/العجز الأخرى في 1998-2007 (صافي)
(396.8)	مجموع العجز في الحساب العام وما يتصل به من حسابات في 31 ديسمبر/كانون الأول 2008

* الوثيقة C99/5، صفحة 5

الانخفاض في الاعتمادات بشأن الاشتراكات

167 - كانت سياسة المنظمة قبل الفترة 2006-2007 هي قيد اعتماد مقابل 100 في المائة من المبلغ المستحق من الاشتراكات القابلة للقبض من الدول الأعضاء إلى أن يأتي الوقت الذي يتم فيه تحصيل هذه الاشتراكات. وعدلت المنظمة من سياستها ابتداء من الفترة 2006-2007 لا يتم بمقتضاها قيد هذا الاعتماد إلا فيما يتعلق بالاشتراكات التي لا تعتبر

¹⁸ الصفحة 4 من الوثيقة FC 126/7.

في ظروف استثنائية أنها قابلة للتحويل. وأسفر الانخفاض في هذا الاعتماد عن تحسين في رصيد الحساب العام بمبلغ 139 مليون دولار أمريكي.

تكاليف الخدمة السابقة غير الممولة للتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة وصندوق مدفوعات نهاية الخدمة

168 - قيدت المنظمة باطراد خلال الفترة منذ عام 1997 القيمة الكاملة للالتزامات الخدمة السابقة المتصلة بخطة التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة وصندوق مدفوعات نهاية الخدمة على النحو الذي حدده التقييم الاكتواري الخارجي. وكان التأثير التجميعي الصافي على العجز في الحساب العام نتيجة للإعتراف بالالتزامات الخدمة السابقة الزائدة عن الاشتراكات الإضافية الصادرة لتمويل هذه الالتزامات خلال هذه الفترة يبلغ 519.6 مليون دولار أمريكي¹⁹ في نهاية 2008.

المصروفات غير المدرجة في الميزانية

169 - كان هناك، خلال الفترة منذ 1998، مصروفات غير مدرجة في الميزانية يبلغ مجموعها 59.3 مليون دولار أمريكي لا يقابلها تمويل وأسهمت في تدهور مجموع العجز في الحساب العام وما يتصل به من حسابات:

(أ) رخص قرارا المؤتمر 97/7 و 99/3 للمدير العام تغطية تكاليف إعادة توزيع الموظفين وانتهاء الخدمة بما يزيد عن الاعتمادات الصافية للميزانية المعتمدة للفترتين 1998-1999 و 2000-2001 على التوالي. وقيدت التكاليف ذات الصلة البالغة 10.6 مليون دولار أمريكي²⁰ و 8.4 مليون دولار أمريكي²¹ على الحساب العام؛

(ب) قيدت على الحساب العام دون تمويل مقابل المدفوعات الزائدة عن المبالغ التي حددها التقييم الاكتواري لصندوق مدفوعات نهاية الخدمة والتي بلغت 9.4 مليون دولار أمريكي²² في الفترة 2002-2003؛ و 2.9 مليون دولار أمريكي في الفترة 2004-2005²³؛ و 8.2 مليون دولار أمريكي في الفترة 2006-2007²⁴؛

(ج) قيدت على الحساب العام تكاليف الخدمة الجارية غير المدرجة في الميزانية والبالغة 13.4 مليون دولار أمريكي⁷ بخصوص التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة دون تمويل مقابل في 2006-2007؛

¹⁹ كان مجموع الالتزامات غير الممولة المبلغ في 31 ديسمبر/كانون الأول 2008 يبلغ بالنسبة للتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة 736.8 مليون دولار أمريكي (الفقرة 14) وبالنسبة لصندوق مدفوعات نهاية الخدمة 50.6 مليون دولار أمريكي. وتتضمن هذه الأرصدة أيضا خسائر اكتوارية غير مسجلة قدرها 312.3 مليون دولار أمريكي لم تقيد بعد على الحساب العام وتغطيها مخصصات الأصول الاستثمارية طويلة الأجل المجنبة لتمويل الالتزامات.

²⁰ الوثيقة C 2001/5، ص 14، الملاحظة 11

²¹ الوثيقة C 2003/5، ص 10، الملاحظة 10

²² الوثيقة C 2007/5A، ص 12، الملاحظة 10

²³ الوثيقة C 2007/5A، ص 12، الملاحظة 9

²⁴ الوثيقة C 2009/5A، ص 7، الحاشية 6

(د) قيد مبلغ قدره 6.4 مليون دولار أمريكي²⁵ على حساب الاحتياطي الخاص في 2006-2007 لتغطية جزء من الزيادة غير المنتظرة في مرتبات فئة الخدمات العامة في المقر الرئيسي.

170 - وفي حين أن التغيير في السياسة المحاسبية للمنظمة بشأن الاعتمادات مقابل اشتراكات القبض من الدول الأعضاء قد أسفر عن تحسن في رصيد الحساب العام قدره 139 مليون دولار أمريكي، فإن ارتفاع مستوى الاشتراكات المقررة المستحقة ظل يمثل عاملاً من أهم العوامل التي تؤثر في السيولة لدى المنظمة. فقد بلغ مجموع الاشتراكات المستحقة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2008 مقدار 160.4 مليون دولار أمريكي. ومن الواضح أن المنظمة مازالت معرضة بشدة لحالات عجز نقدي نتيجة لارتفاع مستوى المتأخرات من الاشتراكات عن السنوات السابقة والتأخيرات في سداد الاشتراكات الحالية وعدم كفاية الاحتياطات النقدية.

(2) الاحتياجات اللازمة لموازنة العجز في الحساب العام وتجنب حالات النقص في السيولة

171 - لن تتمكن المنظمة من تحسين حالة التدفق النقدي في المستقبل أو تعالج بصورة كافية العجز المتراكم في إطار الحساب العام ما لم تتخذ الأجهزة الرئاسية تدابير هامة للنهوض بتوقيت سداد الاشتراكات المقررة، واسترجاع شبكات الأمان مثل صندوق رأس المال العامل وحساب الاحتياطي الخاص ومعالجة الالتزامات غير الممولة. ويقدم هذا القسم تقييماً كمياً للاحتياجات اللازمة لتوفير الاستقرار على الأقل للعجز في الحساب العام من خلال معالجة الالتزامات غير الممولة المتكررة على النحو المبين في حسابات المنظمة (التزامات الخدمة السابقة بشأن التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة وصندوق مدفوعات نهاية الخدمة) واسترجاع شبكات الأمان لتجنب النقص في السيولة عن طريق تجديد الاحتياطات لمرة واحدة (صندوق رأس المال العامل وحساب الاحتياطي الخاص).

172 - وفي الجدول 10، يقتصر الحد الأدنى للتمويل الإضافي على تلك المجالات التي تلقت الأمانة بشأنها توجيهها إيجابياً من الأجهزة الرئاسية، في حين أن التمويل الإضافي المنشود لمعالجة أوضاع السلامة المالية والسيولة يعكس تقدير الأمانة للاحتياجات الفعلية للنهوض بالسلامة المالية للمنظمة²⁶.

173 - يتألف التمويل الإضافي الأدنى مما يلي:

- 6.4 مليون دولار أمريكي لإعادة المبالغ المعادلة للجزء من الزيادة في مرتبات فئات الخدمات العامة في المقر الرئيسي غير المدرجة في الميزانية إلى حساب الاحتياطي الخاص حسبما أوصى المجلس بالفعل في دورته الحادية والثلاثين بعد المائة في نوفمبر/تشرين الثاني 2006؛

²⁵ الوثيقة C/2003/5، ص 10، الحاشية 10

²⁶ ستجري المنظمة استعراضاً كاملاً لوظيفة الاحتياطات والغرض منها ومعاملتها المحاسبية في سياق تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وستقدم المقترحات الخاصة بمراجعتها إلى الأجهزة الرئاسية.

- 25.2 مليون دولار أمريكي²⁷ لالتزامات الخدمة السابقة المتعلقة بالتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة وفقاً للمبدأ الذي وضعه المجلس في نوفمبر/تشرين الثاني 2005 بأن "يوصى بالتمويل بنفس المستوى الذي وضعته أحدث عمليات التقييم الاكتواري، للفترات المالية القادمة".

174 - وكما جرى تلخيصه في الجدول 10، تتراوح متطلبات معالجة السلامة المالية للمنظمة بين 31.6 مليون دولار أمريكي للتمويل الإضافي الأدنى (تمشيا مع التوجيه الصادر من الأجهزة الرئاسية) و163.0 مليون دولار أمريكي للتمويل الإضافي المنشود (يمثل تقدير الأمانة للاحتياجات اللازمة لتحسين سلامة المنظمة بدرجة كبيرة وبسرعة). وترد إيضاحات ذلك فيما يلي بالنسبة لكل عنصر من العناصر المدرجة في الجدول.

الجدول 10: الاحتياجات الإضافية لمعالجة السلامة المالية للمنظمة

بملايين الدولارات الأمريكية		عناصر لتحسين السلامة المالية والسيولة والاحتياطيات
التمويل الإضافي الأدنى	التمويل الإضافي المنشود	
في 2010-2011	في 2010-2011	
		الاحتياجات المتكررة للالتزامات ذات الصلة بالموظفين:
25.2	46.4	تمويل التزامات الخدمة السابقة للتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة
0.0	29.0	تمويل التزامات الخدمة السابقة لصندوق مدفوعات نهاية الخدمة
25.2	75.4	المجموع الفرعي للاحتياجات من التمويل الإضافي المتكرر للالتزامات ذات الصلة بالموظفين
		المتطلبات لمرة واحدة لتجديد الاحتياطيات
0.0	49.3	صندوق رأس المال العامل
6.4	38.3	حساب الاحتياطي الخاص
6.4	87.6	المجموع الفرعي للمتطلبات لمرة واحدة لبناء الاحتياطيات
31.6	163.0	مجموع الاحتياجات الإضافية

تمويل التزامات الخدمة السابقة للتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة

175 - تمثل التزامات الخدمة السابقة للتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة حصة المنظمة في تكاليف مطالبات التأمين الصحي التي يتعين أن تسدها نيابة عن المتقاعدين طوال فترة العمر المتوقعة لهم استناداً إلى خدماتهم السابقة مع المنظمة. وينبغي التمييز بينها وبين تكاليف الخدمة الجارية²⁸، التي هي عنصر معياري في تكاليف الموظفين، وتغطيتها في كل فترة مالية اعتماداً في ميزانية البرنامج العادي.

176 - ولم يحدث أبداً أن تمت تغطية التزامات الخدمة السابقة للتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة من اعتمادات الميزانية أو برنامج العمل. ففي حين يوفر برنامج العمل والميزانية التمويل لتكاليف الخدمة الحالية (أي المبالغ التي

²⁷ استناداً إلى فترة الاهتلاك الأصلية للتمويل الكامل على 30 سنة، مع تعديل التاريخ المستهدف إلى 2038.

²⁸ ترتفع تكاليف الخدمة الجارية سنوياً حيث أن الموظفين الحاليين يقدمون خدماتهم مقابل هذه المنافع التي ستسدد في المستقبل.

سيحققها الموظفون خلال الفترة المالية الجارية)، لا تتوافر آلية تمويل لتمويل ذلك الجزء من الالتزامات الذي يحققه الموظفون في فترات سابقة (أي التزامات الخدمة السابقة). ووافق المؤتمر، ابتداء من الفترة المالية 2004-2005 على اشتراكات إضافية منفصلة لتمويل التزامات الخدمة السابقة للتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة. ولاحظت لجنة المالية أن الاشتراكات التي تسدد كل سنتين البالغة 14.1 مليون دولار أمريكي لتمويل الخدمة السابقة للتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة، التي وافق عليها المؤتمر أولاً في نوفمبر/تشرين الثاني 2003، مازالت أقل من التمويل اللازم كل سنتين لتوفير التمويل الكامل للالتزامات بحلول عام 2027 باستخدام فترة الاهتلاك الأصلية البالغة 30 عاماً والتي تبدأ في 1998.

177 - واستناداً إلى أحدث تقييم اكتواري، بلغ مجموع الالتزامات غير الممولة للتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2008 مقدار 736.8 مليون دولار أمريكي²⁹. واستذكرت لجنة المالية، خلال دورتها السادسة والعشرين بعد المائة في مايو/أيار 2009، مشورة المجلس بمعالجة هذه الالتزامات على مدى أطول باتباع استراتيجيات لضمان التمويل الكامل لالتزامات المنظمة الكبيرة. وسلمت اللجنة بأنه يتعين توفير تمويل إضافي لالتزامات التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة، ووافقت على تقديم توصيتها للمجلس بزيادة الاشتراكات الإضافية في سياق برنامج العمل والميزانية للفترة 2010-2011 مع ملاحظة اشتراكات الموظفين الحاليين بمرور الوقت والتعديل المحتمل للتاريخ المستهدف لتوفير التمويل الكامل للالتزامات.

178 - وأجريت دراسة في يونيو/حزيران 2009 بواسطة الخبراء الإكتواريين في المنظمة لتقييم تأثير التغييرات في التواريخ المستهدفة للتمويل الكامل للتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة استناداً إلى البيانات والافتراضات والطرائق المستخدمة في تقييم 31 ديسمبر/كانون الأول 2008. ويرد موجز لهذه الدراسة في الجدول 11 الذي يبرز أن التمويل الإضافي لفترة السنتين اللازم للتاريخ المستهدف الأصلي وهو عام 2027 يبلغ 46.4 مليون دولار أمريكي، في حين أن التمويل الإضافي لفترة السنتين استناداً إلى الفترة المعتمدة في الأصل وهي 30 عاماً، والتي أعيد تحديدها الآن لتغطية التاريخ المستهدف لعام 2038 يبلغ 25.2 مليون دولار أمريكي.

الجدول 11: خيارات التمويل لالتزامات الخدمة السابقة للتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة

بملايين الدولارات الأمريكية		
أعيد التحديد إلى 30 عاماً	الجدول الزمني الحالي	
30 سنة	18 سنة	فترة الاهتلاك
2038	2027	السنة المستهدفة ³⁰
39.3	60.5	التمويل اللازم كل سنتين ابتداء من الفترة 2010-2011 ³¹
14.1	14.1	التمويل الحالي لفترة السنتين
25.2	46.4	التمويل الإضافي اللازم

²⁹ يرجى الرجوع إلى الوثيقة FC 126/8، 2008، تقييم الاكتواري للالتزامات الخاصة بالموظفين، ص 8، الجدول 4.

³⁰ لأغراض الدراسة، تفترض جميع الخيارات أن تاريخ البدء للتمويل هو 1 يناير/كانون الثاني 2009.

³¹ تعترف احتياجات التمويل بالإعانات المشتركة لتكاليف مطالبات التقاعد الطبية من اشتراكات الموظفين الحاليين (يرجى الرجوع إلى الوثيقة FC126-8، الفقرتان 18-19) والمدفوعات المقابلة من المنظمة لهؤلاء الموظفين

179 - وكما هو الحال بالنسبة لأي توقعات إكتوارية طويلة الأجل، يوجد عنصر عدم يقين كامن يتعلق بالتكاليف النهائية للخطة. ويمكن أن يسفر الانحراف عن افتراضات التقييم عن تغييرات في الالتزامات النهائية والاشتراكات اللازمة في المستقبل³².

تمويل التزامات الخدمة السابقة لصندوق مدفوعات نهاية الخدمة

180 - مدفوعات نهاية الخدمة هي المدفوعات التي تقدم مع انتهاء خدمة الموظف بما في ذلك الإجازات السنوية المستحقة، ومنحة العودة للوطن وتعويضات نهاية الخدمة وتكاليف السفر إلى الوطن التي تنشأ عندما تنتهي خدمة الموظفين في المنظمة. وتعكس الالتزامات في أي نقطة زمنية تقديراً إكتوارياً للمبالغ التي يكتسبها الموظفون الحاليون. وفي حين يوفر برنامج العمل والميزانية التمويل لتكاليف الخدمة الجارية (أي المبالغ التي سيحققها الموظفون خلال الفترة المالية) لا تتوافر أية آلية تمويل لتمويل ذلك الجزء من الالتزامات الذي يحققه الموظفون في فترات سابقة (أي التزامات الخدمة السابقة). وقد بلغت التزامات الخدمة السابقة لصندوق مدفوعات نهاية الخدمة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2008 مقدار 50.6 مليون دولار أمريكي³⁴، وتحقق التدفقات النقدية الزائدة عن التمويل المقدم في برنامج العمل والميزانية لتكاليف الخدمة الجارية لصندوق مدفوعات نهاية الخدمة، في الوقت الحاضر، عجزاً هيكلياً في الحساب العام إلى أن يتم وضع نهج تمويل لهذه الالتزامات.

181 - ولم تحدث أبداً تغطية هذه الالتزامات غير الممولة للخدمة السابقة من اعتمادات الميزانية أو برنامج العمل. لذا فإن التزامات الخدمة السابقة في حاجة إلى معالجة بنفس الطريقة التي تعالج بها التزامات الخدمة السابقة للتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة. واستناداً إلى نتائج الدراسة عن التاريخ المستهدف المشار إليه أعلاه، يقدم الجدول 12 أدناه التمويل اللازم في الفترة 2010-2011 استناداً إلى تواريخ مستهدفة مختلفة لتحقيق التمويل الكامل. ففي الجدول يبلغ التمويل الإضافي المنشود لتحقيق التاريخ المستهدف الأصلي وهو 2012 مقدار 29.0 مليون دولار أمريكي. ونظراً لعدم توافر آلية للتمويل في الوقت الحاضر لصندوق مدفوعات نهاية الخدمة، ولم تقدم الأجهزة الرئاسية بعد توجيهها إيجابياً بشأن هذه المسألة، فإن سيناريو التمويل الأدنى المبين في الجدول لا يعالج تمويل هذه الالتزامات في الفترة 2010-2011. ولهذا النهج تأثير معاكس على الحالة المالية للمنظمة على النحو المبين أدناه.

³² يجري مكتب خارجي تقييم إكتوارياً للخطة على أساس سنوي لتحديث تقديرات الالتزامات الشاملة والاحتياجات من التمويل.

³⁴ يرجى الرجوع إلى الوثيقة 2008-FC126 التقييم الإكتواري للالتزامات ذات الصلة بالموظفين، ص 8، جدول 4.

الجدول 12 : خيارات التمويل لالتزامات الخدمة السابقة لصندوق مدفوعات نهاية الخدمة

بملايين الدولارات الأمريكية		الجدول الزمني الحالي	
إعادة التحديد لفترة 15 سنة	إعادة التحديد لفترة 20 سنة		
15 سنة	20 سنة	4 سنوات	فترة الاهتلاك
2023	2028	2012	السنة المستهدفة*
8.8	7.0	29.0	التمويل اللازم كل سنتين اعتباراً من 2010-2011
0	0	0	التمويل الحالي لفترة السنتين
8.8	7.0	29.0	التمويل الإضافي اللازم

* باستخدام فترة الاهتلاك الأصلية البالغة 15 عاماً والتي بدأت في 1998

تجديد صندوق رأس المال العامل

182 - تلجأ المنظمة إلى الاقتراض الخارجي لتغطية النقص في السيولة بعد أن تكون قد استخدمت بالكامل صندوق رأس المال العامل، بالإضافة إلى أي أرصدة متوافرة في حساب الاحتياطي الخاص. وقد ظلت هذه الاحتياطات تثبت على مدى عدة سنوات عدم كفايتها لتجنب اللجوء إلى الاقتراض الخارجي. وكان قد سبق أن أبلغت لجنة المالية بأن التعامل مع الاحتياجات التشغيلية للنقد في مواجهة التأخيرات المستمرة في سداد اشتراكات الدول الأعضاء، يقتضي زيادة صندوق رأس المال العامل إلى 75 مليون دولار أمريكي من خلال اشتراكات لمرة واحدة على الأعضاء بمبلغ يعادل نحو شهرين من التوقعات النقدية للبرنامج العادي.

183 - والمستوى المرخص به في الوقت الحاضر لصندوق رأس المال العامل والبالغ 25.7 مليون دولار أمريكي لا يكفي لتغطية حتى شهر واحد من التدفقات النقدية وما لم يتحسن نمط سداد اشتراكات الدول الأعضاء بدرجة كبيرة في الفترة 2010-2011، مع ترك صندوق رأس المال العامل عند مستواه الحالي فإن الأمر سوف ينطوي على مخاطر الاقتراض التجاري الخارجي لتنفيذ البرنامج المعتمد. ويعتبر فرض اشتراكات لمرة واحدة على الأعضاء بمبلغ 49.3 مليون دولار أمريكي للوصول بصندوق رأس المال العامل إلى 75 مليون دولار أمريكي أمراً مستصوباً حيث أنه سيوفر شبكة أمان عالية قبل اللجوء إلى الاقتراض الخارجي.

تجديد حساب الاحتياطي الخاص

184 - كان الرصيد في حساب الاحتياطي الخاص في 31 ديسمبر/كانون الأول 2008 يبلغ 15.9 مليون دولار أمريكي يتألف بالدرجة الأولى من مكاسب تراكمية غير متحققة من أسعار الصرف لدى إعادة تقدير الأرصدة غير النقدية ومكاسب أسعار الصرف المتحققة من تحويل المعاملات باليورو غير المدعومة بموارد نقدية حقيقية³⁵. وكما سبق أن أبلغت لجنة المالية فإن المنظمة سوف تجري استعراضاً لوظيفة الاحتياطي والغرض منها ومعاملتها المحاسبية في سياق تنفيذ

³⁵ الوثيقة CL 136/8، الفقرة 32 (ي)

المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وخاصة فيما يتعلق بتحويل المكاسب/الخسائر ذات الصلة بأسعار الصرف إلى حساب الاحتياطي الخاص وسوف تقدم إلى الأجهزة الرئاسية مقترحات لتعديل حساب الاحتياطي الخاص.

185 - وكما أوصت لجنة المالية في دورتها الخامسة عشرة بعد المائة في سبتمبر/أيلول 2006³⁶ والمجلس في دورته الحادية والثلاثين بعد المائة في نوفمبر/تشرين الثاني 2006³⁷، يطلب تمويل إضافي أدنى قدره 6.4 مليون دولار أمريكي لإعادة إلى الحساب الاحتياطي الخاص المبلغ المعادل للجزء من الزيادة في مرتبات فئة الخدمات العامة غير المدرجة في الميزانية في المقر الرئيسي في 2006-2007. ولدى النظر في هذه المسألة، قرر المؤتمر في عام 2007 إرجاء تجديد حساب الاحتياطي الخاص بمبلغ 6.4 مليون دولار أمريكي وإعادة تقييم الوضع في مؤتمر عام 2008³⁸.

186 - مستوى الميزانية المعتمدة. وإذا افترض عدم توافر رصيد نقدي في حساب الاحتياطي الخاص في نهاية الفترة المالية وينص قرار المؤتمر 81/13 على ضرورة احتفاظ حساب الاحتياطي الخاص لمستوى يعادل 5 في المائة من مجموع ميزانية العمل الفعلية للمنظمة. وكان المؤتمر قد رخص بالتجديد السابق لحساب الاحتياطي الخاص من خلال اشتراكات خاصة على الدول الأعضاء في عام 1991 (القرار 91/16) بمبلغ 28 مليون دولار أمريكي. ومن المستصوب تجديد الاحتياطي إلى المستوى المرخص به من خلال اشتراكات خاصة لمرة واحدة مع اعتماد مستوى الاشتراكات على أحدث رصيد للحساب وعلى، فسوف يقتضي ذلك اشتراكات في حدود 38.3 مليون دولار أمريكي لتحقيق التجديد الكامل للحساب ليصل إلى 5 في المائة من ميزانية العمل الفعلية (استناداً إلى أرقام الميزانية المعتمدة للفترة 2008-2009).

جيم- موجز عن الطلب

موجز عن الطلب الإجمالي على الموارد

187- فيما يلي عرض عام للكيفية التي ستؤثر بها هذه الخطة، التي توفر متطلبات التمويل لتنفيذ برنامج العمل للفترة المالية 2008-2009 من جميع مصادر التمويل ومتطلبات التعامل مع الصحة المالية، وحالة السيولة والاحتياطيات، على الالتزامات المالية للأعضاء في المستقبل.

³⁶ الوثيقة CL 131/7، الفقرة 42

³⁷ الوثيقة CL 131/REP، الفقرة 37

³⁸ القرار 2007/4.

متطلبات التمويل الإجمالية

برنامج العمل

188- يمثل برنامج العمل والميزانية هذا نظرة متكاملة لمتطلبات الموارد الإجمالية اللازمة لتنفيذ برنامج العمل والميزانية فيما يرتبط بصورة مباشرة بالخطة المتوسطة الأجل، في شكل اشتراكات مقررة ومساهمات طوعية، كما يوجزها الجدول 1.

الاعتمادات الصافية في الميزانية - الاشتراكات المقررة

189- نقطة البداية في ميزانية 2008-2009 هي مستوى 929.8 مليون دولار أمريكي اعتمادات صافية. ومن داخل الميزانية الأساسية، أعادت الإدارات برمجة الوفورات المتأخرة إلى أولويات في إطار النتائج الجديد، مع شئ من إعادة التخصيص مرة أخرى للإحصاءات، والحق في الغذاء، ونظم الوقاية في حالات الطوارئ من الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود، والثروة الحيوانية، وتغير المناخ، ومصايد الأسماك، والغابات، والتقييم، والمبادئ الأخلاقية.

190- وتقدر الزيادة في التكاليف بمبلغ 54.9 مليون دولار أمريكي للمحافظة على القوة الشرائية. وتتكون من 45.3 مليون دولار أمريكي لتكاليف الموظفين، و7 ملايين دولار أمريكي لتكاليف غير الموظفين، و2.1 مليون دولار أمريكي لتسويات عامل انقضاء الوقت في المكاتب القطرية ومكاتب الاتصال، و0.5 مليون دولار أمريكي لتسويات عامل انقضاء الوقت الأخرى.

191- واقترحت زيادة هامة في الإنفاق الرأسمالي بقيمة 10.6 مليون دولار أمريكي، انطلاقاً من الإجراءات المنصوص عليها في خطة العمل الفورية ومن توصيات الاستعراض المفصل (تكنولوجيا المعلومات وتحديث شبكة المجالات الواسعة لدعم اللامركزية، ونظام معلومات الإدارة، وتحديث نظام أوراكل).

192- ومن المقترح زيادة متطلبات الإنفاق الأمني بمبلغ 0.7 مليون دولار أمريكي، تمثل القيمة التقديرية للمصروفات الصافية المنبثقة عن استعراض المراجعة الداخلية مؤخراً والمناقشات الدائرة على نطاق أوسع في منظومة الأمم المتحدة (2.3 مليون دولار أمريكي زيادة في المصروفات في 2010-2011 يقابلها وفر قدره 1.6 مليون دولار أمريكي مرحل من مرفق الأمن من الفترة المالية 2008-2009).

193- وسيكون المبلغ الإجمالي المقترح للمحافظة على مستوى اعتمادات الميزانية الصافية (نمو حقيقي بدرجة الصفر، بالإضافة إلى ازدياد المتطلبات الرأسمالية والأمنية الرئيسية) التي ستمول من الاشتراكات المقررة، بقيمة 995.8 مليون دولار أمريكي، أي بزيادة نسبتها 7.1 في المائة عن الاعتمادات الصافية في ميزانية 2008-2009.

المساهمات الطوعية

194- تماشيا مع نهج الميزانية المتكامل الذي أيدته خطة العمل الفورية، فإن برنامج العمل المستند إلى النتائج، يشمل متطلبات تقديرية من نوعين من المساهمات الطوعية بقيمة 1 294 مليون دولار أمريكي.

(أ) مساهمات طوعية رئيسية بقيمة 275.8 مليون دولار أمريكي، تتكون من: 47.7 مليون دولار أمريكي تكاليف مرتبطة بتنفيذ خطة العمل الفورية (19.8 مليون دولار أمريكي استثمارات، و27.9 مليون دولار أمريكي تكاليف متكررة)، و228.1 مليون دولار أمريكي مقدرة للمشروعات والاحتمالات التي ترتبط ارتباطاً مباشراً ببرنامج العمل.

(ب) مساهمات طوعية أخرى من خارج الميزانية بقيمة 1 017.7 مليون دولار أمريكي، تتكون من دعم البرنامج الميداني ومساعدة الدول الأعضاء، بمبلغ تقديري قيمته 372.1 مليون دولار أمريكي وحالات الطوارئ بمبلغ 645.6 مليون دولار أمريكي.

الجدول 13: متطلبات التمويل الإجمالية في الفترة 2010-2011

(بملايين الدولارات الأمريكية، بسعر التحويل المعمول به في ميزانية 2008-2009، وهو 1 يورو = 1.36 دولار أمريكي)

المبلغ	برنامج العمل
929.8	المتطلبات بموجب الاعتمادات الصافية لبرنامج العمل
54.9	الاعتمادات الصافية لميزانية 2009-2008
11.2	الزيادة في التكاليف
995.9	المتطلبات الإجمالية للإنفاق الرأسمالي والإنفاق الأمني
	مستوى المحافظة على الاعتمادات الصافية للميزانية للفترة 2010-2011
	النسبة المئوية للتغيير في الاعتمادات الصافية 7.1 في المائة
25.9	المتطلبات من خارج الميزانية لبرنامج العمل
19.8	المساهمات الطوعية الأساسية
27.9	إجمالي الأنشطة الأساسية ذات الأولوية
202.2	خطة العمل الفورية - تكاليف استثمارية
275.8	خطة العمل الفورية - تكاليف متكررة
	أشكال دعم مباشر أخرى لبرنامج العمل
	مجموع المساهمات الطوعية الأساسية
372.1	موارد أخرى من خارج الميزانية
645.6	دعم للبرنامج الميداني/مساعدات إلى الدول الأعضاء
1 017.7	حالات الطوارئ
	مجموع المساهمات الأخرى من خارج الميزانية
1 293.5	إجمالي المطلوب بموجب المساهمات الطوعية
2 289.4	مجموع برنامج العمل المتكامل للفترة 2010-2011

تحسين الصحة المالية وحالة السيولة والاحتياطيات

195- بناء على طلب لجنة المالية، وتمشيا مع برامج العمل والميزانية السابقة، هناك مجموعتان من التدابير المطروحة لتثبيت العجز في الحساب العام وتلافي أي نقص في السيولة، ابتداء بالحد الأدنى وهو 45.7 مليون دولار أمريكي وحتى المستوى المفضل وهو 177.1 مليون دولار أمريكي، وهو ما ينبغي تمويله من الاشتراكات المقررة، على الوجه التالي:

- المتطلبات المتكررة الإجمالية لتسديد الاستحقاقات المتعلقة بالموظفين [التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة وصندوق مدفوعات نهاية الخدمة، عن استحقاقات الخدمة السابقة] في حدود ما بين 25.2 مليون دولار أمريكي إلى 75.4 مليون دولار أمريكي. وتضاف هذه الأرقام إلى مستوى التمويل المعتمد للفترة 2008-2009 وقدره 14.1 مليون دولار أمريكي؛
- تعويض صندوق رأس المال العامل وحساب الاحتياطي الخاص لمرة واحدة بمبلغ يتراوح بين 6.4 مليون دولار أمريكي (حساب الاحتياطي الخاص فقط لزيادة مرتبات موظفي الخدمات العامة التي دفعت في الفترة 2006-2007) إلى 87.6 مليون دولار أمريكي (لتجديد موارد الصندوق والحساب بالكامل).

196- إن مستوى التمويل الإجمالي المفضل وهو 163 مليون دولار أمريكي سوف يحسن بصورة سريعة من الصحة المالية للمنظمة في الفترة 2010-2011. ومع ذلك، فإن الحد الأدنى من التمويل الإجمالي المقترح مطروح هنا تمشيا مع التوجيه الإيجابي الذي جاء بالفعل من الأجهزة الرئاسية، ويتكون من:

- 6.4 مليون دولار أمريكي تعاد إلى حساب الاحتياطي الخاص، تعادل جزء من الزيادة في مرتبات موظفي الخدمة العامة غير المدرجة في ميزانية المقر، بناء على توصية المجلس في دورته الحادية والثلاثين بعد المائة في شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2006؛
- مبلغ 25.2 مليون دولار أمريكي للتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة عن استحقاقات الخدمة السابقة، تمشيا مع المبدأ الذي أرساه المجلس في نوفمبر/تشرين الثاني 2005، وهو "التوصية بالتمويل في الفترات المالية التالية بنفس المستوى الذي تحدده التقديرات الاكتوارية الأخيرة".

197- ويلخص الجدول 14 أدناه الحد الأدنى من المتطلبات اللازمة لتحسين الصحة المالية، وحالة السيولة والاحتياطيات في 2010-2011.

الجدول 14: عناصر تحسين الصحة المالية للمنظمة وحالة السيولة والاحتياطيات (بآلاف الدولارات الأمريكية)

عناصر تحسين الصحة المالية للمنظمة وحالة السيولة والاحتياطيات في 2008-2009	
14.1	تمويل استحقاقات الخدمة السابقة في التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة في الفترة 2008-2009
25.2	زيادة متطلبات تمويل التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة للفترة 2010-2011
39.3	الحد الأدنى لمتطلبات استحقاقات الخدمة السابقة للتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة (متطلبات متكررة)
6.4	تعويض حساب الاحتياطي الخاص (لمرة واحدة)
45.7	الحد الأدنى للمتطلبات اللازمة لتحسين الصحة المالية للمنظمة في 2010-2011

دال- هيكل الأبواب ومشروع قرارات المؤتمر

الخلفية

198 – تنص المادة 3 من اللائحة المالية بشأن الميزانية على أن يعد المدير العام تقديرات ميزانية الفترة المالية على أساس ميزانية برامجية موزعة على أبواب وأهداف برامجية وحيثما يكون ضروريا على برامج وبرامج فرعية. ويوافق المؤتمر على الميزانية من خلال القرار الخاص باعتمادات الميزانية على مستوى الأبواب.

199 – وتنص المادة 4 من اللائحة المالية بشأن اعتمادات الميزانية على الإدارة المالية للاعتمادات المعتمدة، بما في ذلك مسؤولية المدير العام عن إدارة الاعتمادات حتى تتبع الإلتزامات والمصروفات، بصفة عامة، الخطط المالية التي يتوخاها برنامج العمل والميزانية الذي يعتمده المؤتمر، وأن توافق لجنة المالية أو المجلس مقدما على الاحتياجات إلى النقل فيما بين الأبواب.

200 – ويذكر أن القرار الخاص باعتمادات الميزانية خلال الفترتين المائيتين 2000-2001 و 2004-2005 كان يتضمن 7 أبواب. وعُدل هيكل الأبواب للفترة المالية 2006-2007 بطريقتين (1) دمج الأبواب السبعة في ستة أبواب بمقتضى الإصلاحات في المنظمة (قرار المؤتمر 2005/6)؛ (2) إنشاء بابين جديدين للأغراض الخاصة عن الإنفاق الرأسمالي (قرار المؤتمر 2003/10)، والإنفاق الأمني (قرار المؤتمر 2005/5).

201 – وكما جرت المناقشة مع مجموعات العمل التابعة للجنة المؤتمر المعنية بمتابعة التقييم الخارجي المستقل في عام 2008، يتعين تحديد هيكل جديد للأبواب في برنامج العمل والميزانية للفترة المالية ابتداء من الفترة 2010-2011 تمشيا مع إطار النتائج الجديد لأغراض القرار الخاص باعتمادات الميزانية. وأشارت مجموعات العمل إلى أنه يتعين على هيكل الأبواب أن (أ) يوضح التقسيم بين التكاليف الفنية والتكاليف الإدارية (ب) يتيح المرونة أمام الإدارة لتنفيذ الأهداف الاستراتيجية والتصدي لأي قضايا ناشئة (ج) تجنب أي اتجاه نحو سوء الإدارة من جانب الأجهزة الرئاسية. وفي نفس الوقت، أشارت إلى أن من الضروري أن يتيح هيكل الأبواب الإشراف الكافي من جانب الجهاز الرئاسي فيما يتعلق بالمقترحات الهامة المتعلقة بنقل الموارد فيما بين الأولويات.

202 – وعلاوة على ذلك، رأت لجنة المالية خلال دورتها في مايو/ أيار 2009 أنه يتعين أن يقدم مشروع القرار الخاص باعتمادات الميزانية بطريقة تختلف عما كان الحال في السابق لكي تعاد مواءمته مع الأهداف الاستراتيجية والوظيفية المحددة حديثا مع ضمان المرونة في نفس الوقت لتحقيق التنفيذ الفعال، وأشارت إلى أن الأمانة ستقدم مشروع القرار الخاص باعتمادات الميزانية هذا إلى اللجنة خلال اجتماعها في يوليو/ تموز³⁹.

³⁹ الفقرة 63 من الوثيقة، CL 136/8.

203 - وبناء على المبادئ المحددة أعلاه، تقدم الأمانة فيما يلي خيارين مقترحين لهيكل الأبواب يوفق بين القرار الخاص باعتمادات الميزانية وهيكل برنامج العمل والميزانية، وعملية التخطيط المستندة إلى النتائج.

الخيار 1 لأبواب الميزانية

204 - ستجري صياغة الهيكل على أساس باب لكل هدف إستراتيجي ووظيفي (13 بابا) وخمسة أبواب لكل بند خاص (ممثليات المنظمة، وبرنامج التعاون التقني، والإنفاق الرأسمالي ومصروفات الأمن والمصروفات الطارئة) على النحو المفصل في مشروع قرار المؤتمر الخاص باعتمادات الميزانية للفترة 2010-2011: الخيار 1 أدناه.

205 - ويتمثل الغرض الشامل من هذا الهيكل في ربط الميزانية بوضوح ببرنامج العمل الذي سينفذ على أساس إطار النتائج على مستوى الأهداف. ويجري التمييز بوضوح بين العمل الفني وغيره من الأعمال الفنية التي تنفذ لدعم الوظائف الأساسية في أبواب منفصلة (1 إلى 12) وتحدد التكاليف الإدارية والعامة بوضوح في الباب 13 (الهدف الوظيفي خاء). وتعرض ممثليات المنظمة وبرنامج التعاون التقني في بابين منفصلين لأغراض الميزانية، وستجري زيادة بلورة مساهمتهما في إطار النتائج خلال دورة التنفيذ، وتوضع تفاصيلهما في التقارير المتعلقة بتنفيذ البرامج. وتظل الأبواب ذات الأغراض الخاصة عن المصروفات الطارئة والإنفاق الرأسمالي والإنفاق الأمني كما هي إلا أنها ستكون بأرقام أبواب جديدة (16 و 17 و 18).

206 - وفي حين أن هذا المستوى من التقسيم يوفر نظرة شاملة وواضحة إلى الميزانيات والمصروفات مقابل إطار النتائج، فإن من المهم ضمان أن تحتفظ الإدارة بالمرونة الكافية في التسليم مقابل الأهداف الاستراتيجية، وتجنب أي سوء إدارة من جانب الأجهزة الرئاسية ولا سيما فيما يتعلق بالاحتياجات إلى عمليات النقل بين الأبواب التي ستوافق عليها مقدما لجنة المالية أو المجلس (المادة 4.5 ب) من اللائحة المالية.

207 - ولذا اعتُبر، كجزء من الخيار 1، أن من الضروري إدراج مادة في القرار الخاص باعتمادات الميزانية تمنح المدير العام المرونة، بصرف النظر عن المادة 4.5 ب من اللائحة المالية ليرخص بعمليات النقل فيما بين أبواب الميزانية حتى نسبة مئوية معينة. وتجدد الملاحظة بأن لدى منظمة الصحة العالمية مادة مماثلة في قرارها الخاص باعتمادات الميزانية يوفر المرونة للمدير العام بحد أقصى قدره 10 في المائة.

208 - وفيما يلي الصياغة المقترحة للإدراج في القرار الخاص باعتمادات الميزانية:

بصرف النظر عن أحكام المادة 5.4 ب من اللائحة المالية، يرخص للمدير العام إجراء عمليات نقل بين أبواب الميزانية حتى مبلغ لا يتجاوز 5 في المائة من المبلغ المخصص للباب الذي تجري منه عملية النقل. وتبلغ جميع عمليات النقل هذه في تقارير الميزانية للفترة 2010-2011، وتجري أي عمليات نقل أخرى ضرورية، وتبلغ وفقا لأحكام المادة 5.4 ب من اللائحة المالية.

الخيار 2 لأبواب الميزانية

209- يتألف الخيار 2 من ثلاثة أبواب للأهداف الاستراتيجية البالغ عددها 11 هدفاً، وبابين للأهداف الوظيفية وخمسة أبواب للبنود الخاصة (ممثليات المنظمة القطرية، وبرنامج التعاون التقني، والإنفاق الرأسمالي، والأمن، والمصروفات الطارئة) على النحو المفصل في مشروع قرار المؤتمر الخاص باعتمادات الميزانية للفترة 2010-2011: الخيار 2 أدناه.

210 - والفرق عن الخيار 1 هو العرض المدمج بدرجة أكبر للأهداف الاستراتيجية. ويعرض الباب 1 الأهداف الاستراتيجية ألف وباء وجيم وهاء واو ويركز على الإنتاج المستدام للأغذية وإدارة الموارد الطبيعية. ويتناول الباب 2 تحسين الأمن الغذائي وسلامة الأغذية (الهدفان الإستراتيجيان دال وحاء) ويشمل الباب 3 سبل المعيشة والتكافؤ في المناطق الريفية (الأهداف الإستراتيجية زاي وحاء وكاف ولام).

211 - ويمكن بهذا العرض الإجمالي، استيعاب الشواغل الخاصة بإدارة المرنّة للموارد دون حاجة إلى التفاوض عن المادة 5.4 (ب) من اللائحة المالية ولن تكون هناك حاجة إلى البند الإضافي في القرار الخاص باعتمادات الميزانية.

الجدول 15 – الهيكل المقترح لأبواب الميزانية

الباب	برنامج العمل والميزانية للفترة 2008-2009	برنامج العمل والميزانية للفترة 2010-2011 (الخيار 1)	برنامج العمل والميزانية للفترة 2010-2011 (الخيار 2)
1	الحكومة المؤسسية	ألف- التكثيف المستدام للإنتاج المحصولي	الإنتاج المستدام للأغذية وإدارة الموارد الطبيعية (الأهداف الاستراتيجية ألف وباء وجيم وهاء وواو)
2	نظم الأغذية والزراعة المستدامة	باء- زيادة الإنتاج الحيواني المستدام	تحسين الأمن الغذائي وسلامة الأغذية (الهدفات الإستراتيجيان دال وحاء)
3	تبادل المعارف والسياسات والدعوة	ج- إدارة مصائد الأسماك وموارد تربية الأحياء المائية واستخدامها المستدام	سبل المعيشة والتكافؤ في الريف (الأهداف الاستراتيجية زاي وحاء وكاف ولام)
4	اللامركزية والتعاون مع الأمم المتحدة وتسليم البرامج	دال- تحسين جودة وسلامة الأغذية على جميع مراحل سلسلة الأغذية	حاء- التعاون الفعال مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة
5	خدمات الإدارة والإشراف	هاء- الإدارة المستدامة للغابات والأشجار	ذال- الإدارة الكفؤة والفعالة
6	المصروفات الطارئة	واو- الإدارة المستدامة للأراضي والمياه والموارد الوراثية وتحسين الاستجابات للتحديات البيئية العالمية التي تؤثر في الأغذية والزراعة	الإدارة الكفؤة والفعالة للمثليات المنظمة
7		زاي- البيئة المواتية للأسواق لتحسين سبل المعيشة	المصروفات الطارئة
8	الإنفاق الرأسمالي	حاء- تحسين الأمن الغذائي والنهوض بالتغذية	
9	الإنفاق الأمني	طاء- تحسين الاستعداد لمواجهة الأخطار والطوارئ التي تتعرض لها الأغذية والزراعة والتصدي الفعال لها.	الإنفاق الرأسمالي

الباب	برنامج العمل والميزانية للفترة 2009-2008	برنامج العمل والميزانية للفترة 2010-2011 (الخيار 1)	برنامج العمل والميزانية للفترة 2010-2011 (الخيار 2)
10		كاف- المساواة بين الجنسين في الحصول على الموارد والسلع والخدمات واتخاذ القرار في المناطق الريفية	الإنفاق الأمني
11		لام- زيادة الاستثمارات العامة والخاصة في التنمية الزراعية والريفية وزيادة فعاليتها	
12		حاء - التعاون الفعال مع الدول الأعضاء وأصحاب الشأن	
13		ذال- الإدارة الكفؤة والفعالة	
14		ممثليات المنظمة	
15		برنامج التعاون التقني	
16		الإنفاق الرأسمالي	
17		الإنفاق الأمني	
18		المصروفات الطارئة	

القرار 2009/3

اعتمادات ميزانية الفترة 2010-2011: الخيار 1

ملاحظة: ستعطى الأرقام النهائية في الوثيقة النهائية لبرنامج العمل والميزانية وعلى سبيل العلم للجنة البرنامج والمالية

إن المؤتمر،

بعد أن نظر في برنامج العمل والميزانية المقدم من المدير العام؛

وبعد أن نظر في الاعتمادات الإجمالية الصافية المقترحة البالغة 995 800 000 دولار أمريكي للفترة المالية 2010-2011
بسعر الصرف في الفترة 2008-2009 اليورو= 1.36 دولار أمريكي والتي تحدد أن المصروفات بالدولار الأمريكي واليورو
تعادل ××× دولار أمريكي و××× يورو؛

وبعد أن رأى أن الاعتمادات الصافية الواردة أعلاه تعادل دولار أمريكي بسعر الصرف المستخدم في إعداد الميزانية البالغ
1 يورو= 1.38 دولار أمريكي الذي حدد للفترة 2010-2011 بعد تحويل الجزء الخاص باليورو؛

1- يوافق على برنامج العمل الذي اقترحه المدير العام للفترة 2010-2011 على النحو التالي :

(أ) ووفق على الاعتمادات على أساس سعر 1 يورو = 1.38 دولار أمريكي للأغراض التالية :

بالدولار الأمريكي

- | | |
|------------|---|
| الباب 1 : | ألف- التكتيف المستدام للإنتاج المحصولي |
| الباب 2 : | باء- زيادة الإنتاج الحيواني المستدام |
| الباب 3 : | جيم- إدارة مصايد الأسماك ، وموارد تربية الأحياء المائية واستخدامها المستدام |
| الباب 4 : | دال- تحسين سلامة وجودة الأغذية في جميع مراحل سلسلة الأغذية |
| الباب 5 : | هـاء- الإدارة المستدامة للغابات والأشجار |
| الباب 6 : | واو- الإدارة المستدامة للأراضي والمياه والموارد الوراثية وتحسين الاستجابة للتحديات البيئية العالمية التي تؤثر في الأغذية والزراعة |
| الباب 7 : | زاي- البيئة المواتية للأسواق لتحسين سبل المعيشة والتنمية الريفية |
| الباب 8 : | حاء- تحسين الأمن الغذائي والنهوض بالتغذية |
| الباب 9 : | طاء- تحسين الاستعداد لمواجهة الأخطار والطوارئ التي تؤثر في الأغذية والزراعة والتصدي الفعالة لها |
| الباب 10 : | كاف- المساواة بين الجنسين في الحصول على الموارد والسلع والخدمات ، وصنع القرار في المناطق الريفية |
| الباب 11 : | لام- زيادة الاستثمارات العامة والخاصة في التنمية الزراعية والريفية وزيادة فعاليتها |
| الباب 12 : | حاء- التعاون الفعال مع الدول الأعضاء وأصحاب الشأن |
| الباب 13 : | ذال- الإدارة الكفؤة والفعالة |
| الباب 14 : | الممثلون القطريون- ممثلات للمنظمة |
| الباب 15 : | برنامج التعاون التقني |
| الباب 16 : | المصروفات الطارئة |
| الباب 17 : | الإنفاق الرأسمالي |
| الباب 18 : | الإنفاق الأمني |
| | مجموع الاعتمادات (الصافية) |
| الباب 19 : | التحويلات إلى صندوق التسويات الضريبية |
| | مجموع الاعتمادات (الكلية) |

(ب) تموّل الاعتمادات (الصافية) الموافق عليها في الفقرة 10 أعلاه ناقصا الإيرادات المتنوعة المقدرة بمبلغ ××× دولار أمريكي من الاشتراكات المقررة على الدول الأعضاء والبالغة ××× دولار أمريكي لتنفيذ برنامج العمل.

(ج) تحدد هذه الاشتراكات بالدولار الأمريكي واليورو، وتتألف من ××× دولار أمريكي و××× يورو ويأخذ ذلك في الاعتبار التقسيم بنسبة في المائة بالدولار الأمريكي وبنسبة في المائة باليورو للاعتمادات (الصافية) وبنسبة في المائة للدولارات الأمريكية.

(د) سيمول أيضا مبلغ إضافي قدره ××× دولار أمريكي من الاشتراكات المقررة من الدول الأعضاء لتمويل اهتلاك التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة. وستحدد هذه الاشتراكات بالدولارات الأمريكية واليورو مع الأخذ في الاعتبار التقسيم بنسبة في المائة للدولار الأمريكي ونسبة في المائة لليورو وتبلغ بذلك ××× دولار أمريكي و××× يورو.

(هـ) ويبلغ مجموع الاشتراكات المستحقة من الدول الأعضاء لتنفيذ برنامج العمل المعتمد وتمويل اهتلاك التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة ××× دولار أمريكي و××× يورو. وتسدد هذه الاشتراكات المستحقة من الدول الأعضاء في 2010 و2011 وفقا لجدول الاشتراكات الذي يعتمده المؤتمر في دورته السادسة والثلاثين.

(و) لدى تحديد المبالغ الفعلية للاشتراكات التي تسدها مختلف الدول الأعضاء، سيفرض مبلغ آخر من خلال صندوق التسويات الضريبية لأي دولة عضو تفرض ضرائب على المرتبات والمكافآت والتعويضات التي يتلقاها الموظفون من المنظمة والتي ترد للموظفين من المنظمة. ويتوقع مبلغ يقدر بنحو ××× دولار أمريكي لهذا الغرض.

2- بصرف النظر عن أحكام المادة 5.4(ب) من اللائحة المالية، يرخّص للمدير العام إجراء عمليات نقل بين أبواب الميزانية حتى مبلغ لا يتجاوز 5 في المائة من المبلغ المخصص للباب الذي تجري منه عملية النقل وتُبلغ جميع عمليات النقل هذه في تقارير الميزانية للفترة 2010-2011، وتجري أي عمليات نقل أخرى ضرورية وتُبلغ وفقا لأحكام المادة 5.4 ب من اللائحة المالية.

3- يشجع الأعضاء على تقديم مساهمات طوعية لتيسير تنفيذ برنامج العمل الموحد ضمن إطار النتائج.

(اعتمدت في ZZ نوفمبر/ تشرين الثاني 2009)

القرار 2009/3

اعتمادات ميزانية الفترة المالية 2010-2011: الخيار 2

ملاحظة: ستعطى الأرقام النهائية في الوثيقة النهائية لبرنامج العمل والميزانية وعلى سبيل العلم للجنة البرنامج والمالية

إن المؤتمر،

بعد أن نظر في برنامج العمل والميزانية المقدم من المدير العام؛

وبعد أن نظر في الاعتمادات الإجمالية الصافية المقترحة البالغة 995 800 000 دولار أمريكي للفترة المالية 2010-2011 بسعر صرف اليورو في الفترة 2008-2009 1.36 دولار أمريكي والتي تفترض أن المصروفات بالدولار الأمريكي واليورو تعادل $\times\times\times$ دولار أمريكي و $\times\times\times$ يورو؛

وبعد أن رأى أن الاعتمادات الصافية الواردة أعلاه تعادل $\times\times\times$ دولار أمريكي بسعر الصرف المستخدم في إعداد الميزانية، 1 يورو = 1.38 دولار أمريكي الذي حدد للفترة 2010-2011 بعد تحويل الجزء الخاص باليورو؛

1- يوافق على برنامج العمل الذي اقترحه المدير العام للفترة 2010-2011 على النحو التالي:

(أ) ووفق على الاعتمادات على أساس سعر 1 يورو = 1.38 دولار أمريكي للأغراض التالية:

بالدولار الأمريكي

- | | |
|-----------|--|
| الباب 1: | الإنتاج الغذائي المستدام وإدارة الموارد الطبيعية |
| الباب 2: | تحسين الأمن الغذائي وسلامة الأغذية |
| الباب 3: | سبل المعيشة والتكافؤ في المناطق الريفية |
| الباب 4: | التعاون الفعال مع الدول الأعضاء وأصحاب الشأن |
| الباب 5: | الإدارة الفعالة والفعالة |
| الباب 6: | ممثليات المنظمة |
| الباب 7: | برنامج التعاون التقني |
| الباب 8: | الإنفاق الرأسمالي |
| الباب 9: | الإنفاق الأمني |
| الباب 10: | المصروفات الطارئة |

مجموع الاعتمادات (الصافية)

الباب 11: التحويل إلى صندوق التسويات الضريبية

مجموع الاعتمادات (الكلية)

- (ب) تموّل الاعتمادات (الصافية) الموافق عليها في الفقرة (أ) أعلاه ناقصا الإيرادات المتنوعة التقديرية بمبلغ ××× دولار أمريكي من الاشتراكات المقررة على الدول الأعضاء والبالغة ××× دولار أمريكي لتنفيذ برنامج العمل.
- (ج) تحدد هذه الاشتراكات بالدولار الأمريكي واليورو، وتتألف من ××× دولار أمريكي و××× يورو ويأخذ ذلك في الاعتبار التقسيم بنسبة في المائة بالدولار الأمريكي ونسبة في المائة باليورو للاعتمادات (الصافية) ونسبة في المائة للدولارات الأمريكية.
- (د) سيمول أيضا مبلغ إضافي قدره ××× دولار أمريكي من الاشتراكات المقررة من الدول الأعضاء لتمويل اهتلاك التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة. وستحدد هذه الاشتراكات بالدولارات الأمريكية واليورو مع الأخذ في الاعتبار التقسيم بنسبة في المائة للدولار الأمريكي ونسبة في المائة لليورو وتبلغ بذلك ××× دولار أمريكي و××× يورو.
- (هـ) ويبلغ مجموع الاشتراكات المستحقة من الدول الأعضاء لتنفيذ برنامج العمل المعتمد وتمويل اهتلاك التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة ××× دولار أمريكي و××× يورو. وتسدد هذه الاشتراكات المستحقة من الدول الأعضاء في 2010 و2011 وفقا لجدول الاشتراكات الذي يعتمده المؤتمر في دورته السادسة والثلاثين.
- (و) لدى تحديد المبالغ الفعلية للاشتراكات التي يسدها مختلف الدول الأعضاء، سيفرض مبلغ آخر من خلال صندوق التسويات الضريبية لأي دولة عضو تفرض ضرائب على المرتبات والمكافآت والتعويضات التي يتلقاها الموظفون من المنظمة والتي ترد للموظفين من المنظمة. ويتوقع مبلغ يقدر بنحو ××× دولار أمريكي لهذا الغرض.
- (ز) يشجع الأعضاء على تقديم مساهمات طوعية لتيسير تنفيذ برنامج العمل الموحد ضمن إطار النتائج.

(صدر في ZZ نوفمبر/ تشرين الثاني 2009)

رابعاً- برنامج العمل لفترة السنتين

212- يستند برنامج العمل لفترة السنتين إلى الاحتياجات اللازمة لتحقيق الغايات لفترة السنتين لكل نتيجة من النتائج التنظيمية ضمن أطر النتائج المعروضة في الخطة المتوسطة الأجل بالنسبة للأهداف الاستراتيجية والأهداف الوظيفية. كما يعرض الاحتياجات ذات الصلة للمكاتب القطرية، وبرنامج التعاون التقني والإنفاق الرأسمالي والإنفاق الأمني.

213- وتماشياً مع العرض المتكامل للموارد، تمول الاحتياجات من الاعتمادات الصافية (الميزانية المقدرة) وتقدير للموارد من خارج الميزانية (مقسماً بحسب المساهمات الطوعية الرئيسية، ودعم البرنامج الميداني والمساعدة المقدمة إلى البلدان الأعضاء والمساعدات الطارئة).

المؤشرات الخاصة بالموارد

214- بموجب إطار التخطيط المتكامل الجديد المستند إلى النتائج، كان رؤساء الإدارات/المكاتب مسؤولين عن تخصيص الموارد من الاعتمادات الصافية للغايات التي حددها وتقدير الموارد من خارج الميزانية للنتائج التنظيمية، استناداً إلى طبيعة المساهمات لفترة السنتين اللازمة من حيث المنتجات والخدمات كما اتفق عليه مع الفريق المعني بالاستراتيجية. وستخضع هذه المساهمات، التي تسمى "نتائج الوحدات"، لمزيد من البلورة خلال عملية تخطيط العمل قبل التنفيذ.

215- وقد تم تعديل غايات الاعتمادات الصافية، بإعادة تخصيص بعض الوفورات المتأتية عن خفض عدد المناصب الإدارية العليا، لضمان حصول مجالات عمل معينة ذات أولوية قصوى على موارد إضافية في الاعتمادات النهائية، وفقاً لأحدث الإرشادات الصادرة عن الأجهزة الرئاسية. ويشمل ذلك الإحصاءات، والحق في الغذاء، و نظام الوقاية من طوارئ الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود، والثروة الحيوانية، وتغير المناخ، ومسايد الأسماك، والحراجة.

216- وقد استمدت تقديرات الموارد من خارج الميزانية من المشروعات التي تنفذ حالياً والتي ستخصص لها موارد من الميزانية في فترة السنتين 2010-2011، والمشروعات قيد الإعداد، والتوقعات بالنسبة لمساهمات طوعية إضافية. وقد أمكن التوصل إلى هذه التوقعات من خلال الاتصالات مع الجهات المانحة والاحتياجات الإضافية بالنسبة للأنشطة الرئيسية وخطة العمل الفورية.

أطر النتائج التي خصصت لها موارد لفترة السنتين

217- استناداً إلى ما تقدم، يعرض هذا القسم من برنامج العمل والميزانية "الجزء" الأول لفترة السنتين من تنفيذ برنامج العمل الشامل لفترة أربع سنوات الوارد في الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2010-2011. ويقتصر عرض برنامج العمل على النتائج التنظيمية، والمؤشرات والغايات لفترة سنتين مع تقسيم الموارد بحسب الاعتمادات الصافية وتقديرات التمويل من خارج الميزانية. ويرد ملخص للمعلومات نفسها في المرفقين الثاني والثالث، ويُعرض البعد الإقليمي في المرفق الخامس.

الهدف الاستراتيجي ألف –

تكثيف الإنتاج المحصولي المستدام

الهدف الاستراتيجي ألف (بآلاف الدولارات الأمريكية بسعر الصرف في 2008-2009)

النتيجة التنظيمية	الاعتمادات الصافية	الموارد الطوعية الرئيسية	الدعم للبرنامج الميداني / المساعدة للدول الأعضاء	حالات الطوارئ	المجموع من خارج الميزانية	المجموع
ألف-1	18 343	6 273	35 627	0	41 900	60 243
ألف-2	13 163	5 616	3 081	3 000	11 698	24 860
ألف-3	6 779	1 365	8 051	0	9 416	16 194
ألف-4	9 295	2 984	16 092	110 000	129 076	138 371
Total	47 579	16 237	62 851	113 000	192 089	239 668

النتيجة التنظيمية ألف 1 – سياسات واستراتيجيات بشأن تكثيف الإنتاج المحصولي وتنويعه على المستويين القطري والإقليمي
الوحدة المسؤولة: شعبة الإنتاج النباتي ووقاية النباتات

المؤشر	الغاية (سنتان)
ألف 1-1 سياسات و/أو برامج قطرية و/أو إقليمية جديدة أو محسنة بشأن الأمن الغذائي والتكثيف المستدام للإنتاج المحصولي أو تنويعه، بما في ذلك استجابات لتغير المناخ.	3 بلدان لديها سياسات/ استراتيجيات بشأن التكثيف المستدام للإنتاج المحصولي 27 برنامجا قويا للأمن الغذائي 6 برامج إقليمية للأمن الغذائي بلدان لديهما سياسات استراتيجيات أو برامج بشأن التنوع المحصولي
ألف 1-2 منتديات حكومية دولية، تشمل لجنة الزراعة، وهيئة الأرز الدولية، ولجنة التنمية المستدامة، توفر توجيهاً بشأن التكثيف المستدام للإنتاج المحصولي.	لجنة الزراعة، لجنة التنمية المستدامة، هيئة الأرز الدولية
ألف 1-3 عدد البلدان التي توجد لديها سياسات وبرامج واستراتيجيات و/أو مشروعات لاختبار وتوثيق واعتماد ممارسات تدير خدمات التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية وتحافظ على التنوع البيولوجي، بما في ذلك عن طريق تطبيق مفهوم مدفوعات الخدمات البيئية في إطار الإنتاج الزراعي.	بلدان

النتيجة التنظيمية ألف 2 – الحد بشكل مستدام من مخاطر تفشي آفات وأمراض النباتات العابرة للحدود على كل من المستوى القطري والإقليمي والعالمي
الوحدة المسؤولة: شعبة الإنتاج النباتي ووقاية النباتات

المؤشر	الغاية (سنتان)
ألف 1-2 اعتماد هيئة تدابير الصحة النباتية لمعايير دولية جديدة أو منقحة لتدابير الصحة النباتية، إضافات، ملاحق بروتوكولات معالجة وتشخيص الصحة النباتية والتطبيق المناسب للمعايير الدولية من قبل البلدان النامية.	51 معيارا دوليا التطبيق المناسب للمعايير الدولية في 60 بلدا ناميا
ألف 2-2 النسبة المئوية للبلدان المتضررة من الجراد الصحراوي وتلك المتضررة بآفات نباتية رئيسية عابرة للحدود وتحصل على تنبؤات ومعلومات أخرى بما	100 في المائة من البلدان المتضررة من الجراد والمتضررة من آفات نباتية رئيسية عابرة للحدود

في ذلك استراتيجيات مكافحة	
ألف 2-3 عدد خطط الطوارئ القطرية التي أعدت خصيصاً بشأن تهديدات آفات وأمراض محددة غير الجراد الصحراوي، بما في ذلك الأعشاب الضارة والنباتات الخشبية	بلدان
ألف 2-4 عدد البلدان والأقاليم الفرعية التي تستخدم النظم الوقائية لمكافحة الجراد أو تستخدم تقنيات الحشرة العقيمة استخداماً متكاملاً على نطاق واسع	12 بلداً فيما يتعلق بالجراد 13 بلداً تستخدم تقنيات الحشرة العقيمة
النتيجة التنظيمية ألف 3 – الحد بشكل مستدام من مخاطر الآفات والأمراض النباتية العابرة للحدود على كل من المستوى القطري والإقليمي والعالمي الوحدة المسؤولة: شعبة الإنتاج النباتي ووقاية النباتات	
المؤشر	الغاية (سنتان)
ألف 1-3 عدد البلدان التي تعتمد تدابير لتحسين إدارة الآفات على امتداد دورة عمرها بهدف الحد من مخاطرها بالنسبة لصحة الإنسان والبيئة	20
ألف 2-3 تحسين البلدان للرقابة التنظيمية على توزيع مبيدات الآفات واستخدامها وفقاً للمدونات والاتفاقيات الدولية	20
ألف 3-3 إنشاء أو تعزيز البلدان برامج للإدارة المتكاملة للآفات للحد من الاعتماد على مبيدات الآفات	40
ألف 3-4 عدد البلدان التي انضمت إلى اتفاقية روتردام لإجراءات الموافقة المسبقة عن علم بشأن مواد كيميائية خطيرة ومبيدات في التجارة الدولية أو اتخذت تدابير لتنفيذها	134 بلداً انضمت إلى اتفاقية روتردام 10 بلدان نامية اتخذت تدابير لتنفيذ اتفاقية روتردام
النتيجة التنظيمية ألف 4 – سياسات فعالة وقدرات ممكنة لإدارة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة بشكل أفضل، بما في ذلك نظم البذور على المستويين القطري والإقليمي الوحدة المسؤولة: شعبة الإنتاج النباتي ووقاية النباتات	
المؤشر	الغاية (سنتان)
ألف 1-4 عدد البلدان المنضمة إلى المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، أو تبنت اللوائح القطرية لتنفيذ تلك المعاهدة.	125 بلداً انضمت إلى المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة 5 بلدان تبنت خططاً قطرية
ألف 2-4 عدد البلدان/الأقاليم الفرعية التي وضعت استراتيجيات/ سياسات قطرية وآليات قطرية لتقاسم المعلومات في إطار المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة تعزز الصلات بين الصون، وتربية النباتات، ونظم البذور، بما يتفق مع تنفيذ خطة العمل العالمية للحفاظ على الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها بشكل مستدام	بلدان ناميان 9 بلدان عملت على تحديث آليات تقاسم المعلومات لرصد تنفيذ خطة العمل العالمية
ألف 3-4 عدد البلدان التي توجد لديها قدرات فنية ومعلومات عن الصون، وتربية النباتات ونظم البذور، والتكنولوجيا الحيوية – السلامة البيولوجية، والتقنيات النووية، وعدد الأقاليم الفرعية التي عملت على تنسيق وتأييد الأطر التنظيمية المتعلقة بالبذور	5 بلدان إقليم فرعي واحد

5 بلدان 5 بلدان تطبق أدوات إدارة مخاطر الأمراض	ألف 4-4 عدد البلدان التي تُوجد لديها برامج على مستوى المجتمعات المحلية لإدارة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة وإنتاج البذور في المزرعة بما في ذلك من خلال أدوات إدارة المخاطر للاستجابة للمخاطر والتحديات البيئية
--	---

الهدف الاستراتيجي باء –
زيادة الإنتاج الحيواني المستدام

الهدف الاستراتيجي باء (بآلاف الدولارات الأمريكية بسعر الصرف في 2008-2009)

النتيجة التنظيمية	الاعتمادات الصافية	الموارد الطوعية الرئيسية	الدعم للبرنامج الميداني / المساعدة للدول الأعضاء	حالات الطوارئ	المجموع من خارج الميزانية	المجموع
باء 1-	10 339	3 652	6 635	11 062	21 348	31 687
باء 2-	11 795	1 764	9 267	115 917	126 947	138 742
باء 3-	6 230	864	5 831	0	6 695	12 926
باء 4-	2 397	0	0	0	0	2 397
المجموع	30 760	6 280	21 733	126 979	154 991	185 751

النتيجة التنظيمية باء 1 – مساهمة قطاع الثروة الحيوانية بفعالية وكفاءة في الأمن الغذائي، والحد من الفقر، والتنمية الاقتصادية الوحدة المسؤولة: شعبة الإنتاج الحيواني وصحة الحيوان	
المؤشر	الغاية (سنتان)
باء 1-1 عدد البلدان التي تنفذ التدابير التي نصحت بها المنظمة لزيادة كفاءة وإنتاجية القطاع الحيواني لديها	35
باء 1-2 عدد برامج الأمن الغذائي القطرية والإقليمية التي تكون مكوناتها المتعلقة بالثروة الحيوانية عاملة	20 برنامجا قطريا، و6 برامج إقليمية
النتيجة التنظيمية باء 2 – الحد من أمراض الحيوانات وما يرتبط بها من مخاطر على صحة الإنسان الوحدة المسؤولة: شعبة الإنتاج الحيواني وصحة الحيوان	
المؤشر	الغاية (سنتان)
باء 1-2 عدد أهم أمراض الحيوانات والأمراض الحيوانية المصدر، والمنقولة بالأغذية أو العوامل المرضية التي يشملها برنامج النظام العالمي للإنذار المبكر المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان ومنظمة الصحة العالمية بشأن أمراض الحيوانات/الأمراض الحيوانية المصدر (الحيوانات الأرضية والمائية المستأنسة، والحياة البرية).	معظم أمراض الحيوانات الأرضية والمائية والأمراض الحيوانية المصدر الهامة (حسبما حددها وعمل على تحديثها النظام العالمي للإنذار المبكر والمستمدة من المعايير في مدونات صحة الحيوانات الأرضية والمائية واللوائح الصحية الدولية (2005)
باء 2-2 عدد البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة تحول التي تنفذ أعمال قطرية/إقليمية توجيها وتدعمها المنظمة للوقاية من الأمراض الحيوانية والأمراض الحيوانية المصدر ذات الأولوية ومكافحتها (الحيوانات الأرضية والمائية المستأنسة، والحياة البرية).	75
باء 2-3 عدد البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة تحول التي تنفذ، وتستثمر في إطار تنظيمي لنظام حوكمة صحة الحيوان يركز على الوقاية الأمراض وقدرات مكافحتها وتتضمن شراكات من القطاعين العام والخاص والتعاون بين القطاعات يجسد نهج "عالم واحد - صحة واحدة"	40

النتيجة التنظيمية بـ 3 – تحسين إدارة الموارد الطبيعية، بما في ذلك الموارد الوراثية الحيوانية في الإنتاج الحيواني الوحدة المسؤولة: شعبة الإنتاج الحيواني وصحة الحيوان	
المؤشر	الغاية (سنتان)
بـ 1-3 عدد البلدان التي تنفذ إجراءات لتخفيف وطأة تأثير القطاع الحيواني على البيئة وتغير المناخ	10
بـ 2-3 الاتفاقات الدولية المعترف فيها بدور المنظمة بشأن قضايا الموارد الوراثية الحيوانية والثروة الحيوانية – البيئة، أو المعمم فيها ذلك الدور وتلك الولاية	تتعترف كل من اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بالدور المعياري للمنظمة ومسؤوليتها في مفاوضات ما بعد كيوتو بشأن الموارد الوراثية المتعلقة بالزراعة، بما في ذلك القطاع الحيواني.
بـ 3-3 عدد البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة تحول التي تنفذ استراتيجيات وخطط عمل وطنية استنادا إلى خطة العمل العالمية لتحسين إدارة وصون الموارد الوراثية الحيوانية	10
النتيجة التنظيمية بـ 4 – مدونة السلوك بشأن قطاع حيواني رشيد الوحدة المسؤولة: شعبة الإنتاج الحيواني وصحة الحيوان	
المؤشر	الغاية (سنتان)
بـ 1-4 حالة المفاوضات بشأن مدونة السلوك بشأن قطاع حيواني رشيد.	قرار لجنة الزراعة فيما إذا كانت ستجرى مفاوضات بشأن مدونة السلوك

الهدف الاستراتيجي جيم –

إدارة مصايد الأسماك وموارد تربية الأحياء المائية واستخدامها بشكل مستدام

الهدف الاستراتيجي باء (بآلاف الدولارات الأمريكية بسعر الصرف في 2008-2009)

النتيجة التنظيمية	الاعتمادات الصافية	الموارد الطوعية الرئيسية	الدعم للبرنامج الميداني / للدول الأعضاء	حالات الطوارئ	المجموع من خارج الميزانية	المجموع
جيم-1	18 226	6 748	5 081	0	11 828	30 054
جيم-2	7 346	6 648	4 423	0	11 071	18 417
جيم-3	7 325	8 273	15 378	0	23 651	30 976
جيم-4	9 416	5 917	5 164	(0)	11 080	20 496
جيم-5	5 205	3 167	2 373	16 000	21 540	26 745
جيم-6	6 444	4 467	4 049	0	8 515	14 959
المجموع	53 963	35 219	36 467	16 000	87 685	141 648

النتيجة التنظيمية جيم 1 – حسّنت البلدان الأعضاء وحسّنت أصحاب الشأن الآخرون صياغة السياسات والمعايير التي تيسّر تنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد والصكوك الدولية الأخرى، بالإضافة إلى الاستجابة للقضايا المستجدة

الوحدة المسؤولة: إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية

المؤشر	الغاية (سنتان)
جيم 1 – 1 عدد البلدان والأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك التي استحدثت مكونا واحدا على الأقل لآطار سياساتي وتنظيمي ملائم لتنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد والصكوك ذات الصلة، بما يشمل صياغة واعتماد أو تنفيذ سياسات وخطط عمل وقوانين وأنظمة واتفاقات ثنائية وإقليمية مع العناية تحديداً بمصايد الأسماك الصغيرة، والطاقة المفرطة، والصيد غير القانوني دون تنظيم ودون إبلاغ	5 بلدان 3 أجهزة إقليمية لمصايد الأسماك
جيم 1-2 عدد الصكوك الدولية لمصايد الأسماك (بما في ذلك الخطوط التوجيهية الدولية والصكوك الملزمة قانوناً) التي اعتمدت تحت رعاية المنظمة	3 مسودات أعدها الرئيس
جيم 1-3 عدد البلدان والأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك التي لديها نُظم جمع الإحصاءات والإبلاغ عنها والتي تكفل الإبلاغ السنوي على مستوى الأنواع	5 بلدان 3 منظمات إقليمية لمصايد الأسماك
النتيجة التنظيمية جيم 2 – جرى تحسين حوكمة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية من خلال إنشاء مؤسسات قطرية وإقليمية أو تدعيم القائم منها، بما يشمل الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك	
الوحدة المسؤولة: شعبة سياسات واقتصاديات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية	
المؤشر	الغاية (سنتان)
جيم 2-1 عدد البلدان التي عمدت إلى تعزيز مؤسساتها وترتيباتها المؤسسية أو أنشأت ترتيبات جديدة عند الحاجة أسفرت عن تأثير هام على حوكمة القطاع.	5 بلدان

3 أجهزة إقليمية لمصايد الأسماك	جيم 2-2 عدد الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك التي أجرت تقييمات لأدائها واتخذت خطوات لتحسينه
مسودات أنظمة داخلية أو اتفاقيات لجهازين إقليميين لمصايد الأسماك/ شبكتي أحياء مائية	جيم 2-3 عدد الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك/شبكات تربية الأحياء المائية الجديدة التي أنشئت استجابة لثغرات حددت وجود ثغرات في حوكمة الموارد المشتركة
النتيجة التنظيمية جيم 3 - لقد ساهم تفعيل إدارة مصايد الأسماك الطبيعية البحرية والداخلية من قبل البلدان الأعضاء وأصحاب الشأن الآخرين في تحسين حالة موارد مصايد الأسماك والنظم الإيكولوجية واستخدامها على نحو مستدام الوحدة المسؤولة: شعبة استخدام وصون موارد مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية	
المؤشر	الغاية (سنتان)
جيم 3 - 1 عدد الأرصد أو التجمعات البحرية والداخلية التي جرى تقييمها باستخدام أفضل الأدلة العلمية المتوفرة، وأيضاً مع أخذ المعرفة التقليدية والمحلية في الاعتبار حسب الاقتضاء	5
جيم 3 - 2 مستوى المتوسط العالمي للأرصد أو التجمعات القطرية والدولية التي تعرضت للإفراط في الصيد واستنزفتها وتشهد تجدد	28 في المائة
جيم 3 - 3 عدد البلدان والأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك التي تبنت رسمياً خططا أو أطرا معادلة لإدارة المصايد بشأن مصايد أسماكها الطبيعية البحرية والداخلية والنظم الإيكولوجية في مياهاها البحرية والداخلية، وفقاً لمدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد واتساقاً مع نهج النظم الإيكولوجية في إدارة مصايد الأسماك ومع أخذ الاحتياجات والمساهمات المحددة لمصايد الأسماك الصغيرة في الاعتبار	4 2 أجهزة إقليمية لمصايد الأسماك
النتيجة التنظيمية جيم 4 - استفادة البلدان الأعضاء وغيرها من أصحاب الشأن من زيادة إنتاج الأسماك والمنتجات السمكية من توسيع وتكثيف تربية الأحياء المائية المستدامة الوحدة المسؤولة: شعبة استخدام وصون موارد مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية	
المؤشر	الغاية (سنتان)
جيم 4 - 1 زيادة النسبة المئوية لزيادة مساهمة الإنتاج العالمي لقطاع تربية الأحياء المائية والإنتاج المرتبط بالتنمية الريفية وسبل المعيشة	5 في المائة زيادة في (الإنتاج العالمي) 2 في المائة زيادة في الإنتاج (المرتبط بالتنمية الريفية)
جيم 4-2 النسبة المئوية للنقصان في الاستخدام العالمي لجريش السمك،	5 في المائة نقصان
جيم 4 - 3 النسبة المئوية للزيادة في استهلاك منتجات الأسماك المستزرعة المتأتية من ممارسات تربية الأحياء المائية المستدامة	5 في المائة زيادة
النتيجة التنظيمية جيم 5 - أصبحت العمليات في مصايد الأسماك، بما في ذلك استخدام سفن ومعدات الصيد، مأمونة أكثر وفعالة بقدر أكبر من النواحي الفنية والاقتصادية والاجتماعية وسليمة من الناحية البيئية ومطابقة للقواعد على شتى المستويات الوحدة المسؤولة: شعبة المنتجات والصناعات السمكية	
المؤشر	الغاية (سنتان)
جيم 5 - 1 عدد البلدان التي يجري الصيد في مصايد أسماكها باستخدام سفن للصيد ومعدات للصيد وممارسات صيد غير ضارة للبيئة ومأمونة وتتسم بالكفاءة من الناحيتين الفنية والاقتصادية	5

5 بلدان 3 أجهزة إقليمية لمصايد الأسماك	جيم 5-2 عدد البلدان والأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك التي أنشأت نظم عاملة لرصد السفن وعززت من قدراتها على الرصد والمراقبة والإشراف
النتيجة التنظيمية جيم 6 – حققت البلدان الأعضاء وحقق أصحاب الشأن الآخرون درجة أعلى من ترشيد استخدام منتجات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية والاتجار بها في مرحلة ما بعد الصيد، بما في ذلك شروط يمكن توقعها بقدر أكبر وأكثر اتساقاً للنفاز إلى الأسواق الوحدة المسؤولة: شعبة المنتجات والصناعات السمكية	
المؤشر	الغاية (سنتان)
5 بلدان	جيم 6-1 عدد البلدان التي تبنت الممارسات الجيدة في استخدام الأسماك وتسويقها والاتجار بها، على كل من المستوى الحكومي ومستوى الصناعة
5 بلدان	جيم 6-2 عدد البلدان النامية التي زاد دخلها من التجارة القطرية والإقليمية والدولية في الأسماك 5 في المائة كحد أدنى
5 بلدان	جيم 6-3 عدد البلدان التي عمدت إلى تنسيق قوانينها ولوائحها وممارساتها لتجارة الأسماك بما فيها التي تنطبق على سلامة الأغذية البحرية، مع المتطلبات والمعايير المتفق عليها دولياً

الهدف الاستراتيجي دال -

تحسين سلامة وجودة الأغذية في جميع مراحل السلسلة الغذائية

الهدف الاستراتيجي دال (بآلاف الدولارات الأمريكية بسعر الصرف في 2008-2009)

النتيجة التنظيمية	الاعتمادات الصافية	الموارد الطوعية الرئيسية	الدعم للبرنامج الميداني / المساعدة للدول الأعضاء	حالات الطوارئ	المجموع من خارج الميزانية	المجموع
دال -1	12 825	3 937	1 474	0	5 411	18 236
دال -2	3 344	1 164	32	0	1 197	4 541
دال -3	4 176	1 731	7 682	2 000	11 413	15 588
دال -4	3 633	0	142	0	142	3 775
المجموع	23 978	6 832	9 330	2 000	18 163	42 141

النتيجة التنظيمية دال 1 - وضع مواصفات وتوصيات جديدة ومنقحة متفق عليها دولياً بشأن سلامة وجودة الأغذية كمنطلق مرجعي للتنسيق الدولي الوحدة المسؤولة: شعبة التغذية وحماية المستهلك	
المؤشر	الغاية (سنتان)
دال 1-1 عدد جهات الاتصال القطرية التي تتناول المعلومات مرة واحدة شهرياً على الأقل، مع أمانة الدستور الغذائي ومع الدول الأعضاء الأخرى من خلال صفحة "دستوري على الويب"	20
دال 1-2 النسبة المئوية للبلدان التي تبلغ عن استخدامها لمواصفات الدستور في اجتماعات لجان التنسيق الأولية وفي موقع الدستور على الويب	20 في المائة في كل ثلاثة أقاليم
دال 1-3 النسبة المئوية لمخرجات أجهزة الخبراء المشتركة بين المنظمة ومنظمة الصحة العالمية (سلامة الأغذية، متطلبات الجودة والتغذية) التي تدمجها أو تستخدمها لجان الدستور الأخرى في وضع المواصفات الدولية والتوصيات ذات الصلة المتفق عليها	80 في المائة
النتيجة التنظيمية دال 2 - وضع أطر مؤسسية وسياساتية وقانونية لإدارة سلامة/جودة الأغذية تدعم اتباع نهج متكامل في السلسلة الغذائية الوحدة المسؤولة: شعبة التغذية وحماية المستهلك	
المؤشر	الغاية (سنتان)
دال 1-2 عدد البلدان التي وضعت أو تبنت سياسات وطنية بشأن سلامة/جودة الأغذية على أساس التقييمات السليمة ومن خلال العمليات التشاركية	8
دال 2-2 عدد البلدان التي قامت بتقييم أطرها التشريعية المتعلقة بسلامة/جودة الأغذية وتحديد أولويات صياغة التشريعات ووضع اعتماد التشريعات المطلوبة	8

8	دال 2-3 عدد البلدان التي أدمجت أفضل ممارسات المنظمة في أطرها المؤسسية لتنسيق الرقابة على الأغذية على مدى سلسلة الأغذية
النتيجة التنظيمية دال 3 – قيام السلطات القطرية/الإقليمية بدور فعال في تصميم وتنفيذ برامج إدارة ومراقبة سلامة وجودة الأغذية وفقاً للمعايير الدولية الوحدة المسؤولة: شعبة التغذية وحماية المستهلك	
المؤشر	الغاية (سنتان)
دال 1-3 عدد البلدان التي وضعت برامج لسلامة الأغذية على أساس تحديد المخاطر والتي تطبق أفضل ممارسات المنظمة	4
دال 2-3 عدد البلدان التي تقدم خدمات كفوءة ومتسقة في مجال التفتيش وإصدار الشهادات وفقاً للتوصيات الدولية	6
دال 3-3 قدرة البلدان التي تمكنت من توسيع نطاق قدرات تحليلات الأغذية فيما يتعلق بقوائم موسعة للاختبارات التحليلية المتاحة أو تحديث نوعية نتائج الاختبار	5
دال 3-4 عدد البلدان التي وضعت خطط قطرية للاستجابة لطوارئ سلامة الأغذية، باعتبارها مكوناً أصيلاً من الخطة القطرية للاستجابة للكوارث والطوارئ، مترافقة مع خطة عمل لتنمية القدرات الضرورية لتنفيذها الفعال	5
دال 3-5 عدد البلدان التي وضعت استراتيجيات قطرية وخطط عمل تنفيذية لبناء الوعي العام والتثقيف بشأن سلامة وجودة الأغذية، بما في ذلك الفوائد الصحية والتغذية للأغذية المحلية/التقليدية	8
النتيجة التنظيمية دال 4 – قيام البلدان بتنفيذ برامج فعّالة لتشجيع التزام منتجي الأغذية/قطاع الأعمال الغذائي بالتوصيات الدولية بشأن الممارسات السليمة في مجال سلامة وجودة الأغذية في جميع مراحل السلسلة الغذائية، والتقيّد باشتراطات السوق الوحدة المسؤولة: شعبة التغذية وحماية المستهلك	
المؤشر	الغاية (سنتان)
دال 1-4 عدد البلدان التي وضعت استراتيجيات وخطط عمل شاملة ومتكاملة لتشجيع الامتثال للممارسات السليمة في مجال الزراعة والتصنيع والصحة استناداً إلى التقديرات السليمة للقطاعات الفرعية الرئيسية	8
دال 2-4 عدد البلدان التي عمل على إنجازها الدمج الشامل لاعتبارات سلامة/صحة الأغذية في برامج الممارسة السليمة في الإنتاج الأولي	10
دال 3-4 عدد البلدان التي لديها برامج فنية لمساعدة قطاع الأعمال الغذائي في مجال إدارة سلامة/جودة الأغذية والتي تضمنت أفضل ممارسات المنظمة في مجال سلامة الأغذية	8
دال 4-4 عدد البلدان التي لديها برامج لتعزيز قدرات المزارعين والأعمال التجارية على الامتثال للمعايير والخطط الطوعية لجودة الأغذية وإنتاجها	4

الهدف الاستراتيجي هاء –

الإدارة المستدامة للغابات والأشجار

الهدف الاستراتيجي هاء (بآلاف الدولارات الأمريكية بسعر الصرف في 2008-2009)

النتيجة التنظيمية	الاعتمادات الصافية	الموارد الطوعية الرئيسية	الدعم للبرنامج الميداني / للدول الأعضاء	حالات الطوارئ	المجموع من خارج الميزانية	المجموع
هاء 1-	9 334	23 309	4 743	0	28 052	37 386
هاء 2-	5 709	127	1 156	0	1 282	6 992
هاء 3-	6 424	12 192	4 315	0	16 507	22 931
هاء 4-	5 712	878	5 108	379	6 364	12 076
هاء 5 -	7 086	4 167	8 765	5 000	17 932	25 018
هاء 6 -	7 095	4 072	3 876	0	7 948	15 043
المجموع	41 361	44 744	27 962	5 379	78 084	119 445

الهدف الاستراتيجي هاء 1 – السياسات والممارسات التي تمس الغابات والحراجة تستند إلى معلومات حسنة التوقيت وموثوقة
الوحدة المسؤولة: شعبة إدارة الغابات

المؤشر	الغاية (سنتان)
هاء 1-1 عدد البلدان التي انتهت من تقييم ورصد شاملين ومحسنين للغابات القطرية يلبين معايير المنظمة	10
هاء 1 – 2 عدد البلدان التي قدمت تقارير مكتملة إلى التقدير العالمي للموارد الحرجية، 2010	150

النتيجة التنظيمية هاء 2 – تعزيز السياسات والممارسات المتعلقة بالغابات من خلال التعاون والنقاش الدوليين
الوحدة المسؤولة: شعبة الاقتصاديات والسياسات الحرجية

المؤشر	الغاية (سنتان)
هاء 1-2 عدد البلدان التي يمثلها في الهيئات الإقليمية للغابات وفي لجنة الغابات كبار المسؤولين، والتي تأكدت من فائدة الاجتماع وأهميته استنادا إلى مسوحات مرتبة بعد الاجتماع	90 (لجنة الغابات)
هاء 2-2 عدد المبادرات الرسمية في إطار الشراكة التعاونية من أجل الغابات والتي نفذتها اثنتان أو أكثر من منظمات الشراكة التعاونية من أجل الغابات	3

النتيجة التنظيمية هاء 3 – تعزيز المؤسسات التي تنظم الغابات، وتحسين صنع القرار، بما في ذلك تشجيع أصحاب الشأن المعنيين على الاشتراك في إعداد السياسات والتشريعات المتعلقة بالغابات، ومن ثم تعزيز بيئة مواتية للاستثمار في الحراجة والصناعات الحرجية. وتحسين دمج الغابات في خطط وعمليات التنمية القطرية، مع مراعاة العلاقات المتبادلة بين الغابات واستخدامات الأراضي الأخرى

الوحدة المسؤولة: شعبة الاقتصاديات والسياسات الحرجية

المؤشر	الغاية (سنتان)
هاء 1-3 عدد الشركاء من البلدان التي أحدثت فيها مرفق برامج الغابات القطرية أثرا ايجابيا حسبما جرى تقديره بأداة المرفق لتقدير الأثر	40

27	هـ 2-3 عدد البلدان التي قامت بتحديث سياساتها أو قوانينها بشأن الغابات تبعاً لأفضل الممارسات التشاركية
النتيجة التنظيمية هـ 4 – الأخذ بالإدارة المستدامة للغابات والأشجار على نطاق أوسع للحد من إزالة الغابات وتدهورها، وزيادة مساهمة الغابات والأشجار في النهوض بسبل المعيشة والتخفيف من آثار تغير المناخ الوحدة المسؤولة: شعبة إدارة الغابات	
المؤشر	الغاية (سنتان)
هـ 1-4 عدد البلدان التي تتبع الممارسات الجيدة لدى المنظمة في الغابات المزروعة أو حصاد الغابات	10
هـ 2-4 عدد البلدان التي تستخدم النهج المجتمعية لإدارة الحرائق في 100 مجتمع محلي على الأقل.	5
هـ 3-4 زيادة عدد البلدان المتلقية المشاركة في البرامج الشاملة الرامية إلى تخفيض معدلات إزالة الغابات وتدهور الغابات	8
النتيجة التنظيمية هـ 5 – تعزيز القيم الاجتماعية والاقتصادية والفوائد التي تحققها الغابات والأشجار لسبل المعيشة، ومساهمة أسواق المنتجات والخدمات الحرجية في زيادة توفير مقومات البقاء الاقتصادي للغابات كخيار لاستخدام الأراضي الوحدة المسؤولة: شعبة الاقتصاديات والسياسات الحرجية	
المؤشر	الغاية (سنتان)
هـ 1-5 زيادة في نصيب البلدان النامية من الصادرات العالمية من المنتجات الحرجية (جميع المنتجات الحرجية FAOSTAT).	25 في المائة
النتيجة التنظيمية هـ 6 – بلورة القيم البيئية للغابات والأشجار الموجودة خارج الغابات والحراجة؛ والتنفيذ الفعال لاستراتيجيات المحافظة على التنوع البيولوجي للغابات وعلى مواردها الوراثية، والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، وإعادة تأهيل الأراضي المتدهورة، وإدارة المياه وموارد الحياة البرية الوحدة المسؤولة: شعبة إدارة الغابات	
المؤشر	الغاية (سنتان)
هـ 1-6 عدد البلدان التي لديها خطوط توجيهية متكاملة بشأن صون التنوع البيولوجي للغابات على المستوى الوراثي، ومستوى الأنواع، ومستوى النظم الإيكولوجية واستخدامه في إدارة الغابات والمناطق المحمية .	5
هـ 6 – 2 عدد البلدان التي تقدم تقارير عن حالة الموارد الوراثية الحرجية في العالم (لمقارنتها بحلول عام 2013) .	80
هـ 3-6 عدد البلدان التي تبنت خطوط المنظمة التوجيهية بشأن دمج استراتيجيات تغير المناخ في السياسات القطرية الحرجية.	10

الهدف الاستراتيجي واو -

الإدارة المستدامة للأراضي والمياه والموارد الوراثية

وتحسين الاستجابة للتحديات البيئية العالمية التي تمس الأغذية والزراعة

الهدف الاستراتيجي هاء (بآلاف الدولارات الأمريكية بسعر الصرف في 2008-2009)

النتيجة التنظيمية	الاعتمادات الصافية	الموارد الطوعية الرئيسية	الدعم للبرنامج الميداني / للدول الأعضاء	حالات الطوارئ	المجموع من خارج الميزانية	المجموع
واو -1	10 366	3 552	7 778	0	11 330	21 697
واو -2	11 042	3 425	27 328	1 001	31 754	42 796
واو -3	4 440	4 513	1 159	0	5 672	10 112
واو -4	4 875	10 746	717	4 000	15 462	20 337
واو -5	12 124	6 029	8 350	2 000	16 380	28 503
واو -6	8 802	3 476	762	0	4 238	13 041
المجموع	51 648	31 741	46 095	7 001	84 837	136 486

النتيجة التنظيمية واو-1: ترويج البلدان وتطويرها للإدارة المستدامة للأراضي

الوحدة المسؤولة: شعبة الأراضي والمياه

المؤشر	الغاية (سنتان)
واو 1-1 عدد البلدان التي تليي قواعد بياناتها الخاصة بـ الموارد الأراضي والبنية الأساسية المكانية مواصفات/معايير المنظمة.	5 بلدان إضافية
واو 1-2 عدد البلدان التي تتسق خططها، واستراتيجياتها، وتشريعاتها الوطنية المتعلقة باستخدام الأراضي مع الخطوط التوجيهية للمنظمة وسياساتها بشأن الإدارة المستدامة للأراضي بما في ذلك في البيئات المعرضة لأشد المخاطر (ولا سيما الأراضي الجافة والجبال والمناطق الساحلية).	5
النتيجة التنظيمية واو-2: تكون البلدان قد حسنت قدرتها على مواجهة ندرة المياه وتحسين إنتاجية المياه في النظم الزراعية على المستوى القطري ومستوى أحواض الأنهار بما في ذلك نظم المياه العابرة للحدود	
الوحدة المسؤولة: شعبة الأراضي والمياه	
المؤشر	الغاية (سنتان)
واو 1-2 عدد البلدان أو منظمات أحواض الأنهار التي تعتمد توصيات المنظمة في استراتيجياتها لمواجهة ندرة المياه	4
واو 2-2 عدد المؤسسات التي اعتمدت أدوات المنظمة ونهجها في تعزيز إنتاجية المياه	8
واو 2-3 عدد الزيارات الشهرية إلى موقع المنظمة للمياه على الويب	48 000

النتيجة التنظيمية واو 3: تقوية السياسات والبرامج على المستويات القطرية والإقليمية والدولية لضمان صون التنوع البيولوجي للأغذية والزراعة والاستفادة منه بطريقة مستدامة والتقاسم العادل للمنافع المترتبة على استخدام الموارد الوراثية الوحدة المسؤولة: شعبة الأراضي والمياه	
المؤشر	الغاية (سنتان)
واو 1-3 عدد النواتج والمعالج البارزة المحققة حسبما حددته هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة في برنامج عملها المتعدد السنوات بشأن التنوع البيولوجي للأغذية والزراعة التي تحققت.	معلم بارز واحد ونواتج رئيسية محققة
واو 2-3 عدد خطط العمل التشغيلية المشتركة أو ترتيبات التعاون بشأن التنوع البيولوجي للأغذية والزراعة مع المنتديات الدولية، مثل اتفاقية التنوع البيولوجي، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، والاتفاقية الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة	2
النتيجة التنظيمية واو 4: وضع إطار دولي وتعزيز قدرات البلدان بشأن الحوكمة المسؤولة للحصول على الأراضي وحيازة الأراضي المضمونة والمتكافئة وصلتها بالموارد الطبيعية الأخرى مع التركيز بوجه خاص على مساهمتها في التنمية الريفية الوحدة المسؤولة: شعبة البيئة وتغير المناخ والطاقة الحيوية	
المؤشر	الغاية (سنتان)
واو 1-4 توافق الآراء الدولية بشأن التدابير الخاصة بتحسين حوكمة الحصول على الأراضي وحيازة الأراضي المضمونة والمتكافئة وصلتها المشتركة مع الموارد الطبيعية الأخرى.	مشروع خطوط توجيهية طوعية
النتيجة التنظيمية واو 5: تعزيز البلدان قدراتها على معالجة التحديات البيئية الناشئة مثل تغير المناخ والطاقة الحيوية الوحدة المسؤولة: شعبة البيئة وتغير المناخ والطاقة الحيوية	
المؤشر	الغاية (سنتان)
واو 1-5 عدد البلدان التي وضعت خطط عمل ومشروعات لمواجهة تحديات التكيف مع تغير المناخ في الزراعة والتخفيف من وطأته	5 بلدان إضافية
واو 2-5 عدد البلدان النامية التي وضعت سياسات، استراتيجيات أو خطط عمل لتلبية التحديات والفرص الناشئة عن تنمية الطاقة الحيوية	7 بلدان إضافية على الأقل
واو 3-5 الاعتراف بالتفاعلات والصلات بين الأمن الغذائي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والحد من الفقر والتنمية المستدامة للطاقة الحيوية ومعالجتها على نحو صريح في الحوار الدولي وفي الاتفاقات البيئية الجديدة المتعددة الأطراف.	1- التفاعلات والصلات بين الأمن الغذائي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والحد من الفقر وتنمية الطاقة الحيوية تعكس المشروع الأول لمعيار المائدة المستديرة بشأن الوقود الحيوي المستدام والإطار الأول لمعايير ومؤشرات الاستدامة للشراكة العالمية بشأن الطاقة الحيوية. 2- اجتماعان على الأقل من اجتماعات المنظمة يعنيان بمعايير/مواصفات الطاقة الحيوية والأمن الغذائي.
النتيجة التنظيمية واو 6: تحسين فرص الحصول على المعارف المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية وتقاسمها الوحدة المسؤولة: مكتب تبادل المعرفة والبحوث والإرشاد	
المؤشر	الغاية (سنتان)
واو 1-6 عدد البلدان التي تنفذ مشروعات لتعزيز قدرات نظم البحوث والإرشاد بشأن الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.	20
واو 2-6 عدد البلدان التي تنفذ البرامج والاستراتيجيات الخاصة بالاتصال في خدمة تنمية إدارة الموارد الطبيعية المستدامة	25

الهدف الاستراتيجي زاي –

تهيئة البيئة المواتية للأسواق من أجل تحسين سُبُل المعيشة والتنمية الريفية

الهدف الاستراتيجي زاي (بآلاف الدولارات الأمريكية بسعر الصرف في 2008-2009)

النتيجة التنظيمية	الاعتمادات الصافية	الموارد الطوعية الرئيسية	الدعم للبرنامج الميداني / المساعدة للدول الأعضاء	حالات الطوارئ	المجموع من خارج الميزانية	المجموع
زاي-1	9 256	1 719	12 670	14 862	29 251	38 507
زاي-2	2 791	2 111	8 910	0	11 020	13 812
زاي-3	7 021	1 389	7 869	0	9 257	16 279
زاي-4	20 139	981	1 073	0	2 054	22 193
المجموع	39 208	6 199	30 521	14 862	51 582	90 790

النتيجة التنظيمية زاي 1 – تحليلات وسياسات وخدمات ملائمة لتمكين صغار المنتجين من تحسين قدرتهم على المنافسة والتنويع من خلال التوجه نحو مشروعات جديدة، وزيادة القيمة المضافة، وتلبية متطلبات السوق
الوحدات المسؤولة: شعبة البنية الأساسية الريفية والصناعات الزراعية / شعبة التجارة والأسواق / شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية

المؤشر	الغاية (سنتان)
زاي 1-1 عدد البلدان والمنظمات الإقليمية أو شبه الإقليمية التي نفذت تطورات سياسات أو إصلاحات استراتيجيات من أجل مساعدة صغار المنتجين على الاستجابة وتحسين نفاذهم إلى أسواق المخرجات والمدخلات	3 بلدان ومنظمتان إقليميتان أو شبه إقليميتان
زاي 1 – 2 عدد البلدان التي تنفذ خططا لإعادة توجيه خدمات الإرشاد لديها نحو دعم صغار المنتجين لاستغلال فرص السوق	4

النتيجة التنظيمية زاي 2 – إدماج تهيئة فرص العمل الريفية وتنويع الدخل في سياسات وبرامج وشراكات التنمية الزراعية والريفية
الوحدتان المسؤولتان: شعبة القضايا الجنسانية والتكافؤ والعمالة في المناطق الريفية / شعبة الأراضي والمياه

المؤشر	الغاية (سنتان)
زاي 2 – 1 عدد الطلبات على تحليلات المنظمة لأنماط واتجاهات العمالة في المزارع وخارجها	20
زاي 2 – 2 عدد البلدان التي وضعت برامج وسياسات زراعية تشجع نُهجاً ترمي إلى إيجاد فرص العمل الريفية وللحصول على الأراضي وتنويع الدخل	4

النتيجة التنظيمية زاي 3 – سياسات وأنظمة ومؤسسات قطرية وإقليمية تحسّن قدرة الأعمال الزراعية والصناعات الزراعية على المنافسة وتحسّن آثارها الإنمائية
الوحدتان المسؤولتان: شعبة البنية الأساسية الريفية والصناعات الزراعية / شعبة التجارة والأسواق

المؤشر	الغاية (سنتان)
زاي 3 – 1 عدد البلدان التي لديها استراتيجيات لتحسين القدرة التنافسية للأعمال الزراعية في سياساتها للتنمية الزراعية والريفية	5 +

6 بلدان أخرى بدأت العملية	زاي 3-2 عدد البلدان التي لديها ولايات مؤسسية فيما يتعلق: بتنمية صغار المنتجين، تدعيم التعاون بين القطاعين العام والخاص، والإشراف على قطاع الصناعات
5	زاي 3-3 عدد البلدان التي لديها آليات موثقة بشكل رسمي لإدماج القطاع الخاص في الاستراتيجيات الإنمائية، بما في ذلك صغار المنتجين ذوي التوجه التجاري
النتيجة التنظيمية زاي 4 – وجود وعي متزايد لدى البلدان وقدرة على تحليل التطورات في الأسواق الزراعية الدولية، والسياسات التجارية، والقواعد التجارية لتحديد الفرص التجارية لصياغة سياسات واستراتيجيات تجارية ملائمة وفعالة الوحدة المسؤولة: شعبة التجارة والأسواق	
الغاية (سنتان)	المؤشر
زيادة / على حالها	زاي 4-1 الاتجاه في عدد عرض/ زيارة صفحات المواقع الإلكترونية للمنظمة التي تتضمن معلومات عن أسواق السلع الزراعية والسياسات التجارية والقضايا المتعلقة بالمفاوضات التجارية وتأثيرها على صغار المنتجين والتنمية الريفية
+ 5 في المائة	زاي 4 – 2 عدد المرات التي استشهد فيها بتحليلات المنظمة للأسواق الدولية للسلع الزراعية والسياسات التجارية وقضايا المفاوضات، في مؤشرات التنويه مقارنة مع المنظمات الدولية
80 في المائة	زاي 4 – 3 نسبة المسؤولين الذين حصلوا على التدريب من المنظمة على المفاوضات التجارية وعلى تحليل خيارات السياسات وصياغة السياسات التجارية لتعزيز سبل معيشة صغار المنتجين وتدعيم التنمية الريفية، والذين أبدوا تقييماً إيجابياً للتدريب

الهدف الاستراتيجي حاء – تحسين الأمن الغذائي والتغذية

الهدف الاستراتيجي حاء (بآلاف الدولارات الأمريكية بسعر الصرف في 2008-2009)

النتيجة التنظيمية	الاعتمادات الصافية	الموارد الطوعية الرئيسية	الدعم للبرنامج الميداني / المساعدة للدول الأعضاء	حالات الطوارئ	المجموع من خارج الميزانية	المجموع
حاء 1-	15 174	1 795	47 616	2 310	51 721	66 895
حاء 2-	3 929	2 399	3 520	0	5 919	9 848
حاء 3-	3 495	34	2 577	0	2 610	6 106
حاء 4-	11 356	1 915	7 628	0	9 543	20 899
حاء 5 -	23 310	3 459	16 635	(0)	20 093	43 403
المجموع	57 264	9 601	77 976	2 309	89 887	147 151

النتيجة التنظيمية حاء 1 – وجود قدرة معززة لدى البلدان وغيرها من أصحاب الشأن على صياغة تنفيذ ورصد سياسات واستراتيجيات وبرامج متسقة تعالج الأسباب الجذرية للجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية
الوحدة المسؤولة: شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية

المؤشر	الغاية (سنتان)
حاء 1-1 عدد بلدان منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية التي قامت بصياغة سياسات واستراتيجيات أو برامج قطاعية ومشاركة بين القطاعات للأمن الغذائي والتغذية (بما في ذلك البرامج القطرية للأمن الغذائي والبرامج الإقليمية للأمن الغذائي)	(1) 11 بلدا (برامج قطرية للأمن الغذائي) ومنظمتا تكامل اقتصادي إقليمية (برامج إقليمية للأمن الغذائي) (2) تقييمات مسبقة للسياسات والبرامج في 3 بلدان
حاء 1-2 عدد بلدان منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية التي نفذت سياسات واستراتيجيات وبرامج قطاعية ومشاركة بين القطاعات للأمن الغذائي والتغذية (بما في ذلك البرامج القطرية للأمن الغذائي والبرامج الإقليمية للأمن الغذائي)	(1) 27 برنامجا قطريا للأمن الغذائي و6 برامج إقليمية للأمن الغذائي (2) 5 بلدان (سياسات الأمن الغذائي والتغذية)
حاء 1-3 عدد البلدان الرائدة في إقامة نظم لرصد السياسات والبرامج القطاعية المشتركة المستندة إلى النتائج وتغطي اهتمامات انعدام الأمن الغذائي والجوع و/أو سوء التغذية	2

النتيجة التنظيمية حاء 2 – تعزيز البلدان الأعضاء وأصحاب الشأن الآخرين حوكمة الأمن الغذائي من خلال تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الأعمال التدريجي للحق في الغذاء الكافي في سياق الأمن الغذائي القطري وإصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي
الوحدة المسؤولة: شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية

المؤشر	الغاية (سنتان)
حاء 1-2 عدد البلدان التي اعتمدت مؤسساتها وطبقت مبادئ الحوكمة الجيدة في صياغة تنفيذ ورصد سياسات وبرامج الغذاء والتغذية	3
حاء 2-2 عدد البلدان التي استحدثت أو عززت أطر قانونية مؤسسية أو سياساتية للإعمال التدريجي للحق في الغذاء الكافي	7
حاء 2-3 عدد البلدان التي استحدثت سياسات وبرامج تركز إلى حقوق الإنسان وتستهدف فئات محددة معدومة الأمن الغذائي ومعرضة لانعدام الأمن الغذائي	7

7	حاء 2-4 عدد البلدان التي نفذت استراتيجيات للدعوة والاتصال والتثقيف دعماً لحوكمة الأمن الغذائي الجيدة والحق في الغذاء
2	حاء 2-5 عدد وثائق سياسات المنظمة التي تعرض لسبل ووسائل تعزيز الحوكمة العالمية للأمن الغذائي
النتيجة التنظيمية حاء 3 – تعزز قدرة البلدان الأعضاء وأصحاب الشأن الآخرين على معالجة شواغل تغذوية محددة في مجالي الأغذية والزراعة الوحدة المسؤولة: شعبة التغذية وحماية المستهلك	
الغاية (سنتان)	المؤشر
5	حاء 3 – 1 عدد البلدان التي أدمجت الأهداف التغذوية في ما لا يقل عن 3 سياسات قطاعية أو في استراتيجيتها للحد من الفقر
2	حاء 3-2 عدد البلدان التي قامت بتقييم وتحليل أثر تغير النظم الغذائية على التغذية
3	حاء 3-3 عدد البلدان التي وضعت واعتمدت خطط توجيهية تغذوية قطرية أو نفذت برامج قطرية للتثقيف التغذوي في قطاعين على الأقل (الزراعة والتعليم)
النتيجة التنظيمية حاء 4 – تعزز قدرة البلدان الأعضاء وأصحاب الشأن الآخرين على توليد بيانات وإحصاءات وإدارتها وتحليلها والحصول عليها من أجل تحسين الأمن الغذائي وتحسين التغذية الوحدة المسؤولة: شعبة الإحصاء	
الغاية (سنتان)	المؤشر
10	حاء 4 – 1 عدد البلدان التي تستخدم خطط المنظمة التوجيهية ومنهجياتها أو معاييرها لجمع البيانات والإحصاءات عن الأغذية والزراعة وتحليلها ونشرها
15	حاء 4 – 2 عدد البلدان التي تتلقى دعم المنظمة من أجل تنفيذ التدريب على جمع البيانات وتصنيفها وتحليلها أو تعميم إحصاءات الأغذية
6.5 مليون	حاء 4 – 3 الوصول إلى قواعد بيانات المنظمة ومطبوعاتها الإحصائية حسب قياسها تبعاً لمتوسط عدد الزيارات الشهرية على موقع البيانات الإحصائية FAOSTAT على الويب.
النتيجة التنظيمية حاء 5 – تحسّن وصول البلدان الأعضاء وأصحاب الشأن الآخرين إلى منتجات وخدمات تحليلات ومعلومات المنظمة بشأن الأمن الغذائي والزراعة والتغذية، وتعزز القدرة الذاتية على تبادل المعرفة الوحدة التنظيمية: شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية	
الغاية (سنتان)	المؤشر
5 ملايين	حاء 5 – 1 متوسط عدد زوار الموقع على الويب شهرياً بحثاً عن موارد ومنتجات معارف المنظمة ومعلوماتها وخبرتها بشأن الأمن الغذائي والزراعة والتغذية
يحدد فيما بعد	حاء 5 – 2 عدد مطبوعات المنظمة الرئيسية وكتبها ومقالاتها في الدوريات التي استعرضها النظراء، وبحوث المنظمة وتحليلاتها بشأن الأمن الغذائي والزراعة والتغذية
يحدد فيما بعد	حاء 5 – 3 استخدام البلدان الأعضاء وأصحاب الشأن الآخرين بحوث

الهدف الاستراتيجي طاء –
زيادة القدرة على التأهب لحالات الطوارئ والتهديدات الغذائية
والزراعية والاستجابة لها على نحو فعال

الهدف الاستراتيجي طاء (بآلاف الدولارات الأمريكية بسعر الصرف في 2008-2009)

النتيجة التنظيمية	الاعتمادات الصافية	الموارد الطوعية الرئيسية	الدعم للبرنامج الميداني / للدول الأعضاء	حالات الطوارئ	المجموع من خارج الميزانية	المجموع
طاء 1 –	4 399	2 118	3 311	48 685	54 114	58 512
طاء 2 –	1 938	2 362	1 562	47 317	51 242	53 180
طاء 3 –	1 074	597	26 018	240 246	266 861	267 935
المجموع	7 410	5 077	30 892	336 248	372 217	379 627

النتيجة التنظيمية طاء 1 – انخفاض درجة تأثر البلدان بالأزمات والتهديدات والطوارئ من خلال تحسين التأهب وإدماج منع المخاطر والتخفيف من آثارها ضمن السياسات والبرامج والتدخلات

المؤشر	الغاية (سنتان)
طاء 1 – 1 عدد البلدان التي أنشئت نظمها القطرية للإنذار المبكر بشأن الزراعة والأمن الغذائي وانتقلت من الفئة 2 إلى الفئة 1، أو من الفئة 3 إلى الفئة 2	(العدد قيد الإحصاء النهائي)
طاء 1 – 2 عدد البلدان حيث توجد للمنظمة حافظة طوارئ كبيرة، وجرى اختبار خططها للطوارئ المتعلقة بالزراعة والأمن الغذائي	10
طاء 1 – 3 عدد بلدان النقاط الساخنة للكوارث عالية المخاطر والتي جرى فيها الاختبار والتنفيذ الميداني لاستراتيجياتها للتدريب على الحد من مخاطر الكوارث في مجال الزراعة	7
طاء 1 – 4 عدد بلدان النقاط الساخنة للكوارث عالية المخاطر التي أدرجت في خططها القطرية للحد من المخاطر في الزراعة	10

النتيجة التنظيمية طاء 2 – استجابة البلدان والشركاء على نحو أكثر فعالية للأزمات والطوارئ بتدخلات ذات صلة بالأغذية والزراعة

الوحدة المسؤولة: شعبة عمليات الطوارئ وإعادة التأهيل

المؤشر	الغاية (سنتان)
طاء 2 – 1 عدد البلدان التي تؤدي فيها تقييمات الاحتياجات بعد الكوارث إلى خطط وأنشطة قطرية منسقة للاستجابة	5
طاء 2 – 2 النسبة المئوية للبلدان التي استجابت لأزمة جديدة تطبق نهج المجموعات وتنفذ خطط مجموعات في مجال الزراعة والأمن الغذائي تتمثل للمعايير الفنية لدى المنظمة بشأن هذه الخطط	

10 في المائة	طاء 2-3 نسبة البلدان التي نفذت برامج للطوارئ باستخدام أدوات التحليل الاجتماعي – الاقتصادي والجنساني (التي تتمثل للمعايير الفنية لدى المنظمة)
النتيجة التنظيمية طاء 3 – تحسُّن التحوّل والصّلات بين حالات الطوارئ وإعادة التأهيل والتنمية لدى البلدان والشركاء الوحدة المسؤولة: شعبة عمليات الطوارئ وإعادة التأهيل	
المؤشر	الغاية (سنتان)
2	طاء 3 – 1 عدد البلدان التي شهدت زيادة قدرها 10 في المائة على الأقل في مستوى التمويل المقدم لغرض التحوّل الزراعي
6	طاء 3 – 2 عدد البلدان التي لديها استراتيجيات و/أو برامج الإنعاش الزراعي التي تُدمج الاحتياجات في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة

**الهدف الاستراتيجي كاف – المساواة بين الجنسين في الحصول على الموارد والسلع والخدمات
وصنع القرار في المناطق الريفية**

الهدف الاستراتيجي كاف (بآلاف الدولارات الأمريكية بسعر الصرف في 2008-2009)

النتيجة التنظيمية	الاعتمادات الصافية	الموارد الطوعية الرئيسية	الدعم للبرنامج الميداني / المساعدة للدول الأعضاء	حالات الطوارئ	المجموع من خارج الميزانية	المجموع
كاف 1-	1 970	18	780	0	798	2 767
كاف 2-	2 400	782	2 066	3 000	5 849	8 249
كاف 3-	3 062	2 060	3 978	0	6 038	9 101
كاف 4 -	2 306	18	0	0	18	2 324
المجموع	9 738	2 879	6 824	3 000	12 703	22 441

النتيجة التنظيمية كاف 1 – إدماج تحقيق المساواة بين الجنسين في الريف في سياسات الأمم المتحدة وفي البرامج المشتركة للأمن الغذائي والتنمية الزراعية والريفية

الوحدة المسؤولة: شعبة القضايا الجنسانية والتكافؤ والعمالة في المناطق الريفية

المؤشر	الغاية (سنتان)
كاف 1 – 1 عدد البلدان التي نفذت برامج مشتركة للأمم المتحدة تتضمن عنصراً خاصاً بالمساواة بين الجنسين في الريف ويستوفي معايير المساواة بين الجنسين في المنظمة.	3
كاف 1 – 2 عدد أدوات السياسات على نطاق منظومة الأمم المتحدة ككل في إطار "توحيد الأداء" التي تشمل قضايا المساواة بين الجنسين نتيجة لمدخلات المنظمة.	4

النتيجة التنظيمية كاف 2 – زيادة قدرة الحكومات على إدماج قضايا المساواة بين الجنسين والمساواة الاجتماعية في برامج ومشروعات وسياسات الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية باستخدام إحصاءات مفصلة بحسب كل جنس على حده، وغير ذلك من المعلومات والموارد ذات الصلة

الوحدة المسؤولة: شعبة القضايا الجنسانية والتكافؤ والعمالة في المناطق الريفية

المؤشر	الغاية (سنتان)
كاف 1 – 2 عدد المؤسسات القطرية التي تتلقى دعماً فنياً من المنظمة والتي اعتمدت أداة التحليل الاجتماعي والاقتصادي والجنساني لاستخدامها في رسم السياسات والتخطيط.	15
كاف 2 – 2 عدد البلدان التي تقوم بجمع بيانات مفصلة عن الأمن الغذائي والتنمية الريفية على مستوى البلد ككل وبحسب كل جنس على حده، وتحليل تلك البيانات واستخدامها ونشرها.	20

النتيجة التنظيمية كاف 3 – صياغة الحكومات سياسات تراعي احتياجات المرأة وجامعة وتشاركية في ما يتعلق بالتنمية الزراعية والريفية الوحدة المسؤولة: شعبة القضايا الجنسانية والتكافؤ والعمالة في المناطق الريفية	
المؤشر	الغاية (سنتان)
كاف 3 – 1 عدد البلدان المستهدفة التي قامت بمراجعة سياساتها وقوانينها وأنظمتها الزراعية والخاصة بالأمن الغذائي لمعالجة القضايا الجنسانية التي تؤثر في الحصول على موارد الإنتاج.	8
النتيجة التنظيمية كاف 4 – إظهار التزام من جانب المنظمة وموظفيها وقدرتها وقدرتهم على معالجة الأبعاد الجنسانية في عملهم الوحدة المسؤولة: شعبة القضايا الجنسانية والتكافؤ والعمالة في المناطق الريفية	
المؤشر	الغاية (سنتان)
كاف 4 – 1 النسبة المئوية من المنتجات/الخدمات المدرجة في خطط عمل المنظمة والمراعية للقضايا الجنسانية	10 في المائة
كاف 4 – 2 عدد وحدات المنظمة في المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية التي تقوم برصد تنفيذ البرامج على ضوء الأهداف والمؤشرات المراعية للقضايا الجنسانية	25 في المائة

الهدف الاستراتيجي لام –

زيادة حجم وفعالية الاستثمارات العامة والخاصة في الزراعة والتنمية الريفية

الهدف الاستراتيجي لام (بآلاف الدولارات الأمريكية بسعر الصرف في 2008-2009)

النتيجة التنظيمية	الاعتمادات الصافية	الموارد الطوعية الرئيسية	الدعم للبرنامج الميداني / للدول الأعضاء	حالات الطوارئ	المجموع من خارج الميزانية	المجموع
لام 1-	41 031	6 755	3 451	3 757	13 963	54 994
لام 2-	82 516	5 684	1 917	0	7 601	90 117
لام 3-	22 258	2 149	237	0	2 386	24 644
المجموع	53 289	12 510	0	400	12 910	66 200

النتيجة التنظيمية لام-1: زيادة إدراج استراتيجيات وسياسات الاستثمار في الأغذية والتنمية الزراعية والريفية المستدامة في الخطط والأطر الإنمائية الوطنية والإقليمية
الوحدة المسؤولة: شعبة مركز الاستثمار

المؤشر	الغاية (سنتان)
لام 1-1 نسبة الزيادة المئوية في الإنفاق العام على الأغذية والتنمية الزراعية والريفية المستدامة في عشرة بلدان مستهدفة من بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض	10 في المائة
لام 1-2 نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للأغذية والتنمية الزراعية والريفية المستدامة	6.5 في المائة

النتيجة التنظيمية لام-2: تعزيز قدرات منظمات القطاعين العام والخاص على تخطيط وتنفيذ وتعزيز استدامة عمليات الاستثمار في الأغذية والتنمية الزراعية والريفية المستدامة
الوحدة المسؤولة: شعبة مركز الاستثمار

المؤشر	الغاية (سنتان)
لام 2-1 النسبة المئوية من أسابيع العمل التي يخصصها كل شخص في شعبة مركز الاستثمار على تنمية الاستثمارات من قبل الخبراء الوطنيين	18 في المائة
لام 2-2 النسبة المئوية من البلدان التي شملها المسح والتي أظهرت مستوى رضا لا يقل عن 70 في المائة على الدعم الذي تقدمه المنظمة لبناء القدرات في مجال الاستثمار	60 في المائة
لام 2-3 عدد البلدان التي تتلقى الدعم من المنظمة والتي شهدت فيها القدرات المؤسسية للصناعات الزراعية والأعمال التجارية الزراعية تحسناً في 5 على الأقل من أصل المؤشرات المرجعية البالغ عددها 20 مؤشراً	5

النتيجة التنظيمية لام-3: للترجمة

المؤشر	الغاية (سنتان)
لام 3-1 التمويل الاستثماري لعمليات الاستثمار في الأغذية والتنمية الزراعية والريفية المستدامة	3.0 مليار دولار أمريكي

4	لام 2-3 عدد البلدان التي أُقيم فيها ما لا يقلّ عن ثلاث شراكات بين القطاعين العام والخاص للاستثمار في الصناعات الزراعية، بدعم فني من المنظمة
رضا بنسبة 90 في المائة عند البدء؛ رضا بنسبة 90 في المائة عند الإشراف؛ رضا بنسبة 88 في المائة عند النهاية	لام 3-3 تقييم جودة الاستثمار في الأغذية والتنمية الزراعية والريفية المستدامة من قِبل مؤسسات التمويل الدولية الشريكة

الهدف الوظيفي خاء –
التعاون الفعال مع الدول الأعضاء وأصحاب الشأن

الهدف الاستراتيجي لام (بآلاف الدولارات الأمريكية بسعر الصرف في 2008-2009)

النتيجة التنظيمية	الاعتمادات الصافية	الموارد الطوعية الرئيسية	الدعم للبرنامج الميداني / للدول الأعضاء	حالات الطوارئ	المجموع من خارج الميزانية	المجموع
حاء 1-	41 031	6 755	3 451	3 757	13 963	54 994
حاء 2-	82 516	5 684	1 917	0	7 601	90 117
حاء 3-	22 258	2 149	237	0	2 386	24 644
حاء 4 -	53 289	12 510	0	400	12 910	66 200
المجموع	199 094	27 098	5 605	4 157	36 860	235 955

النتيجة التنظيمية خاء 1 – وضع برامج فعالة تلبي احتياجات الأعضاء ذات الأولوية، وتوفير الموارد لها، ورصدها، ورفع تقارير بشأنها على كل من المستوى العالمي والإقليمي والقطري
الوحدة المسؤولة: إدارة التعاون التقني

المؤشر	الغاية (سنتان)
حاء 1 – 1 عدد طلبات المساعدة على صعيد السياسات الموجهة إلى المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية والتي جرت تليبيتها	خط الأساس + 10 في المائة
حاء 1 – 2 عدد البلدان التي توجد لديها أطر معتمدة للأولويات المتوسطة الأجل بما يتناسب والسياسات القطاعية	10
حاء 1 – 3 عدد الأقاليم التي تجري فيها صياغة خطط عمل ذات أولوية على النحو المطلوب، يتم جزء منها في ضوء أطر الأولويات القطرية المتوسطة الأجل وخطط العمل الإقليمية الفرعية ذات الأولوية	5
حاء 1 – 4 نسبة الأموال من خارج الميزانية المخصصة من خلال مجالات التركيز ذات الأولوية	5 في المائة
حاء 1 – 5 نسبة الانحراف بين الزيادة في متحصلات الميزانية لفترة السنتين في المنظمة والمسجلة في الحسابات المراجعة والمعدل في الوكالات المتخصصة الأربع (منظمة العمل الدولية، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، منظمة الصحة العالمية)	انحراف بنسبة 5 في المائة كحد أقصى
حاء 1 – 6 نسبة الوحدات في المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية التي تستوفي المعايير المؤسسية المعتمدة لرصد الأداء والتخطيط العملي	60 في المائة
حاء 1 – 7 نسبة المشروعات/البرامج الممولة من الجهات المانحة (وبرنامج التعاون التقني) وتستوفي معايير الجودة الخاصة بالمنظمة أثناء التنفيذ وفي نهاية كل سنة من سنوات التنفيذ	80 في المائة
النتيجة التنظيمية خاء 2 – تنفيذ فعال ومتسق لوظائف المنظمة الأساسية والخدمات المواتية على نطاق النتائج التنظيمية الوحدة المسؤولة: إدارة المعارف والاتصال	
المؤشر	الغاية (سنتان)
حاء 1-2 النسبة المئوية للموارد من الموظفين ومن غير الموظفين في الإدارات المستخدمة لأغراض الأهداف الاستراتيجية التي تشرف عليها إدارات أخرى	16 في المائة

20 في المائة	خاء 2-2 نسبة المشروعات/البرامج الميدانية التي أُسندت مهمة الرقابة الفنية عليها إلى المكاتب الميدانية
10 في المائة	خاء 3-2 حصة الدعم والإشراف الفنيين المعهود بهما إلى شركاء معتمدين في الخارج
يحدد فيما بعد	خاء 4-2 النسبة المئوية للمنتجات والخدمات المتصلة بإدارة المعلومات والمعرفة والإحصاءات، ونظم المعلومات ذات الصلة، والمنفذة طبقاً للاستراتيجية المؤسسية للمنظمة
80 في المائة	خاء 5-2 النسبة المئوية للمنتجات والخدمات المتصلة بنظم وتكنولوجيا المعلومات والمنفذة طبقاً للاستراتيجية المؤسسية للمنظمة
3.890 مليوناً	خاء 6-2 معدل الزيارات الشهرية إلى الموقع الإلكتروني www.fao.org
4137	خاء 7-2 معدل الاقتباسات الشهرية للمنظمة في المطبوعات/الوسائط الإلكترونية التي يقوم نظام Meltwarer برصدها
يحدد فيما بعد	خاء 8-2 النسبة المئوية للمنتجات والخدمات المتصلة ببناء القدرات المنفذة طبقاً للاستراتيجية المؤسسية للمنظمة
يحدد فيما بعد	خاء 9-2 النسبة المئوية للمنتجات والخدمات المتصلة بالمساعدة في مجال السياسات والمنفذة طبقاً لنظام المساعدة في مجال السياسات
النتيجة التنظيمية خاء 3- شراكات وتحالفات رئيسية تساند وتستكمل عمل المنظمة والشركاء الوحدة المسؤولة: مكتب التنسيق مع الأمم المتحدة ومتابعة الأهداف الإنمائية للألفية	
المؤشر	الغاية (سنتان)
خاء 1-3 عدد الشراكات المنفذة طبقاً لاستراتيجية المنظمة الخاصة بالشراكات على المستوى المؤسسي	يحدد فيما بعد
خاء 2-3 عدد البلدان التي تشارك فيها المنظمة في شراكات الأمم المتحدة بما يتماشى واستراتيجية المنظمة الخاصة بالشراكات مع منظومة الأمم المتحدة	يحدد فيما بعد
خاء 3-3 نسبة ترتيبات التعاون مع الوكالات التي توجد مقرها في روما وبرنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والمتماشية مع التوجيهات المشتركة على صعيد السياسات حول التعاون.	يحدد فيما بعد
خاء 4-3 عدد مجموعات المجتمع المدني المشاركة في آليات للحوكمة العالمية و/أو لرفع التقارير الوطنية و/أو المتعاونة في برامج فنية وأنشطة للمنظمة	يحدد فيما بعد
خاء 5-3 عدد الشراكات والمشاورات مع القطاع الخاص المتماشية مع الخطوط التوجيهية الاستراتيجية للمنظمة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية	يحدد فيما بعد
خاء 6-3 نسبة عمليات التقييم والمسح للشراكات التي تعتبر مساهمات المنظمة في ترتيبات الشراكة إيجابية.	يحدد فيما بعد
النتيجة التنظيمية خاء 4- توجيه فعال للمنظمة من خلال تعزيز الحوكمة والإشراف الوحدة المسؤولة: إدارة المعارف والاتصال	
المؤشر	الغاية (سنتان)
خاء 1-4 النسبة المئوية لميزانية المنظمة (البرنامج العادي ومن خارج الميزانية) التي تؤول إلى وظيفة التقييم	0.8 في المائة
خاء 2-4 النسبة المئوية لتوصيات التقييم المقبولة والمنفذة في المواعيد المتفق عليها	80 في المائة

80 في المائة	خاء 3-4 النسبة المئوية لتوصيات مكتب المفتش العام التي تقبلها الإدارة وتنفذها
80 في المائة من عدد متزايد من الشكاوى/الادعاءات الواردة	خاء 4-4 النسبة المئوية لجميع الشكاوى/الادعاءات المتعلقة بالغش وسوء السلوك التي يجري تجهيزها و/أو يجري التحقيق فيها في غضون أطر زمنية محددة
80 في المائة	خاء 5-4 النسبة المئوية لقرارات المؤتمر والمجلس التي أنجزتها المنظمة في غضون المهل الزمنية المقررة
80 في المائة	خاء 6-4 النسبة المئوية لوثائق الأجهزة الرئاسية التي تصدر وفقاً للمتطلبات الدستورية

الهدف الوظيفي ذال –

الإدارة الكفاءة والفعالة

الهدف الاستراتيجي ذال (بآلاف الدولارات الأمريكية بسعر الصرف في 2008-2009)

النتيجة التنظيمية	الاعتمادات الصافية	الموارد الطوعية الرئيسية	الدعم للبرنامج الميداني / للدول الأعضاء	حالات الطوارئ	المجموع من خارج الميزانية	المجموع
ذال 1-	65 200	12 286	524	5 200	18 010	83 210
ذال 2-	24 526	2 265	0	3 110	5 375	29 901
ذال 3-	11 829	24 326	0	0	24 326	36 155
المجموع	101 554	38 877	524	8 310	47 711	149 266

النتيجة التنظيمية ذال 1 – الاعتراف بأن خدمات الدعم التي تقدمها المنظمة موجّهة نحو العملاء وفعالة وكفاءة وتُدار جيداً	
المؤشر	الغاية (سنتان)
ذال 1 – 1 النسبة المئوية لخدمات المنظمة التي يغطيها اتفاق بشأن مستوى الخدمات.	الغاية (سنتان)
ذال 1 – 2 حصة الخدمات التي تطبّق عليها مقاييس مرجعية.	20 في المائة
ذال 1 – 3 النسبة المئوية للعمليات والإجراءات التي يجري ترشيدها.	20 في المائة
ذال 1 – 4 الأخذ بنظام الإبلاغ الرسمي عن الرقابة الداخلية.	20 في المائة
ذال 1 – 5 تحسّن رضا العملاء	الإعداد جار
النتيجة التنظيمية ذال 2 – الاعتراف بالمنظمة كمورد للمعلومات الشاملة والدقيقة والهامة بشأن الإدارة	
المؤشر	الغاية (سنتان)
ذال 2 – 1 حصول المنظمة على رأي سنوي لا تحفظ فيه من المراجعة الخارجية	رأي لا تحفظ فيه من المراجعة الخارجية كل سنتين
ذال 2 – 2 تزايد النسبة المئوية للوحدات التنظيمية صاحبة الشأن التي تستخدم المعلومات المستخرجة من نظام معلومات إدارة المنظمة بصفة منتظمة.	إنشاء آلية للتنسيق والإبلاغ عن إحصاءات المستخدمين لمعلومات إدارة الشؤون الإدارية في المنظمة
ذال 2 – 3 تحسّن القدرة على إنتاج تقارير نهائية عن معلومات المنظمة من خلال استخدام أدوات إبلاغ معيارية.	تخفيض في عدد التقارير التي تستلزم تعديلاً مخصصاً (تبعاً لإرساء خط الأساس)
النتيجة التنظيمية ذال 3 – الاعتراف بالمنظمة كمستخدم ينفذ أفضل الممارسات في إدارة الأداء والموظفين، والتزامها بتنمية قدرات موظفيها، واستفادتها من تنوع قوة العمل الموجودة لديها	
المؤشر	الغاية (سنتان)
ذال 3 – 1 النسبة المئوية للمديرين الذين يكملون برنامج التدريب الإداري الأساسي الخاص بالمنظمة (النسبة المئوية لجميع الموظفين من الرتبة ف – 5 وما فوقها)	19 في المائة
ذال 3 – 2 نسب تحسّن الكفاءة (استناداً إلى النسبة المئوية للموظفين الذين يشاركون في نظام تقييم أداء الموظفين وزيادتهم في إطار تصنيف الكفاءة).	يشارك 85 في المائة من الموظفين في نظام تقييم الأداء، و20 في المائة مضمنين في نسب الكفاءة
ذال 3 – 3 زيادة النسبة المئوية لتنقل قوة العمل بقياسها تبعاً لتخفيض عدد	16 في المائة

	الموظفين في نفس الرتبة أو الوظيفة في الثماني سنوات الأخيرة
فئة الخدمات العامة: يحدد فيما بعد؛ الفنيون: 36 في المائة؛ المديرون: 18 في المائة	ذال 3-4 تحسن تمثيل المرأة على جميع المستويات قياسا على نسبة الإناث من الموظفين حسب الفئة
64 في المائة	ذال 3-5 زيادة النسبة المئوية لعدد البلدان الأعضاء الممثلة تمثيلا عادلا
50 في المائة	ذال 3-6 ازدياد رضا الزبائن عن سياسات الموارد البشرية

برنامج ممثليات المنظمة

ممثليات المنظمة (بآلاف الدولارات الأمريكية بسعر الصرف في 2008-2009)

النتيجة التنظيمية	صافي الاعتمادات	المساهمات الرئيسية الطوعية	الدعم للبرامج الميدانية/ المساعدة للبلدان الأعضاء	حالات الطوارئ	مجموع المساهمات من خارج الميزانية	المجموع
مكاتب المنظمة القطرية 1 - تغطية الشبكة القطرية العاملة وتنفيذها في أفريقيا	39 929	537	3 828	1 672	6 037	45 966
مكاتب المنظمة القطرية 2 - تغطية الشبكة القطرية العاملة وتنفيذها في آسيا والمحيط الهادي	13 666	340	2 175	950	3 465	17 131
مكاتب المنظمة القطرية 4 - تغطية الشبكة القطرية العاملة وتنفيذها في أمريكا اللاتينية	14 978	641	2 262	988	3 891	18 869
مكاتب المنظمة القطرية 5 - تغطية الشبكة القطرية العاملة وتنفيذها في الشرق الأدنى	6 655	181	348	152	681	7 336
مكاتب المنظمة القطرية 7 - تغطية الشبكة القطرية العاملة وتنفيذها في أوروبا	2 116	0	87	38	125	2 241
المجموع	77 343	1 699	8 700	3 800	14 199	91 542

218- يرد برنامج مكاتب المنظمة القطرية كباب منفصل في قرار الاعتمادات لأغراض الميزانية، كما يرد بالتفصيل في الجزء الثالث - دال.

219- ينبغي ملاحظة أن الموارد الآتية من خارج الميزانية للمشروعات التي تديرها مكاتب المنظمة القطرية ترد تحت النتائج التنظيمية الفنية. ولذا، فإن الموارد من خارج الميزانية لحالات الطوارئ ومساعدة البلدان الأعضاء في الجدول أعلاه تتعلق أساسا بالإيرادات التي ينتظر أن تحصلها هذه المكاتب مقابل تكاليف الدعم الإداري والتشغيلي للمشاريع التي تنفذها خلال الفترة المالية.

برنامج التعاون التقني

برنامج التعاون التقني (بآلاف الدولارات الأمريكية بسعر الصرف في 2008-2009)

النتيجة التنظيمية	صافي الاعتمادات	المساهمات الرئيسية الطوعية	الدعم للبرامج الميدانية / المساعدة للبلدان الأعضاء	حالات الطوارئ	مجموع المساهمات من خارج الميزانية	المجموع
برنامج التعاون التقني 1 - إدارة ودعم برنامج التعاون التقني	4 292	0	0	0	0	4 292
برنامج التعاون التقني 1 - مشاريع برنامج التعاون التقني	104 929	0	0	0	0	104 929
المجموع	109 221	0	0	0	0	109 221

220- يرد برنامج التعاون التقني كباب منفصل في قرار الاعتمادات لأغراض الميزانية، كما يرد بالتفصيل في الجزء ثلثا-د/ل. وكما يتبين من الجدول أعلاه، فإن العنصرين الرئيسيين هما إدارة ودعم برنامج التعاون التقني، وهو الذي سيتم تقاسمه - مع تحقيق اللامركزية للبرنامج - بين المقر والمكاتب الميدانية. ومشاريع برنامج التعاون التقني، التي تقدم مساعدات مباشرة إلى البلدان الأعضاء. وكما يلاحظ من الجزء أ/ولا - د/ل الخاص ببرنامج التعاون التقني، فقد نقل مبلغ 0.9 مليون دولار الذي تحقق كوفورات من إدارة ودعم برنامج التعاون التقني إلى مشروعات البرنامج.

الإنفاق الرأسمالي

الإنفاق الرأسمالي (بآلاف الدولارات الأمريكية بسعر الصرف في 2008-2009)

النتيجة التنظيمية	الاعتمادات	الموارد الطوعية	الدعم للبرنامج الميداني /	حالات المجموع من المجموع	خارج الميزانية	المجموع
الصفحة	الرئيسية	المساعدة للدول الأعضاء	الطوارئ			
801 – البنى الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	2.884	0	0	0	0	2.884
802 – التطبيقات الإدارية المؤسسية	4.833	0	0	0	0	4.833
803 – التطبيقات الفنية المؤسسية	5.169	0	0	0	0	5.169
804 – نظام إدارة المحتويات والوثائق الإلكترونية	2.650	0	0	0	0	2.650
805 – المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام (بما في ذلك معايير المحاسبة الميدانية)	10.700	0	0	0	0	10.700
806 – نظم إدارة المعلومات	5.300	0	0	0	0	5.300
807 – إطار إدارة الموارد البشرية الداعمة	4.068	0	0	0	0	4.068
808 – الترحيل	(5.000)	0	0	0	0	(5.000)
المجموع	30.604	0	0	0	0	30.604

1- البنية الأساسية الرئيسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

221- يغطي مشروع البنية الأساسية الرئيسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات البنود الخاصة بالحواسيب الرئيسية، وشبكات التخزين والاتصالات، بما في ذلك الهواتف والبريد الإلكتروني، التي تعتمد عليها خدمات تكنولوجيا المعلومات ونظم الاتصالات في المنظمة. وهي تكفل بنية أساسية سليمة ومستدامة لها كفاءتها لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم احتياجات العمل في المنظمة. ومن المقرر أن تكون هناك ثلاثة استثمارات رئيسية، هي:

- بنية أساسية من الحواسيب الرئيسية المشتركة التي تستفيد من التكنولوجيات الحديثة، بما في ذلك التصورات الافتراضية لتكون بمثابة منصة صالحة ومرنة تحقق قدرا أكبر من فعالية التكاليف لما تضمه من نظم المعلومات في المنظمة؛
- تحديث الحواسيب الرئيسية في المكاتب الميدانية، بعد الانتهاء بنجاح من سحب أجهزة البريد الإلكتروني فيما بين المكاتب، وتحسين موثوقية الخدمة بإحلال حزم من البرمجيات التي تتوافق مع ما يستخدمه شركاء العمل محل أجهزة الحاسوب القديمة، والسماح للموظفين باستخدام هذه البرمجيات الجديدة؛
- النهوض بشبكة المجالات الواسعة، كما جاء في الإجراءات المقابلة في خطة العمل الفورية. وسوف يحسن ذلك من فرص الدخول على أنظمة المعلومات في المنظمة، ودعم المعرفة وتقاسم المعلومات، كما سيحسن من الاتصالات مع المقر وفيما بين المكاتب الميدانية من خلال نشر طريقة الفيديوكونفرانس بجودة عالية.

2- التطبيقات الإدارية في المنظمة:

222- ينص مشروع النظم الإدارية في المنظمة على تحسين نظم التخطيط لموارد المنظمة لكي تلبي احتياجات العمل. ومن المقرر أن تكون هناك ثلاثة استثمارات أساسية، هي:

- تقريب بيئة المنظمة إلى معايير الصناعة الحالية عن طريق تحسين نظام أوراق لتخطيط احتياجات المنظمة من الموارد، بإيجاد تآزر مع المبادرات الرئيسية الأخرى مثل المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وبالتالي تحقيق وفورات ملموسة للمنظمة، بالإضافة إلى إعطاء قدر أكبر من المرونة لاختيار الحلول لاحتياجات العمل سواء في المقر أو في المكاتب الميدانية؛
- استبدال نظام أطلس للسفرات، نظرا لمحدودية برمجيات هذا النظام؛
- تعزيز نظم الملكية والإدارة المطلقة في المنظمة لسد الثغرات الوظيفية وتجنب الازدواجية.

3- التطبيقات الفنية في المنظمة:

223- ستنهض مشروعات الطلبات الفنية في المنظمة بصورة خاصة بالأطر المؤسسية ومواقع تخزين البيانات الفنية المستخدمة في إدارة المعلومات الفنية دعما للأعمال الرئيسية للمنظمة. وتشمل مشروعات هذه المجموعة:

- إنشاء موقع لتخزين البيانات التنظيمية للمؤسسة، على أن يكون بمثابة مرفق موثوق به وقابل للتوسع ويتسم بالمتانة والأمان لكي يتولى تخزين بيانات المنظمة الفنية والعلمية والمتعددة التخصصات، وتنظيمها وتكاملها وتحديد مواقعها واسترجاعها؛
- تحديث قاعدة البيانات الإحصائية في المنظمة، من خلال: (1) إطار جودة على مستوى المنظمة للإحصاءات الزراعية والحرجية وتلك الخاصة بمصايد الأسماك طبقا للتوصية 3-5 من التقييم المستقل للإحصاءات، جنبا إلى جنب مع نظام عمل تعتمد عليه شعبة الإحصاء والشعب الأخرى؛ (2) مخزن للبيانات الإحصائية لإحداث تكامل في سلاسل البيانات الزمنية في المنظمة تماشيا مع إطار الجودة في المنظمة؛
- مشروع، مستمر من 2008-2009، لتيسير تحويل مجموعات البيانات الإعلامية الحالية وإعدادها وتحميلها وتوثيقها وتوسيع هذه القاعدة الإعلامية لكي تخدم احتياجات نظم المعلومات، بما في ذلك مستودع البيانات الفنية في المنظمة.

4- نظم المحتوى الإلكتروني وإدارة الوثائق:

224- توفر نظم المحتوى الإلكتروني وإدارة الوثائق بيئة عمل "بلا أوراق" حيث تدفقات العمل المناسبة والآلية لتيسير عمليات الاستعراض والموافقة. وقد أسفر عدد من مبادرات نظم المحتوى الإلكتروني ونظم إدارة الوثائق في الماضي

عن عدة حلول استخدمت تكنولوجيات مختلفة. وسوف يتم تطبيق عدد من المبادرات الجديدة لوضع حلول تلبي احتياجات عمل المنظمة وإداراتها:

- التوسع في نظم إدارة الوثائق وتدفق العمل، التي تستخدم الآن على نطاق ضيق، في مختلف أنحاء المنظمة. وسوف يسمح ذلك بعمل الوثائق ونشرها داخل وحدات العمل وفيما بين إدارات المنظمة؛
- إيجاد حلول لنظم المحتوى الإلكتروني في المنظمة من أجل تخزين مختلف أنماط المحتويات الإلكترونية، والحصول عليها ونشرها فيما بين المجتمعات المتناثرة. ولا يقتصر ذلك على المعلومات النصية، بل يمتد إلى مختلف الأنماط الأخرى من العناصر الجغرافية وتلك الخاصة بوسائل الإعلام المتعددة، التي تستخدم على نطاق واسع في المنظمة وخارجها. وسوف يجمع هذا الحل بيئات إدارة المحتويات ووسائل التعاون التفاعلية، ليشكلا بيئة متماسكة تستخدم حلولاً فنية متكاملة؛
- اعتماد سجل مركزي يسمح بالارتباط بالبريد الإلكتروني ونظم إدارة المحتويات والوثائق ليلغي بذلك الحاجة إلى الاحتفاظ بنسخ عديدة من نفس الوثيقة في مواقع مختلفة ويسمح أيضاً بتعاون أوثق فيما بين السجلات؛
- إحلال الحل الخاص بطلب معالجة الوثائق الذي كان قد وضع منذ عدة سنوات مضت، في سياق وظيفي أوسع لإدارة الوثائق وبناء على إطار تكنولوجي حديث وموحد.

5- المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (بما في ذلك نظام المحاسبة الميدانية):

225- إن مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، بما فيها نظام المحاسبة الميدانية، هو مبادرة على مستوى منظومة الأمم المتحدة للأخذ بأفضل الممارسات في المعايير المحاسبية الدولية لإصدار تقارير مالية شفافة وموثوقة بها. وسيكون هذا النظام هو الأساس في إعطاء معلومات مالية كاملة، وسهلة الفهم وقابلة للمقارنة بغيرها، الأمر الذي سيفضي إلى صنع القرارات واستخدام الموارد بصورة أفضل. أما إعادة نظام المحاسبة الميدانية، الذي أدمج في مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، فسوف يدعم احتياجات المكاتب الميدانية فيما يتعلق بتسجيل المعاملات المالية، وحسابها، وكتابة تقارير عنها.

6- نظم معلومات الإدارة:

226- ينبغي لنظم معلومات الإدارة أن تستجيب لاحتياجات المؤسسة القائمة منذ وقت طويل، بما في ذلك كتابة تقارير عن التشغيل والحاجة إلى تحليل البيانات، ودعم صنع القرار على مستوى الإدارة. ويشمل العمل في هذا المجال:

- تحديد متطلبات نظم معلومات الإدارة في المؤسسة في مجال العمليات الإدارية، وتحديد الإجراءات والعمليات المتعلقة بإدارة البيانات الإدارية. وهذا المشروع استمرار للعمل الذي بدأ في 2008-2009؛

- تهيئة مناخ لكتابة تقارير عن معلومات الإدارة/تحليل البيانات ليغطي مجال الموارد البشرية، وينهض أيضا بمخزن البيانات في المؤسسة باعتباره المصدر المحدد لبيانات الموارد البشرية لأغراض كتابة التقارير والتحليلات؛
- نظم معلومات الإدارة المتكاملة عن جميع المهام الإدارية الأخرى ومنتجات المعلومات اللازمة لصنع القرار على مختلف مستويات الإدارة، وكذلك قدرات كتابة التقارير في المؤسسة عند مختلف مستويات العمل.

7- إطار دعم إدارة الموارد البشرية:

227- تحتاج نظم الموارد البشرية في المنظمة إلى النهوض بها. وتشمل التوسعات والتحسينات: تنفيذ توصيف الوظائف وإطار جديد للكفاءة، ودعم سياسات محسنة لتعيين الخبراء الاستشاريين بطريقة حديثة لقائمة المرشحين، ودعم مبادرات تنمية قدرات الموظفين من خلال التعلم، وتحديث نظام إدارة وتقييم الأداء.

الإنفاق الأمني

الإنفاق الأمني (بآلاف الدولارات الأمريكية بسعر الصرف في 2008-2009)

النتيجة التنظيمية	الاعتمادات	الموارد الطوعية	الدعم للبرنامج الميداني / حالات المجموع من المجموع	الطوارئ	خارج الميزانية	المجموع
901- مناخ عمل آمن ومأمون	11.333	188	0	0	188	11.521
لتأدية البرامج في المقر الرئيسي						
902- مناخ عمل آمن ومأمون	14.022	0	0	601	601	14.623
لتأدية البرامج على المستوى العالمي						
903- الترحيل	(1.400)	0	0	0	0	(1.400)
المجموع	23.955	188	0	601	789	24.744

228- يعطي باب الإنفاق الأمني تغطية شاملة لتكاليف الموظفين وغير الموظفين التي لها علاقة مباشرة بأمن وسلامة موظفي المنظمة وممتلكاتها التي تدخل ضمن مرفق الإنفاق الأمني الذي حدده قرار المؤتمر رقم 2005/5. وهذه النفقات مقسمة إلى برنامجين بشأن أمن المقر وأمن الميدان.

229- ويهدف برنامج أمن المقر إلى كفالة بيئة عمل تكفل السلامة والأمن لتسليم برنامج المقر ويوفر الدعم لتنفيذ مهمة المدير العام باعتباره المسؤول المختار لإيطاليا. وهو يشمل الإبقاء على التعاون مع سلطات الحكومة المضيفة، وإقامة نظم لإدارة الأمن، وتوفير بيئة تمكينية، وضمان سلامة وأمن العاملين، وكفالة الأمن داخل مباني المقر.

230- أما برنامج أمن الميدان فيتناول سلامة وأمن موظفي المنظمة في الميدان ليكفل سلامة وفعالية تسليم الأنشطة البرمجية المنوط بالمنظمة القيام بها. وهو يغطي:

- نشر سياسات الأمن في منظومة الأمم المتحدة بتمثيل المنظمة في شبكة إدارة الأمن المشتركة بين الوكالات، وتوفير مدخل لمساعدة كبار المسؤولين في المنظمة في اتخاذ القرارات الخاصة بسياسة الأمن والمسائل المرتبطة بها.
- الاحتياجات الأمنية للمكاتب الميدانية: المكاتب الإقليمية وشبه الإقليمية، وكذلك ممثلات المنظمة وغيرها من المواقع الميدانية، وذلك بتخصيص موارد لتوفير التدريب والخدمات والمستلزمات، امتثالاً للحد الأدنى من معايير الأمن التشغيلي (MOSS) والحد الأدنى من معايير الأمن السكني (MORSS)، كما يحدد بحسب كل مقر من مقار العمل.
- إعطاء معلومات لممثلي المنظمة وإسداء المشورة في مجال السياسات لجميع الوحدات الفنية فيما يتعلق بسياسات وإجراءات الأمن الميداني، بما في ذلك التشجيع على الامتثال لاحتياجات التدريب على الأمن والتصديق على إجراءاته.
- الاتصال بإدارة السلامة والأمن في الأمم المتحدة والاشتراك في بوليصة التأمين ضد الأحداث المؤذية لتغطية أقساط الموظفين المؤهلين.

الملحق الأول – الأبعاد الإقليمية

231- يشير هذا الملحق إلى التحديات الرئيسية ومجالات التركيز التي تعني كل إقليم من الأقاليم والتي ستوضع في الحساب عند تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والنتائج التنظيمية. وقد جرى تحديد هذه التحديات والمجالات ذات الأولوية بقيادة كل من المكاتب الإقليمية المعنية، وبالتشاور مع المكاتب الإقليمية الفرعية والشعب الفنية في المقر الرئيسي، وفي ضوء توصيات المؤتمرات الإقليمية والمنتديات التشاورية الأخرى.

232- ويعرض الجدول الموجز التالي للموارد الإجمالية المقدرة مفصلة بحسب الأقاليم وفي ما يتعلق بالعمل على مستوى العالم وفي كل من الأقاليم.

اقتراح الميزانية للفترة 2010-2011 بحسب المقار (بآلاف الدولارات الأمريكية بسعر الصرف في 2008-2009)

الإقليم	الاعتمادات الصافية	الموارد الطوعية الرئيسية	غيرها من خارج الميزانية المجموع	
المقر الرئيسي / العالم	632.321	270.017	744.380	1.646.718
أفريقيا	112.937	1.304	69.555	183.796
آسيا والمحيط الهادي	63.150	965	91.322	155.436
أوروبا وآسيا الوسطى	40.873	910	11.704	53.487
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	59.475	2.363	68.069	129.907
الشرق الأدنى	32.310	258	32.722	65.291
المجموع	941.067	275.817	1.017.751	2.234.635

الملحق الثاني – اقتراح الميزانية للفترة 2010-2011 بحسب الأهداف الاستراتيجية/الوظيفية ومصادر التمويل (بآلاف الدولارات الأمريكية بسعر الصرف في 2008-2009)

الهدف الاستراتيجي / الوظيفي		الاعتمادات الصافية		التمويل الأساسي من خارج الميزانية		خطة العمل الفورية		غيرها من خارج الميزانية	المجموع	
								الدعم للبرنامج الميداني / المساعدة للدول الأعضاء		
ألف – تكثيف الإنتاج المحصولي المستدام		47.579	16.237	0	62.851	113.000	239.668			
باء – زيادة الإنتاج الحيواني المستدام		30.760	6.280	0	21.733	126.979	185.751			
جيم – إدارة مصايد الأسماك وموارد تربية الأحياء المائية واستخدامها بشكل مستدام		53.963	35.219	0	36.467	16.000	141.648			
دال – تحسين سلامة وجودة الأغذية في جميع مراحل السلسلة الغذائية		23.978	6.832	0	9.330	2.000	42.141			
هاء – الإدارة المستدامة للغابات والأشجار		41.361	44.744	0	27.962	5.379	119.445			
واو – الإدارة المستدامة للأراضي والمياه والموارد الوراثية وتحسين الاستجابة للتحديات البيئية العالمية التي تمس الأغذية والزراعة		51.648	31.741	0	46.095	7.001	136.486			
زاي – تهيئة البيئة المواتية للأسواق من أجل تحسين سبل المعيشة		39.208	6.199	0	30.521	14.862	90.790			
حاء – تحسين الأمن الغذائي والتغذية		57.264	9.601	0	77.976	2.309	147.151			
طاء – زيادة القدرة على التأهب لحالات الطوارئ والتهديدات الغذائية والزراعية والاستجابة لها على نحو فعال		7.410	5.077	0	30.892	336.248	379.627			
كاف – المساواة بين الجنسين في الحصول على الموارد والسلع والخدمات وصنع القرار في المناطق الريفية		9.738	2.879	0	6.824	3.000	22.441			
لام – زيادة حجم وفعالية الاستثمارات العامة والخاصة في الزراعة والتنمية الريفية		35.786	43.146	0	6.625	2.000	87.556			
خاء – التعاون الفعال مع الدول الأعضاء وأصحاب الشأن		199.094	8.543	18.555	5.605	4.157	235.955			
ذال – الإدارة الكفوءة والفعالة		101.554	9.719	29.158	524	8.310	149.266			
ممثليات المنظمة – برنامج ممثلي المنظمة		77.343	1.699	0	8.700	3.800	91.542			
برنامج التعاون التقني		109.221	0	0	0	0	109.221			
6- المصروفات الطارئة		600	0	0	0	0	600			
8- الإنفاق الرأسمالي		30.604	0	0	0	0	30.604			
9- النفقات الأمنية		23.955	188	0	0	601	24.744			
المجموع		941.067	228.104	47.713	372.106	645.646	2.234.635			

**الملحق الثالث – اقتراح الميزانية للفترة 2010-2011 بحسب الأهداف الاستراتيجية/الوظيفية والنتائج
التنظيمية (بآلاف الدولارات الأمريكية بسعر الصرف في 2008-2009)**

الهدف الاستراتيجي / الوظيفي والنتيجة التنظيمية	الاعتمادات الصافية	الموارد الطوعية الرئيسية	غيرها من خارج الميزانية	المجموع
ألف – 1 سياسات واستراتيجيات بشأن تكثيف الإنتاج المحصولي وتنويعه على المستويين القطري والإقليمي	18.343	6.273	35.627	60.243
ألف – 2 الحدّ بشكل مستدام من مخاطر تفشى آفات وأمراض النباتات العابرة للحدود على كل من المستوى القطري والإقليمي والعالمي	13.163	5.616	6.082	24.860
ألف – 3 الحدّ بشكل مستدام من مخاطر الآفات والأمراض النباتية العابرة للحدود على كل من المستوى القطري والإقليمي والعالمي	6.779	1.365	8.051	16.194
ألف – 4 سياسات فعالة وقدرات ممكنة لإدارة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة بشكل أفضل، بما في ذلك نظم البذور على المستويين القطري والإقليمي	9.295	2.984	126.092	138.371
ألف – تكثيف الإنتاج المحصولي المستدام	47.579	16.237	175.852	239.668
باء – 1 مساهمة قطاع الثروة الحيوانية بفعالية وكفاءة في الأمن الغذائي، والحد من الفقر، والتنمية الاقتصادية	10.339	3.652	17.697	31.687
باء – 2 الحد من أمراض الحيوانات وما يرتبط بها من مخاطر على صحة الإنسان	11.795	1.764	125.183	138.742
باء – 3 تحسين إدارة الموارد الطبيعية، بما في ذلك الموارد الوراثية الحيوانية في الإنتاج الحيواني	6.230	864	5.831	12.926
باء – 4 مدونة السلوك بشأن قطاع حيواني رشيد	2.397	0	0	2.397
باء – زيادة الإنتاج الحيواني المستدام	30.760	6.280	148.711	185.751
جيم – 1 حسّنت البلدان الأعضاء وحسّن أصحاب الشأن الآخرون صياغة السياسات والمعايير التي تيسّر تنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد والصكوك الدولية الأخرى، بالإضافة إلى الاستجابة للقضايا المستجدة	18.226	6.748	5.081	30.054
جيم – 2 جرى تحسين حوكمة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية من خلال إنشاء مؤسسات قطرية وإقليمية أو تدعيم القائم منها، بما يشمل الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك	7.346	6.648	4.423	18.417
جيم – 3 لقد ساهم تفعيل إدارة مصايد الأسماك الطبيعية البحرية والداخلية من قِبل البلدان الأعضاء وأصحاب الشأن الآخرين في تحسين حالة موارد مصايد الأسماك والنظم الإيكولوجية واستخدامها على نحو مستدام	7.325	8.273	15.378	30.976
جيم – 4 استفادة البلدان الأعضاء وغيرها من أصحاب الشأن من زيادة إنتاج الأسماك والمنتجات السمكية من توسيع وتكثيف تربية الأحياء المائية المستدامة	9.416	5.917	5.163	20.496
جيم – 5 أصبحت العمليات في مصايد الأسماك، بما في ذلك استخدام سفن ومعدات الصيد، مأمونة أكثر وفعالة بقدر أكبر من النواحي الفنية والاقتصادية والاجتماعية وسليمة من الناحية البيئية ومطابقة للقواعد على شتى المستويات	5.205	3.167	18.373	26.745
جيم – 6 حققت البلدان الأعضاء وحقّق أصحاب الشأن الآخرون درجة أعلى من ترشيد استخدام منتجات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية والاتجار بها في مرحلة ما بعد الصيد، بما في ذلك شروط يمكن توقّعها بقدر أكبر للنفاز إلى الأسواق	6.444	4.467	4.049	14.959
جيم – إدارة مصايد الأسماك وموارد تربية الأحياء المائية واستخدامها بشكل مستدام	53.963	35.219	52.466	141.648

الهدف الاستراتيجي / الوظيفي والنتيجة التنظيمية	الاعتمادات الصافية	الموارد الطوعية الرئيسية	غيرها من خارج الميزانية	المجموع
دال - 1 وضع مواصفات وتوصيات جديدة ومنقحة متفق عليها دولياً بشأن سلامة وجودة الأغذية كمنطلق مرجعي للتنسيق الدولي	12.825	3.937	1.474	18.236
دال - 2 وضع أطر مؤسسية وسياساتية وقانونية لإدارة سلامة/جودة الأغذية تدعم اتباع نهج متكامل في السلسلة الغذائية	3.344	1.164	32	4.541
دال - 3 قيام السلطات القطرية/الإقليمية بدور فعال في تصميم وتنفيذ برامج إدارة ومراقبة سلامة وجودة الأغذية وفقاً للمعايير الدولية	4.176	1.731	9.682	15.588
دال - 4 قيام البلدان بتنفيذ برامج فعالة لتشجيع التزام منتجي الأغذية/قطاع الأعمال الغذائي بالتوصيات الدولية بشأن الممارسات السليمة في مجال سلامة وجودة الأغذية في جميع مراحل السلسلة الغذائية، والتقيّد باشتراطات السوق	3.633	0	142	3.775
دال- تحسين سلامة وجودة الأغذية في جميع مراحل السلسلة الغذائية	23.978	6.832	11.330	42.141
هاء - 1 السياسات والممارسات التي تمس الغابات والحراجة تستند إلى معلومات حسنة التوقيت وموثوقة	9.334	23.309	4.743	37.386
هاء - 2 تعزيز السياسات والممارسات المتعلقة بالغابات من خلال التعاون والنقاش الدوليين	5.709	127	1.156	6.992
هاء - 3 تعزيز المؤسسات التي تنظم الغابات، وتحسين صنع القرار، بما في ذلك تشجيع أصحاب الشأن المعنيين على الاشتراك في إعداد السياسات والتشريعات المتعلقة بالغابات، ومن ثم تعزيز بيئة مواتية للاستثمار في الحراجة والصناعات الحرجية. وتحسين دمج الغابات في خطط وعمليات التنمية القطرية، مع مراعاة العلاقات المتبادلة بين الغابات واستخدامات الأراضي الأخرى	6.424	12.192	4.315	22.931
هاء - 4 الأخذ بالإدارة المستدامة للغابات والأشجار على نطاق أوسع للحد من إزالة الغابات وتدهورها، وزيادة مساهمة الغابات والأشجار في النهوض بسبل المعيشة والتخفيف من آثار تغير المناخ	5.712	878	5.487	12.076
هاء - 5 تعزيز القيم الاجتماعية والاقتصادية و الفوائد التي تحققها الغابات والأشجار لسبل المعيشة، ومساهمة أسواق المنتجات والخدمات الحرجية في زيادة توفير مقومات البقاء الاقتصادي للغابات كخيار لاستخدام الأراضي	7.086	4.167	13.765	25.018
هاء - 6 بلورة القيم البيئية للغابات والأشجار الموجودة خارج الغابات والحراجة، والتنفيذ الفعال لاستراتيجيات المحافظة على التنوع البيولوجي للغابات وعلى مواردها الوراثية، والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، وإعادة تأهيل الأراضي المتدهورة، وإدارة المياه وموارد الحياة البرية	7.095	4.072	3.876	15.043
هاء- الإدارة المستدامة للغابات والأشجار	41.361	44.744	33.341	119.445
واو - 1 ترويج البلدان وتطويرها للإدارة المستدامة للأراضي وتطويرها	10.366	3.552	7.778	21.697
واو - 2 تكون البلدان قد حسنت قدرتها على مواجهة ندرة المياه وتحسين إنتاجية المياه في النظم الزراعية على المستوى القطري ومستوى أحواض الأنهار بما في ذلك نظم المياه العابرة للحدود	11.042	3.425	28.329	42.796
واو - 3 تقوية السياسات والبرامج على المستويات القطرية والإقليمية والدولية لضمان صون التنوع البيولوجي للأغذية والزراعة والاستفادة منه بطريقة مستدامة والتقاسم العادل للمنافع المترتبة على استخدام الموارد الوراثية	4.440	4.513	1.159	10.112

الهدف الاستراتيجي / الوظيفي والنتيجة التنظيمية	الاعتمادات الصافية	الموارد الطوعية الرئيسية	غيرها من خارج الميزانية	المجموع
واو - 4 وضع إطار دولي وتعزيز قدرات البلدان بشأن الحوكمة المسؤولة للحصول على الأراضي وضمان حيازتها وصلتها بالموارد الطبيعية الأخرى	4.875	10.746	4.717	20.337
واو - 5 تعزيز البلدان قدراتها على معالجة التحديات البيئية الناشئة مثل تغير المناخ والطاقة البيولوجية	12.124	6.029	10.350	28.503
واو - 6 تحسين فرص الحصول على المعارف المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية وتقاسمها	8.802	3.476	762	13.041
واو - الإدارة المستدامة للأراضي والمياه والموارد الوراثية وتحسين الاستجابة للتحديات البيئية العالمية التي تمس الأغذية والزراعة	51.648	31.741	53.096	136.486
زاي - 1 تحليلات وسياسات وخدمات ملائمة لتمكين المنتجين من تحسين قدرتهم على المنافسة والتنوع من خلال التوجه نحو مشروعات جديدة، وزيادة القيمة المضافة، وتلبية متطلبات السوق	9.256	1.719	27.532	38.507
زاي - 2 إدماج تهيئة فرص العمل الريفية وتنويع الدخل في سياسات وبرامج وشراكات التنمية الزراعية والريفية	2.791	2.111	8.910	13.812
زاي - 3 سياسات وأنظمة ومؤسسات قطرية وإقليمية تحسّن قدرة الأعمال الزراعية والصناعات الزراعية على المنافسة وتحسّن آثارها الإنمائية	7.021	1.389	7.869	16.279
زاي - 4 وجود وعي متزايد لدى البلدان وقدرة على تحليل التطورات في الأسواق الزراعية الدولية، والسياسات التجارية، والقواعد التجارية لتحديد الفرص التجارية لصياغة سياسات واستراتيجيات تجارية ملائمة وفعالة	20.139	981	1.073	22.193
زاي - تهيئة البيئة المواتية للأسواق من أجل تحسين سبل المعيشة	39.208	6.199	45.383	90.790
حاء - 1 وجود قدرة معززة لدى البلدان وغيرها من أصحاب الشأن على صياغة تنفيذ سياسات وبرامج متسقة تعالج الأسباب الجذرية للجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية	15.174	1.795	49.926	66.895
حاء - 2 تعزيز البلدان الأعضاء وأصحاب الشأن الآخرين حوكمة الأمن الغذائي من خلال اتباع نهج ثلاثي المسارات وتنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الأعمال التدريجي للحق في الغذاء الكافي في سياق الأمن الغذائي القطري	3.929	2.399	3.520	9.848
حاء - 3 تعزيز قدرة البلدان الأعضاء وأصحاب الشأن الآخرين على معالجة شواغل تغذوية محددة في مجالي الأغذية والزراعة	3.495	34	2.577	6.106
حاء - 4 تعزيز قدرة البلدان الأعضاء وأصحاب الشأن الآخرين على توليد بيانات وإحصاءات وإدارتها وتحليلها والحصول عليها من أجل تحسين الأمن الغذائي وتحسين التغذية	11.356	1.915	7.628	20.899
حاء - 5 تحسّن وصول البلدان الأعضاء وأصحاب الشأن الآخرين إلى منتجات وخدمات تحليلات ومعلومات المنظمة بشأن الأمن الغذائي والزراعة والتغذية، وتعزيز القدرة الذاتية على تبادل المعرفة	23.310	3.459	16.634	43.403
حاء - تحسين الأمن الغذائي والتغذية	57.264	9.601	80.285	147.151
طاء - 1 انخفاض درجة تأثر البلدان بالآزمات والتهديدات والطوارئ من خلال تحسين التأهب وإدماج منع المخاطر والتخفيف من آثارها ضمن السياسات والبرامج والتدخلات	4.399	2.118	51.996	58.512
طاء - 2 استجابة البلدان والشركاء على نحو أكثر فعالية للآزمات والطوارئ بتدخلات ذات صلة بالأغذية والزراعة	1.938	2.362	48.880	53.180
طاء - 3 تحسّن التحول والصلات بين حالات الطوارئ وإعادة التأهيل والتنمية لدى البلدان والشركاء	1.074	597	266.264	267.935

الهدف الاستراتيجي / الوظيفي والنتيجة التنظيمية	الاعتمادات الصافية	الموارد الطوعية الرئيسية	غيرها من خارج الميزانية	المجموع
طاء - زيادة القدرة على التأهب لحالات الطوارئ والتهديدات الغذائية والزراعية والاستجابة لها على نحو فعال	7.410	5.077	367.140	379.627
كاف - 1 إدماج تحقيق المساواة بين الجنسين في الريف في سياسات الأمم المتحدة وفي البرامج المشتركة للأمن الغذائي والتنمية الزراعية والريفية	1.970	18	780	2.767
كاف - 2 زيادة قدرة الحكومات على إدماج قضايا المساواة بين الجنسين والمساواة الاجتماعية في برامج ومشروعات وسياسات الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية باستخدام إحصاءات مفصلة بحسب كل جنس على حدة وغير ذلك من المعلومات والموارد ذات الصلة	2.400	782	5.066	8.249
كاف - 3 صياغة الحكومات سياسات تراعي احتياجات المرأة وجامعة وتشاركية في ما يتعلق بالتنمية الزراعية والريفية	3.062	2.060	3.978	9.101
كاف - 4 إظهار التزام من جانب المنظمة وموظفيها وقدرتها وقدرتهم على معالجة الأبعاد الجنسانية في عملهم	2.306	18	0	2.324
كاف - المساواة بين الجنسين في الحصول على الموارد والسلع والخدمات وصنع القرار في المناطق الريفية	9.738	2.879	9.824	22.441
لام - 1 زيادة إدراج استراتيجيات وسياسات الاستثمار في الأغذية والتنمية الزراعية والريفية المستدامة في الخطط والأطر الإنمائية الوطنية والإقليمية	10.534	12.383	1.391	24.309
لام - 2 تعزيز قدرات منظمات القطاعين العام والخاص على تخطيط وتنفيذ وتعزيز استدامة عمليات الاستثمار في الأغذية والتنمية الزراعية والريفية المستدامة	7.731	10.133	3.939	21.803
لام - 3 وضع تمويل ضمان جودة برامج الاستثمار للقطاعين العام والخاص بما يتفق والأولويات والمتطلبات الوطنية	17.520	20.629	3.295	41.445
لام - زيادة حجم وفعالية الاستثمارات العامة والخاصة في الزراعة والتنمية الريفية	35.786	43.146	8.625	87.556
خاء - 1 وضع برامج فعالة تلبي احتياجات الأعضاء ذات الأولوية، وتوفير الموارد لها، ورصدها، ورفع تقارير بشأنها على كل من المستوى العالمي والإقليمي والقطري	41.031	6.755	7.208	54.994
خاء - 2 تنفيذ فعال ومتسق لوظائف المنظمة الأساسية والخدمات المواتية على نطاق النتائج التنظيمية	82.516	5.684	1.917	90.117
خاء - 3 شراكات وتحالفات رئيسية تساند وتستكمل عمل المنظمة والشركاء	22.258	2.149	237	24.644
خاء - 4 التوجيه الفعال للمنظمة من خلال تعزيز الحوكمة والإشراف	53.289	12.510	400	66.200
خاء - التعاون الفعال مع الدول الأعضاء وأصحاب الشأن	199.094	27.098	9.762	235.955
ذال - 1 الاعتراف بأن خدمات الدعم التي تقدمها المنظمة موجهة نحو الزبائن وفعالة وكفوءة وتدار جيداً	65.200	12.286	5.724	83.210
ذال - 2 الاعتراف بالمنظمة كمورد للمعلومات الشاملة والدقيقة والهامة بشأن الإدارة	24.526	2.265	3.110	29.901
ذال - 3 الاعتراف بالمنظمة كمستخدم ينفذ أفضل الممارسات في إدارة الأداء والموظفين، والتزامها بتنمية قدرات موظفيها، واستفادتها من تنوع قوة العمل الموجودة لديها	11.829	24.326	0	36.155
ذال - الإدارة الكفوءة والفعالة	101.554	38.877	8.834	149.266
ممثلية المنظمة 1 - التغطية الفعالة للشبكة القطرية وتطبيقها في أفريقيا	39.929	537	5.500	45.966
ممثلية المنظمة 2 - التغطية الفعالة للشبكة القطرية وتطبيقها في آسيا والمحيط الهادي	13.666	340	3.125	17.131
ممثلية المنظمة 4 - التغطية الفعالة للشبكة القطرية وتطبيقها في أمريكا اللاتينية	14.978	641	3.250	18.869
ممثلية المنظمة 5 - التغطية الفعالة للشبكة القطرية وتطبيقها في الشرق الأدنى	6.655	181	500	7.336

الهدف الاستراتيجي / الوظيفي والنتيجة التنظيمية	الاعتمادات الصافية	الموارد الطوعية الرئيسية	غيرها من خارج الميزانية	المجموع
ممثلية المنظمة 6 – التغطية الفعالة للشبكة القطرية وتطبيقها في إدارة ممثليات المنظمة على مستوى الشعب في المقر الرئيسي	0	0	0	0
ممثلية المنظمة 7 – التغطية الفعالة للشبكة القطرية وتطبيقها في أوروبا	2.116	0	125	2.241
ممثليات المنظمة – برنامج ممثلي المنظمة	77.343	1.699	12.500	91.542
برنامج التعاون التقني 1 – الإدارة والدعم لبرنامج التعاون التقني	4.292	0	0	4.292
برنامج التعاون التقني 2 – برنامج التعاون التقني – المشاريع	104.929	0	0	104.929
برنامج التعاون التقني	109.221	0	0	109.221
601 – المصروفات الطارئة	600	0	0	600
المصروفات الطارئة	600	0	0	600
801 – البنى الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	2.884	0	0	2.884
802 – التطبيقات الإدارية المؤسسية	4.833	0	0	4.833
803 – التطبيقات الفنية المؤسسية	5.169	0	0	5.169
804 – نظام إدارة المحتويات والوثائق الإلكترونية	2.650	0	0	2.650
805 – المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام (بما في ذلك معايير المحاسبة الميدانية)	10.700	0	0	10.700
806 – نظم إدارة المعلومات	5.300	0	0	5.300
807 – إطار إدارة الموارد البشرية الداعمة	4.068	0	0	4.068
808 – الترحيل	(5.000)	0	0	(5.000)
الإنفاق الرأسمالي	30.604	0	0	30.604
901 – مناخ عمل آمن ومأمون لتأدية البرامج في المقر الرئيسي	11.333	188	0	11.521
902 – مناخ عمل آمن ومأمون لتأدية البرامج على المستوى العالمي	14.022	0	601	14.623
903 – الترحيل	(1.400)	0	0	(1.400)
النفقات الأمنية	23.955	188	601	24.744
المجموع	941.067	275.817	1.017.751	2.234.635

**الملحق الرابع – اقتراح الميزانية للفترة 2010-2011 بحسب الأهداف الاستراتيجية/الوظيفية والإدارات
(بآلاف الدولارات الأمريكية بسعر الصرف في 2008-2009)**

الهدف الاستراتيجي / الإدارة	الاعتمادات الصافية	من خارج الميزانية	المجموع
ألف – تكثيف الإنتاج المحصولي المستدام	47.579	192.089	239.668
مكتب المدير العام	710	492	1.202
إدارة الزراعة وحماية المستهلك	33.406	24.963	58.369
إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية	1.245	622	1.867
الإدارة المعنية بإدارة الموارد الطبيعية والبيئة	219	0	219
إدارة التعاون التقني	1.645	117.365	119.010
ممثليات المنظمة	0	24.939	24.939
المكاتب الإقليمية	3.253	17.958	21.211
المكاتب الإقليمية الفرعية	7.102	5.749	12.851
باء – زيادة الإنتاج الحيواني المستدام	30.760	154.991	185.751
مكتب المدير العام	647	1.027	1.674
إدارة الزراعة وحماية المستهلك	19.585	18.798	38.383
إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية	909	12	921
إدارة مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية	68	0	68
الإدارة المعنية بإدارة الموارد الطبيعية والبيئة	219	0	219
إدارة التعاون التقني	1.310	115.262	116.571
ممثليات المنظمة	0	5.116	5.116
المكاتب الإقليمية	2.751	10.245	12.996
المكاتب الإقليمية الفرعية	5.272	4.532	9.805
جيم – إدارة مصائد الأسماك وموارد تربية الأحياء المائية واستخدامها بشكل مستدام	53.963	87.685	141.648
مكتب المدير العام	1.343	535	1.878
إدارة مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية	43.478	36.825	80.303
الإدارة المعنية بإدارة الموارد الطبيعية والبيئة	55	0	55
إدارة التعاون التقني	85	17.332	17.417
ممثليات المنظمة	0	12.650	12.650
المكاتب الإقليمية	2.900	17.521	20.421
المكاتب الإقليمية الفرعية	6.102	2.822	8.924
دال – تحسين سلامة وجودة الأغذية في جميع مراحل السلسلة الغذائية	23.978	18.163	42.141
مكتب المدير العام	207	43	250
إدارة الزراعة وحماية المستهلك	19.916	6.824	26.740
إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية	0	12	12
إدارة مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية	325	0	325
إدارة التعاون التقني	0	2.424	2.424
ممثليات المنظمة	0	7.294	7.294

الهدف الاستراتيجي / الإدارة	الاعتمادات الصافية	من خارج الميزانية	المجموع
المكاتب الإقليمية	2.141	888	3.029
المكاتب الإقليمية الفرعية	1.390	677	2.067
هاء – الإدارة المستدامة للغابات والأشجار	41.361	78.084	119.445
مكتب المدير العام	776	535	1.311
إدارة الغابات	29.591	50.117	79.707
الإدارة المعنية بإدارة الموارد الطبيعية والبيئة	85	124	209
إدارة التعاون التقني	252	5.744	5.996
ممثليات المنظمة	0	14.658	14.658
مكاتب الاتصال	836	0	836
المكاتب الإقليمية	3.473	2.958	6.430
المكاتب الإقليمية الفرعية	6.349	3.950	10.299
واو – الإدارة المستدامة للأراضي والمياه والموارد الوراثية وتحسين الاستجابة للتحديات البيئية العالمية التي تمس الأغذية والزراعة	51.648	84.837	136.486
مكتب المدير العام	7.695	4.496	12.190
إدارة الزراعة وحماية المستهلك	2.783	277	3.060
إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية	1.435	200	1.635
إدارة مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية	55	0	55
إدارة الغابات	85	0	85
الإدارة المعنية بإدارة الموارد الطبيعية والبيئة	28.435	33.239	61.674
إدارة التعاون التقني	434	18.610	19.043
ممثليات المنظمة	0	21.752	21.752
المكاتب الإقليمية	5.299	5.867	11.166
المكاتب الإقليمية الفرعية	5.428	397	5.825
زاي – تهيئة البيئة المواتية للأسواق من أجل تحسين سبل المعيشة	39.208	51.582	90.790
إدارة الزراعة وحماية المستهلك	9.294	1.020	10.314
إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية	23.400	5.287	28.687
الإدارة المعنية بإدارة الموارد الطبيعية والبيئة	21	0	21
إدارة التعاون التقني	0	17.925	17.925
ممثليات المنظمة	0	17.801	17.801
المكاتب الإقليمية	3.044	2.755	5.799
المكاتب الإقليمية الفرعية	3.448	6.795	10.243
حاء – تحسين الأمن الغذائي والتغذية	57.264	89.887	147.151
مكتب المدير العام	9.878	2.681	12.558
إدارة الزراعة وحماية المستهلك	6.082	400	6.482
إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية	24.274	6.490	30.765
إدارة مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية	366	0	366
إدارة التعاون التقني	6.760	30.018	36.777
ممثليات المنظمة	0	39.625	39.625

الهدف الاستراتيجي / الإدارة	الاعتمادات الصادقة	من خارج الميزانية	المجموع
المكاتب الإقليمية	7.204	7.154	14.357
المكاتب الإقليمية الفرعية	2.701	3.519	6.220
طاء – زيادة القدرة على التأهب لحالات الطوارئ والتهديدات الغذائية والزراعية والاستجابة لها على نحو فعال	7.410	372.217	379.627
إدارة الزراعة وحماية المستهلك	1.538	10.214	11.752
إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية	2.731	2.689	5.420
إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية	331	0	331
الإدارة المعنية بإدارة الموارد الطبيعية والبيئة	104	0	104
إدارة التعاون التقني	2.060	354.754	356.814
ممثليات المنظمة	0	1.962	1.962
المكاتب الإقليمية	127	1.598	1.726
المكاتب الإقليمية الفرعية	518	999	1.517
كاف – المساواة بين الجنسين في الحصول على الموارد والسلع والخدمات وصنع القرار في المناطق الريفية	9.738	12.703	22.441
مكتب المدير العام	75	0	75
إدارة الزراعة وحماية المستهلك	82	0	82
إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية	7.796	2.813	10.608
إدارة التعاون التقني	161	3.000	3.161
ممثليات المنظمة	0	6.811	6.811
المكاتب الإقليمية	1.180	0	1.180
المكاتب الإقليمية الفرعية	444	79	523
لام – زيادة حجم وفعالية الاستثمارات العامة والخاصة في الزراعة والتنمية الريفية	35.786	51.771	87.556
إدارة الزراعة وحماية المستهلك	1.095	0	1.095
إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية	609	252	861
الإدارة المعنية بإدارة الموارد الطبيعية والبيئة	413	0	413
إدارة التعاون التقني	31.625	45.578	77.203
ممثليات المنظمة	0	3.591	3.591
المكاتب الإقليمية	196	100	296
المكاتب الإقليمية الفرعية	1.847	2.251	4.098
خاء – التعاون الفعال مع الدول الأعضاء وأصحاب الشأن	199.094	36.860	235.955
مكتب المدير العام	131.746	20.240	151.986
إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية	990	0	990
إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية	321	0	321
إدارة التعاون التقني	20.209	3.278	23.487
إدارة الخدمات المؤسسية والشؤون المالية	22.554	7.365	29.920
مكاتب الاتصال	14.822	125	14.947
المكاتب الإقليمية	15.996	4.374	20.370
المكاتب الإقليمية الفرعية	8.092	1.478	9.570

الهدف الاستراتيجي / الإدارة	الاعتمادات الصافية	من خارج الميزانية	المجموع
الخدمات الإدارية والتشغيلية – الإيرادات المؤسسية	(15.636)	0	(15.636)
زال – الإدارة الكفوءة والفعالة	101.554	47.711	149.266
مكتب المدير العام	0	5.800	5.800
إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية	125	0	125
إدارة الخدمات المؤسسية والشؤون المالية	92.337	39.062	131.399
مكاتب الاتصال	148	0	148
المكاتب الإقليمية	19.302	700	20.002
المكاتب الإقليمية الفرعية	10.457	2.149	12.606
الخدمات الإدارية والتشغيلية – الإيرادات المؤسسية	(20.814)	0	(20.814)
ممثليات المنظمة – برنامج ممثلي المنظمة	77.343	14.199	91.542
مكتب المدير العام	0	0	0
ممثليات المنظمة	85.793	14.199	99.992
الخدمات الإدارية والتشغيلية – الإيرادات المؤسسية	(8.450)	0	(8.450)
برنامج التعاون التقني	109.221	0	109.221
إدارة التعاون التقني	1.309	0	1.309
المكاتب الإقليمية	2.636	0	2.636
المكاتب الإقليمية الفرعية	346	0	346
مشاريع برنامج التعاون التقني مشاريع برنامج التعاون التقني	104.929	0	104.929

الملحق الخامس- اقتراح الميزانية للفترة 2010-2011 بحسب الأهداف الاستراتيجية/الوظيفية والأقاليم
(بآلاف الدولارات الأمريكية بسعر الصرف في 2008-2009)

المجموع		الشرق الأدنى		أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي		أوروبا وآسيا الوسطى		آسيا والمحيط الهادي		أفريقيا		المقر الرئيسي / العالم				
الهدف الاستراتيجي																
الاعتمادات من خارج الاعتمادات من خارج الاعتمادات من خارج الاعتمادات من خارج الاعتمادات من خارج																
الميزانية		الصافية		الميزانية		الصافية		الميزانية		الصافية		الميزانية		الصافية		الهدف الوظيفي
239.668	192.089	47.579	8.662	2.244	11.609	2.025	1.217	1.211	19.390	1.544	7.768	3.330	143.442	37.225	ألف	
185.751	154.991	30.760	4.744	1.272	4.000	2.028	4.088	1.035	4.603	1.357	2.457	2.330	135.099	22.737	باء	
141.648	87.685	53.963	4.560	1.343	2.987	1.989	1.533	1.106	21.651	1.269	2.263	3.294	54.692	44.961	جيم	
42.141	18.163	23.978	444	188	0	802	20	427	7.384	539	1.011	1.575	9.303	20.447	دال	
119.445	78.084	41.361	292	937	5.940	2.617	0	2.055	9.144	1.637	6.190	3.412	56.519	30.703	هاء	
136.486	84.837	51.648	5.364	1.772	9.411	2.353	961	1.305	8.576	1.825	3.705	3.472	56.821	40.922	واو	
90.790	51.582	39.208	1.546	978	7.609	981	1.367	470	1.624	1.083	15.205	2.981	24.232	32.716	زاي	
147.151	89.887	57.264	1.807	1.742	18.082	2.049	0	1.141	13.987	1.732	16.422	3.240	39.589	47.360	حاء	
379.627	372.217	7.410	0	0	1.248	110	0	0	1.965	207	1.347	329	367.657	6.764	طاء	
22.441	12.703	9.738	114	0	2.464	167	603	282	65	378	3.645	797	5.813	8.114	كاف	
87.556	51.771	35.786	732	221	475	833	375	137	250	0	4.110	852	45.830	33.742	لام	
235.955	36.860	199.094	3.589	4.015	1.513	5.117	467	7.431	183	9.250	100	5.289	31.009	167.993	حاء	
149.266	47.711	101.554	444	3.690	1.205	7.419	1.860	13.025	0	7.366	600	6.771	43.602	63.283	زال	
91.542	14.199	77.343	681	6.655	3.891	14.978	125	2.116	3.465	13.666	6.037	39.929	0	0	ممثليات المنظمة	
109.221	0	109.221	0	7.253	0	16.008	0	9.132	0	21.299	0	35.334	0	20.196	برنامج التعاون	
التقني																
600	0	600	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	600	6	
30.604	0	30.604	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	30.604	8	
24.744	789	23.955	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	789	23.955	9	
2.234.635	1.293.569	941.067	32.980	32.310	70.432	59.475	12.614	40.873	92.287	63.150	70.859	112.937	1.014.397	632.321	المجموع	

المجموع

الملحق السادس- اقتراح الميزانية للفترة 2010-2011 بحسب الوحدات التنظيمية (بآلاف الدولارات الأمريكية بسعر الصرف في 2008-2009)

الوحدة / الإدارة في المنظمة	الاعتمادات الصافية	الموارد الطوعية الرئيسية	غيرها من خارج الميزانية	المجموع
مكتب المدير العام	8.490	0	0	8.490
مكتب التقييم	6.493	0	3.000	9.493
مكتب المفتش العام	9.129	2.405	400	11.934
مكتب الشؤون القانونية والأخلاقية	7.530	580	0	8.110
مكتب الاتصالات المؤسسية والعلاقات الخارجية	22.782	2.034	0	24.816
مكتب الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد	8.590	3.400	450	12.440
نائب المدير العام (للمعرفة)	5.176	7.960	0	13.136
مكتب تبادل المعرفة والبحوث والإرشاد	30.480	11.628	0	42.108
نائب المدير العام (للمعاملات)	3.878	0	0	3.878
مكتب دعم اللامركزية	7.065	400	0	7.465
شعبة كبير موظفي الإعلام	43.462	3.591	0	47.054
مكتب المدير العام	153.075	31.998	3.850	188.924
مكتب المدير العام المساعد، إدارة الزراعة وحماية المستهلك	4.834	2.616	0	7.450
شعبة الإنتاج الحيواني وصحة الحيوان	17.359	5.079	21.221	43.658
الشعبة المشتركة بين المنظمة والوكالة الدولية للطاقة الذرية	6.153	0	0	6.153
شعبة التغذية وحماية المستهلك	21.373	7.089	520	28.983
شعبة الإنتاج النباتي ووقاية النباتات	29.680	11.408	12.854	53.942
شعبة البنية الأساسية الريفية والصناعات الزراعية	14.383	1.180	529	16.092
إدارة الزراعة وحماية المستهلك	93.781	27.372	35.124	156.277
مكتب المدير العام المساعد، إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية	2.469	0	0	2.469
شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية	14.318	7.494	0	21.812
شعبة الإحصاء	15.464	2.500	275	18.239
شعبة التجارة والأسواق	21.576	3.312	297	25.184
شعبة القضايا الجنسانية والتكافؤ والعمالة في المناطق الريفية	9.564	4.500	0	14.064
إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية	63.391	17.805	572	81.768
مكتب المدير العام المساعد، إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية	3.340	14.330	0	17.670
شعبة سياسات واقتصاديات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية	21.932	6.071	55	28.058
شعبة استخدام وصون موارد مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية	19.798	13.184	3.185	36.167
إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية	45.070	33.585	3.240	81.894
مكتب المدير العام المساعد، إدارة الغابات	2.778	0	0	2.778
شعبة الاقتصاديات والسياسات والمنتجات الحرجية	13.624	16.339	599	30.562
شعبة تقييم الغابات وإدارتها وصونها	13.274	26.873	6.306	46.453
إدارة الغابات	29.675	43.212	6.905	79.792

الوحدة / الإدارة في المنظمة	الاعتمادات الصافية	الموارد الطوعية الرئيسية	غيرها من خارج الميزانية	المجموع
مكتب المدير العام المساعد، الإدارة المعنية بإدارة الموارد الطبيعية والبيئة	8.116	2.251	0	10.367
شعبة البيئة وتغير المناخ والطاقة الحيوية	10.322	8.777	5.049	24.148
شعبة الأراضي والمياه	11.113	14.129	3.157	28.398
الإدارة المعنية بإدارة الموارد الطبيعية والبيئة	29.550	25.157	8.206	62.913
مكتب المدير العام المساعد، إدارة التعاون التقني	10.195	2.343	307	12.845
شعبة عمليات الطوارئ وإعادة التأهيل	936	574	669.554	671.064
شعبة مركز الاستثمار	26.816	46.188	1.482	74.486
شعبة دعم وضع السياسات وإعداد البرامج	27.901	3.352	7.489	38.742
إدارة التعاون التقني	65.849	52.458	678.832	797.138
مكتب المدير العام المساعد	5.400	50	0	5.450
شعبة الشؤون المالية	17.497	795	1.200	19.492
شعبة إدارة الموارد البشرية	20.850	22.817	700	44.367
شعبة المؤتمر والمجلس وشؤون المراسم	22.554	7.365	0	29.920
شعبة الخدمات الإدارية	36.973	7.090	5.150	49.213
مركز الخدمات المشتركة – روما	3.104	0	0	3.104
مركز الخدمات المشتركة – مركز بودابست	8.513	0	1.260	9.773
إدارة الخدمات المؤسسية والشؤون المالية	114.891	38.117	8.310	161.318
مكتب الاتصال مع الاتحاد الأوروبي وبلجيكا	1.148	0	0	1.148
مكتب الاتصال مع الأمم المتحدة، جنيف	3.796	0	0	3.796
مكتب الاتصال مع الأمم المتحدة، نيويورك	3.496	0	0	3.496
مكتب الاتصال مع اليابان، يوكوهاما	1.398	0	0	1.398
مكتب الاتصال مع أمريكا الشمالية (واشنطن العاصمة)	4.460	125	0	4.585
مكتب الاتصال مع الاتحاد الروسي	1.508	0	0	1.508
مكاتب الاتصال	15.806	125	0	15.931
مشاريع برنامج التعاون التقني – البرنامج المشترك بين الأقاليم ولكافة حالات الطوارئ	18.887	0	0	18.887
مشاريع برنامج التعاون التقني – أفريقيا	34.417	0	0	34.417
مشاريع برنامج التعاون التقني – آسيا والمحيط الهادي	20.650	0	0	20.650
مشاريع برنامج التعاون التقني – أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	15.488	0	0	15.488
مشاريع برنامج التعاون التقني – الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	6.883	0	0	6.883
مشاريع برنامج التعاون التقني – أوروبا	8.604	0	0	8.604
مشاريع برنامج التعاون التقني	104.929	0	0	104.929
المكتب الإقليمي لأفريقيا (أكرا)	15.291	27	2.445	17.763
المكتب الإقليمي الفرعي لأفريقيا الوسطى	5.166	53	6.113	11.332
المكتب الإقليمي الفرعي لأفريقيا الشرقية	6.007	85	1.081	7.173
المكتب الإقليمي الفرعي لأفريقيا الجنوبية	6.250	400	1.608	8.257
المكتب الإقليمي الفرعي لغرب أفريقيا	5.877	200	733	6.810

الوحدة / الإدارة في المنظمة	الاعتمادات الصافية	الموارد الطوعية الرئيسية	غيرها من خارج الميزانية	المجموع
ممثليات المنظمة في أفريقيا	43.649	539	57.575	101.763
أفريقيا	82.240	1.304	69.555	153.099
المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادي (بانكوك)	22.369	625	24.147	47.141
المكتب الإقليمي الفرعي لجزر المحيط الهادي	3.559	0	66	3.625
ممثليات المنظمة في آسيا والمحيط الهادي	15.777	340	67.109	83.226
آسيا والمحيط الهادي	41.705	965	91.322	133.992
المكتب الإقليمي لأوروبا وآسيا الوسطى (بودابست)	7.145	110	1.320	8.575
المكتب الإقليمي الفرعي لآسيا الوسطى	4.646	600	2.509	7.755
المكتب الإقليمي الفرعي لأوروبا الوسطى والشرقية	4.906	200	5.494	10.599
ممثليات المنظمة في أوروبا	2.199	0	1.122	3.321
أوروبا وآسيا الوسطى	18.896	910	10.444	30.250
المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (سانتياغو)	14.915	700	17.731	33.345
المكتب الإقليمي الفرعي للبحر الكاريبي	4.653	345	5.623	10.621
المكتب الإقليمي الفرعي لأمريكا الوسطى	4.356	677	4.187	9.220
الفريق المتعدد التخصصات لأمريكا الجنوبية	5.086	0	1.041	6.127
ممثليات المنظمة في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	17.176	641	39.486	57.304
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	46.186	2.363	68.069	116.618
المكتب الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا (القاهرة)	9.782	77	24.937	34.796
الفريق المتعدد التخصصات للشرق الأدنى الشرقي	3.497	0	0	3.497
المكتب الإقليمي الفرعي لشمال أفريقيا	5.493	0	189	5.682
المكتب الإقليمي الفرعي لبلدان الخليج	0	0	4.193	4.193
ممثليات المنظمة في الشرق الأدنى	6.992	181	3.404	10.576
الشرق الأدنى	25.764	258	32.722	58.745
الخدمات الإدارية والتشغيلية – الإيرادات المؤسسية	(44.900)	0	0	(44.900)
المصروفات الطارئة	600	0	0	600
الإنفاق الرأسمالي	30.604	0	0	30.604
النفقات الأمنية	23.955	188	601	24.744
المجموع	941.067	275.817	1.017.751	2.234.635

**الملحق السابع – الاعتمادات الصافية في 2008-2009 بحسب الوحدات التنظيمية
(بعد الوفورات الناجمة عن زيادة الكفاءة) بآلاف الدولارات الأمريكية**

وحدة المنظمة/ الإدارة	الوصف	الاعتمادات الصافية
ODG	مكتب المدير العام	11 400
UNC	مكتب التنسيق مع الأمم المتحدة ومتابعة الأهداف الإنمائية للألفية	3 500
OCD	مكتب التنسيق وتطبيق اللامركزية	8 800
AUD	مكتب المفتش العام	7 000
LEG	مكتب الشؤون القانونية	6 600
PBE	مكتب البرنامج والميزانية والتقييم	17 500
ODG	مكتب المدير العام	54 800
AGD	مكتب المدير العام المساعد	4 900
AGA	شعبة الإنتاج الحيواني وصحة الحيوان	16 400
AGE	الشعبة المشتركة بين المنظمة ووكالة الطاقة الذرية الدولية	5 900
AGN	شعبة التغذية وحماية المستهلك	20 700
AGP	شعبة الإنتاج النباتي ووقاية النباتات	29 600
AGS	شعبة البنية الأساسية الريفية والصناعات الزراعية	15 000
AG	إدارة الزراعة وحماية المستهلك	92 500
ESD	مكتب المدير العام المساعد	2 500
ESA	شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية	14 100
ESS	شعبة الإحصاء	14 300
EST	شعبة التجارة والأسواق	21 900
ESW	شعبة القضايا الجنسانية والتكافؤ والعمالة في المناطق الريفية	9 600
ES	إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية	62 400
FID	مكتب المدير العام المساعد	2 600
FIE	شعبة اقتصاديات وسياسات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية	17 900
FII	شعبة المنتجات والصناعات السمكية	10 700
FIM	شعبة إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية	13 500
FI	إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية	44 700
FOD	مكتب المدير العام المساعد	2 600
FOE	شعبة الاقتصاديات والسياسات الحرجية	10 100
FOI	شعبة المنتجات والصناعات الحرجية	8 500
FOM	شعبة إدارة الغابات	8 100
FO	إدارة الغابات	29 300
NRD	مكتب المدير العام المساعد	9 200

وحدة المنظمة/ الإدارة	الوصف	الاعتمادات الصافية
NRC	شعبة البيئة وتغير المناخ والطاقة الحيوية	9 000
NRL	شعبة الأراضي والمياه	13 500
NRR	شعبة البحوث والإرشاد	6 300
NR	الإدارة المعنية بإدارة الموارد الطبيعية والبيئة	38 000
TCD	مكتب المدير العام المساعد	5 600
TCA	شعبة المساعدة في مجال السياسات وتعبئة الموارد	13 100
TCE	شعبة عمليات الطوارئ وإعادة التأهيل	1300
TCI	شعبة مركز الاستثمار	25 700
TCO	شعبة العمليات الميدانية	24 000
TCP	برنامج التعاون التقني	104 000
TC	إدارة التعاون التقني	173 700
AFD*	مكتب المدير العام المساعد	21 900
AFF	شعبة الشؤون المالية	20 700
AFH	شعبة إدارة الموارد البشرية	15 600
AFS	شعبة الخدمات الإدارية	38 200
AF	إدارة الموارد البشرية والمالية والمادية	96 400
KCD	مكتب المدير العام المساعد	2 800
KCC	شعبة المؤتمر والمجلس وشؤون المراسم	19 500
KCE	شعبة تبادل المعرفة وبناء القدرات	18 200
KCI	شعبة الاتصال	23 000
KCT	شعبة تكنولوجيا المعلومات	38 100
KC	إدارة المعارف والاتصال	101 600
LOB	مكتب الاتصال مع الاتحاد الأوروبي وبلجيكا	1 100
LOG	مكتب الاتصال مع الأمم المتحدة، جنيف	3 800
LON	مكتب الاتصال مع الأمم المتحدة، نيويورك	3 500
LOJ	مكتب الاتصال مع اليابان	1 400
LOW	مكتب الاتصال لأمريكا الشمالية، واشنطن العاصمة	4 400
LOR	مكتب الاتصال في روسيا	1 500
LO	مكاتب الاتصال	15 700
RAF	المكتب الإقليمي لأفريقيا (أكرا)	14 000
SFC	المكتب الإقليمي الفرعي لأفريقيا الوسطى	21 500
SFE	المكتب الإقليمي الفرعي لأفريقيا الشرقية	6 600
SFS	المكتب الإقليمي الفرعي لأفريقيا الجنوبية	14 100
SFW	المكتب الإقليمي الفرعي لغرب أفريقيا	12 200
FRA	ممثليات المنظمة في إقليم أفريقيا	

وحدة المنظمة/ الإدارة	الوصف	الاعتمادات الصافية
إقليم أفريقيا		
		81,500
RAP	المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادي (بانكوك)	21 500
SAP	المكتب الإقليمي الفرعي لجزر المحيط الهادي	3 000
FAP	ممثليات المنظمة في إقليم المحيط الهادي	15 800
إقليم آسيا والمحيط الهادي		
		40,300
REU	المكتب الإقليمي لأوروبا وآسيا الوسطى (بودابست)	6 600
SEC	المكتب الإقليمي الفرعي لآسيا الوسطى	5 100
SEU	المكتب الإقليمي الفرعي لأوروبا الوسطى والشرقية	5 400
FEU	ممثليات المنظمة في إقليمي أوروبا وآسيا الوسطى	2 200
إقليم أوروبا وآسيا الوسطى		
		19,300
RLC	المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (سانتياغو)	14 100
SLC	المكتب الإقليمي الفرعي للبحر الكاريبي	5 000
SLM	المكتب الإقليمي الفرعي لأمريكا الوسطى	5 200
SLS	الفريق المتعدد التخصصات لأمريكا الجنوبية	5 400
FLA	ممثليات المنظمة في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	17 200
إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي		
		46,900
RNE	المكتب الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا (القاهرة)	12 200
SNE	المكتب الإقليمي الفرعي لشمال أفريقيا	3 900
FNE	ممثليات المنظمة في إقليم الشرق الأدنى	7 000
إقليم الشرق الأدنى		
		23,100
CONT	المصروفات الطارئة	600
MDA	الموارد للعمل المتعدد التخصصات	3 100
PBX	تكاليف إعادة التوزيع	3 600
AOS	الإيرادات	-41 000
8	الإنفاق الرأسمالي	20 100
9	الإنفاق الأمني	23 300
المجموع		929 800

* أدرجت الموارد لمركز الخدمات المشتركة في بودابست ضمن مكتب المدير العام المساعد لإدارة الموارد البشرية والمالية والمادية

الملحق الثامن- عرض عام لمجموع الموارد المتاحة (قبل الزيادات في التكاليف)

233- يبين الجدول التالي عرضاً عاماً لمجموع الموارد المتاحة الذي يتكون من المخصصات الصافية المقترحة والاشتراكات الطوعية التقديرية. ويعقد الجدول مقارنة بين برنامج العمل والميزانية للفترة 2008-2009 وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2010-2011 قبل الزيادة في التكاليف. وإذا كان الطرح العام يتسق مع برامج العمل والميزانية السابقة، فقد حدث تغيير في الفئات ومكوناتها لكي تعكس ميزانية متكاملة بطريقة مترابطة. ويبين النص التفسيري الأماكن التي من المقرر وضع هذه المبالغ فيها في برنامج العمل والميزانية للفترة 2010-2011.

عرض عام لمجموع الموارد المتاحة (قبل الزيادات في التكاليف في الفترة 2010-2011، بسعر التحويل المعمول به في ميزانية 2008-2009 وهو 1 يورو = 1.36 دولار)

2011-2010	2009-2008	
939 067	924 800	الاشتراكات المقدّرة الصافية للدول الأعضاء
2 000	5 000	مجموع الإيرادات المتنوعة
941 067	929 800	صافي اعتمادات الميزانية
		المساهمات الطوعية بموجب المادة 6-7 من اللائحة المالية
		المساهمات الطوعية الرئيسية المقيدة لحساب الحساب العام في الحسابات المالية
26 048	24 000	البنك الدولي
11 846	4 465	المؤسسات المالية الأخرى والهيئات المالية
6 000	6 245	خدمات الدعم الفني
70 082	40 739	تكاليف خدمة المشاريع (خدمات الدعم الإدارية والتشغيلية)
4 199	5 044	المساهمات النقدية الحكومية النظيرة
1 086	1 231	التقارير النهائية
8 778	3 725	بنود أخرى (تسديد خدمات الدعم إلى برنامج الأغذية العالمي وهيئة الدستور الغذائي وغيرهما)
128 039	85 449	المجموع الفرعي للمساهمات الطوعية الرئيسية المقيدة لحساب الحساب العام
		المساهمات الطوعية الرئيسية في حسابات الأمانة
لا تتوافر بيانات	5 440	المشاركون في الإشراف على مجلس العلوم
35 217	33 101	تكاليف خدمات المشروعات المحملة على مشروعات الطوارئ
لا تتوافر بيانات	1 516	بنود أخرى (مثل الإعارات المختلفة)
162 197	لا تتوافر بيانات	المساهمات الطوعية الرئيسية في حسابات الأمانة ⁴⁰
47 713	لا تتوافر بيانات	المساهمات الطوعية الرئيسية في خطة العمل الفورية ⁴¹
245 127	40 057	المجموع الفرعي للمساهمات الطوعية في حساب الأمانة
373 166	125 506	مجموع المساهمات الطوعية الرئيسية

⁴⁰ بخلاف الإيرادات من تكاليف خدمة المشاريع

⁴¹ بخلاف الإيرادات من تكاليف خدمة المشاريع

المساهمات الطوعية الأخرى في حسابات الأمانة (بخلاف الإيرادات من تكاليف خدمة المشاريع)		
مشاريع حساب الأمانة الأخرى	523 665	لا تتوفر بيانات
البرنامج الميداني والمساعدات إلى الأعضاء	لا تتوفر بيانات	333 452
مشروعات الطوارئ	312 900	586 951
المجموع الفرعي للمساهمات الطوعية الأخرى	836 565	920 403
مجموع المساهمات الطوعية	962 071	1 293 569
مجموع الموارد المقدرة المتاحة	1 891 871	2 234 636

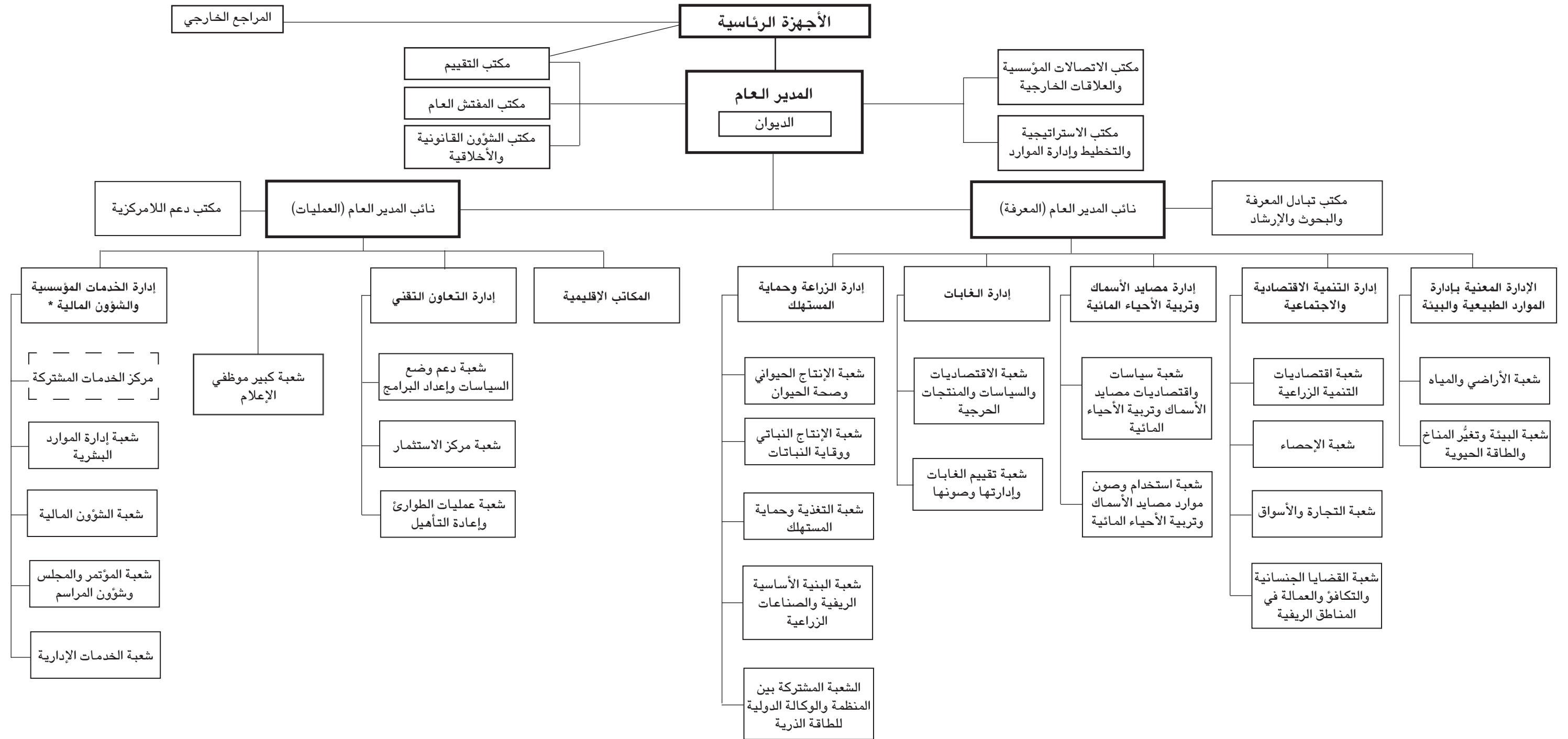
234- وتحت بند المساهمات الطوعية الرئيسية المقيدة لحساب الحساب العام (والتي كانت تسمى قبل ذلك بإيرادات أخرى لحساب الحساب العام)، كان التغيير الرئيسي هو أن تسديد تكاليف مشاريع الخدمات، والتقارير النهائية، وخدمات الدعم التقني أصبح الآن جزءاً من المساهمات الطوعية في حسابات الأمانة.

235- أما الإيرادات الأخرى التي لم تقيّد في الحساب العام فقد حلت محلها فئة أوسع هي المساهمات الطوعية الرئيسية في حسابات الأمانة. وفي برامج العمل والميزانية السابقة فقط، كان هناك عدد ضئيل من المشاريع التي تختار لكتابة تقارير عنها تحت هذا العنوان (مثل المشاركين في الإشراف من مجلس العلوم، والبنود الأخرى)، بينما يشمل أي برنامج عمل متكامل، كل المساهمات الطوعية التي تقع ضمن هذه الفئة (مثل دعم اللجان). أما خطة العمل الفورية فتظهر كفئة منفصلة.

236- ويعادل مبلغ 2.2 مليار دولار ما هو مقرر بكامله في برنامج العمل والميزانية المقترح للفترة 2010-2011 مقارنة بالفترة 2008-2009، عندما كانت المخصصات الصافية، وفئة الإيرادات الأخرى المقيدة لحساب الحساب العام وبعض البنود المختارة ضمن الإيرادات الأخرى التي لا تقيّد لحساب الحساب العام، هي التي اقتصر إدراجها في برنامج العمل.



الملحق التاسع – الهياكل التنظيمية للمقر الرئيسي



* قد يخضع هيكل إدارة الخدمات المؤسسية والشؤون المالية ووظائفها لمزيد من التغييرات.

دائرة



الملحق التاسع (تكملة) – الهياكل التنظيمية للمكاتب الميدانية



* مقر مشترك في المكتب الإقليمي

الملحق العاشر - عدد الوظائف بحسب الرتب والوحدات التنظيمية

المجموع	برنامج العمل والميزانية 2011-2010			وحدات المنظمة
	مدير	فنيون	خدمات عامة	
24	3	7	14	مكتب المدير العام
11	1	7	3	مكتب التقييم
21	2	14	5	مكتب المفتش العام
22	2	11	9	مكتب الشؤون القانونية والأخلاقية
55	2	30	23	مكتب الاتصالات المؤسسية والعلاقات الخارجية
19	2	12	5	مكتب الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد
5	1	2	2	نائب المدير العام (المعرفة)
96	1	57	38	مكتب تبادل المعارف والبحوث والإرشاد
5	1	2	2	نائب المدير العام (العمليات)
18	2	6	8	مكتب دعم اللامركزية
117	2	76	41	شعبة كبير موظفي المعلومات
393	19	224	150	
11	1	3	7	مكتب المدير العام المساعد
71	3	40	28	شعبة الإنتاج النباتي ووقاية النباتات
49	3	27	19	شعبة التغذية وحماية المستهلك
39	1	24	14	شعبة البنية الأساسية الريفية والصناعات الزراعية
43	2	29	12	شعبة الإنتاج الحيواني وصحة الحيوان
7	1	6	-	الشعبة المشتركة بين المنظمة والوكالة الدولية للطاقة الذرية
220	11	129	80	مجموع إدارة الزراعة وحماية المستهلك
7	1	1	5	مكتب المدير العام المساعد
48	2	20	26	شعبة الإحصاء
67	2	37	28	شعبة التجارة والأسواق
36	2	22	12	شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية
24	2	15	7	شعبة القضايا الجنسانية والتكافؤ والعمالة في المناطق الريفية
182	9	95	78	مجموع إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية
8	1	1	6	مكتب المدير العام المساعد
67	3	34	30	شعبة سياسات واقتصاديات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية
52	2	33	17	شعبة استخدام وصون موارد مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية
127	6	68	53	مجموع إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية
7	1	1	5	مكتب المدير العام المساعد
36	2	23	11	شعبة الاقتصاديات والسياسات والمنتجات الحرجية
34	2	19	13	شعبة تقييم الغابات وإدارتها وصونها

المجموع	برنامج العمل والميزانية 2011-2010			وحدات المنظمة
	خدمات عامة	فنيون	مدیر	
77	29	43	5	مجموع إدارة الغابات
19	12	5	2	مكتب المدير العام المساعد
28	9	17	2	شعبة البيئة وتغير المناخ والطاقة الحيوية
28	9	17	2	شعبة الأراضي والمياه
75	30	39	6	مجموع الإدارة المعنية بإدارة الموارد الطبيعية والبيئية
37	22	13	2	مكتب المدير العام المساعد
100	32	63	5	شعبة مركز الاستثمار
62	25	33	4	شعبة دعم السياسات وإعداد البرامج
2	-	1	1	شعبة عمليات الطوارئ وإعادة التأهيل
201	79	110	12	مجموع إدارة التعاون التقني
509	356	141	12	مجموع إدارة الخدمات المؤسسية والشؤون المالية
715	480	198	37	ممثليات المنظمة
9	4	4	1	مكتب الاتصال مع الأمم المتحدة، جنيف
15	11	3	1	مكتب الاتصال لأمريكا الشمالية، واشنطن العاصمة
9	5	3	1	مكتب الاتصال مع الأمم المتحدة، نيويورك
4	1	1	2	مكتب الاتصال مع الاتحاد الأوروبي وبلجيكا
3	1	1	1	مكتب الاتصال مع اليابان
3	1	1	1	مكتب الاتصال في روسيا
43	23	13	7	مجموع مكاتب الاتصال
63	39	23	1	المكتب الإقليمي لأفريقيا (أكرا)
17	6	10	1	المكتب الإقليمي الفرعي لأفريقيا الشرقية
21	9	11	1	المكتب الإقليمي الفرعي لأفريقيا الجنوبية
13	3	9	1	المكتب الإقليمي الفرعي لأفريقيا الوسطى
14	5	8	1	المكتب الإقليمي الفرعي لغرب أفريقيا
128	62	61	5	مجموع إقليم أفريقيا
117	75	40	2	المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادي (بانكوك)
14	7	6	1	المكتب الإقليمي الفرعي لجزر المحيط الهادي
131	82	46	3	مجموع إقليم آسيا والمحيط الهادي
28	15	12	1	المكتب الإقليمي لأوروبا وآسيا الوسطى (بودابست)
16	6	9	1	المكتب الإقليمي الفرعي لآسيا الوسطى
13	5	7	1	المكتب الإقليمي الفرعي لأوروبا الوسطى والشرقية
57	26	28	3	مجموع أوروبا وآسيا الوسطى
68	47	20	1	المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (سنتياغو)
18	9	8	1	المكتب الإقليمي الفرعي للبحر الكاريبي
15	5	9	1	المكتب الإقليمي الفرعي لأمريكا الوسطى

المجموع	برنامج العمل والميزانية 2011-2010			وحدات المنظمة
	خدمات عامة	فنيون	مدير	
12	2	9	1	الفريق المتعدد التخصصات لأمريكا الجنوبية
113	63	46	4	مجموع أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
48	29	18	1	المكتب الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا (القاهرة)
25	12	12	1	المكتب الإقليمي الفرعي لشمال أفريقيا
12	5	6	1	الفريق المتعدد التخصصات للشرق الأدنى (القاهرة)
85	46	36	3	مجموع الشرق الأدنى وشمال أفريقيا
3,054	1,636	1,276	142	المجموع الكلي
ملاحظات :				
• يخضع الهيكل ووظائف العديد من الإدارات والمكاتب لمزيد من التعديلات ولاسيما في إدارة الخدمات المؤسسية والشؤون المالية والتي ترد على مستوى الإدارة في عدد الوظائف المبينة أعلاه. وترد وظائف مركز الخدمات المشتركة في المقر الرئيسي في إطار إدارة الخدمات المؤسسية والشؤون المالية. • تمول وظائف المكتب الإقليمي الفرعي لدول مجلس التعاون الخليجي واليمن من حسابات أمانة ولذا لم تدرج في عدد الوظائف أعلاه.				

الملحق الحادي عشر – الاعتمادات الصافية بحسب النتيجة التنظيمية
قبل الزيادات في التكلفة وبعدها

الاعتمادات الصافية بعد الزيادات في التكلفة	الزيادات في التكلفة	الاعتمادات الصافية قبل الزيادات في التكلفة	الهدف الاستراتيجي / الهدف الوظيفي والنتيجة التنظيمية
19.348	1.004	18.343	A01
14.044	881	13.163	A02
7.181	402	6.779	A03
9.804	509	9.295	A04
50.376	2.797	47.579	A
10.936	597	10.339	B01
12.533	739	11.795	B04
6.632	402	6.230	B02
2.524	127	2.397	B03
32.625	1.865	30.760	B
19.221	995	18.226	C01
7.841	494	7.346	C06
7.742	417	7.325	C03
9.949	533	9.416	C04
5.473	269	5.205	C05
6.763	319	6.444	C02
56.989	3.026	53.963	C
13.486	661	12.825	D01
3.533	189	3.344	D03
4.415	239	4.176	D02
3.843	210	3.633	D04
25.277	1.298	23.978	D
9.783	448	9.334	E04
6.066	357	5.709	E05
6.801	377	6.424	E01
6.018	306	5.712	E03
7.445	359	7.086	E02
7.517	422	7.095	E06
43.630	2.269	41.361	E
11.004	637	10.366	F06
11.801	758	11.042	F01
4.650	211	4.440	F05
5.107	232	4.875	F04
12.846	722	12.124	F02
9.238	436	8.802	F03
54.645	2.997	51.648	F
9.855	599	9.256	G01
2.925	134	2.791	G02
7.512	491	7.021	G03
21.255	1.116	20.139	G04
41.547	2.339	39.208	G
16.117	944	15.174	H01
4.144	216	3.929	H02
3.697	201	3.495	H03
11.991	635	11.356	H04
24.489	1.180	23.310	H05
60.439	3.175	57.264	H
4.625	227	4.399	I01
2.045	107	1.938	I02
1.150	77	1.074	I03
7.821	411	7.410	I
2.056	87	1.970	K01
2.547	147	2.400	K02
3.227	165	3.062	K03
2.431	125	2.306	K04
10.261	523	9.738	K
11.150	616	10.534	L01
8.155	424	7.731	L02
18.531	1.010	17.520	L03

الاعتمادات الصافية بعد الزيادات في التكلفة	الزيادات في التكلفة	الاعتمادات الصافية قبل الزيادات في التكلفة	الهدف الاستراتيجي / الهدف الوظيفي والنتيجة التنظيمية
37.836	2.050	35.786	L
44.492	3.461	41.031	X01
86.404	3.888	82.516	X04
22.515	257	22.258	X03
56.209	2.920	53.289	X02
209.620	10.526	199.094	X
68.740	3.541	65.200	Y01
26.165	1.639	24.526	Y02
12.325	497	11.829	Y03
107.231	5.676	101.554	Y
46.979	7.050	39.929	FAOR01
14.640	974	13.666	FAOR04
17.707	2.729	14.978	FAOR06
7.925	1.270	6.655	FAOR07
0	0	0	FAOR05
2.178	63	2.116	FAOR02
89.430	12.087	77.343	FAOR
4.672	381	4.292	TCP01
107.069	2.140	104.929	TCP02
111.741	2.521	109.221	TCP
600	0	600	601
600	0	600	6
2.973	89	2.884	805
4.903	70	4.833	803
5.413	244	5.169	802
2.736	86	2.650	801
11.141	441	10.700	806
5.300	0	5.300	807
4.228	160	4.068	804
(5.391)	(391)	(5.000)	808
31.303	699	30.604	8
11.660	326	11.333	901
14.418	396	14.022	903
(1.438)	(38)	(1.400)	902
24.640	685	23.955	9
996.012	54.945	941.067	المجموع